

عَالَمُ الْيَوْمِ

واقعه
ومشاكله

تأليف: بيير جورج

ترجمة: كمال السيد

منتدى سور الأزيكية

www.books4all.net



دار المعارف بمطرب

منتدى سور الأندلسية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://www.facebook.com/books4all.net>

عَالَمُ الْيَوْمِ

واقعه و مشاكله

عَالَمُ الْيَوْمِ

واقعه ومشاكله

تأليف: بيير جورج

ترجمة: كمال السيد



دار المعارف بمطرب

PIERRE GEORGE

PANORAMA
DU MONDE
ACTUEL

الناشر : دار المعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.ع.٢٠٠٤

مقدمة

لقد ترقبت أوروبا الغربية حلول سنة ألف ميلادية ، والفرع يتتابها من أن تتحقق رؤيا يوحنا اللاهوتي ، وتقوم الساعة . ومن الناحية الموضوعية ، لم يكن هناك ما يبرر تلك الرهبة ، سوى تكرار الكوارث الجماعية كالحروب والأوبئة . إلا أن ذلك الرعب الجماعي الشامل وجد ما يغذيه في مشاعر القلق الديني ، ورهبة المجهول ، وما للسر المكنون من جاذبية ورهبة في وقت واحد ، وكذلك عادات اللجوء إلى السحر في السيمياء والشعوذة .

ويحدث اقتراب سنة ٢٠٠٠ ميلادية الحالة نفسها من القلق ، وإن كان لها ما يبررها هذه المرة ، إذ يمتلك الإنسان وسائل مادية قادرة على إفناء عشرات الملايين في بضع ثوان . واستئصال الحياة من قارات بأكملها بفعل الإشعاع الذري . وبما يزيد من تعاضم هذا الرعب أن المتناقضات الناجمة عن الأحداث التاريخية خلال نصف القرن الأخير ، قد تتسبب في إطلاق ما يفوق رؤيا يوحنا على سطح الأرض : وأعنى التعارض بين البلاد الشمالية والبلاد الاشتراكية ، والهزات الناشئة عن عملية التحرر من الاستعمار ، والقضاء على نظام السيطرة العالمية التي ابتدعته بريطانيا في القرن التاسع عشر ، والذي بدا أنه يتحقق لمصلحة أوروبا ، رغم انقسامها عشية أول صدع عظيم كشف عن ضعف الاستعمار . وأخيراً فهناك عاصفة الانفجار السكاني التي فاقت جميع التوقعات .

ويبحث عالم اليوم عن توازن جديد . وهو قد يحاول الوصول إليه باستخدام وسائله التكنيكية في تشكيل الرأي العام ، وعندئذ يخشى عليه من كارثة في سنة ٢٠٠٠ .

وقد يصل إلى ذلك التوازن الحديد بسلسلة من المساومات ، أو حتى من خلال بضعة صدمات محدودة النطاق ، دون اللجوء إلى وسائل الدمار الشامل . وفي هذه الحالة علينا أن نفيد من القدرة التكنيكية الناشئة عن الاكتشافات غير العادية التي تمت في الأعوام الخمسين الماضية ، وذلك في إقامة أعمال إنشائية تغطي كوكبنا كله ، وتبديل ظروف معيشة الإنسان تبديلاً شاملاً . وعلى أية حال فإن المشاكل التي يتعين حلها قد طرحت نفسها على بساط البحث منذ الآن ، سواء كان ذلك الحل يكمن في الوسائل المنافية للعقل أو في توحيد ظروف الوجود الإنساني . وإعادة تنظيم المجتمع ، ولم يبق مجهولاً في طي الغيب إلا شكل ذلك الحل . ومن اختصاص الهياسين أن يحددوا اختيار هذا الحل ، وأن يتحملوا عن وعى أو بغير وعى مسئولية جر البشرية إلى الدمار أو إلى تحقيق الثورة الصناعية الثانية ، وأما الجغرافيون فعليهم أن يضعوا خريطة تبين مصادر النزاع في عالم اليوم . وهذا هو هدف مجموعة « ماجلان » التي يعتبر المجلد الحالي مدخلاً لها ، إذ أنه يقدم جرداً للمشاكل التي تطرحها المرحلة الحالية لتطور المجتمعات الكبيرة في عالمنا المعاصر ، وعن العلاقات بين هذه المجتمعات .

القِسْمُ الأوَّل

تميّز عالم اليوم وأصالتها

الفصل الأول

الندفق السكاني والظواهر المرتبطة به

اختفت المجاعات والأوبئة حالياً ، من سطح الكرة الأرضية ، وذلك على الأقل في أشكالها المزمنة ، تلك المجاعات والأوبئة التي ظلت تعتبر لفترة طويلة ، لعنة من الآلهة أو قدراً محتوماً . ولكن البشرية بدأت تعي بأن ثمة تناقضاً كبيراً في عصرنا بين رغبتها المستمرة في تحسين ظروف حياتها وبين التزايد السريع في عدد الأفراد الذين يتعين إشباع حاجاتهم ، فالإنسان يعد مستهلكاً منذ اليوم الأول لمولده ، ولا يتسنى دائماً توفير الأسس والوسائل التي تجعل منه منتجاً ، مما يضمن بالتالي توازناً بين الإنتاج والاستهلاك من جانبه . إلا أن المشكلة بدأت تطرح نفسها طرْحاً جديداً منذ نصف قرن ، لأن طرفي التناقض قد تعرضا لتغير كمي ، وفي نفس الوقت تعرض أحدهما لتغير كيمي . فالحاجات والرغبات التي يمكن إشباعها تكنولوجياً قد زادت بنسب ضخمة خلال العقود الأخيرة ، وخلال جيل واحد تغيرت طرق المعيشة في كافة جوانبها بالنسبة لذلك الفريق من سكان الأرض الذين يملكون الوسائل التكنولوجية والمالية ، أكثر مما تغيرت خلال الأربعة أو الخمسة قرون السابقة . ولكن إمكانية إشباع تلك الحاجات والرغبات الجديدة لا تتوافر إلا لعدد يسير من الأفراد . أما باقي البشرية ، فجميع الدلائل تشير إلى أن تزايدها العددي ، يعد عقبة ، أو على الأقل معوقاً ، يجعل في غير مقدورها الوصول إلى سبل الحياة الأكثر تقدماً . وتتسع الهوة بتزايد أعداد الكتلة الأساسية من البشر ، التي تقطن الضفة الملعونة ، أولئك الذين يشهدون الطائرات تنطلق إلى المناطق السعيدة . والواقع أن الحاجة الأولية والملحة لتوفير الحد الأدنى للمعيشة لذلك الفيض المتدفق من السكان ، تعوق أية إمكانية لتخصيص

استثمارات تستهدف رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي . وفي ميدان المال والاقتصاد على وجه التحديد ، يتناقض تكاثر العدد مع التقدم . وتظل إمكانية استبدال الاستثمار التكنيكي والمالي باستثمار العمل ، هذه إمكانية رغم وجودها الملموس ، تظل إمكانية محدودة . وفي معظم الأحوال ، يعتبر تحقيق مستوى أفضل للمعيشة لكل الناس أمراً صعباً ومعضلاً ما بقيت الديناميكية الديموجرافية على عنقائها . ويشهد التناقض الظاهر ، بين البلدان المتقدمة التي ترغب في زيادة السكان ، ليكون ذلك عنصراً لثروتها لأنه يتيح زيادة سرعة دورات الإنتاج والاستهلاك ، كما يمكن من زيادة تنوع الدورات الإنتاجية ، وبين البلاد المتخلفة التي يبدو أن عنف ديناميكية السكان فيها قد أصابها بالعمق الاقتصادي والاجتماعي . إنه تناقض شديد وتعارض حاد ، ولكنه قد يتضمن احتمالات إنهاء تلك الحلقة المفرغة وذلك بانتقال الإمكانيات من بلاد إلى أخرى . ويجب على أية حال أن نركز انتباهنا في المقام الأول ، على هذه الظاهرة الجديدة ، المعاصرة إذا شئنا الدقة ، وهي ظاهرة التدفق السكاني في القرن العشرين (وهي التي جرى العرف بتسميتها بالانفجار السكاني) .

أولاً : نظرة سريعة على توزيع السكان في عالم اليوم

في أول يناير ١٩٦٤ ، وصل مجموع سكان الكرة الأرضية إلى ٣٢٠٠ مليون نسمة . يعيش أقل قليلاً من المليار منهم في البلاد الصناعية ، في أوروبا الغربية (١٤٥ مليوناً) والجنوبية (١٥٠ مليوناً) والوسطى (١٤٥ مليوناً) وفي الاتحاد السوفييتي (٢٢٥ مليوناً) وأمريكا الشمالية (٢١٠ مليون) وفي اليابان (٩٥ مليوناً) ويصل مجموعهم إلى ٩٧٠ مليوناً .

ويقطن أكثر من ٢ مليار باقي أنحاء العالم ، إذ يوجد ما يزيد عن ١,٧ مليار نسمة في البلاد الآسيوية خارج الاتحاد السوفييتي واليابان ، و ٢٧٠ مليوناً في أفريقية ومن ٢٢٥ إلى ٢٣٠ مليون نسمة في أمريكا اللاتينية ، وأقل من ٢٠ مليوناً في الأوقيانوسية .

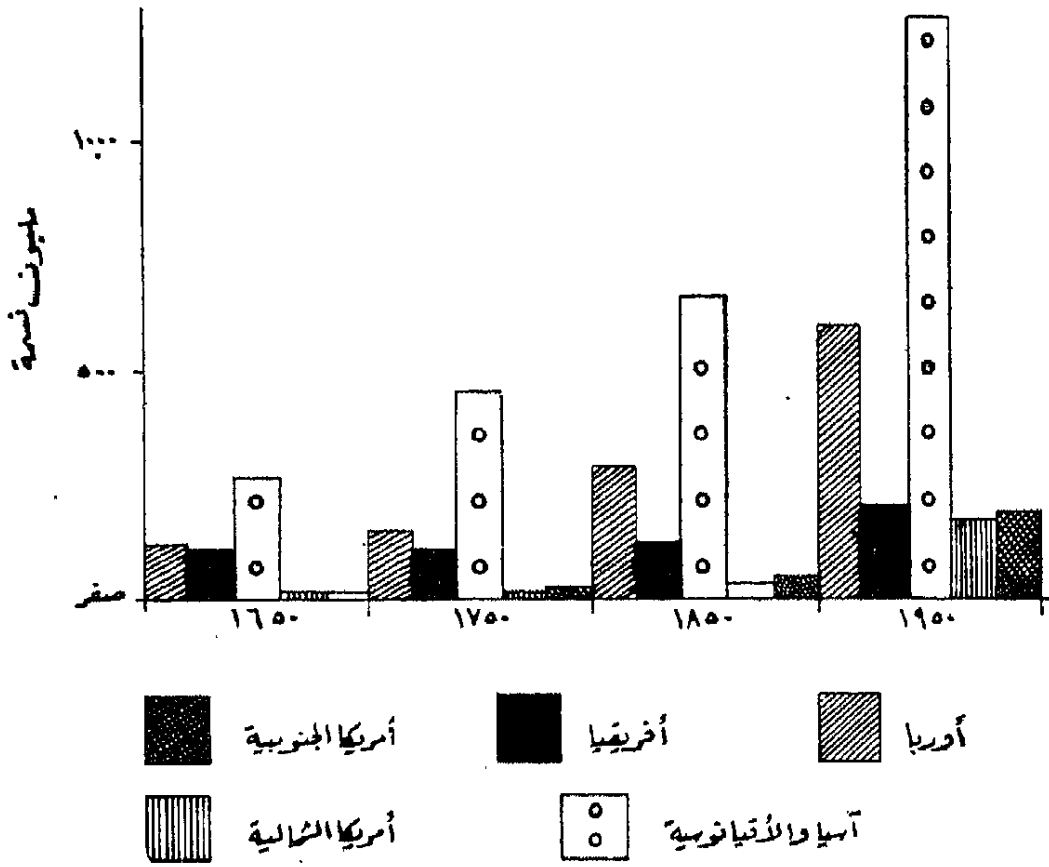
ومن الطبيعي أن تتركز أكبر الحشود البشرية الهائلة في الجزء المتخلف من العالم . إذ يعيش ٨٠٠ مليون في سهول وأحواض شرق آسيا ، في الصين وكوريا وفيتنام الشمالية وفي الأرخبيلات غير الصناعية (وبالذات الفلبين) ، و ٧٥٠ مليوناً في سهول أشباه جزر جنوب آسيا ، وبذا يحتل نصف البشرية أقل من خمس الأراضي القابلة للزراعة . ومع ذلك فما زالت الزراعة هي المصدر الرئيسي للدخل لديهم . وفي القارة الإفريقية يعتبر التفرق وعدم الاتصال وتشتت مناطق التعمير قاعدة عامة ، إذ توجد مجموعتان كبيرتان من السكان في شمال إفريقيا ، في المغرب وفي مصر (حوالي ٣٠ مليوناً في كل منهما) وفي شرق أفريقيا وفي جنوب الصحراء تنبع المجموعات الكثيفة نسبياً من السكان في هذه المناطق (أثيوبيا ، أفريقيا الشرقية ، نيجيريا) تتخللها مناطق أقل ازدحاماً . وتعاني أمريكا الجنوبية من التشتت السكاني ، فالسكان يعيشون على أطراف الأطلنطي وفوق هضاب الإنديز ، أما وسط القارة فشبه خال . رغم أنه يتفاوت في مقدار عدم صلاحيته للمعيشة ولاستغلال الإنسان له . ويعيش في القارة عدد يتراوح بين ١٧٠ و ١٨٠ مليون نسمة ، وعلى النقيض من ذلك يبدو تركيز السكان واضحاً جلياً في أمريكا الوسطى وفي جزر الأنثيل (٥٠ مليون نسمة) .

وفيما عدا سكان اليابان الذين يحتلون ، من ناحية أساليب التنظيم وطرائق المعيشة ، منزلة وسطى بين سكان البلاد الصناعية وبين سكان البلاد ذات الاقتصاديات والمجتمعات قبل الصناعية .

وفيما عدا سكان اليابان هؤلاء ، تعتبر الشعوب التي تسهم في نشاط ذى طابع صناعي أو متطور اقتصادياً وتكنولوجياً - أقل كثافة من سكان الصين وجنوب آسيا . والتركز السكاني المرتبط بالصناعة ، هو تركيز حضري يقوم في قلب ريف تتفاوت درجة سكناه ، بل قد يكون خالياً تقريباً في بعض الأحيان (شرق أمريكا الشمالية) . ويستقر الجزء الأكبر من هذه التجمعات على جانبي المحيط الأطلنطي الشمالي ، وقد تم استقطابها في أوروبا الغربية ، وهي النقطة التي انطلق منها الإنسان والتكنيك ، والتي تضم ٤٠٠ مليون نسمة في مجموعها .

أما في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية فالتعمير الإسكاني أخف . وتتشعب أطرافه ، كما أن عدد السكان أقل ، إذ يبلغ ٣٠٠ مليون نسمة .
وبقية سكان المجتمعات الصناعية موزعون بين غرب أمريكا الشمالية ، وأمريكا الجنوبية المعتدلة وأستراليا .

ويشغل ما يزيد قليلاً عن مليار وثلاثمائة مليون نسمة المنطقة المعتدلة من نصف الكرة الشمالي، ويعيش ١٨٠٠ مليون في المنطقة الحارة ، وما يصل إلى ٦٠ مليوناً فقط في المنطقة المعتدلة من نصف الكرة الجنوبي. وإن كانت حركة التعمير الإسكاني في هذه الجهات ليست متصلة الأطراف . والعوامل الطبيعية الرئيسية لهذا التباين السكاني تكمن في اختلاف الأقاليم المناخية ، وقيام السلاسل الجبلية والغابات الكبيرة الحارة . إلا أن هذه ليست مع ذلك أسباباً تنتج التوزيع السكاني بصورة مباشرة دائماً . وتمتد حركة الاستيطان والتعمير في نصف الكرة الشمالي إلى خطوط العرض العليا على الواجهة الغربية للقارات بدرجة تفوق امتدادها تجاه الواجهة الشرقية . وإن التذبذب الحراري وانتظام المطر ووفره تكفل قيام حياة زراعية ونشاط اقتصادي متنوع ومستمر في المناطق الممتدة حتى خط عرض ٦٠° ، بل وفي المناطق التي تتجاوزه في بعض الأحيان . وتوجد أربعة من أكبر وأجمل المدن الأوروبية على خط عرض ٦٠° أو على مقربة منه ، وهذه المدن هي : أسلو - استوكهلم - هلسنكي - ليننجراد . وأما كوبك ووينبج في أمريكا الشمالية فتعتبران من مدن الجهة الطبيعية في المنطقة شبه القطبية على خطي عرض ٤٧° ، ٥٠° ، أي على نفس خط عرض نانت وفرانكفورت . وتعد مدينة كومسولسك في الاتحاد السوفييتي مدينة بطولية تقع على أطراف العمورة رغم أنها على خط عرض آراس في فرنسا . ومن وجهة نظر حركة التعمير السكاني تبدو منطقة الاستيطان البشري في العروض المعتدلة في شكل مثلث تصل قاعدته إلى خط عرض يتراوح بين ٣٥° و ٦٢° غرباً ، ويضيق جنوب خط عرض ٤٥° في الشرق (شرق أمريكا الشمالية ، منشوريا ، الشرق الأقصى السوفييتي) .

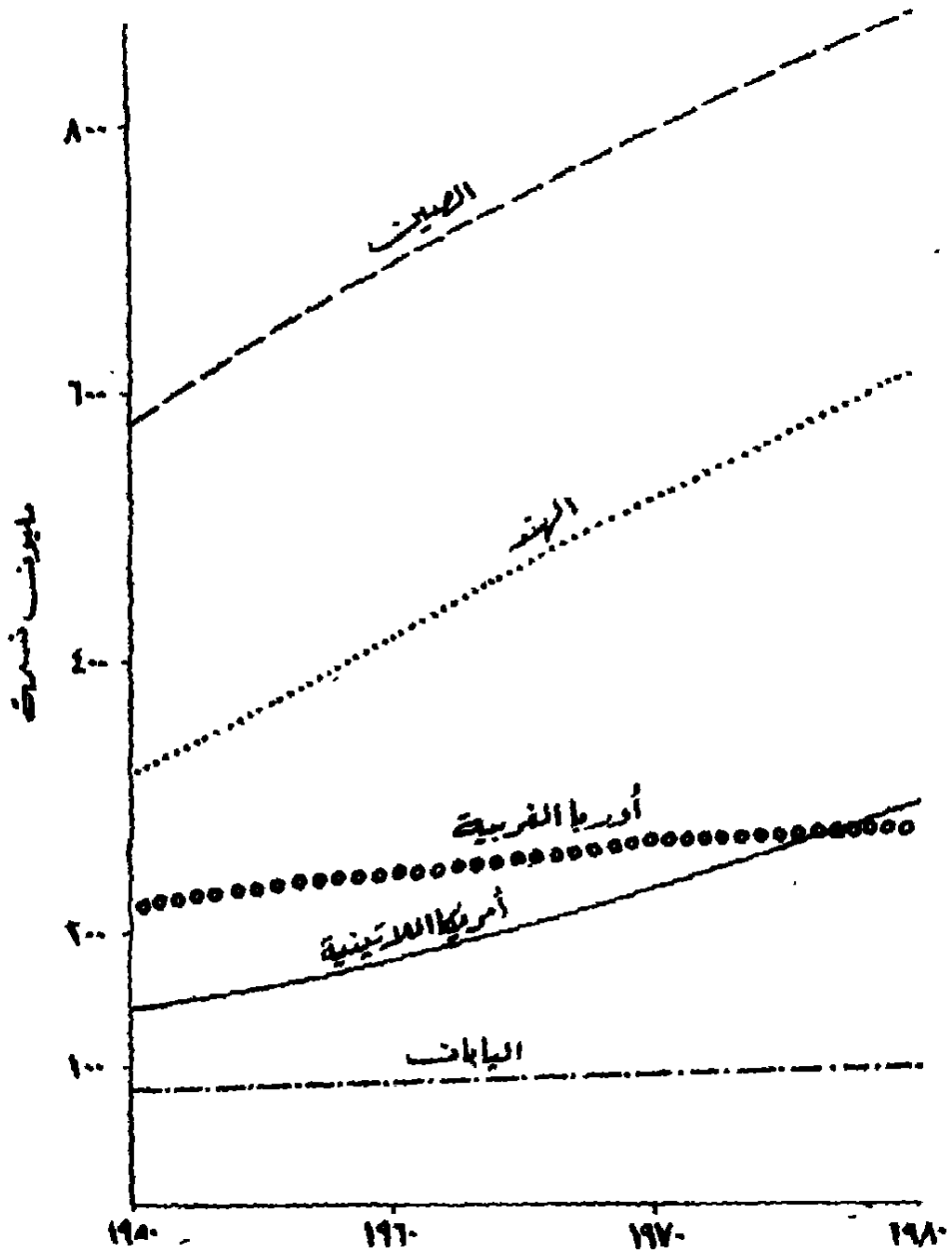


(شكل ١ أ)

تطور سكان العالم بالنسبة لكل قارة ١٦٥٠ - ١٩٦٠

ويؤثر توزيع الكتل الجبلية الضخمة على حركة التعمير السكاني تأثيراً كبيراً ، ولكن بطريقة عكسية حسب خط العرض . فتلعب الجبال المرتفعة وخاصة الكتل الضخمة منها دوراً طارداً للحياة في العروض العليا والمتوسطة . وتعد آسيا العليا ، والسلسلة الجبلية في آسيا الوسطى ، والهضاب العليا في أمريكا الشمالية ، وبشكل عام الكتل الجبلية القليلة التدرج والرديئة المنافذ ، بفعل شبكة الأودية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية ، تعد بيئة طاردة للسكان . وعلى النقيض من ذلك ينخفض الارتفاع من تطرف المناخ الحار وأضراره بالصحة . فأفريقيا الشرقية وهضاب الأنديز وجبال سيلان واندونيسيا تعد ملاذاً ومجالاً صالحاً لوجود الإنسان ، ولقيامه بالإنتاج . وعلى الدوام كانت الغابات الكبيرة عائقاً أمام التعمير السكاني ولكن سرعان ما ارتادها الإنسان واستغلها في المناطق الغربية ، كما في إندونيسيا وجنوب الهند وسيلان ، وقد تم استغلال هذه الغابات قبل استغلال المنخفضات الداخلية التي لا تصلح العوامل الإحيائية فيها لقيام حياة إنسانية كما في الكونغو والأمازون .

ومع ذلك فالعوامل التاريخية التي تحكمت في حركة التعمير الإسكاني وتطورها هي التي كان لها الدور الحاسم في النهاية ، فتلك ليست أموراً قدرية تستعصي على التفسير ، فالظروف القائمة في كل مكان هي التي جذبت - في فترات محددة - اتخاذ مواقف بعينها أو وضعت عوائق ما ، تحدد اتجاه التطور العام وتحكم مسيرته لفترة أو لأخرى . وأياً كان هذا التطور فإن التزايد السريع في عدد سكان العالم قد أصبح هو الحقيقة المعاصرة والشاملة التي يزداد إلحاحها ، لأنه حتى اللحظة الراهنة لم توضع الحلول العاجلة للمشاكل التي يطرحها هذا التزايد .



(شكل ١ ب)

تطور سكان العالم في بعض البلدان أو بعض مجموعات البلدان من ١٩٥٠ - ١٩٨٠ (تقديرات)

ثانياً : توالى الزيادة في المعدلات الديموجرافية

من الصعب تقدير عدد سكان العالم في فترات بعيدة نسبياً ، وذلك لأسباب معروفة . ومع هذا فقد بذلت جهود تاريخية دقيقة مكنتنا من أن نضع تقديرات تعبر بصدق عن معدلات الزيادة في عدد سكان العالم ، وهناك هامش للخطأ في هذه التقديرات يقل كلما اقتربنا من العصر الحاضر .

ويعتقد المؤرخون ، أن سكان العالم وصل عددهم في بداية العصر المسيحي إلى ٢٥٠ مليون نسمة ، وأن عدة قرون قد مضت ليرتفع عددهم من ١٠٠ أو ١٢٠ مليوناً إلى هذا الرقم السابق ذكره . وفي منتصف القرن السابع عشر ارتفع التقدير إلى ٥٠٠ مليون نسمة ، وبين ١٨٥٠ و ١٨٦٠ ، ارتفعت الإحصاءات والتقديرات إلى ما يتراوح بين ١١٠٠ و ١٢٠٠ مليون . وارتفع عدد سكان العالم إلى ٢٤٠٠ مليون نسمة في سنة ١٩٥٠ .

أما في ١٩٦٥ و ١٩٦٦ فقد وصل عددهم إلى ٣٥٠٠ مليون نسمة . وهذا معناه أن سكان الكرة الأرضية قد تضاعف عددهم بين العصر النيوليثي والعصر الروماني ، أي في بضعة آلاف من السنين ، ثم تضاعف من جديد في مدى خمسة عشر قرناً من عصر دقلديانوس^(١) إلى عصر لويس الرابع عشر . وحدث ذلك مرة أخرى في الفترة ما بين حكم لويس الرابع عشر ومنتصف القرن التاسع عشر . وتضاعف من جديد في الفترة من عصر نابليون الثالث وكافور ، وبسارك ، والحرب الأهلية الأمريكية حتى وقتنا الحاضر ، أي في قرن من الزمان .

وإذا استمر المعدل الحالي فإنه سيتضاعف مرة أخرى خلال خمسين عاماً .

(١) إمبراطور روماني ولد في ٢٤٥ م وحكم من ٢٨٤ إلى ٣٠٥ م ومات في ٣١٣ - اضطلع المسيحيين في أواخر عهده (عصر الشهداء) . تنازل عن العرش (المرب)

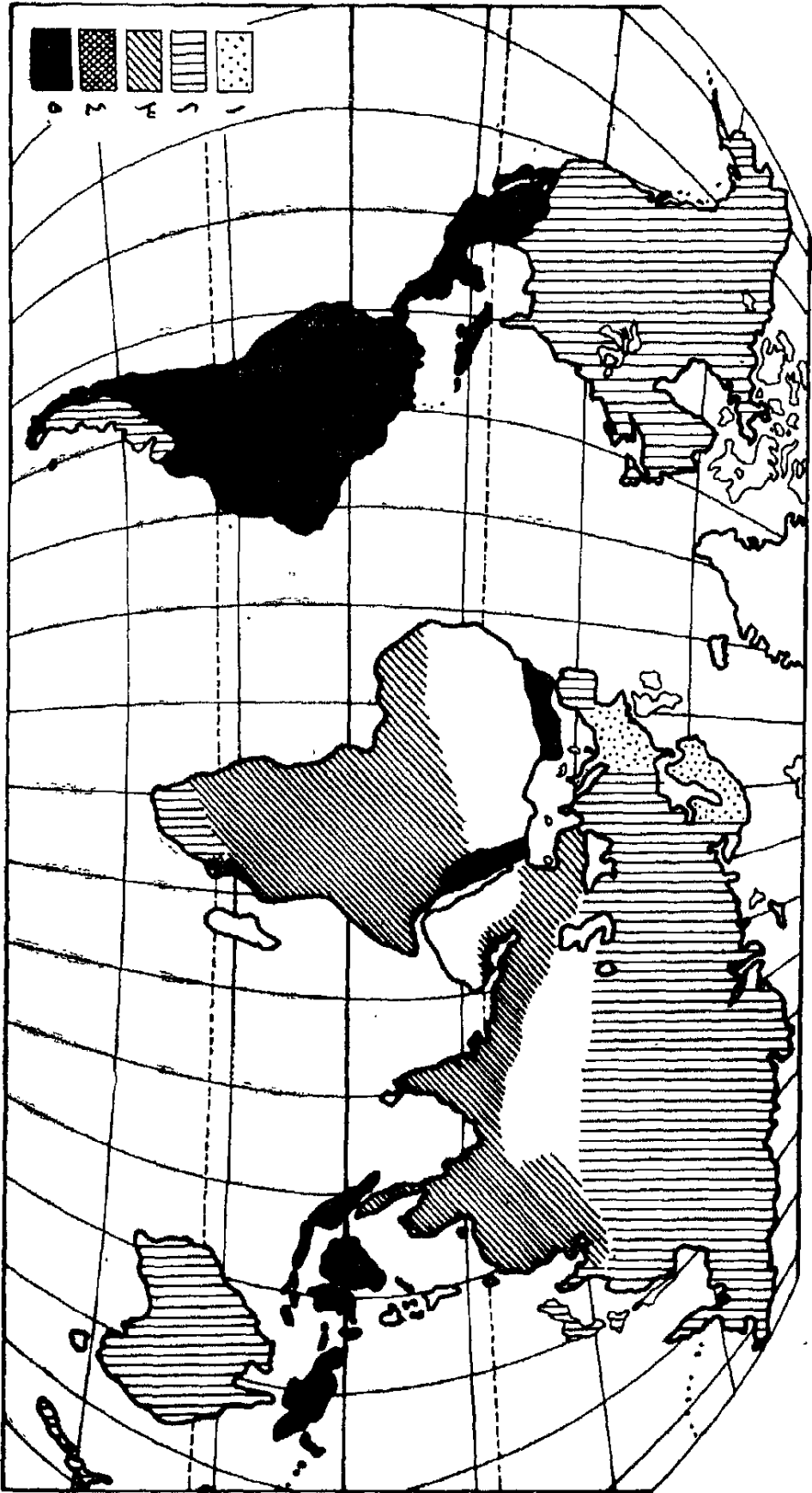
ومعدل النمو ليس متساوياً في كل القارات ، فقد تضاعف عدد سكان أوروبا ، بما في ذلك الجزء الآسيوي من الاتحاد السوفييتي خلال قرن من الزمان ، من ١٨٦٠ إلى ١٩٦٠ . أما سكان آسيا فقد تضاعف عددهم خلال الستين عاماً الماضية ، وفي أفريقيا تضاعف عددهم في نفس الفترة ، وتم ذلك في أمريكا الشمالية في أربعين عاماً ، وفي أمريكا اللاتينية في ثلاثين عاماً .

والنقطة التي يرتفع فيها معدل النمو لا تحدث في نفس الوقت في مختلف البلدان ، كما يدل على ذلك جدول توزيع النسب المئوية للسكان في مختلف القارات في فترات طول كل منها نصف قرن .

توزيع سكان العالم

(منقولاً عن سجلات الأمم المتحدة عام ١٩٥٣) حسب القارات في عهود مختلفة

١٩٦١	١٩٠٠	١٨٥٠	١٨٠٠	متتصف القرن الثامن عشر	
٣٠٦٩	١٦٠٠	١٢٠٠	٩١٩	٧٠٠	سكان العالم بالمليون نسمة النسبة المئوية لعدد سكان كل قارة بالنسبة لمجموع سكان العالم
٢١,٥	٢٦,٧	٢٥	٢١	٢٠,٦	أوروبا
٥٦	٥٥	٦٠,٣	٦٥	٦٣	آسيا
٨,٥	٩	٩	١١	١٤,٧	أفريقيا
٨,٣	٥	٢,٥	١,٥	١,١	أمريكا الشمالية
٥,٤	٤	٣	٢,٤	١,٥	أمريكا اللاتينية
٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	الأوقيانوسية



(شكل ٣) الزيادة الطبيعية لسكان العالم - النسبة المئوية للزيادة السنوية من العدد الحالي

(١) أقل من ١٪ ، (٢) ١ - ٢٪ ، (٣) ٢ - ٢ ½٪ ، (٤) ٢ ½ - ٣٪ ، (٥) أكثر من ٣٪ .

والزيادات التي تستلقت النظر بصورة بارزة هي تلك التي بدأت متأخرة ،
وأضحت اليوم في عنفوان تطورها الكمي ، مما يجعلها تثير المشاكل الشائكة
الشديدة . . .

وبسبب ضخامة العدد فإن الانطلاقة السكانية في آسيا تشغل المرتبة الأولى
من الانتباه رغم أنها ليست أكبر من غيرها . وقد تضاعف عدد سكان آسيا
(عدا القسم السوفييتي) في ستين عاماً ، فقد زاد بمقدار ٨٥٠ مليوناً ، أي
ما يزيد عن مجموع سكان العالم في عصر لويس الخامس عشر . وإذا نظرنا
إلى استهلاك الحبوب وحدها ، وحسبنا كيلوجراماً واحداً للشخص الواحد في
اليوم ، فإن تلك الزيادة السكانية في آسيا تمثل نمواً في الطلب على الحبوب قدره ٣١٠
ملايين كينتال (١) في العام ، أي ما يوازي متوسط الإنتاج السنوي للأرز في الهند
بين سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣٥ .

وطبقاً لأقوال مؤرخي الصين ، فقد تضاعف سكان هذه البلاد ثلاث مرات
بين ١٦٥٠ و ١٨٥٠ ، إذ ارتفع عددهم من ١١٣ مليون نسمة إلى ٣٥٠ مليون .
أما في الفترة بين ١٨٥٠ و ١٩١٠ - ١٩٢٠ فقد كانت الزيادة بطيئة ، إذ لم تزيد
عن ١٠٠ مليون ، أي حوالي ٣ في الألف في المتوسط سنوياً . وكانت هذه الفترة
فترة عصبية من المجاعات والأوبئة التي توقفت نمو عدد السكان ، كلما وصلوا
إلى المرحلة الحرجة من سوء التغذية وتدهورها . ثم بدأت قفزة ديموجرافية أخرى
فيها بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٠ ، فارتفع عدد السكان من ٤٧٦ مليوناً في ١٩٢٠
إلى ٥٥٦ مليوناً في ١٩٥٠ وإلى ٧٠٠ مليون في ١٩٦٣ . ووصلت الزيادة السنوية
إلى سبعة ملايين نسمة أو ١٤ في الألف . ويوجد في الصين الآن ٢٣ ٪ من
سكان العالم يعيشون على ١٠٠ مليون هكتار (٢) من الأراضي المزروعة ، أي
بكثافة قدرها ٧٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع المزروع . لقد بدأت الصين مرحلة

(١) الكينتال = ١٠٠ كيلوجرام .

(٢) الهكتار = ١٠٠٠٠ م^٢ .

جديدة ، مرحلة التصنيع . فبدون إيجاد موارد جديدة غير الزراعة ، لا يمكن توفير الأساس الاقتصادي لعملية التعمير السكاني هذه ، ولأصبحت زيادة السكان طريقاً يؤدي إلى الكارثة . ومنذ الآن لا يمكن ضمان الحد الأدنى اللازم لإقامة أود السكان ، إلا باستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية من القارات الأخرى (وخاصة من أمريكا الشمالية) . لقد خرج الاقتصاد الصيني من مرحلة العزلة وأصبح اقتصاداً تجارياً يهتم بتوفير الواردات الضرورية لحياة السكان . ولفترة طويلة شهدت الهند أيضاً نفس الاستقرار الديموجرافي الظاهري ، الذي يرجع السبب فيه إلى أن الزيادة في عدد السكان كانت تعقبها كوارث شبه دورية تبدأ بمحاذثة جوية ، أو حدوث الفيضانات أو جفاف أو عاصفة أو طوفان ، فتقضى على التوازن القائم ، وتسبب حالة من القحط أو المجاعة تتبعها سلسلة طويلة من الأوبئة ، تختلف باختلاف المناطق ولا تزول إلا ببطء . ورغم كل هذا فقد زاد عدد السكان بمقدار ٥٠ مليوناً في كل قرن ، بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ووصل عددهم إلى ٣٠٠ مليون نسمة كحد أقصى في القرن التاسع عشر . ومنحنيات التوزيع الإقليمي للسكان تتخذ شكل جيوب زوايا ، ومحور التناسق فيها أعلى من الأفقي^(١) ، ويتفق كل منخفض منها مع دورة من دورات المجاعات والأوبئة .

ومن ١٩٢٠ بدأت الزيادة تتخذ شكلاً سريعاً ، فقد بلغ عدد السكان ٤٠٠ مليون نسمة في ١٩٤١ ، و ٤٣٩ مليون نسمة في ١٩٥١ (في الهند وباكستان) ، و ٥٣٤ مليون نسمة في ١٩٦١ . وبلغت الزيادة السنوية ٤ ملايين سنوياً خلال العقد من ١٩٤١-١٩٥٠ ، وتجاوزت ٩ ملايين في العقد من ١٩٥١ - ١٩٦٠ في كلا البلدين . ولذا يعيش ١٨ ٪ من سكان العالم على ١٤٠ مليون هكتار من الأراضي المستغلة ، بكثافة قدرها ٤٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع المزروع .

(١) ا . جلس (A.Geddes) ، تبين زيادة السكان ، أمثلة من الهند وباكستان .

ونظراً لأن الأرض الهندية أقل ثراء ، وريها أقل انتظاماً من الأراضي الصينية ، فإنها قد دخلت بصورة واضحة مرحلة الاكتظاظ السكاني ذي الطابع الزراعي نسبياً . وتعيش الهند بالاعتماد على استيراد الحبوب الأمريكية .

وتقدم لنا التوقعات الديموجرافية عن المستقبل القريب أرقاماً قد تبدو خيالية ، فسكان الصين سيصل عددهم حسب هذه التقديرات إلى مليار نسمة في أقل من عشرين عاماً (١٩٨٣) أي ما يعادل سكان العالم بأكمله قبل مائة عام ، وسيرتفع عدد سكان الهند إلى ما يتراوح بين ٥٦٠ و ٦٨٠ مليوناً ، وسكان باكستان إلى ١٥٠ مليوناً في ١٩٨١ . أي أن سكان شبه القارة الهندية وسيلان سيتراوح عددهم بين ٧٣٠ و ٨٥٠ مليوناً .

يبد أن اليابان هي البلد الوحيد الذي أراد ، واستطاع أن يبطئ كثيراً من تزايد السكان .

* * *

تطور السكان في اليابان منذ ١٩٣٠

وتقديرات نموهم حتى عام ١٩٨٠

في الألف	متوسط الزيادة السنوية	مليون	١٩٣٠
» ١٤,٥	» » »	٦٣,٩	١٩٣٠
» ١٤,٥	» » »	٧٢,٥	١٩٤٠
» ١٤,٥	» » »	٨٣,٢	١٩٥٠
» ١٢,٢	» » »	٩٣,٤	١٩٦٠
» ٧,١	» » »	١٠٠	١٩٧٠
» ٥	» » »	١٠٥	١٩٨٠

ومع ذلك فسيستمر نمو عدد سكانها خلال ما يزيد عن العشرين عاماً القادمة ، حتى يصل إلى ١٠٥ - ١١٠ ملايين فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ . بفرض أنها ستحافظ على ظروف ومعدلات النمو الحالية . أما البلاد الآسيوية الأخرى فلا يبدو أنها ستقلل من معدلات نموها بنفس الطريقة ، في المستقبل المباشر ،

وذلك فيما عدا الصين التي بدأت ذلك منذ عهد قريب . فآندونيسيا التي كان عدد سكانها ٧٥ مليوناً في ١٩٥٠ (٩٥ مليوناً في ١٩٦١) ستزيد إلى ما يتراوح بين ١٢٠ و ١٤٠ مليوناً في ١٩٧٥ . وسيرتفع عدد السكان في الفلبين ، في نفس الفترة ، من عشرين مليوناً إلى ٤٥ مليوناً . أما جنوب شرق آسيا الذي أحصى (أو قدر) عدد سكانه في ١٩٥٠ بمائة واثنين وسبعين مليوناً ، فقد قدر قسم السكان التابع للأمم المتحدة أنه سيصل إلى ٣٥٠ مليون نسمة في ١٩٨٠^(١) . وتبدو أفريقيا قارة هادئة من الناحية الديموجرافية ، بالمقارنة بآسيا ، رغم أن تزايد السكان فيها لا يختلف عنه منذ ٦٠ عاماً — إلا أن الأمر يتعلق في أفريقيا بتجمعات من السكان أقل أهمية ، ومع ذلك فالمد الديموجرافي كان عاصفاً في العقود الأخيرة . فقد ارتفع عدد سكان أفريقية جنوبي الصحراء من ١١٥ مليوناً في ١٩٤٠ إلى ١٧١ مليوناً في ١٩٦١ ، بزيادة قدرها ٥٠٪ في مدى عشرين عاماً (بالأرقام المطلقة حوالي ٣ ملايين في العام) . وتقدم أفريقية الشمالية مثلاً معبراً عن الزيادة الحادة في عدد السكان ، ففي ١٨٨٢ قدر عدد سكان مصر بسبعة ملايين ونصف ، بينما في ١٩٢٣ قارب عددهم ١٦ مليوناً (١٥,٩٠٠,٠٠٠) وارتفع في ١٩٦١ إلى ٢٦,٦٠٠,٠٠٠ مليون . وبذا يكون المتوسط السنوي للزيادة ٤٤٠,٠٠٠ نسمة خلال الأربعة والعشرين عاماً هذه ، بمتوسط يزيد على ٢,٥٪ سنوياً . وفي ١٨٥٦ قدر عدد السكان المسلمين في الجزائر بما يساوي ٢,٣ مليون نسمة . وارتفع عددهم في عام ١٩٣٦ إلى ٦,١٠٠,٠٠٠ نسمة . واليوم يبلغ عدد سكان الجزائر ١١ مليوناً . وهنا أيضاً يبلغ معدل الزيادة السنوية ، خلال العقد الأخير ٢,٥٪ .

وفي هذه الظروف ، فإذا ظل معدل النمو ثابتاً ، توقعت التقديرات لعام ١٩٨٠ أن يصل عدد سكان مصر إلى ٤٠ مليوناً ، والجزائر إلى ما بين ١٧ و ١٨ مليوناً ، والمغرب إلى ما بين ٤٠ و ٤٥ مليوناً . أما أكثر الزيادات الديموجرافية

(١) هيئة الأمم المتحدة، قسم السكان، نيويورك - ١٩٦٠ ، تقدير السكان في المستقبل التقرير

الرابع : سكان آسيا والشرق الأقصى ١٩٥٠ - ١٩٨٠

السريعة، إثارة للدهشة فهي تلك التي تخص أمريكا اللاتينية، ويزداد تعجبنا إذا علمنا أن نمو السكان كان بطيئاً للغاية حتى منتصف القرن التاسع عشر. فلم يتعد مجموع سكان مختلف المستعمرات الواقعة إلى الجنوب من ريوجراند ٢٥ مليون نسمة في ١٨٠٠. ولم يتجاوز عددهم ٣٣ مليوناً في ١٨٥٠.

وفجأة تضاعف عددهم فيما يقرب من الخمسين عاماً، فبلغ ٦٣ مليوناً في ١٩٠٠. ثم حدث الانفجار السكاني الحقيقي في النصف الأول من القرن العشرين فبلغ عددهم ١٦٢ مليون نسمة في ١٩٥٠ ثم ٢١٨ مليوناً في ١٩٦١. وحقق متوسط الزيادة السنوية معدلاً استثنائياً قدره ٣,٥٪. ونظرة سريعة على جدول التوزيع الإقليمي لأكبر الزيادات في عدد السكان تبين لنا أن هذه الظاهرة الديموجرافية، ظاهرة الزيادة الهائلة، تميز أمريكا الاستوائية بالذات.

تزايد عدد السكان

في بعض بلدان أمريكا الجنوبية الاستوائية (بالمليون)

١٩٦١	١٩٥٠	١٩٢٠	
٧٣	٥٢	٢٧	البرازيل
١٤,٥	١١,٢	٦	كولومبيا
١٠,٣	٨,٥	٥,٢	بيرو
٧,٥	٥	٢,٤	فنزويلا

تزايد عدد السكان

في بعض بلدان أمريكا الوسطى (بالمليون)

١٩٦١	١٩٥٠	١٩٢٠	
٣٦	٢٥,٧	١٤,٥	المكسيك
٣,٩	٢,٨	١,٣	جواتمالا
١,٩	١,٥	٠,٦	هندوراس
١,٢	٠,٨	٠,٤	كوستاريكا

ومع أن هذه الزيادة تبدو عاصفة في مظهرها ، إلا أنها تم بمعدل ثابت .
 ففي المكسيك بلغ متوسط الزيادة السنوية خلال العقود الأخيرة ٤ ٪ والزيادة
 التي يعبر عنها منحني النمو العددي تكاد أن تأخذ شكل متوالية هندسية . وفي
 هذه الظروف ، يكون من المتوقع أن يتراوح عدد السكان بين ١٦٧ ، ١٩٤
 مليوناً في أمريكا الجنوبية الاستوائية مقابل ٤٥ مليون نسمة في ١٩٢٠ . ٨٣
 مليوناً في ١٩٥٠ ، كما يتوقع أن يصل عددهم في أمريكا الوسطى إلى ١٠٠
 مليون مقابل ٣٠ مليوناً في ١٩٢٠ ، ٥١ مليوناً في ١٩٥٠ . والبرازيل وحدها .
 والتي لم يكن بها سوى ٢٧ مليوناً في ١٩٢٠ ، سيتعين عليها أن توفر الغذاء لعدد
 يتراوح بين ٩٨ - ١١٣ مليوناً في ١٩٨٠ . أما فنزويلا التي لم تزد عن ٢,٣ مليون
 نسمة في ١٩٢٠ ، فسيصبح عليها بعد ستين عاماً من هذا التاريخ أن تقيم أود
 خمسة أو ستة أضعاف ذلك العدد . وبشكل عام ، سيصبح عدد سكان أمريكا
 اللاتينية حوالي ٣٣٠ مليوناً ، ٣٠٠ مليون منهم في أمريكا الاستوائية وحدها .
 والتي لا يوجد بها في الوقت الحاضر سوى خمسين مليون هكتار من الأراضي
 المستغلة . وهنا أيضاً لا نبعد كثيراً عن المرحلة الحرجة التي تم الوصول إليها
 وتخطيها منذ زمن بعيد في شمال البرازيل الشرقي .

وثمة ثلاث مجموعات سكانية كبرى ، تمتاز بأقوى ديناميكية ديموجرافية
 في الفترة الحالية ، وهي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وقد زاد عدد سكانها
 على ما يقرب من نصف مليار نسمة في مدى عشر سنوات .

تزايد سكان القارات الثلاث

من ١٩٥١ إلى ١٩٦٠

أمريكا اللاتينية	٥٦	مليوناً
أفريقيا	٦١	»
آسيا	٣٣٧	»
المجموع	٤٥٤	»

وفي كل عام يزداد سكان آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا على ما يعادل عدد سكان فرنسا. وفي نفس الفترة الزمنية زاد عدد سكان أوروبا (فيما عدا الاتحاد السوفيتي) ٣٥ مليوناً لا غير. وزاد عدد سكان أوروبا الغربية (بريطانيا العظمى، الدول الإسكندنافية، دول السوق الأوروبية) بما لا يزيد كثيراً على ١٠ ملايين نسمة.

تقدير عدد السكان في عام ١٩٨٠ لكل قارة (١)

النسبة المئوية من سكان العالم المتوقعة في ١٩٨٠ (٢)	العدد المطلق بالمليون	
٢١	٨٠٠	أوروبا والاتحاد السوفيتي
٧	٢٦٠	أمريكا الشمالية
٥٣	٢٠٠٠	آسيا
٣,٦	١٤٠	أفريقيا الشمالية (٣)
٦,٨	٢٦٠	أفريقيا جنوب الصحراء
٨,٦	٣٣٠	أمريكا اللاتينية

ثالثاً: للعوامل المؤثرة في ديناميكية السكان

أصبحت الأسباب المباشرة، الأسباب الفسيولوجية للزيادة الحادة والمفاجئة في عدد السكان معروفة للجميع. فإن الرعاية الطبية وتطهير المناطق الموبوءة، وتنظيم توزيع المواد الغذائية في المناطق التي تهددها المجاعة، قلت من الوفيات بنسبة كبيرة وأدت بالتالي إلى زيادة نسبة المواليد، وجعلتها تمارس تأثيرها الديموجرافي كاملاً.

- (١) بافتراض ثبات الزيادة على معدلها في السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٣.
- (٢) أوروبا دون الاتحاد السوفيتي ١٠٪، والاتحاد السوفيتي ١١٪.
- (٣) بما في ذلك سكان إثيوبيا والسودان.

والواقع ، أن انخفاض عدد وفيات البالغين ، وخاصة النساء في سن الإنجاب قد انعكس بشكل مباشر على زيادة عدد المواليد . وفضلاً عن ذلك فإن النشاط الطبي ضد الأمراض المتوطنة وبوجه خاص ضد مرض النوم والملاريا أدى إلى تقليل عدد حالات الإجهاض التلقائي وزيادة عدد مرات الولادة لكل أنثى . وفي نفس الوقت أعطى انخفاض عدد وفيات الأطفال اتجاهًا ديموجرافياً جديداً للمواليد ، الذين لم يكن لهم من قبل سوى أمل باهت في استمرار حياتهم . ورغم أن الحياة الإنسانية ما زالت هشة ورخيصة في بعض البلاد الاستوائية ، وفي البلاد المتخلفة بوجه عام ، عنها في البلاد الصناعية ، فإن حداثة سن شعوب تلك البلاد* ، تجعل معدلات الوفيات فيها تتجه إلى الاقتراب للدرجة كبيرة من معدلات البلاد الأكبر سنًا ، في أوروبا الغربية وفي أمريكا الشمالية* . فهي تتراوح في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية ، حسب البلاد وحسب المناطق بين ١٢ و ٢٠ في الألف . أما في آسيا فهي أكثر ارتفاعاً ، إذ تتراوح بين ٢٥ و ٢٧ في الألف في الهند ، وبين ١٧ و ٢٠ في الألف في الصين . أما في أوروبا فتساوى أعلى المعدلات في البلاد الأقدم سكاناً كالنمسا وإنجلترا ، مع أشد المعدلات انخفاضاً . في البلاد المتخلفة وهي ١٢ في الألف . وهي في معظم الأحوال تدور حول ١٠ في الألف . وتنخفض النسبة بين سكان كندا والولايات المتحدة عن ١٠ في الألف .

وفي عالم اليوم ، تختلف معدلات الوفيات من مكان لآخر بنسبة ١ إلى ٣ ، وبنسبة ١ إلى ٢ في معظم الأحيان . أما معدلات المواليد (على مستوى الدول أو المجموعات الإقليمية الكبيرة) فتتراوح بين ٥٠ و ١٥ في الألف . وبذا تصبح النسبة هنا ١ إلى ما يزيد على ٣ ، ويرجع السبب في الاستقرار النسبي لسكان آسيا وأفريقيا حتى القرن العشرين ، إلى قيام حالة من التوازن بين المواليد والوفيات

* المقصود بجدائة السن أن تكون النسبة الغالبة من السكان من الشباب ، أما كبار سن الشعب فيعنى ارتفاع نسبة كبار السن (أكثر من ٢٠ أو ٢٧ سنة) بين السكان . (المترجم)

استمرت طويلاً في العهود السابقة . فقد كادت نسبة المواليد أن تكون ظاهرة ثابتة تفوق نسبة الوفيات من الناحية الكمية ، وذلك لفترات يتفاوت طولها (وكان هذا يؤدي إلى زيادة عدد السكان) وكانت أية زيادة مفاجئة في نسبة الوفيات ، بسبب انتشار إحدى المجاعات أو الأوبئة أو غيرها ، تقضي على نتائج الزيادة السكانية في الفترة السابقة لها مباشرة . أما في الوقت الراهن فقد استقرت نسبة الوفيات على معدل ثابت ، أو تنخفض بدرجة طفيفة ، بينما ظلت نسبة المواليد خاضعة لدور الطبيعة الحر ، فبالقدر الذي به يتمتع السكان في سن الإنجاب بصحة جيدة ، وبالقدر الذي ينجون به من أمثال الكوارث الجماعية السابقة ، فإن معدلات المواليد تحقق أرقاماً قياسية . وإذا نظرنا إلى المجموعات السكانية التي نمت أعدادها وتجددت في الآونة الأخيرة مما يجعل تركيبها فيئاً ، لرأينا أن معدل الزيادة فيها قد يصل إلى ٥٠ في الألف وقد يتجاوزه . ويتراوح المعدل ، في مناطق شاسعة من آسيا وأمريكا اللاتينية بين ٤٠ و ٥٠ في الألف ، وهذا يعني أن لكل امرأة في سن الإنجاب ما يزيد على العشرة أطفال . وانخفاض معدل الوفيات إلى ما دون ٢٠ في الألف ، ينهض سبباً كافياً في حد ذاته لتحقيق زيادة طبيعية بنسبة ٣٠ في الألف سنوياً . ويرجع السبب في اختلاف معدلات الزيادة بين مختلف البلدان إلى عدم تماثل معدلات المواليد فيما بينها . وإذا شئنا التفصيل ، قلنا إن ثمة فارقاً بين البلاد التي ترتفع فيها نسبة المواليد بدرجة كبيرة ، وتنخفض فيها نسبة الوفيات ، وبين البلاد التي ترتفع فيها نسبة المواليد وتظل نسبة الوفيات أيضاً مرتفعة ، فنسبة زيادة السكان ليست واحدة في كلتا الحالتين .

ولكن التعارض الأساسي هو ذلك الذي يتعلق بالبلاد غير الصناعية والبلاد الصناعية ، ففي الأولى يقرب الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات من ٢٠ في الألف أو يزيد عليه ، وفي الثانية ينخفض الفرق فيها إلى ما دون ٢٠ في الألف ، بل إلى ما دون ١٠ في الألف في معظم الأحوال . إن معدلات المواليد

التي تعبر بصدق عن الواقع الديموجرافي في البلاد غير الصناعية في آسيا ،
تتراوح بين ٤٠ و ٤٥ في الألف . وفي هذا يجب ألا يغيب عن بالنا الظروف
الصحية المتدهورة بشكل عام والتي تؤدي إلى قصر متوسط أعمار النساء في سن
الإنجاب وتضاعف حالات الإجهاض التلقائي . وفي أفريقيا تصل التقديرات إلى
نفس المعدلات . بينما ترتفع في أمريكا اللاتينية إلى ما يقرب من ٥٠ في الألف .
وتتوقف معدلات المواليد على الخصوبة الطبيعية السائدة في ظروف تحددها
معدلات الوفيات وحالة السكان الصحية . وما لم يكن هناك تدخل يستهدف
الحد من هذه الخصوبة الطبيعية ، فإن معدلات المواليد تتجه نحو الارتفاع إلى
مستوى فسيولوجي يتوقف على عدد الأطفال الذين تنجبهم كل امرأة تظل ولوداً
حتى سن اليأس (وهذه السن يمكن تأجيلها لحد ما بالتحسين الشامل لظروف
الوقاية الصحية والتغذية) . وعندئذ ، تستقر الزيادة الطبيعية بين ٣ و ٤ ٪
سنوياً . مع ميل طفيف للانخفاض ، بالقدر الذي يزيد فيه ارتفاع طول
الأعمار من متوسط سن الأفراد في هذه المجموعات . فإذا أردنا أن نحسب حسابنا
على أساس الظروف الحالية لتجدد الأجيال في البلاد غير الصناعية كان علينا أن
نتوقع زيادة تبلغ من ٦٠ إلى ٨٠ مليون نسمة سنوياً ، أي ما يصل إلى مليارين
لكل جيل .

وعلى النقيض من ذلك ، تبنت البلاد الصناعية مفهوماً مغايراً للعلاقات
العائلية وعن دور الخصوبة في الحياة العائلية والاجتماعية . فالاهتمام بتوريث
الأبناء ما تم كسبه من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية ، والرغبة في تحقيق
مستوى أرقى للمعيشة ، يدفع الأجيال الصاعدة للعمل طواعية وعن طيب خاطر
إلى الحد من عدد المواليد . ورغم عدم وجود « تخطيط عائلي » محدد فإن معدل
المواليد انخفض إلى ما يتراوح بين ١٥ و ٢٥ في الألف في المجتمعات الأوربية
وفي أمريكا الشمالية ، وفي المجتمع السوفيتي والياباني . وبوصول معدل الوفيات
إلى ١٠ في الألف أو أقل قليلاً ، يصبح الفارق محدوداً . بين ٥ ، و ١٠ ، و ١٥ .

رابعاً : بعض الأوضاع والمشاكل

أدى التطور الديموجرافي إلى نشوء وضعين متميزين يمكن تحديد أولهما على أسس ديموجرافية والثاني على أسس اقتصادية : وهما التركيب العمري ، والتركيب المهني .

ويختلف التركيب العمري للسكان بين البلدان باختلاف ديناميكية السكان فيها . فالبلاد التي تشهد زيادة كبيرة في عدد سكانها هي بلاد « فتية » ، بمعنى أن نموها الديموجرافي قد تم منذ فترة وجيزة ، فإنه يجعل النسبة الغالبة من سكانها من بين الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين .

التركيب العمري للسكان في بعض البلاد السريعة النمو خلال ربع القرن الأخير

أمريكا الاستوائية	باكستان	الهند	
٤١	٤٢	٣٩	أقل من ١٥ سنة
٢٦,٥	٢٧	٢٧	من ١٥ إلى ٢٩ سنة
١٧,٤	١٧	١٨,٢	من ٣٠ إلى ٤٤ سنة
١٠,٥	٩,٥	١٠,٨	من ٤٥ إلى ٥٩ سنة
٤	٣,٨	٤,٣	من ٦٠ إلى ٧٤ سنة
٠,٦	٠,٦	٠,٦	أكثر من ٧٥ سنة

جمهورية الصين الشعبية

٣٩,٩	أقل من ١٥ سنة
١٧	١٥ - ٢٤ سنة
١٤,٦	» ٢٤ - ٣٤
١٢	» ٣٥ - ٤٤
٩,٣	» ٤٥ - ٥٤
٦,٥	» ٥٥ - ٦٤
٣,٤	» ٦٥ - ٧٤
١	» أكثر من ٧٥

والمفروض أن تكيف الخدمات ، والتوظيف والتشغيل ، والتعليم وإعداد الكادر الفني حسب هذا التركيب العمري . كما أن هذه الأوضاع السكانية تتضمن أيضاً موقفاً معيناً من الحياة ، يختلف عن موقف سكان البلاد الذين ترتفع متوسطات أعمارهم عنها .

أما الدول الأوروبية فهي بلاد أصابها الشيخوخة الديموجرافية رغم اختلاف نتائج نمو معدلات المواليد في كثير منها خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وينطبق هذا على فرنسا بصورة خاصة .

التركيب العمري لبعض الشعوب الأوروبية

ألمانيا الاتحادية	بريطانيا العظمى	فرنسا	سويسرا	
٢١,٥	٢٢,٦	٢٣,٥	٢٤	أقل من ١٥ سنة
٢٣,٥	١٩,١	٢١	٢٠	من ١٥ إلى ٢٩ سنة
١٩	٢١,٦	١٨,٧	٢١	من ٣٠ إلى ٤٤ سنة
٢١	٢٠,٣	١٩	٢٠	من ٤٥ إلى ٥٩ سنة
١١,٥	١٢,٣	١٢,٧	١١	من ٦٠ إلى ٧٤ سنة
٣,٥	٤,١	٥,١	٤	أكثر من ٧٥ سنة

ودراسة التركيب المهني لهؤلاء السكان ، تبين أن متوسط سن رؤساء المشاريع الزراعية والصناعية ، وكذلك السياسيين ، أكثر ارتفاعاً عنها في البلاد « الفتية » . ويؤدي هذا إلى ظهور أسلوب مختلف في تصريف الشؤون العامة والخاصة ، ووجود سيكولوجية اجتماعية أخرى مغايرة . فالطفل ترتفع قيمته ويعلو مقداره في المكان الذي يندر فيه وجوده ، أما صوت الشباب فأقل تأثيراً حيث تكون الأغلبية للمسنين ، أو ممن يعتبرون في حكمهم .

وللوضع الثاني نتائج أدهى وأمر . فالبلاد التي يزداد عدد سكانها سريعاً عليها أن تقتطع من دخلها القومي ، قيمة الاستثمارات الضرورية لإقامة أود الفيض السكاني وإعدادها للنشاط المهني ، ذلك الفيض الذي تجلبه معها الأجيال الجديدة الأكبر عدداً من تلك التي سبقها . ويتفاوت نصيب الدولة ونصيب

العائلة ، باختلاف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية . ولكن التقديرات التي وضعت عن بلدان متباينة في مستوياتها التكنولوجية والاقتصادية ، تتفق على نسب متقاربة : فالحفاظ على مستوى المعيشة على ما هو عليه فإن زيادة سنوية في السكان قدرها ١ ٪ ، تتطلب مبلغاً يتراوح بين ٥ ، ٨,٥ ٪ من الدخل القومي . وتتطلب زيادة سنوية في السكان تتراوح بين ٢ ، ٢,٥ ٪ ، تجميد مبلغ يتراوح بين ١٢ ، ٢٢ ٪ من الدخل القومي . وبعبارة أخرى ، فإن على البلاد التي يزداد عدد سكانها حالياً بنسبة سنوية تصل إلى ٣ ٪ أو تزيد عليها ، أن تخصص ما يزيد على ربع دخلها للاستثمار الديموجرافي وحده . ولا مجال للهروب من هذه النفقات . وفي هذا الشأن تختلف عمليات الإنفاق من حيث مستوياتها وأهدافها ، باختلاف تطور السكان محل البحث .

إلا أنه لكي توفر الحياة المادية للأجيال الصاعدة ، ونتجنب مآسى نشوب الصراع بين جيل وآخر ، فلا بد من الموافقة على تلك النفقات . وإلا ظل الدخل القومي على حاله دون زيادة ، ولم يؤهل الشباب للقيام بعمل إنتاجي ، فينخفض نصيب الفرد وتزداد حدة البطالة .

ولا يعني هذا القيام باستثمارات عقيمة غير منتجة ، بإنشاء المساكن والمستوصفات ومستشفيات الولادة ، والمدارس والملاعب ، وكذلك إقامة المشاريع التي توفر العمل للسكان الذين يزدادون عدداً ، ذلك كله يضمن توافر الشروط اللازمة لزيادة الدخل القومي كما وكيفاً . ومع هذا ، فإن ذلك يفترض أن تكون رقعة البلاد قادرة على استقبال ذلك الفيض من السكان بصورة مفيدة . وبذلك يختلف طرح المسألة من مكان لآخر حسب ضغط السكان على الاقتصاد . ومعالجة هذا الأمر في البلاد التي تعاني نقصاً مزمناً في التوظيف ، وذات الطاقة الحام الكامنة المحدودة ، أصعب منها في البلاد التي تؤدي زيادة السكان فيها إلى فتح مجالات جديدة للإنتاج ، جغرافياً ، وتكنولوجياً . وفي كل الأحوال تتطلب الزيادة في عدد السكان القيام باستثمارات طويلة الأجل ليست لها نهاية ،

ما لم تتوقف تلك الزيادة . وهذا الأمر يؤكد التعارض بين زيادة عدد السكان ورفع مستوى المعيشة . وإذا قدرنا أن نسبة الدخل القومي التي يمكن أن تخصص لتنمية وسائل الإنتاج ، لن تزيد على الثلث بأي حال ، وخاصة في بلد قليل التطور ، لأصبح من المستحيل القيام بأي استثمارات للتنمية ، إذا تجاوزت الزيادة الطبيعية في عدد السكان ٣ ٪ . فذلك الجزء من الدخل القومي المخصص لاستثمارات التنمية ، متمتصه النفقات « الديموجرافية » . وأكثر من هذا ، فكل مرة يضطرنا فيها الضغط الديموجرافي إلى تخطي مرحلة تكنولوجية في المعدات والتجهيزات القومية ، بإنشاء صناعات جديدة مثلاً ، يظهر احتمال تجاوز المعدل المتوسط للاستثمارات الديموجرافية ، لأن تدريب الشباب يستغرق وقتاً أطول ويتكلف نفقات أكبر ، كما أن توفير وسائل الإنتاج يتطلب استثمار أرسدة ضخمة يتم استهلاكها على فترات أبعد نوعاً .

نعم ، إنه « لا ثروة إلا بالإنسان » ، و « السكان قوة إنتاجية هائلة » ، هذا حقيقي في عالم المطلقات . أما الزيادة المستمرة في عدد السكان فتتطلب أن يتحمل الدخل القومي بنداً دائماً للاستثمارات الديموجرافية لمجرد الاحتفاظ بمستوى المعيشة على ما هو عليه ، وهذا بشرط أن تسمح البيئة الطبيعية والرقعة القومية باستثمار وسائل جديدة للمعيشة بشكل مستمر أيضاً . وبهذا أيضاً يقوم التناقض بين الزيادة الديموجرافية وبين التنمية ، إذا كان المقصود بهذا اللفظ ليس مجرد الزيادة في حجم الإنتاج ، بل تحسين نوعه ، الأمر الذي يزيد نصيب الفرد من الدخل . ولذلك فإن الضغط الديموجرافي من العوامل التي تحول دون زيادة دخل الفرد . إنه يجد من فرص الاختيار بين مختلف أنواع الاستثمار ، مما قد يزيد التخلف التكنيكي حدة ، بالقضاء على الإمكانيات المالية التي تتطلبها عمليات التقدم الفني وقيام الأشكال الجديدة للإنتاج .

ومجرد الرجوع إلى ملاحظتنا حول التوزيع الجغرافي لأكثر المناطق زيادة في عدد السكان « شكل ٢ » ، يبين لنا أن البلاد المتخلفة جميعها ، وعلى وجه

التحديد ، هي أكثر البلاد زيادة في عدد السكان . ووفقاً للملاحظات والتقديرات العددية السابقة ، يمكننا أن نعتبر أن كل زيادة تعلق عن ٢,٥ أو ٣٪ سنوياً ، تشكل مانعاً حقيقياً للتنمية . وقد تكون هناك زيادة في الإنتاج ناتجة عن زيادة عدد السكان المنتجين ومع ذلك فلا تكون هناك تنمية ، بمعنى أن مستوى السكان الاقتصادي والاجتماعي يظل راکداً دون تغير .

وقد تم البحث عن المسكنات والمهدئات في مختلف أشكال التعبئة للعمل المجاني (استثمار العمل) وذلك للتخفيف عن الحمل المالي بالذات في الاستثمارات اللازمة لامتناع الفائض الديموجرافي أو لتحقيق التنمية . إلا أن هذا الأمر وصل إلى أقصى حدوده في سرعة بالغة . والواقع أن المشكلة عويصة بدرجة غير عادية ، إذ أنها تضع زيادة عدد السكان في مواجهة الاستقلال الاقتصادي لهذه البلاد . والبلاد التي يزداد سكانها بكثرة ، لا تستطيع القيام بالتنمية دون اللجوء إلى التمويل الخارجي ، بطلب قروض المساعدة والاستثمار ، أو بالتنازل عن مصادر الثروة القومية وبيعها للخارج لزيادة الدخل القومي .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن بطء النمو الديموجرافي في البلاد الصناعية والشيخوخة السكانية يطرحان مشاكل اقتصادية من نوع آخر مختلف . فأوروبا الغربية ، التي انخفض فيها معدل المواليد بدرجة كبيرة في أوائل القرن العشرين ، ويطرد فيها تحسن الأحوال الصحية ، عليها أن تعول أعداداً كبيرة من مواطنيها المسنين ، الذين لا يستطيعون ولا يريدون أن يمارسوا أي عمل مهني . ففرنسا التي سجلت أعلى تزايد مستمر في عدد المواليد ، أصبح عليها أن تواجه في الفترة الحالية التزاماً مزدوجاً ، فمن جانب عليها ضمان ضرورات المعيشة لما يزيد على ١٧٪ من عدد سكانها الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ عاماً ، ومن جانب آخر عليها أن تخصص الاستثمارات الديموجرافية اللازمة لمواجهة فائض المواليد في الخمسة عشر أو العشرين عاماً الأخيرة . وفي فترات التوسع الاقتصادي وتطوير الخدمات ، يفوق طلب العمل المعروض منه . ويترتب على ذلك هجر المهن التي تعد وضيعة

أو قليلة العائد . ويصبح على البلاد ذات النمو الديموجرافي الضعيف ، أن تجذب عمالاً مهاجرين إليها ، لبعض القطاعات من اقتصادها ، كالمناجم والمباني والأشغال العمومية ، وكذلك للأعمال الخطرة وغير الصحية . وإن اقتصاد أمريكا الشمالية نفسه ، رغم تمتعه بخصوبة أعلى منها في أوروبا ، اضطر إلى اللجوء إلى سكان بورتوريكو .

وقد يترأى للبعض أن احتياج الاقتصاد الصناعي ذي النمو السكاني الضعيف إلى اليد العاملة ، قد يعوض الفائض في سكان البلاد المتخلفة . ولكن اختلال النسب بين ضخامة التزايد الديموجرافي في البلاد المتخلفة وضآلة الطلب على اليد العاملة الإضافية في البلاد ذات الاقتصاد الصناعي ، إن ذلك الاختلال لا يدع مجالاً لوجود أى تعويض حسابي .

إن بريطانيا العظمى تجذب الهنود وسكان جمايكا ، وتلجأ فرنسا للأفريقيين ، أما البلاد الصناعية في شمال أوروبا فتجمع الإيطاليين للقيام ببعض الأعمال فيها . ومع ذلك فعدد هؤلاء لا يزيد على بضعة مئات من الآلاف ، وأحياناً بضعة ملايين في الوقت الذي يصل فيه الوفرة السكاني في آسيا وفي أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية إلى عشرات الملايين .

الفصل الثاني

ثورة صناعية جديدة

لقد كان نوع التكنيك النابع من استخدام الآلات البخارية والأفران العالية ، هو الذى يحدد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى الفترة التى انتهت بالحرب العالمية الثانية .

والواقع أن تعبير الثورة الصناعية ، يبدو أكثر فأكثر تعبيراً غير دقيق ، طالما أننا نعنى به مرحلة من التحول المستمر والمتزايد السرعة لا مجرد حادث عارض ، حتى وإن كان حاسماً ، فى تطور التكنيك والاقتصاد والمجتمع .

حقاً إن استخدام الفحم والآلة البخارية ، وصناعة الحديد والصلب ، والنقل بالسفن البخارية والسكك الحديدية ، قد قلب العلاقات الاجتماعية رأساً على عقب ، وأدّى إلى ظهور المجتمع الصناعى . ومن الحق أيضاً أن سرعة التقدم التكنيكى تزيد من احتدام التناقضات والتعارضات بين طبقة المنتجين والطبقات العاملة ، طالما ظلت الصفة الأساسية للمجتمع هى أنه مجتمع للمنتجين ، أى مجتمع ذو اقتصاد يعمل قبل كل شئ على توفير المعدات وصناعة وسائل الإنتاج . ولكن هناك تناقضاً آخر بدأ يظهر بين التقدم التكنيكى والعمل . مما يجعل لنا الحق فى أن نتساءل عن قيام ثورة أخرى ، إذ أن العلاقات الاجتماعية قد اتخذت شكلاً جديداً ، يتمثل فى التعارض بين أقلية من المنتجين وأغلبية من المستهلكين .

أولاً : ميراث الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر

تحققت الثورة الصناعية في أوروبا الغربية بفضل الفحم والحديد والرجال . وما كان من الممكن لها أن تحدث إلا بالاعتماد على الحركة العلمية التي أمدتها بمصادر التكنيك ، وفوفرت بهذا القدر في الوقت نفسه أسباب القضاء على التوازن السكاني الذي كان يعيش فيه مجتمع راكد . وتم ذلك بفضل الجهد الطبي الملائم . وبعبارة أخرى فإن الثورة الصناعية تعتبر ثمرة مزدوجة لتطور العلم التطبيقي في ميدان تكنيك استخراج المعادن وتصنيعها في ميدان الطب . و « الثورة الديموجرافية » طابعها المتميز في هذه الحالة ، ولها أيضاً دلالاتها الرئيسية المرتبطة بتلك الظروف . والحديد في الأمر هو ذلك الانخفاض المفاجيء في نسبة الوفيات ، وبالذات وفيات الأطفال ، الأمر الذي يطلق العنان لحركة تزايد سكاني تدفعها نسبة المواليد التي تظل عالية وخاصة في الريف . وقد شهدت أوروبا الغربية خلال نصف قرن ، زيادة طبيعية قاربت ١٪ سنوياً (تراوحت نسبة المواليد بين ٢٥ ، ٣٥ في الألف ونسبة الوفيات بين ١٥ و ٢٥ في الألف) وقد غدى هذا الضغط الديموجرافي السوق الجديدة لليد العاملة ، التي قامت نتيجة للنهضة الصناعية . كما قدم أعداد هامة من المهاجرين (تناقصت كتلتهم كلما زاد طلب الصناعة لليد العاملة) وقد كفلت تلك الهجرة الأسس اللازمة لتوسيع الأسواق الصناعية ، والتسهيلات الضرورية لتموين المجتمع الصناعي بالحديد بالمواد الأولية والمنتجات الغذائية ثم هدأت هذه الحركة نتيجة للانخفاض العام في نسبة المواليد في أوروبا الغربية (كان المعدل المتوسط ١٥ في الألف فيما بين الحريين العالميتين) .

في نفس الوقت الذي أدت فيه الأزمات الاقتصادية الكبرى إلى تسريح اليد العاملة وانتشار البطالة (وليس هناك من شك في أن هناك علاقة سببية ما بين الأمرين) .

(١) الصفات المميزة للثورة الصناعية في القرن التاسع عشر

إن استخراج المعادن وصناعة الحديد والصلب، والصناعات التعدينية الضخمة التي تنتج المهمات الصناعية ومهمات الأشغال العمومية (الهياكل المعدنية للكبارى) ومعدات النقل (القضبان ، العربات ، القاطرات ، السفن) وآلات الرفع في المحطات والموانئ ، ومواقع العمل التعديني وكذلك الصناعات الكيماوية التي تترتب على تحويل الفحم العادي إلى فحم كوك لاستخدامه في صناعة الصلب ، والتجديد التكنيكي في الصناعات التقليدية كالغزل والنسيج ، هذه النهضة في الصناعات الجديدة ارتبطت بتعبئة هائلة لليد العاملة لاستخدامها في الصناعة وفي وسائل النقل الجديدة ، ففي فرنسا وحدها ، ارتفع عدد المستخدمين في الصناعة من ٤,٦٠٠,٠٠٠ في سنة ١٨٦٦ إلى ما يقرب من ثمانية ملايين في عام ١٩١١ . وشهدت الإمبراطورية الألمانية اندفاعاً هائلاً من سكانها تجاه المصانع والمناجم بعد سنة ١٨٧١ . وفي عام ١٩١٣ كان ٤٠ مليوناً ألمانياً من مجموع الشعب البالغ ٦٥ مليوناً ، يعيشون على جهد ١٠ ملايين من العمال الصناعيين والمستخدمين في النقل البحري والسكك الحديدية . وفي أقل من قرن ارتفع عدد العاملين في الصناعة والنقل في بريطانيا العظمى من ٣ إلى ٧ أو ٨ ملايين . وبشكل عام ، عبأت الثورة الصناعية في أوروبا الغربية في مدى جيلين ، أو ثلاثة أجيال ما يزيد على العشرين مليوناً من العمال . وفي عشية الحرب العالمية الأولى ، ارتفع عدد العمال الإجمالي إلى ثلاثين مليوناً ، يعولون ما يزيد على المائة مليون . وكان هذا بمثابة حافز قوي لنمو المهن التجارية . ويعتبر عام ١٩٢٩ من أكثر الأعوام توظيفاً لليد العاملة ، بما يعيد للأذهان خصائص المرحلة الأولى للتصنيع في أوروبا . وفي هذا العام ارتفع عدد العاملين في الصناعة إلى ٥٠ مليوناً ، وعدد من يعتمدون على الأجور الصناعية إلى ٢٠٠ مليون نسمة .

وبذا تتمثل أكبر حقيقتين معاصرتين ، أولاً في النمو السريع في إنتاج مهمات وأدوات إنتاج وسائل النقل والمواصلات ، وهي من طراز جديد تماماً مغاير للتكنيك ولأساليب الحياة التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر . أما الحقيقة الثانية فهي نشوء طبقة عاملة وصل عدد أفرادها في بداية القرن العشرين إلى عدد السكان الذين كانوا يقطنون نفس الرقعة الجغرافية قبل ذلك التاريخ بقرن من الزمان .

وأولى هذه الحقائق تؤدي إلى قيام تمايز لم يسبق له مثيل من قبل ، بين مجموعتين من البلاد والسكان ، بين أولئك الذين يصنعون ويملكون وسائل جديدة للإنتاج وللمواصلات وللدمار أيضاً ، وبين أولئك المحرومين منها ، والذين يتعرضون في المدى القريب للخضوع لحكم الأولين وسيطرتهم .

أما الحقيقة الثانية فتؤدي بنا إلى إعادة تصنيف السكان جغرافياً واجتماعياً . فالصناعة التي قامت ونشأت في القرن التاسع عشر كانت على الدوام صناعة ذات تركيز جغرافي ، تكتلت إما في مناطق المناجم التي تمدها بالطاقة (أى أحواض الفحم) أو قامت في بعض الأحوال في مناطق إنتاج المعادن (مصانع الحديد والصلب في اللورين) أو اتسعت وتفرعت حول مراكز التقاء طرق المواصلات . تلك المراكز التي كانت في نفس الوقت أسواقاً ومقرراً لبيوت التمويل . وعلى النقيض من سكان الريف يعتبر العمال الصناعيون ، سكاناً مركزين في الحضر ، تكتظ بهم المناطق الصناعية ذات الكثافة السكانية العالية ويقطنون في الأحياء العمالية التي تم تشييدها على وجه السرعة ، بأقل النفقات وعلى أضيق مساحة ممكنة . ولقد كانت التجارة هي المحرك لهضة المدن حتى نشوب الثورة الصناعية . كما أن المبادرة العسكرية أو الإدارية الصادرة عن أجهزة السلطة دفعت بمدن أخرى إلى التوسع في تلك الفترة . ولكن منذ منتصف القرن التاسع عشر ، أصبحت المدينة في أوروبا الغربية نتاجاً للتطور الصناعي . فهي إما أن تكون خلقاً كاملاً للتصنيع وحده ، كالمدين التي قامت في أحواض المناجم في بريطانيا ، وفي الروهر

في حوض الفحم الفرنسي البلجيكي ، وكذلك مدن صناعة الغزل والنسيج في لانكشير الإنجليزية ، إلخ . أو يحدث أيضاً أن تغمر التوسعات التي تطرأ على الضواحي الصناعية ، المدينة القديمة القائمة أصلاً . ويشكل العمال المكسبون في الأحياء العمالية الجديدة وفي المدن الصناعية الحديثة ، كتلة متجانسة ، لتشابه ظروف العمل وعلاقاته ، والمستوى الاقتصادي والسكن . ويختلف المجتمع الصناعي اختلافاً جذرياً عن المجتمعات الزراعية السابقة ، وعن مجتمعات البلاد غير الصناعية المعاصرة . ولكنه يستمد الأفراد اللازمين له من فئات الفلاحين التي تعصرها صور التوزيع المتباين للدخل القومي ، وعدم تساوي الاستثمارات الآلية ، وتدفع بها إلى الهجرة من الريف .

ويزاد تنظيم السوق تعقيداً مما يزيد من عدد الوظائف الإدارية والتجارية والمالية زيادة مستمرة . ويقع على الدولة بصورة متزايدة عبء القيام بعدد أكبر فأكبر من الخدمات . فيرتفع عدد المستخدمين في المصالح العامة وفي الأعمال التجارية والمالية للقطاع الخاص .

ولكن التوزيع المهني للسكان يرجح على الدوام كفة الأعمال الإنتاجية ، أو التي تسهم مباشرة في الإنتاج (كالأشغال العمومية والنقل) . فقد وصل عدد العاملين في الزراعة والصناعة والنقل إلى ٧٠٪ من مجموع العاملين في كافة بلاد أوروبا الغربية ، فيما بين ١٩٢٦ و ١٩٢٩ (ووصلت هذه النسبة إلى ٦٦٪ في الولايات المتحدة) .

(ب) ميلاد مجتمع صناعي جديد :

ساهمت أزمة ١٩٣٠ في تنشيط الأبحاث التي تستهدف تخفيض سعر التكلفة وزيادة الاستهلاك ، وذلك بتخفيض زمن التشغيل ، وبالتالي إنقاص العدد اللازم من العمال لتحقيق إنتاج معين . وبهنا افتتحت أولاً في الولايات المتحدة ، ثم في أوروبا ، فترة من التحويلات الجديدة في أساليب الإنتاج

التكنيكية ، زادت سرعتها نتيجة للمجهود الصناعي الذي صاحب نشوب الحرب العالمية الثانية والآثار التي ترتبت عليها (الحرب الباردة ، حرب كوريا ، إلخ) .
 وطرح على بساط البحث كافة الخصائص المميزة للثورة الصناعية في القرن التاسع عشر ، كالأسلوب الذي يتجسد به نوع العمل وكميته في عملية صنع المنتج النهائي ، وطبيعة اليد العاملة المستخدمة وتدريبها ، والنسبة بين السكان الذين يشركون في الإنتاج مباشرة والعاملين الذين لا يسهمون فيه بشكل مباشر ، وأسس وشروط التوطين الجغرافي للمشروعات والتطور الحضري .

ولكن هذه التعديلات لم تكن لتؤدي إلى هيكل جديد للمجتمع والاقتصاد الصناعيين . وأن هذه التحولات ليست سوى البداية لعمليات جديدة ، يصعب تحديد نتائجها الآن ، وإن كنا ندرك أنها تختلف في جوهرها وآثارها عن كل ما سبقها .

والمحور الأول لهذه التحولات هو الأسلوب الذي يتجسد به نوع العمل وكميته في عملية صنع المنتج النهائي . فليس هناك وجه للمقارنة بين الوقت المطلوب للتشغيل في عملية الإنتاج حالياً والوقت الذي كان مطلوباً لنفس العملية منذ عشرين عاماً . ويرجع السبب في انخفاض الزمن اللازم للتشغيل إلى نمو إنتاجية العمل وبالأحرى كفاءته . ولكن شرط هذا التحول يكمن في استثمار رؤوس الأموال والعمل ، بما في ذلك العمل على أعلى درجة من التخصص في الأبحاث الخاصة بإنشاء وسائل جديدة للإنتاج الآلي . ويزداد تقسيم العمل اللازم لصنع شيء ما ، وإن كان يتم على عدة مستويات تكنيكية ووظيفية متباينة ، وأيضاً داخل مشروعات مختلفة بصفة عامة . ونشهد نوعاً من تحويل صناعات المنتج النهائي إلى بروليتاريا في علاقاتهم بالنسبة للمشروعات التي تتلقى تمويلاً ضخماً للغاية وذات المستوى الرفيع من ناحية المعدات التكنيكية ، والتي تنتج أو تبكر الآلات الجديدة والأساليب الحديثة للتصنيع . وتغيرت طبيعة اليد العاملة المستخدمة . فالشابه البروليتاري قد حل محله مجتمع صناعي يشهد فيه التمايز

والتدرج القيادي ، هذا رغم استمرار المجتمع في تبعيته أساساً للملكية « أصحاب الأعمال » لرعوس الأموال ، بدرجة تفوق ما كانت عليه الأمور في الماضي ، بسبب تزايد حجم الاستثمارات الضرورية بصورة ضخمة في أغلب الأحيان . وفي هذا المجتمع الصناعي ترتفع على الدوام ، نسبة الكوادر والباحثين ذوي التخصص العالي خريجي الجامعات والمدارس العليا المتخصصة ، كما يعتمد على الكوادر المتوسطة التي يتم تخرجها من التعليم الفني بعد ما لا يقل عن أحد عشر عاماً من الدراسة ، وعلى العمال الذين يجبرون على عمليات التحكم والرقابة التي تتطلب يقظة كبيرة ، وإن كان الجهد الجسماني والحركات الإنتاجية المباشرة فيها ، تقل يوماً بعد يوم . أما الأعمال غير المتخصصة فتتعلق بإدارة الآلات البسيطة . وهي لا تتطلب جهداً شاقاً إلا في بعض القطاعات التي تضيق دائرتها يوماً بعد يوم ، كالبناء والأشغال العمومية والمناجم . ومع ذلك فعدد المستخدمين بالشركات الصناعية الذين يقوون بهذه الأعمال يتناقص باستمرار ، إذ ترك للمهاجرين في كافة البلاد الصناعية الكبيرة . لقد طرأ تعديل كبير على تكوين المجتمع الصناعي ، وخير مصداق لهذه أن صدمات العمل لم تعد صدمات بين البروليتاريا وصاحب العمل التقليدي ، بل أصبحت تطرح المشكلة الشاملة ، مشكلة توزيع عائد الإنتاج بين ريع رأس المال ، وميزانية الدولة ، ومجموعة متباينة للغاية من الأفراد الذين يتلقون مكافآت شديدة الاختلاف ، نتيجة لوضعهم في الجهاز التكنيكي للمشروع ، أو في مجموعة المشروعات التكنيكية الملحقة والخدمات العامة .

إن أعمال البحث - بما في ذلك الأبحاث البحتة اللازمة لتزويد الأبحاث التطبيقية بالمعطيات الجديدة - والأعمال المالية التي تزداد تعقيداً لاتساع نطاق العمليات الصناعية إلى مجالات أكثر تشابكاً تضم عدداً كبيراً من المشروعات المختلفة ، وتتطلب استثمارات متباينة الأجل وإن كانت طويلة بشكل عام ، وكذلك تنويع المنتجات المعدة للتسويق ، وضرورة توافر المعلومات المتجددة

على الدوام عن تطور عرض المنتجات وتنوع وسائل الإنتاج ، كل هذا يمثل بعضاً من العوامل الهامة لتطوير أنماط جديدة من النشاط المهني التي لا يمكن الاستغناء عنها لتجهيز المشروعات والعمليات الصناعية بالمعدات ، وإن كانت لا تدخل بشكل مادي في العمليات الإنتاجية . وقد دلت شدة الأزمات التي أصابت الأسواق العالمية ، على أنه لا بد من أن يعتمد استقرار الإنتاج على أساس من قيام سوق متطور للاستهلاك الداخلي من جانب ، وأن توضع سياسة طويلة المدى تضمن وجود أسواق خارجية من جانب آخر ، أو تدفعها إلى الوراء على الأقل بالقدر الكافي لتكييف الإنتاج بها (سياسة المساعدة التكنولوجية ، وتمويل الصادرات بقروض متوسطة الأجل ، إلخ) هذا إذا أردنا تلافى تكرار الأحداث الخطيرة كأزمة عام ١٩٣٠ . ويترتب على هذا تكاثر نشاطات الخدمة والإعلان وتوزيع البضائع والعلاقات العامة . وتزداد نسبة الاستثمارات غير المنتجة بشكل مباشر لمواجهة جملة هذه الضرورات ، وتثقل كاهل الأرباح الناتجة من الإنتاج ، وتجاوز عليها ولكنها تكفل له الأمن والاستقرار عن طريق نشاطها الوظيفي الخاص وزيادتها لعدد المستهلكين (بتوسيع السوق الداخلية) ، وبديهي أن المشروعات الإنتاجية الكبيرة لا تقوم بهذه الأعمال ولا تقبلها إلا بالقدر الذي تؤدي به أساليب الإنتاج الجديدة ، ونمو إنتاجية العمل ، إلى زيادة الفرق بين ثمن التكلفة و ثمن البيع زيادة كبيرة .

وفي بداية العقد الذي بدأ في سنة ١٩٦٠ ، كان نصيب النشاطات المهنية غير المنتجة مباشرة في أوروبا الغربية ، يتراوح بين ٤٨ ٪ (هولندا) ، و ٣٥ ٪ (جمهورية ألمانيا الاتحادية) مقابل ما يقل عن ٣٠ ٪ في كل البلدان قبل الحرب العالمية الثانية . وترتفع النسبة في الولايات المتحدة إلى ٥٦ ٪ مقابل ٤٤ ٪ في ١٩٢٩ . وبذا تزيد نسبة السكان غير العاملين في غير قطاعي الزراعة والصناعة ، عن نصف السكان العاملين في أمريكا الشمالية ، وتصل إلى ما يقرب من النصف في أوروبا الغربية .

ثانيا : تكنيك جديد واتجاهات جديدة

حتى نهاية القرن التاسع عشر ، بل وحتى الحرب العالمية الثانية ، كان التطور الاقتصادي يتم على الأسس الفنية وبالمواد الأولية التي بدأ في تشغيلها في أوائل الثورة الصناعية . وقد ارتفع استهلاك المواد الخام ، وظلت أنواع الصناعات على ما هي عليه : الإنشاءات البحرية ، وصناعة معدات السكك الحديدية ، ومعدات الأعمال المدنية (شق القنوات) والأشغال العمومية ، والأدوات الصناعية ، والأسلحة في ميدان الصناعات المعدنية ، وفي ميدان الصناعات الكيماوية ومواد الصباغة والنحصبات ، وخاصة المواد الناتجة من معالجة الفحم ، والأقمشة والمنسوجات القطنية والصوفية والحريرية في ميدان صناعة الغزل والنسيج .

واستمرت قائمة المواد الخام المتداولة في الأسواق العالمية ، وخاصة سوق لندن التي ظلت تقوم بدور المخزن الرئيسي حتى نهاية القرن ، استمرت قائمة محدودة ، كما بقيت العمليات الصناعية عمليات بسيطة نسبياً . وظل الريف هو الذي يقدم اليد العاملة ، التي يجرى تدريبها في المصنع . ولم يكن يشترط لإعداد العمال الجدد سوى استيعاب التعليم الابتدائي الأولى استيعاباً سليماً . ويتمثل التطور التكنولوجي الأساسي الذي تحقق في القرن التاسع عشر ، في الإقلال من تعقد الإجراءات والحركات التي يتعين القيام بها ، وقد تم هذا بزيادة تقسيم العمل ، وتنظيم العمليات (استخدام أساليب الإدارة العلمية التي نادى بها « تيلور » : العمل بنظام التسلسل ، وتجزئة العمليات إلخ) . وقد ارتفعت كفاءة العمل ، وخاصة في المصانع الضخمة التي نظمت وفق المناهج التي وضعت في أمريكا ، وإن لم يطرأ في الواقع أي تغيير على جوهر العمل . إذ ظل كما هو عبارة عن مجموعة من الحركات ، تنقسم إلى عدد كبير من الوحدات الأولية التي تسهم

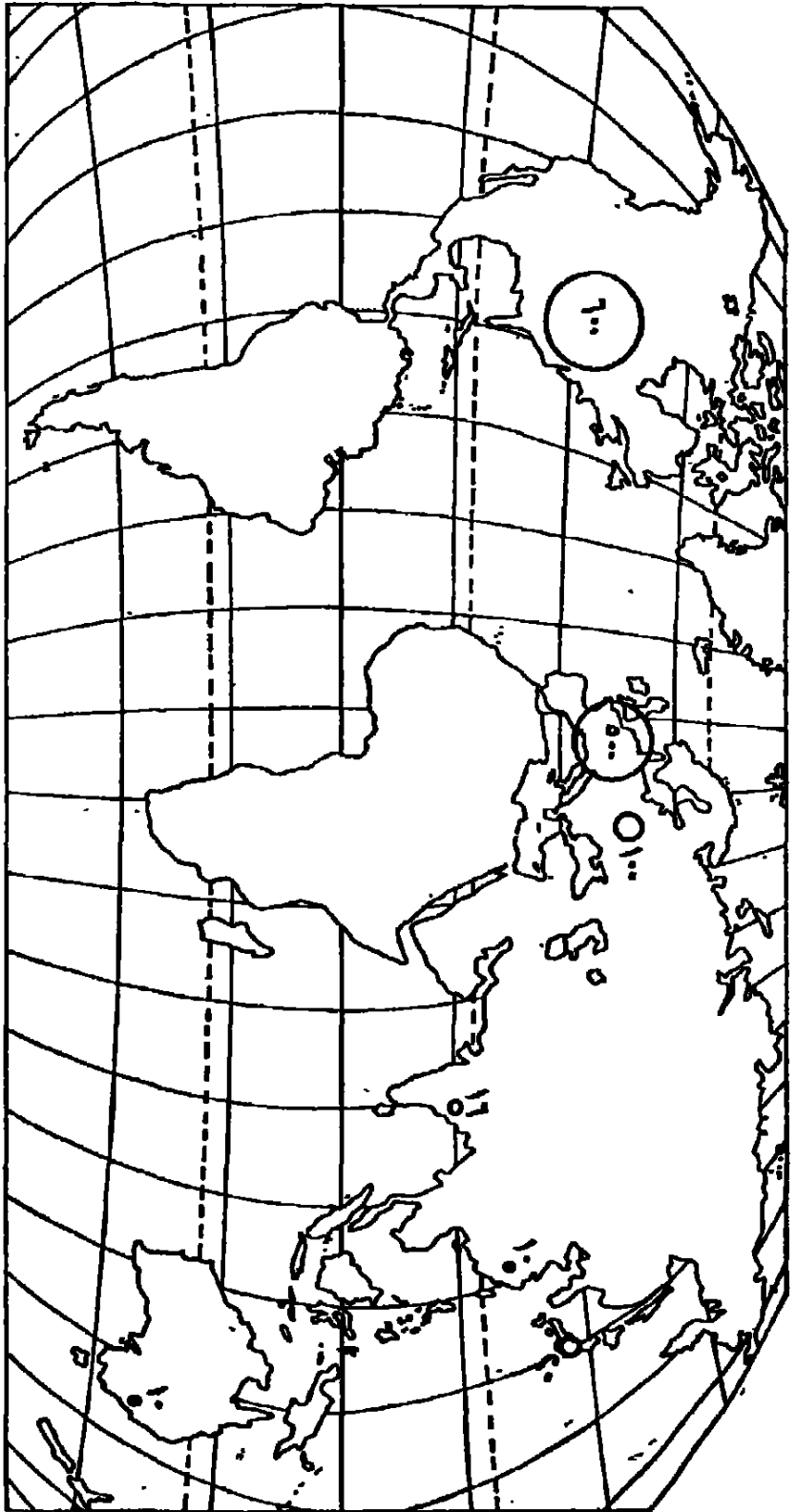
كل بدورها على التوالي في تشكيل المنتج التام الصنع . إنه « العمل المفتت » (١) وإن كنا في أغلب الأحوال نستطيع أن نميز فيه تأثير الحركة المنتجة . فالآلات والعدد الآلية ، كما يدل عليه اسمها ، بقيت عبارة عن أداة أو وسيلة تزيد من فعالية حركات العامل ، وهي إذ تعمل نتيجة للدافع الذي يحدثه العامل ، إنما تكبر وتضاعف من تأثيره بفضل ما تطبقه من الطاقة الميكانيكية ، وإن ظلت تواصل عملها « كأداة » .

وفي أقل من نصف قرن ، ظهرت سلسلة من التغيرات المفاجئة ، أطلقت مصادر جديدة للطاقة ومواد أولية جديدة ، وقائمة من المنتجات المصنوعة يزداد طولها على الدوام ، وينحى بعضها بعضاً خلال عمليات المنافسة التكنيكية والتجارية ، التي تكاد الصناعة الكيماوية أن تنتصر فيها بشكل دائم . ولم تعد الآلة مجرد عامل مساعد للإنسان بل أصبحت تحل محله . وفي بعض الحالات القصوى ، تمكنت من التفوق عليه ، إذ أنجزت بعض العمليات التي لا يستطيع القيام بها في ميدان الآلية العقلية والخلق الذهني ذاتهما (العقل الإلكتروني) وتم غزو الفضاء بأبعاده الثلاثة ، بفضل استخدام وسائل للمراسلة والاتصال تتجه نحو الفورية (النقل والاتصال بسرعة تفوق سرعة الصوت) .

وبقدر ما يتجرع الإنسان ويصنع آلات تفوق معدلاتها ما ينجزه وما ينتجه بنفسه ، بقدر ما يصبح مفهوم العمل نفسه ، مطروحاً على بساط البحث والمناقشة .

(١) تعبئة المصادر الجديدة للطاقة والمواد الأولية الجديدة

في عام ١٩١٣ استهلكت الصناعة العالمية بأكملها ١٢١٣ مليون طن فحم . أنتجت أمريكا الشمالية منها ما يقل عن ٥٥٠ مليوناً ، وقارب إنتاج أوروبا الغربية ذلك الرقم . أما بقية العالم فقد أنتجت ما يزيد قليلاً على ١٠٠ مليون طن . ولم يكد



(شكل ٣ أ) إنتاج الصوف في العالم في ١٩١٣

كل مورد الصوف عبارة إلى ما يكافئ 'الشمس' - الأرقام بالمليون طن من مكافئات الصوف .

الاستهلاك العالمى للبتروىل يصل إلى ٥٠ مليون طن ، أما المعدات الكهربائىة فكانت ما تزال فى طور التجارب الأولى بجبال الألب الشمالىة .

وبعد ذلك بخمسين عاماً ، بلغ استهلاك الفحم مليارى طن — مقابل كفاءة فى الطاقة والقدرة الصناعىة تزيد على ضعف مثلها فى ١٩١٣ ، بسبب تحسين الآلات المستخدمة (مثل الآلات المستخدمة فى إنتاج التيار الكهربائى بالمحطات الحرارىة) ، ويحسن أن يضاف إليها ٧٠٠ مليون طن من « اللجنيت » ، تساوى طاقتها الحرارىة حوالى ٣٠٠ مليون طن من الفحم .

إلا أن إنتاج البتروىل (١٣٠٠ مليون طن) والغاز الطبقى (أكثر من ٥٠٠ مليار متر مكعب) يكفل للصناعة طاقة تساوى ما تقدمه لها كمنىة من الفحم تبلغ ١٧٠٠ و ٧٠٠ طن على التوالى (وذلك على الأساس الحالى من الكفاءة فى استخدام الفحم فى إنتاج الطاقة) . وتعطى المحطات الكهربائىة (بلغ إنتاجها ٧٠٠ مليار كيلوات ساعة فى ١٩٦٣) ، طاقة تساوى الطاقة الناتجة عن ٤٠٠ مليون طن من الفحم .

وانخفاض نصيب الفحم فىما بين عامى ١٩١٣ و ١٩٦٣ من ٩٥ ٪ إلى ٤٥ ٪ من مجموع الوقود المستهلك ، فى الوقت الذى تضاعف فىه أربع مرات الاستهلاك الإجمالى للطاقة فى العالم (مع وضع الزيادة فى كفاءة المواد المنتجة للطاقة خلال هذه المدة فى الاعتبار) . ولم تكن تلك مجرد عملىة استبدال بين مواد منتجة للطاقة ذات استخدام متشابه . إذ أن للمواد الهىدروكربونىة والكهرباء استخدامات جدىة تماماً ، حتى فى مجال إنتاج الطاقة ذاته ، بغض النظر عن دورها كمادة أولىة وكساعد تكنولوجى فى منتجات مختلفة .

ويمكن أن نميز بين عدة اتجاهات فى تطور اقتصاد الطاقة .

• انخفاض غير متناه فى وقت التشغيل : — فالكهرباء تمدنا بالطاقة بصورة فورىة . والوقت اللازم لإدارة المحرك الذى يستخدم منتجات بترولىة خفىة ، بل المحرك اللىزل نفسه ، أقل بكثير من الوقت اللازم لتشغىل الآلة البخارىة .

* قابلية الطاقة المستهلكة للتقسيم اللامتناهي : فالمنتجات البترولية والغازية ، يمكن استخدامها في عدد كبير من الأجهزة الصغيرة . ومن باب أولى يمكن استخدام الكهرباء في تشغيل أضخم الآلات وأصغرهما على حد سواء . وهذه القابلية للتجزئة لا تنفصل عن عملية نقل الطاقة المستخدمة لمسافات بعيدة ، سواء بتجزئة الكميات المخزونة ، أو نقلها عن طريق شبكات التوزيع المتصلة ببعضها البعض بدقة بالغة (الأنابيب وخطوط نقل الطاقة) .

ولهذا ، فن الناحية العملية لم يعد هناك حدود لاستخدام الطاقة . ومجرد التنسيق البسيط بين برامج توطين الاستهلاك ، وتنظيم التوزيع ، يسمح من الناحية التكنيكية بالقيام بأية عملية صناعية تتضمن استهلاك الطاقة في أي مكان (١) .

* ضآلة وزن المواد المنتجة للطاقة بالنسبة للقوة المستخرجة منها : - فالمواد البترولية الخفيفة ، وأشهرها الكيروسين بسبب استخدامه في الطيران ، تعطى قوة ضخمة بالنسبة لوزنها . بل إن للوقود الخاص بإطلاق الصواريخ ومركبات الفضاء كفاءة أكبر منها . ومن الناحية النظرية يمكن أن نحصل على كفاءة بالغة الارتفاع من اليورانيوم ، خاصة ما كان منه في شكل نظائر ذات استعمال كامل (يورانيوم ٢٣٥) ولكن ميزة هذه المادة الأساسية تجد عائقاً في الوزن الكبير لأغطية الوقاية من الإشعاع الذري . ولذلك فليس اليورانيوم حالياً مصدر الطاقة في الآلات التي لا بد من أن تكون خفيفة الوزن .

إلا أن محطات التوليد التي تستخدم المواد الذرية تنتج كمية ضخمة من الطاقة مقابل استهلاكها لمادة ذات وزن تافه . وفي هذه الحالة فليست المواد المنتجة للطاقة هي السبب في الوزن الكبير ، بل المعدات التي تولدها .

* تزايد الانفصال بين أماكن استخدام الطاقة ومراكز إنتاجها : - حيث إن وزن مصادر الطاقة يتناقص ، وتتجه وسائل النقل نحو الاكتمال - الخطوط الكهربائية ومختلف أنواع المجارى المائية وغيرها - تميل تكاليف الطاقة نحو

(١) ما يمكن أن يجد منها فقط هي الاعتبارات التي تتعلق بتكاليف توليد الطاقة ووسائل نقلها .

التساوى في مختلف الأماكن . أضف إلى ذلك الاحتمالات المقبلة للمصادر الضئيلة الوزن (بالمقارنة بطاقتها الكامنة) مثل اليورانيوم والثوريوم ، أو للمصادر المنتشرة في كل مكان مثل ماء البحر الذى يحتوى على الهيدروجين الثقيل (ديتريون) والذى يسعى العلماء الإنجليز لاستخراج الطاقة منه بظهر نواته في درجة حرارة بالغة الارتفاع ، وقد أدى ذلك كله إلى القضاء على العوامل التى كانت تحمّ التوطن التقليدى للصناعات في مناطق إنتاج الطاقة واستقبالها ، عندما كانت تتمثل أساساً في الفحم .

* تزايد حجم الاستثمارات المستخدمة في الاستخراج ، وانخفاض سعر التكلفة للطاقة المنتجة :— إن مصادر الطاقة الجديدة، مثل البترول والغاز، وخاصة الطاقة الذرية تتطلب أن تخصص الأرضة الكبيرة للغاية للبدء بعملية الإنتاج. ولكن إذا ما بدأت بصورة تضمن الاستمرار ، فيتم استهلاك الإنشاءات بسرعة كافية ، وتصبح تكاليف الاستغلال طفيفة . كما تنجح أسعار التكلفة نحو التناقص بسرعة كبيرة . والصناعات البترولية خير دليل على هذه الأوضاع ، إذ تكفل أعلى الأرباح للشركات التى بدأت عملها باستثمارات ذات أحجام كافية .

* ارتفاع مستوى الخبرة التكنيكية للصناعات المنتجة للطاقة : — لقد كانت أعمال استخراج الفحم ، تعتمد على مجرد استخدام القوة البدنية ، وذلك في أوائل عهدها على الأقل . وعلى النقيض من ذلك يتطلب إنتاج الأشكال الجديدة للطاقة ، القيام بأبحاث أولية ، تعد من أعلى مستويات البحث العلمى ، وتستلزم عمالة على درجة عالية من التخصص ، لا يتيسر إعدادها وتدريبها إلا لعدد قليل من البلاد .

وفى بداية الثورة الصناعية ، كان إنتاج الطاقة الميكانيكية ثمرة للعمل غير المتخصص الذى يمكن أن يتم في أى مكان وبوساطة أية يد عاملة . أما اليوم

فقد أصبح هذا الأمر بصورة متزايدة ، ثمرة لأكثر الحضارات التكنولوجية تقدماً ، ونتيجة لعمل فنيين على درجة عالية من التخصص . ولهذا نسجل اتجاهاً أخيراً .

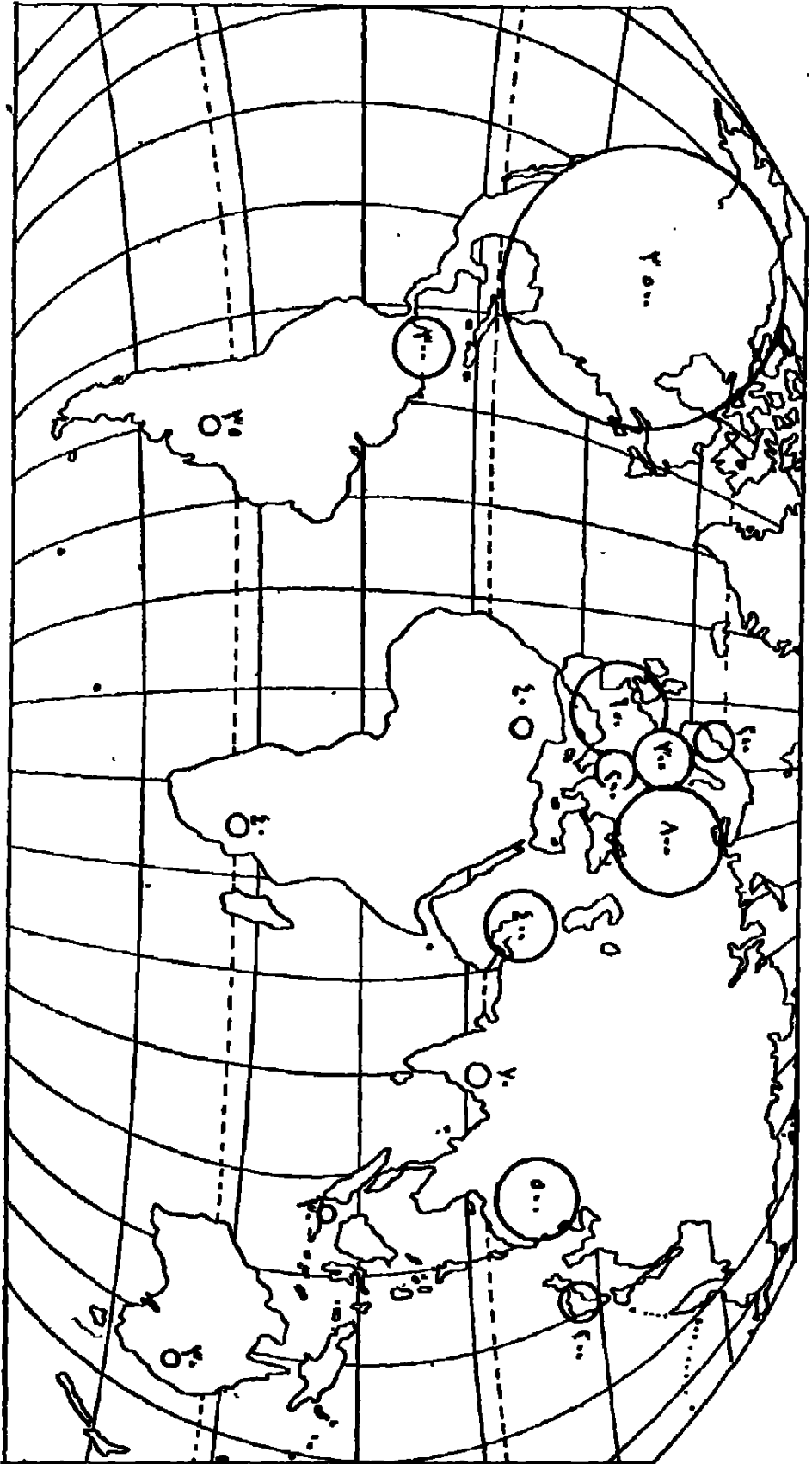
* التمييز بين أسلوبين لتوليد الطاقة والمعدات الخاصة بها :

— أسلوب تقليدي يعتمد على الفحم أو على اللجنيت ولا يحتاج إلى تخصص عال للعمل وهو الأسلوب الذي تبدأ به اقتصاديات البلاد المتخلفة عمليات التصنيع فيها .

— أسلوب جديد يعتمد على الاستثمارات المالية وعلى خبرة فنية عالية ، وهو أسلوب البلدان الصناعية .

وفي القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين ، كانت المشاكل التكنولوجية تعد عاملاً حاسماً لتشكيل الجغرافية الصناعية . ولكن المشاكل السياسية والمالية حلت محلها اليوم إلى درجة كبيرة . فالصناعة يمكن أن تقوم في أى مكان على ألا تتدخل أية عوائق سياسية لتحد أو تمنع استخراج المواد المولدة للطاقة أو تسليمها ، وأن تتوفر الاستثمارات اللازمة لهيئة الظروف لاستخراج الطاقة واستهلاكها ، ابتداءً من إعداد الأشخاص المطلوبين ، حتى تمويل المنشآت المولدة نفسها . ولكن ضخامة تكاليف المنشآت ذات الطراز الحديث توصي أو تفرض على البلاد التي تسلك سبيل التنمية ، المرور بمرحلة أولى من التجهيز بالمعدات ، تستلهم الأساليب التكنولوجية الخاصة بالمرحلة الأولى للتصنيع في أوروبا الغربية وأمريكا بعد تجديدها ، ولذلك فإن وجود الفحم أو عدمه في بلد أو قارة تمر بمرحلة التنمية ، يؤثر تأثيراً كبيراً على ظروف نموها .

وتتطلب الصناعة ووسائل النقل استخدام مواد يقل وزنها بصورة مستمرة ، وفي ذات الوقت تمتاز بقدرتها على مقاومة أقوى الضغوط وأكثر درجات الحرارة ارتفاعاً وأشد أنواع الاحتكاك حدة . وهذه الاحتياجات والمواصفات لا تتوفر في الزهر والصلب اللذين كانا ينتجان في القرن التاسع عشر . ولذا كان لابد من صناعة السبائك الحديدية ، التي يتم اكتشافها في المعامل ، ويجرى اختبارها



(شكل ٣ ب) إنتاج الطاقة في العالم سنة ١٩٦٣
 كل مصادر الطاقة محورية إلى ما يكافئها من الفحم . الأرقام بالمليون طن من مكافئات الفحم

عن طريق تصوير تركيبها الجزيئي بالأشعة . وتستخدم المواد والتربة النادرة في صناعة التركيبات المعقدة . وتنوعت الأسواق وتعددت. وأصبح على الجيولوجيين أن يبحثوا وينقبوا على اللوام عن حقول جديدة. وإذا كان انتشار المواد محل البحث كبيراً كانت مشاكل توفيرها بسيطة للغاية ، إذ أنها تعتمد أساساً على مقارنة التكاليف . ويمكن لحجم الاستثمارات أن يزداد إذا كانت شروط الاستخراج مربحة والاحتياجات كافية لاستهلاكها بشكل مضمون وسريع ، والوضع السياسي مستقرًا . وبهذا يمكن للتوزيع الجغرافي للإنتاج أن يستقر لفترة طويلة نسبياً . وإذا كانت مصادر المواد الخام مركزة في أماكن بعينها ، فيمكن أن نجعل السوق في مأمن من تأثيرات المضاربة وأخطار المقاطعة بتكوين الاحتياطي والمخزون الكافي . وفي هذه الحالة قد نجد أن منحنيات الإنتاج تظهر تعريجات شديدة . فالإنتاج المركز في منطقة معينة والمحصور فيها يتقلب بين فترة زمنية وأخرى ، وخاصة إذا كانت الكميات المتداولة في السوق محدودة الحجم نسبياً . إن الرقم القياسي الإحصائي لإنتاج المعادن الخفيفة وطلبها يلفت الأنظار بصورة صارخة إلى الاحتياج الشديد للمواد الخام الجديدة . فإنتاج « البوكسيت » ، وهو خام الألمنيوم ، لم يزد في عام ١٩١٣ عن ٢٥٠٠٠٠ طن ثم ارتفع في عام ١٩٢٩ إلى ٢,٥ مليون طن وفي عام ١٩٣٨ زاد قليلاً على ٤ ملايين طن ، وفي عام ١٩٦١ تجاوز الثلاثين مليون طن ، أي أنه تضاعف أكثر من مائة مرة خلال نصف قرن . . .

ولم يزد إجمالى إنتاج « الماغنيزيت » ، عشية الحرب العالمية الثانية عن نصف مليون طن لا غير ، أما الآن فقد وصل إلى ٤ ملايين طن .

. وبينما تضاعف إنتاج المعادن التقليدية في مدى خمسة عشر عاماً تقريباً (بين عام ١٩٤٨ - ١٩٦٣) ، وهى معادن الحديد ، والمنجنيز ، النحاس ، الكروم ، الرصاص والنيكل . فإن الطلب على الكوبالت قد زاد ثلاث مرات ، وزاد استهلاك الألمنيوم أربعة أضعاف ، وتراوح الزيادة في استهلاك

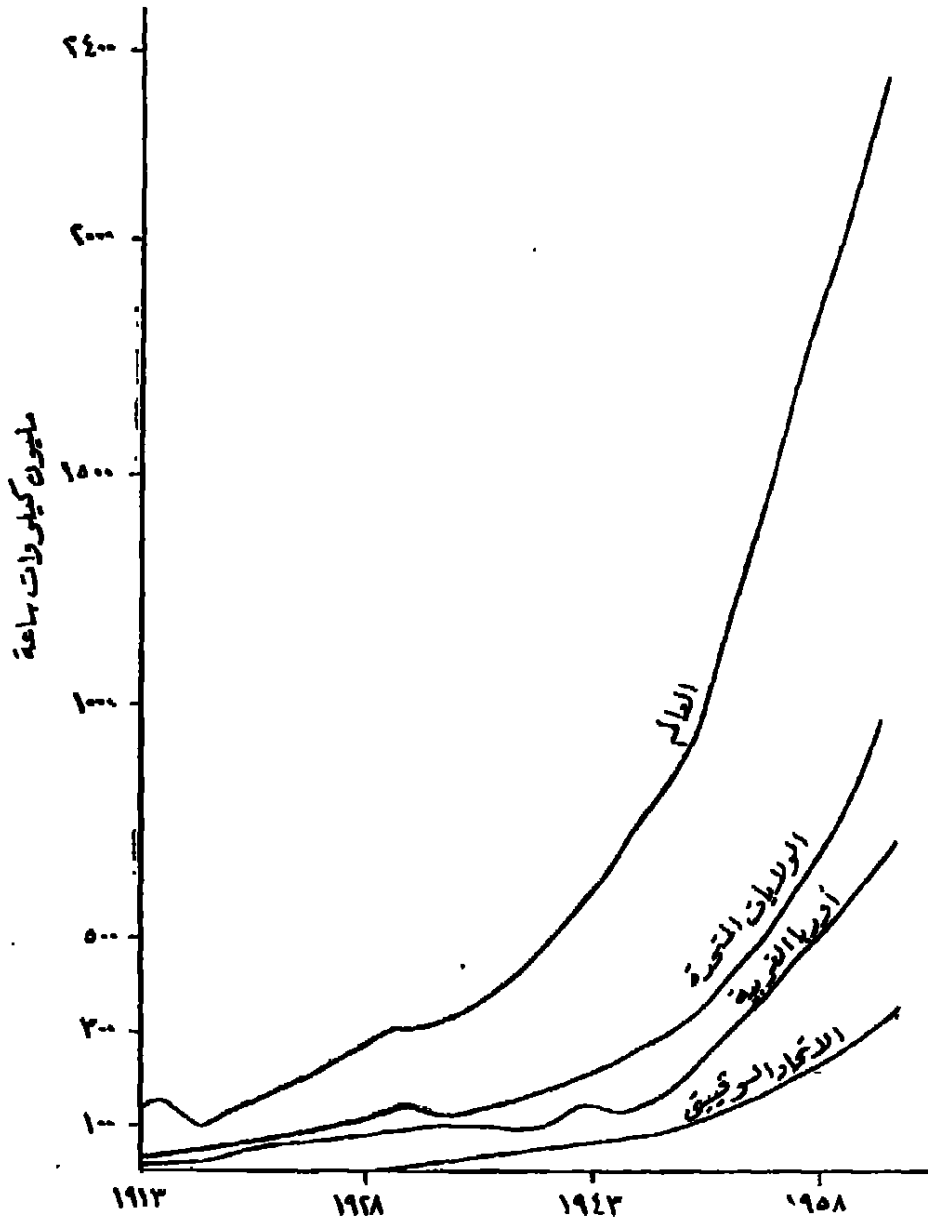
المغنيسيوم بين ١ ، ١٠ مرات ، حسب حالة السوق وتقلبات أسعاره .

(ب) تنوع المنتجات وتعددتها ، وتزايد دور الكيمياء :

تتسع قائمة المنتجات الصناعية بصورة مستمرة . ولا يتزايد عدد القطع الداخلة في تركيب الآلات والأجهزة ، وفي إصلاحها فحسب ، مما يرجع إلى التعقيد المستمر في عمليات الصنع وإلى تأثير المنافسة ، بل إن قائمة الإنتاج في صناعة ما ، تزداد مكوناتها عاماً بعد عام .

ويتدخل عاملان في عملية تشعب الإنتاج هذه ، هما تعقد عمليات الإنتاج الصناعي التي تستخدم عدداً متزايداً من معدات الإنتاج ، وتزايد عدد المنتجات الصناعية ، التي تدخل دائرة السلع الاستهلاكية للاستعمال الفردي أو الجماعي مثل وسائل النقل والمواصلات ، والأجهزة المنزلية ولوازم المساكن والمحلات التجارية والمكاتب .

وفي المستوى التكنيكي ، ساهم استخدام الكهرباء بصفة خاصة ، في تنوع استعمال الآلات وتعميمه ، لأنه مكّن من تشغيل الأنظمة الآلية الأكثر تعقيداً بأي سرعة من السرعات . وينطبق هذا على مختلف الآلات ابتداءً من الحزينة الآلية إلى أجهزة التليفزيون ومن العقل الإلكتروني إلى التلاجة ، بل من المغناطيس الكهربائي ذي القدرة العالية إلى أدق أجهزة التحكم . ولكن أهم الأدوار وقع على عاتق الكيمياء التي تمكنت من تركيب عدد لا نهائي من المواد الجديدة تطابق الاستخدمات العملية المطلوبة ، وذلك بسبب إمكانياتها على التخليق الكيماوي . إن الكيمياء الحديثة كادت أن تحقق أحلام علماء « السيمياء » في العصور الوسطى في تركيب أكثر المواد الصناعية تنوعاً باستخراجها من المواد القاعدية الشائعة كالفحم واللجنيت ، والبرول ، والغاز الطبيعي والخشب . ويظهر الطابع الخاص والأصيل للصناعة الكيماوية في دورها المستمر في جميع العمليات



(شكل ٤ أ)

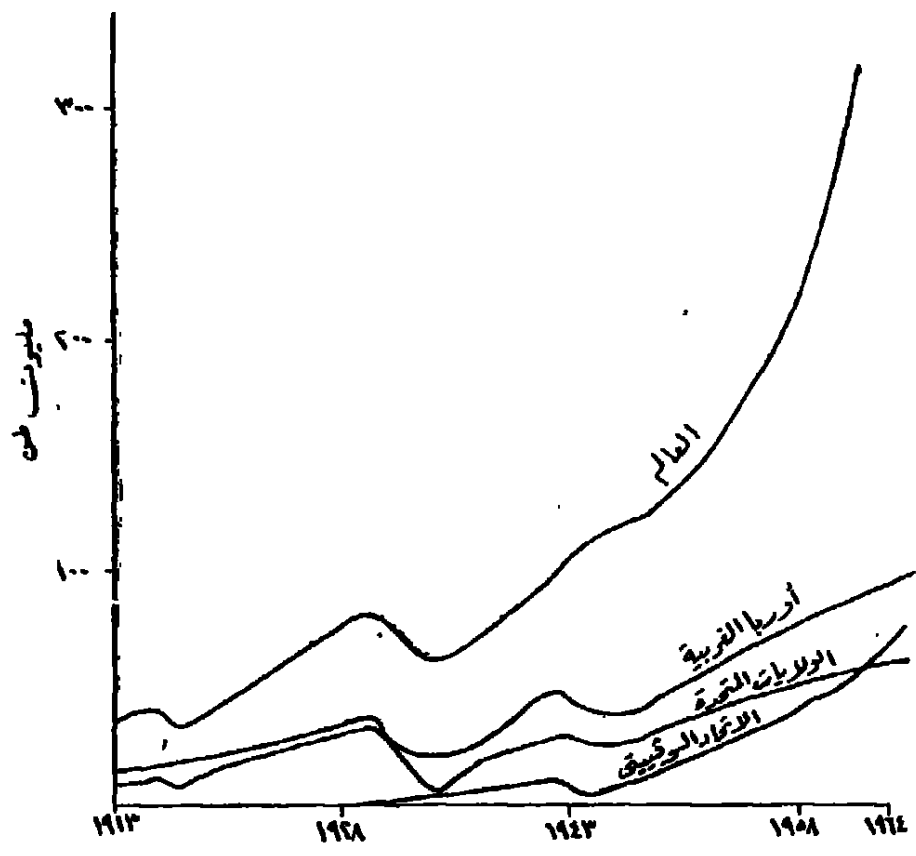
تطور إنتاج الكهرباء في العالم وفي المجموعات الجغرافية الكبرى من ١٩١٣ - ١٩٦٤

الإنتاجية وفي أنها توفر مواد الاستهلاك وأدوات الإنتاج اللازمة لكل أنواع النشاط الإنساني في المجتمع ذي الحضارة التكنيكية . فليس هناك حاجز تكنولوجي بين الكيمياء والصناعات التي تنتج مختلف المعادن وتدخل الكيمياء في جميع عمليات تطوير الطاقة ، وفي المعالجة الصناعية للبتروك والغاز ، كما تتدخل في تهيئة الظروف اللازمة لإنتاج الطاقة الذرية ، وعن طريق فرعها الكبيرين وهما صناعة المنظفات ومواد الصباغة ، وصناعة البلاستيك ، تسربت الكيمياء إلى كافة نواحي الحياة اليومية . وكانت الكيمياء قد ظهرت أولاً في صناعة الغزل والنسيج كعنصر مساعد ، في إعداد مواد الصباغة ، والتجهيز . أما الآن فتعتبر من ضمن المصادر الأساسية للمواد الأولية . وتوسع سوقها بصفة مستمرة ، في قطاع المنتجات اللازمة للزراعة ، وفي الميدان العريض للغاية للمنتجات الدوائية . وإن المرء ليذهل لو ألقى نظرة على قائمة المواد والمنتجات التي تقدمها الصناعات الكيماوية وتستخدمها أو تستهلكها الأسرة في مجتمع صناعي بما في ذلك المواد التي تستخدمها لمجرد غذائها . وفي ميدان الكيمياء بالذات يتضاعف المفهوم القائل بوجود حدود لمبادرة المنتج ، لما توفر للتكنيك من الإمكانيات العديدة ولشدة تنوع عرض المنتجات من زاوية نوعها وأسعارها أيضاً .

(ح) أساليب تكنيكية جديدة للإنتاج :

من المحتمل أن تبدو المرحلة الحالية وقد تميزت بوجه خاص بحدوث طفرة جوهرية في علاقة الإنسان بالآلة . وإذا كان العامل حقاً قد خشي على الدوام أن يؤدي استخدام الآلات إلى تعطله ، فإن العلاقة بين الإنسان والآلة في سبيلها إلى التغير . فآلة القرن التاسع عشر قد خفضت كمية العمل المطلوبة لإنجاز مهمة معينة بتبسيطها لحركة الإنسان وزيادة فاعليتها ، ومع ذلك فقد ظلت هذه الآلة عاملاً مساعداً بالنسبة للإنسان ، بدونه تبقى جامدة لفاعلية لها .

أما اليوم فيعهد للآلة القيام بعمليات كاملة في الإنتاج أو المناولة ، بل

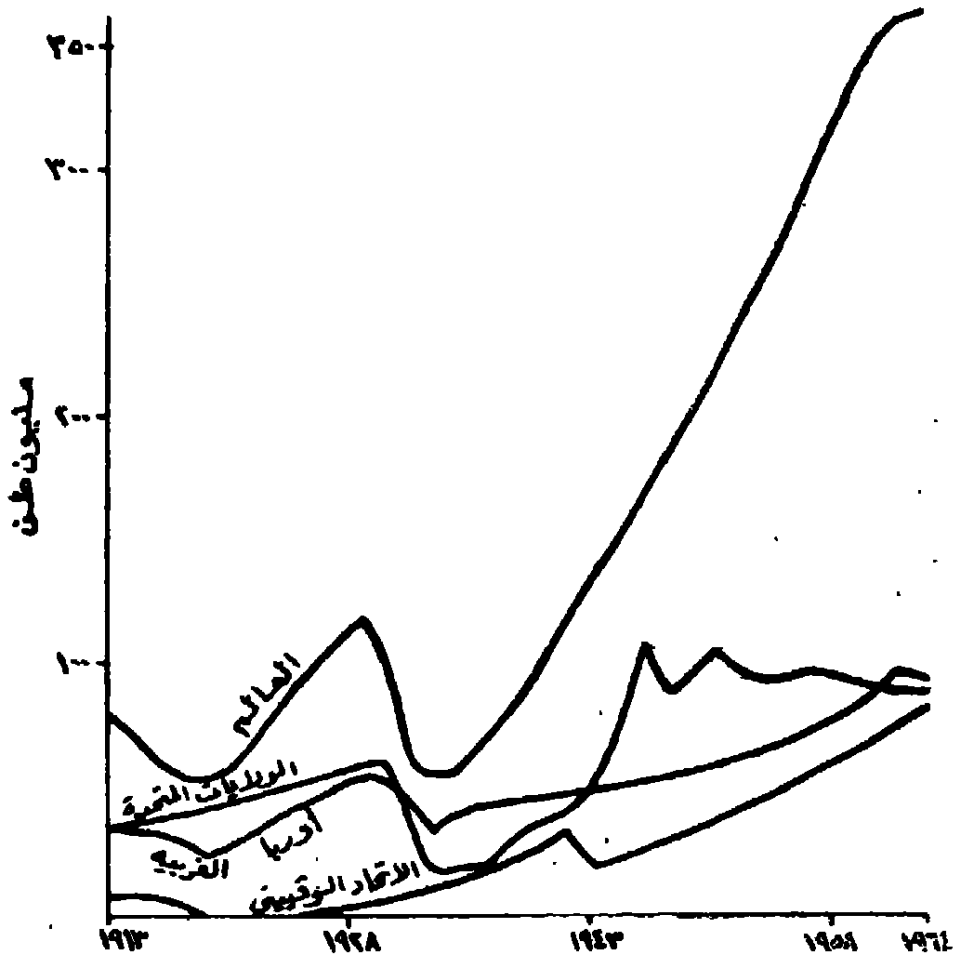


(شكل ٤ ب) تطور إنتاج الأسمنت من ١٩١٣ - ١٩٦٤

إن التحكم في العمليات الميكانيكية هو نفسه أيضاً ثمرة لتشغيل الأجهزة . وأصبح الإنسان لا يتدخل إلا من بعيد ليوجه بدء العمليات الآلية وتوقفها ، وبواسطة آلات الإرسال يتم إخطار الإنسان ، ومن بعيد أيضاً ، عن العطل الذى قد يحدث . وخير برهان لهذا هو التوجيه اللاسلكى للأقمار الصناعية ومركبات الفضاء أى فى خارج (المسورة) ذاتها بل إن لهذا التكنيك إستخداماً يومياً فى المنشآت الحديثة لصناعة الحديد والصلب وفى التحويلات الضخمة لشبكات السكك الحديدية وفى الصناعات الميكانيكية وفى أشغال المكاتب تحت اسم أصبح شائعاً ومعروفاً للجميع وهو « الأتومية » .

ويحضرنا هنا شكلان من أشكال الأتومية هما استخدام آلات التحويل والعقول الإلكترونية . فقد حلت آلات التحويل محل سلسلة من العمليات الصناعية كانت تتم من قبل بعدد متفاوت من العمال ، يعمل كل منهم على عدد آلية مختلفة . فأصبحت الآلة تصنع القطع وتضعها فى الوضع المناسب للعمليات التى ستجرى عليها ، وكذلك فى المكان الملائم لتجميعها ثم تقوم بهذا التجميع لتضبط القطع إلخ . . . وتبين أجهزة التحكم المتصلة بلوحة مضيئة سير العمليات وفى حالة حدوث أى حالة غير عادية تؤثر تلك الأجهزة على تركيبات الأمان والإيقاف .

وقد أتاحت الأجهزة الإلكترونية إنجاز عمليات التصنيف والحساب بسرعة هائلة مما كان فى أحسن الظروف يستغرق جهد عدد كبير من الموظفين يعملون ساعات أو أسابيع متواصلة . ويستطيع العقل الإلكتروني أن يقوم بعمليات حسابية لم يكن من المجزى القيام بها بالطرق التقليدية . وبدأ أصبح فى الإمكان الوصول إلى حلول للمشاكل التى بقيت دون حل حتى ذلك الوقت . وفتح مجال جديد أمام رجال الصناعة والتجارة والبنوك والتأمين هو مجال البحث الميدانى الذى يضيف بعداً جديداً لحساباتهم ، أى القدرة على التنبؤ والاستطلاع بمدد مختلفة . إن « الأتومية » التى كانت تسمى بالآلية منذ سنوات قليلة تظهر تأثيراتها



(شكل ٤ -) تطور إنتاج الصلب من ١٩١٣ - ١٩٦٤

على دورة الإنتاج بالصور التالية :

- * تؤدي إلى اتساع نطاق الميكنة .
- * تستخدم أساليب فنية جديدة (منها انعكاس رد الفعل) .
- * تحل الآلة محل الإنسان بما في ذلك أبسط أعماله الذهنية وتؤدي إلى وفر لم يسبق له مثيل في العمل الإنساني .
- * تجعل دورة الإنتاج أكثر اتصالاً ، وترشيده متكاملًا الأمر الذي ينعكس على الأساليب الإنتاجية بل وعلى المنتجات نفسها .

وتعني «الأتومية» الكاملة أن يعمل المصنع بلاعمال. ويتم تنظيمه بحيث يتحقق برنامج معين للعمل دون أي تدخل إنساني . وتتمثل هذه الصورة في بعض محطات توليد الكهرباء التي لا يوجد بها أي إنسان والتي يتم تشغيلها وإيقافها بالتحكم البعيد . وإذا كانت هذه الأتومية الكاملة تمثل عالم المستقبل الخيالي البعيد . فيشهد الحاضر أعمالاً أتومية جزئية تزداد عدداً على مر الأيام وتكون سلاسل كاملة من العمليات المترابطة أو وحدات منها، وهي «وإن لم تقض بعد على العمل الإنساني كلية إلا أنها قد قللت بالفعل من تأثيره إلى حد كبير» (١) .

ومن السابق لأوانه تماماً أن نعتقد أننا ستمكن من إنجاز كل الأعمال البشرية بالطرق الأتومية في القريب العاجل . إن هناك بعض القطاعات قابليتها أقل من غيرها لإدخال الأتومية لأن نتيجتها ستكون أقل جزءاً من وضعها الراهن، والإنتاجية تنمو فيها ببطء عن غيرها . وفوق ذلك كله فإن الآلية تتطلب مستوى تكنولوجياً معيناً واحتياطياً ضخماً تجعلها أمراً تمتاز به أكثر المجتمعات تصنيعاً. ومثال ذلك ما يحدث في مجال البحث الذري .

هذه المجتمعات الصناعية المتقدمة ستكون الأولى التي عليها حل المشكلات الناشئة عن الحاجة إلى توجيه وقت السكان الذين تم تحريرهم من أشكال العمل

(١) ك . فنست ، ف . جروسان ، المضاربة على الأتومية ، باريس دار النشر الاجتماعي

القديمة نحو قطاعات جديدة من النشاط الإنساني ، ولا نقصد فقط النشاطات الإنتاجية فيها بل الاستهلاكية أيضاً ، التي تخلق الحاجة إلى عمليات جديدة للإنتاج والخدمات. فهل سيتم ذلك في مرحلة الرأسمالية الجديدة كما يقول البعض أو في مرحلة الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية كما يقول البعض الآخر ؟

إن للمشكلة جوانبها وظروفها المذهبية . والجغرافي المعاصر مدعو بسببها إلى التمييز الدقيق بين البلاد التي قد تعرضها الأتومية في فترة وجيزة للعديد من الطفرات في التكوين الجغرافي للإنتاج والاستهلاك ، وبين تلك البلاد التي ما زالت بعيدة عن استيعاب الأتومية مما يدفعها إلى البحث عن مختلف أشكال التعاون والتبادل مع البلاد الأكثر تقدماً في الميكنة . والواقع أننا لا نستطيع تصور النتائج السيئة التي قد ترتب على إدخال الأتومية بصورة سابقة لأوانها في البلاد المكتنزة باليد العاملة العاطلة ، والتي يتضاعف عدد سكانها في جيل واحد ، في الوقت الذي لم تنضج فيه الظروف اللازمة ، فضلاً عن أن ذلك أصل غير معقول بسبب افتقار تلك البلاد إلى إمكانيات الاستثمار. والحق يقال إن العالم لم يبد من قبل على مثل هذه الدرجة من التمايز العميق رغم أن أشياء كثيرة فيه تنعجه إلى التشابه .

الفصل الثالث

إخفاق إمبريالية القرن التاسع عشر

أخذ عالم اليوم يعي ضيق مساحته في نفس اللحظة التي تم فيها القضاء على الآثار المتبقية للمحاولة الأولى لتوحيد الأرض ، تلك المحاولة التي بذلتها الدول التي تم التصنيع فيها قبل غيرها ، فأتمتها تحقيقاً لمصلحتها وتحت سيطرتها . وتتشابك المشاكل السياسية في كل مكان مع المشاكل المترتبة على الانفجار السكاني والطفرات التي طرأت على التكنيك . ولكن معظم تلك المشاكل ترجع إلى إفلاس ذلك الحلم العالمي الكبير بتحويل العالم إلى إمبراطورية أنجلوسكسونية ، أو في حالة الضرورة القصبوى إقامة حكم مشترك له بين دول الاتفاق الودى . وفقدت أوروبا تفوقها ومكان الصدارة الذي كانت تحتله . وبعد أوروبا تخلت أمريكا الشمالية ، المفروض الجديد بالسلطة من قبل الرأسمالية ، بدورها عن الأمل في تحقيق الحلم الإنجلوسكسونى . إذ انتشرت الثورة الاشتراكية في مساحة شاسعة . وأصبحت مشكلة البحث عن نظام جديد للعلاقات مع البلاد الاستعمارية القديمة يحتمق نوعاً من التوازن السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، مع صعوبة هذا ، إحدى المشكلات الرئيسية في العالم .

١ - تراجع أوروبا ، وتولى للولايات المتحدة مكانتها .

(١) نشأة النظام :

في القرن التاسع عشر فتحت الثورة الصناعية أمام أوروبا آفاقاً جديدة رحبة . فإن الاستكشافات البحرية العظمى التي تحققت في القرنين الخامس عشر

والسادس عشر تمت بفضل الاكتشافات والوسائل الفنية التي أدت بطبيعتها إلى إنشاء وسائل للمواصلات والتبادل على نطاق عالمي . ولكن هذه بدورها لم تخدم سوى اقتصاد تجارى يقوم على استغلال ندرة بعض المنتجات الأجنبية إلى أقصى حد بدليل أنه كان يجاهد للحفاظ على هذه الندرة .

وأدى تطور الصناعة إلى ظهور وسائل جديدة للمواصلات والنقل والتبادل . مما أدى إلى استبدال أسلوب العلاقات العرضية بوسائل اتصال يزداد انتظامها ، وفي الوقت ذاته تتسع قدرتها أكثر فأكثر . ولم تعد المسألة مسألة مضاربة على صعوبات النقل بين القارات ، بل أصبح الأمر الجوهرى هو استغلال التسهيلات المتوفرة في هذا الشأن . بيد أنه ابتداءً من النصف الثانى من القرن التاسع عشر أصبحت إمكانية استغلال الأسلوب الجديد يتفق مع ظهور الحاجة إليه في عدة مجالات . وسرعان ما ظهر أن القواعد التنكيفية الموجودة للتطور الصناعى في أوروبا أضيق من أن تسمح بالإسراع بمعدلات الإنتاج ، رغم أن هذا الإسراع كان الأمر الذى يدفع إليه تراكم رؤوس الأموال وفتح أسواق جديدة في مجالات كثيرة .

وكان لابد من أن يبحث المرء في خارج أوروبا عن مصادر جديدة للمعادن وعن أماكن أخرى لإنتاج بعض المواد الخام التي عجزت القارة القديمة عن توفيرها بالكميات الكافية . إن المنافسة تتطلب ضغط سعر التكلفة حتى تتحقق فائدة مجزية للمنتج . مما دعا إلى السعى من أجل أن يتم الإنتاج بأقل الأسعار للمواد الخام الصناعية، وكذلك المواد الغذائية أيضاً التي يؤثر ثمنها على الأجور وبالتالي على سعر التكلفة الصناعية بطريقة أخرى . واتجه الاقتصاد الأوربي بحكم منطق تنظيمه إلى البحث في خارج القارة عن موارد للمواد الخام منخفضة الثمن . ذلك أن الصراع الاجتماعى الذى لازم التصنيع وأيضاً الحاجة إلى تخفيف مخاطر الأزمات بتنمية الاستهلاك القومى في البلاد المختلفة ، هذا كله قد رفع تدريجياً من تكلفة اليد العاملة وخاصة في البلاد المتقدمة صناعياً . ورغم الفارق الكبير

بين عائله العمل الصناعى وعائد العمل فى الأرض فقد ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية المستخدمة فى الصناعة كالكتان والصوف والبذور الزيتية ، أو المواد التى تستخدم كغذاء مثل القمح واللحوم . وقد زاد من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية : أن التصنيع كان ظرفاً ملائماً لقيام ثورة ديموجرافية ، فتركزت نسبة أعلى فأعلى من المستهلكين فى المناطق الصناعية الأكثر تحضراً . فى نهاية القرن الثامن عشر كان ٢٥ مليون فرسنى ، ١٢ مليون إنجليزى يعيشون فى مناطق الريف ذات الاكتفاء الذاتى وكانت تجارة المنتجات الزراعية تقتصر على أجزاء قليلة من المحاصيل . وبعد ذلك بقرن من الزمان ارتفع عدد المستهلكين فى إنجلترا إلى ما يزيد على أربعة أمثال عددهم ، وفى فرنسا ارتفع بنسبة تزيد على ٥٠٪ وبنسبة تزيد على الضعف فى ألمانيا وبلجيكا وهولندا . وتزايد استهلاك الفرد وتعددت أنواعه ، وبدأ ينخفض استهلاك الخبز ويرتفع استهلاك الخضر والفواكه والمنتجات الحيوانية . وأصبح من الضرورى أن تنظم تجارة المنتجات القابلة للتلف بدرجة أو بأخرى التى يتركز استهلاكها فى التجمعات السكانية الحضرية . فلم تنشأ الدعوة إلى فتح الأسواق الخارجية من البحث عن أرخص الأسعار فحسب بل أيضاً لأن الطلب على كثير من المنتجات لم يعد فى الإمكان إشباعه من السوق المحلية وحدها رغم الزيادة العامة فى الإنتاج . وأصبح على أوروبا لا أن تبحث عن مصادر جديدة لإنتاج المواد الغذائية فحسب بل أن تنشئها من العدم وذلك لسد حاجاتها الذاتية .

ولما كانت أرباح العمليات الصناعية تتوقف على حجم هذه العماليات فقد أغرى هذا الأمر الاقتصاد الأوروبى الرأسمالى على زيادة قدرته الإنتاجية بإعادة استثمار أرباحه على نطاق أكبر من الإمكانيات المباشرة الموجودة لتصريف فى السوق الداخلية . وحيث إن دورة رأس المال تم بصورة أسرع فى العمليات المتعلقة بصنع مواد الاستهلاك عنها فى صناعة الآلات والمعدات ، فقد نشطت وتقدمت الصناعات المسماة بالصناعات الخفيفة (وبالذات صناعة الغزل والنسيج) ،

وأصبحت في أمس الحاجة لأسواق خارجية ٥

إن احتمالات الحصول على الامتيازات الزراعية والتعدينية أو بعض الميادين الصناعية بأسعار زهيدة وكذلك إمكانيات استخدام اليد العاملة بأجور رخيصة فيما وراء البحار ، ذلك كله اجتذب رؤوس الأموال التي لم تشجعها حالة التشبع المؤقت في بعض قطاعات الاستثمار على أن تستغل في العمليات الأوروبية . وراود أوربا الأمل في أن تؤسس في البلاد البعيدة ، المشروعات ذات العائد الكبير ، لكي تحقق لها فائدة مزدوجة ، فمن جهة تزيد ربحية الاستثمارات ومن جهة أخرى تنتج المنتجات اللازمة لسوقها بسعر رخيص .

وقد تتلخص القضية ببساطة في نقل إحدى عمليات الإنتاج الصناعية إلى البلد العميل نقلاً مباشراً ، فتباع له المنتجات التي تم صنعها باستخدام مواد الخام ويده العاملة ويتحقق في الوقت نفسه وبصورة عابرة عمل من أعمال الرملة الحجزية .

هناك إذن ثلاثة أنواع من العمليات هي :- تهيئة الظروف الرئيسية الضرورية للإنتاج من توفير المواد الأولية والمنتجات الغذائية ، ثم بيع المنتجات المصنوعة سواء كانت معدات صناعية (مهمات السكك الحديدية ، وبناء الموانئ ، والمدن الحديثة وأعمال الكهرباء) أو منتجات وسيطة أو استهلاكية ، وأخيراً إنشاء الفروع للمصانع الأصلية واستثمار الأموال فيها ، نقول إن هذه الأنواع الثلاثة من العمليات كانت تتطلب ظروفاً سياسية تسمح بحرية المبادرة ، وتوفير ضمانات الأمن للاستثمارات . وكان لابد وأن يقام « النظام » الأوربي في البلاد المدجة في المجال الجغرافي للاقتصاد الأوربي . ورسمت الدول الصناعية الأوربية ، وجربت أنماطاً من العلاقات ، تختلف باختلاف التنظيم السياسي في كل بلد ، تسمح لها بتحقيق أغراضها الاقتصادية . وأكثر هذه الأنماط جذرية هو ذلك الذي يقوم على الغزو ووضع اليد الصريح ولكنه يتضمن ضررين هامين : الأول أنه يدفع بالإمكانية الكامنة للصدام القومي بين البلاد التابعة وبين « الوطن

الأم « المستعمر إلى الدروة ، والثاني أن يفتح مجال التنافس بين الدول الأوروبية حول الاستيلاء على الأراضي الواقعة فيما وراء البحار . وقد اعتبر هذا الشكل ضرورياً في البلاد التي توجد بها حكومة مسئولة قادرة على كفالة حرية النشاط التكنيكي والاقتصادي للأوروبيين أو في البلاد التي لم تكن فيها أية قوة سياسية مستعدة للقيام بذلك ، ويمكن إيصالها إلى السلطة بثورة ملاممة تقوم في الوقت المناسب . وهكذا نشأت العلاقات الاستعمارية الصرفة التي شحات الهند وماليزيا ، وشبه جزيرة الهند الصينية في آسيا ، وضمت في أفريقيا الجزائر ، وتقريباً كل الأجزاء الواقعة جنوبي مصر وإثيوبيا والصحراء ، وضمت غيانا في أمريكا . واستخدم نفس الأسلوب في البلاد الحالية من السكان ، حيث صحبت عملية الاستيلاء مؤخراً أو في القرن الثامن عشر العمليات الأولى لتوطين الأوروبيين فيها ، كما حدث في كندا وأستراليا . وكان الأسلوب الثاني أسلوب الحماية ، أي فرض الوصاية على الحكومة القومية وجهازها الإداري بعد إقامة الإشراف عليه وتعديله بوساطة السلطة الحامية . وبعد الحرب العالمية الأولى اصطنعت صورة معدلة لذلك الأسلوب تمثلت في شكل انتداب عصبة الأمم للدول الصناعية لتقوم بالإدارة الإقليمية للبلاد التي انتزعت من نظمها السياسية السابقة (البلاد التي نشأت عن تفتيت الإمبراطورية التركية مثلاً) .

ولم يكن في الإمكان تطبيق أي من هذين الشكلين على البلاد ذات المساحات الشاسعة والتي يكاد تحريكها من أوضاعها هذه أن يكون مستحيلاً وإن لم يكن لها قوة عسكرية يصعب التغلب عليها كالصين مثلاً . وفي هذا الصدد رسمت أوروبا ما يسمى بنظام الامتيازات ، أي إقامة التوكيلات والقواعد الإقليمية للتصنيع التي كانت ماثراً للنزاع الشديد بين الدول الأوروبية وكذلك . لم تكن أساليب الاحتلال الاستعماري والحماية تناسب البلاد التي كانت قد عرفت من قبل النظام الاستعماري في عصر « التجاريين » كما هو الحال بالنسبة

للقارة الأمريكية كلها^(١)، أوفى الإمبراطوريات التي فاتتها عهود التصنيع ومع ذلك فهي ما زالت تدعى لنفسها مرتبة الدول العظمى ، مثل الإمبراطوريتين التركية والروسية قبل الحرب العالمية الأولى ، وفي هذه الأحوال كانت الأولوية تعطى للعمل الدبلوماسي وللتدخل المستر الرصين في الحياة السياسية لهذه الدول . واعتمدت الاستثمارات على نظام من العقود والاتفاقات المشروطة تؤيدها الضمانات السياسية وترتبط بمنح الاعتمادات للحكومات المتعاقدة . وكانت درجة النشاط الاقتصادي تتوقف على الأمن الذي توفره هذه الحكومات وعلى ثقة الممولين في استقرارها ، ذلك الاستقرار الذي لا يمكن الاستغناء عنه لاتصال العمليات الاقتصادية وثبات الأسعار المرتفعة في البورصة والحصول على عائد مجز من الأعمال ، مما يغري بتدعيم تلك الظروف النافعة عن طريق تأييد الجماعات المحلية الضاغطة والقادرة على مساندة الحكومات الشريكة . وبذا أدى العمل السياسي النشط المقترن بالنشاط المالي إلى خلق طراز من العلاقات الواسعة جداً ، وفيها لا تم المواجعة بين المتسلطين والخاضعين فحسب ، بل وبين أصحاب السيطرة وبعضهم البعض أيضاً .

وحيث إن العلاقات التي نظمها أوربا علاقات اقتصادية بل وتجارية بطبيعتها ، وإن لم تكن هكذا في كافة أشكالها ، فإننا نجد أحد المظاهر البالغة الدلالة على وجود شبكة السيطرة في ميدان استعمال العملة . وقد نشأت الأنواع المتباينة من العلاقات الاقتصادية المترتبة على الثورة الصناعية التي شكلتها بريطانيا العظمى التي دعمت في بداية القرن العشرين السيطرة التي كانت تمارسها على جزء كبير من العالم ، وذلك عن طريق بسط نوع من الاحتكار النقدي ، ونقص احتكار الجنيه الاسترليني - مرتبطاً باقتصاد تخصص في التجارة العابرة والتخزين .

ومع ذلك فقد أفلت بلد واحد من سيطرة هذا النظام ، وقام بتأدية خدمات جلية للاقتصاد الأوربي في الوقت نفسه ، وإن كانت هذه الخدمات مرتفعة

(١) باستثناء مستعمرات جزر الأنتيل وغيانا .

التكاليف على المدى البعيد ، ونقصد الولايات المتحدة ، فقد تأكد تفوقها منذ اليوم الذى ظهرت فيه المنافسة العميقة ذات المظاهر الصارخة بين طلائع الثورة الصناعية ، بين الدول الصناعية الأوربية الكبرى ، وأن أوروبا سهلت تطور الولايات المتحدة بأن كانت أفضل عميل لديها لمدة قرن ، وبتوريدها لها - فى البداية على الأقل - الرجال والوسائل الفنية ورعوس الأموال لاستغلال طاقتها الاقتصادية الكامنة . ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تلبى طلب أوروبا دون أن تتزود بالمعدات اللازمة بالطريقة الكافية . وكان إنتاجها لنفسها وللسوق الخارجية فى نفس الوقت . ووعت وضعها الاستثنائى الذى يتمثل فى ثروتها الطبيعية والحرية التى لم تتوفر لغيرها ، وعلى أية حال فهذان العنصران المميزان للأوضاع الأمريكية ليسا دون علاقة الواحد بالآخر ، ويرجعان بدرجات مختلفة إلى أن أمريكا تعد نسبياً أكثر شباباً من أوروبا . وفى نهاية القرن التاسع عشر كان الكلام عن « البلدان الجديدة » شائعاً ويقصد به تلك المساحات القارية التى وضعها أوروبا فى خدمتها ، بتجهيزها وتعميرها للأراضى الخالية فى المنطقة المعتدلة حتى تضمن لنفسها المواد الخام وشبه الخام بأرخص الأسعار . وكان المطلب الأساسى من هذه البلاد الجديدة هو أن تنتج بسعر تكلفة يقل كثيراً عن السعر الأوروبى . ولما كانت العوامل الطبيعية مساعدة ، فلم تتردد أوروبا فى القيام بالاستثمارات اللازمة لتحقيق ثمن التكلفة المنخفض هنا . وهكذا أقيمت شروط مادية من الدرجة الأولى ، وتم تشكيلها وتعبئتها فأصبح من الصعب جداً أن يحد دورها على تكوين الأرباح للاقتصاد الأوروبى إلى ما لانهاية . وفضلاً عن ذلك فقد أدت المنافسة الداخلية فى أوروبا من جهة ، إلى اختلال ذلك النظام الذى لم يكن فعالاً إلا بدرجة وجوده فى يد القيادة الواحدة ، ومن جهة أخرى ، فإن ضرورة التنازل عن جزء من الأرباح إلى المعاونين الموجودين فى قاعدة النظام قد أوجدت الظروف اللازمة لقيام رأسمالية مستقلة فى بلد جديد . وما أسرع بإتمام الأمر أن الظروف الطبيعية أتاحت الفرصة لتحقيق معدلات

ربحية في الزراعة واستغلال المناجم .

وكانت سيطرة أوروبا على العالم قد بدأت بمبادرة الرأسماليين الأنجلوسكسون ، ثم تبعهم منافستهم فرنسا وألمانيا بصورة لا يمكن إنكار عظمتها ، فقد ساهمت تلك السيطرة الأوربية في أن تضيء على العصر الجميل بريقه المعروف . وجاءت الحرب العالمية الأولى نتيجة للتناقضات الداخلية للرأسمالية الأوربية ودليلاً كاشفاً عليها ، فتوجت سقوط السيطرة العالمية من يد أوروبا . ولم ينقض وقت طويل حتى وقع حادثان كبيران حددا معالم الصورة الجديدة للعالم أوطما : - صعود الولايات المتحدة الذي أوقفته أزمة عام ١٩٣٠ ، فكانت دروسها مصدراً لسياسة جديدة للرأسمالية ، والحادث الثاني هو إنشاء اقتصاد اشتراكي ، اقتصاد الاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي تم في ظل ظروف قاسية في أغلب الأحوال ، غير أنه كان مستمر الأطوار استمراراً لم يكن من الممكن إيقافه . إن الشعوب المستعمرة التي يتزايد عدد سكانها على الدوام ، لم يكن من الممكن أن تظل غير مبالية بانهباء سلطة سادتها ، فقد جذبتها وأغرقتها الإمكانيات الموجودة لا لتحقيق استقلالها فحسب بل وللإفادة من سياسة التصارع والمنافسة بين أنصار الشكلين الكبيرين للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي اللذين يقفان يتحديان الواحد منهما الآخر في العالم الحاضر .

(ب) زمن أمريكا :

لم تكن الحرب العالمية الثانية ، مجرد حرب قامت فيها كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وحلفائهم بتصفية موارد بعضها البعض ، بل كانت كشفاً صريحاً لانقسام أوروبا وضعفها الهش . وشكلت هذه الحرب أيضاً حافزاً قوياً للاقتصاد الأمريكي الذي دُعي في البداية إلى تقديم العون في نضال اتخذ لأول مرة شكل الحرب الصناعية ، ثم طلب من الاقتصاد الأمريكي بعد ذلك أن يمد الاقتصاديات التي خربتها الحرب خراباً شديداً بالمواد الغذائية والوسائل المالية والمادية للإنتاج .

وبلنا دفع الاقتصاد الأمريكي دفعة واحدة هائلة للأمام ، وفي نفس الوقت تأكدت له قدرته على أن يتفوق على الاقتصاديات - كل على حدة أو في مجموعها - تلك الاقتصاديات التي أضحت مدينة له وأصبح هو موردها ومصرفها . إن كلاً من ألبرت دومانجون وأندريه سيجفريد ، وهما من أوعى المراقبين للأوضاع العالمية المعاصرة ، أدرك وحلل في عبارات مختلفة ، نقطة التحول هذه في تاريخ الإمبريالية^(١) فبعد الحرب العالمية الأولى لم يبق إلا هيكل ميت فارغ من البناء الأنجلوسكسوني الذي وصفه بيير ليروى بولوى . في فرنسا أحسن وصف . ذلك البناء الذي بذل الفرنسيون والألمان جهودهم المضنية لتقليده أو معارضته ، فقد تطايرت منه مادته خلال الحرب وصفت أمواله المستثمرة خارج أوروبا ، وفقدت أسواق أوروبا وأولها سوق الفحم الإنجليزية وطردت الصناعة اليابانية الصناعة الإنجليزية من الشرق الأقصى . وتحول النصر إلى هزيمة لذلك النظام العالمي الذي أقامته بريطانيا العظمى وفرنسا . لقد انتهى الوفاق الودى بنصر يشبه نصر بيرس^(٢) الذي انتصر في الحرب ولكنه فقد كل أفياله المقاتلة .

وأشد الأمور غرابة وجدة في هذا الوضع ، هو أن المستفيد الرئيسي من الحرب ، الولايات المتحدة ، لم تصبح فقط القوة الاقتصادية الأولى في العالم ، بل تداخلت في الاقتصاد الأوربي تداخلاً عميقاً إلى درجة أن أمست صعابها الخاصة صعاباً عامة تصيب الجميع . وقد انعكست أزمة ١٩٣٠ الأمريكية على اقتصاد الدول الأوربية بصورة مفاجئة سواء أكانت الدولة مهزومة أم منتصرة في حرب ١٩١٨ . وبوجه عام ، فإن النتائج المدمرة لحرب ١٩١٤ - ١٩١٨

(١) ١ . دومانجون - انهيار أوروبا . باريس ١٩٢٠ ، ١ . سيغفريد . أزمة أوروبا . باريس ١٩٣٥ .

(٢) بيرس : ملك أيبيريا ولد ٣١٨ ق . م . اشتهر بحروبه ضد روما ، قاد حملة إلى إيطاليا وانتصر في هيراكلى ثم اسكلم وكلفه هذا النصر غالباً فقد كل أفياله الحاربة ، حتى إنه رد على قواده عند ما هتاوه بالنصر بقوله « نصر آخر من هذا النوع وأفقد كل شيء » . ويسمى كل نصر يتكلف كثيراً بنصر بيرس . (المعرب)

لم يقدر مداها تقديراً سليماً . لقد أفرغ الاقتصاد الأوربي من مضمونه ، الدرجة أنه لم يعد في إمكان الحلفاء أو ألمانيا أيضاً النهوض من جديد ، دون الاعتماد على التمويل الأمريكي . ومقابل هذا ، فإن الأزمة الأمريكية زلزلت أركان الاقتصاد الأوربي بأكمله . ولا بد من أن يكون لهذه الأزمة دور في الاتجاه الغامض المطرد نحو كارثة جديدة ، ستفقدها الاقتصاد الأوربي المزيد من مستواه ومكانته .

لقد وعت الولايات المتحدة إمكانياتها في الوقت الذي انتابت العالم فيه حالة من الفراغ ، ذلك بأن البلاد التي أنجزت الثورة الصناعية ركزت جهودها الفنية والاقتصادية على عمليات الصراع من أجل البقاء للأصلح ، والتي ثبت عدم جدواها في نهاية الأمر . فلم تؤد إبادته ما يزيد عن ٥ ملايين نسمة في القطاع الغربي وحده ، وتدمير مناطق بأكملها ، لم يؤد إلى القضاء على أحد الطرفين المتنافسين في حرب ١٩١٤ ، بل لم يعدل كثيراً من ميزان القوى . وكان الجهد الذي بذلته الولايات المتحدة للاشتراك في الحرب فرصة أتاحت لها التخلص من بعض المعوقات التي كانت توقف نمو اقتصادها . وأصبحت مناطق هامة من العالم في متناول بضائعها وخدماتها أو تطلبها . وصعدت الصناعة الأمريكية في طريق الرخاء ، فبذت وكأنها قد بلغت أوجها عام ١٩٢٨ ؛ ١٩٢٩ . وفي نفس الوقت الذي غدت فيه الولايات المتحدة أول منتجي العالم ، أصبحت تقوم بدور المصرف بالنسبة لأوروبا كلها على اختلاف نظمها السياسية . إذ أنها تولت تمويل ألمانيا في بعثها الاقتصادي بنفس القدر الذي تولت به النهوض باقتصاديات الحلفاء . ويبدو من الناحية الظاهرية أن أوروبا ، وخاصة البلاد المنتصرة في حرب ١٩١٨ ، احتفظت بالقيادة السياسية والإدارية للإمبراطوريات التي تكونت في القرن التاسع عشر . ولكن الصعاب الداخلية ازدادت خطورة لا بسبب طابعها المميز فقط ، بل أيضاً لأنه زاد عليها أن الدول الاستعمارية (الأم) فقدت نفوذها لأنها ظلت فترة طويلة مشغولة عن القيام بوظيفتها كرقيب على مستعمراتها ، واضطرت إلى الاعتماد على الفرق العسكرية المكونة من أبناء هذه المستعمرات

للمحافظة على استقلالها وسيطرتها . وقد أشار ألبرت دومانجون منذ عام ١٩٢٢ إلى الضعف الشديد للإمبراطورية البريطانية ، وبالذات ضعف سيادة التاج البريطاني على الهند . إلا أن أوروبا هذه التي أصاب الوهن أعمالها ومشاريعها القائمة منذ القرن التاسع عشر ، أصبحت مرتبطة بالاقتصاد الأمريكي ، وتم تغذية أسواقها بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق القروض الأمريكية . ولذا في فترة وجيزة تحولت الأزمة الأمريكية إلى أزمة أوربية بل عالمية

وأخذت بورصتا لندن وباريس تتبعان « وول ستريت » ، وتوقفت أوامر التشغيل في المصانع وكانت البطالة في أوروبا صدى للبطالة في أمريكا . ولكن الأزمة الاقتصادية تحولت إلى أزمة للنفوذ الأوربي بالنسبة للبلاد التابعة لهذه القارة . وكسبت أمريكا من الأزمة كما كسبت من قبل من الرخاء . وفي نفس الوقت أصبحت الولايات المتحدة في حاجة إلى فتح أسواق جديدة تصدر إليها رءوس الأموال ، قبل أن تصدر إليها البضائع ، حتى تكون في مأمن من أى انكماش جديد (وهو المرادف لكلمة أزمة الذي بدئ في استخدامه منذ ١٩٣٨ لتفادى الفرع الذي تثيره كلمة الأزمة في الرأى العام) وعينت الولايات المتحدة بتدبير وتوفير مواردها الأساسية (كالمعادن الخام ، وصادرات الطاقة بما فيها اليورانيوم) لاستخدامها في وقت الشدة . وبذا أصبحت منافساً لأوروبا في شراء المواد الأساسية في جميع أنحاء العالم ، ما يسمح لها بتخفيض معدل استهلاك مواردها الداخلية الخاصة . وفي بعض الحالات ، وبالذات في مجال الاقتصاد البترولي أتاحت لها تنظيماتها التكنولوجية والتجارية ، أن تتسلل ، قائمة بدور الوسيط بين المنتج الآسيوى أو الأمريكى الجنوبى وبين المستهلك الأوربى . ولم تقتصر الاستثمارات الأمريكية على البلاد غير الصناعية التي تملك قواعد الإنتاج من المواد الأولية أو مصادر الطاقة ، بل تدخلت أيضاً في البلاد الصناعية الأوربية ، وساهمت بشكل حاسم في النهوض بالاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت منافساً قوياً في ميدان الصناعات التي على درجة عالية من التخصص ، فأقامت في أوروبا

فروعاً لمؤسساتها المنتجة للمهمات الإلكترونية كمؤسسة (I.B.M.) مثلاً . ونجد أن إحدى الحجج التي يقدمها بعض المدافعين عن الوحدة الأوروبية ، تقوم بالذات على التأكيد بأن تنظيم الاقتصاد الأوربي على النطاق القارى ، يمكنه من الوقوف فى وجه المنافسة الأمريكية التي فرضت نفسها منذ خمسين عاماً ليس بفضل التناقضات بين الدول الأوروبية فحسب ، بل وأيضاً لعمق التباين بين اقتصاد قى رعته ظروف طبيعية قل أن تتوافر ، وبين اقتصاديات أصابها الشيخوخة منذالآن وفرضت عليها ظروف كيانها ومخلفات التراث التاريخى حدوداً لا تتخطاها .

٢ - الثورة الاشتراكية

كان قيام الاقتصاديات الاشتراكية الحدث السائد فى الفترة ما بين عامى ١٩١٣ و ١٩٥٠ ، جنباً إلى جنب مع بدء التنافس بين الولايات المتحدة وأوربا ، وتأكيد القوة التكنيكية والاقتصادية الأمريكية . فإن إنشاء الاقتصاد الاشتراكى له نفس الاتجاه باعتباره ضربة قاضية وجهت للمشروع الاجتكارى الذى بدأته أوربا فى نهاية القرن التاسع عشر على النطاق العالمى . والواقع أنه فى ظروف تبدو غامضة ومتناقضة فى معظم الأحوال ، قطعت العلاقات التجارية بين البلاد الرأسمالية والبلاد الاشتراكية . أو خفضت بدرجة كبيرة ، وأصبحت الأمور تجرى وكان إقامة النظم الاشتراكية قد حذفت بلادها من الأسواق العالمية . وفى نفس الوقت طرأ تعديل كبير على ميزان القوى بين الدول الصناعية الجديدة ، أو التي تسير فى طريق التصنيع ، سيراً متزايداً بسرعة بسبب ميلاد تلك الاقتصاديات . وفما بين الحربين العالميتين ، كان القطاع الاشتراكى مقصوراً على الاتحاد السوفييتى وحده وعدد سكانه ١٧٠ مليون نسمة حسب تعداد يناير ١٩٣٩ ، وكان اقتصاده الصناعى لا يزال متواضعاً . أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد امتد نطاق الاقتصاد الاشتراكى على جانبي الاتحاد السوفييتى ، الذى كشف عن

قوته وزاد فيها وتطورت وبدت واضحة للجميع . وضم القطاع الاشتراكي في أوروبا الشرقية والوسطى ثمانى دول يبلغ مجموع سكانها ١٢٠ مليون نسمة . وفي آسيا وصل عدد سكان الصين الشعبية ، ومنغوليا الخارجية ، وكوريا الشمالية ، وفيتنام الشمالية إلى ما يزيد عن ٧٥٠ مليون نسمة . ورغم الخلافات المذهبية بين الاتحاد السوفييتى والصين فإن مجموعة الدول الاشتراكية تشكل كتلة متميزة عن البلاد الرأسمالية ، يزيد عدد سكانها قليلاً عن مليار نسمة أى ما يقرب من ثلث سكان الأرض . ولكن داخل هذه المجموعة توجد تمايزات هامة .

(١) بناء الاقتصاد الاشتراكي - خصائصه :

حطمت ثورة ١٩١٧ الرحلة الاقتصادية والاجتماعية للعالم المعاصر ، بأن أقامت أشكالاً جديدة للتطور والعلاقات الاجتماعية . وتخلص اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية من السيطرة الاقتصادية والتكنيكية لأوروبا الغربية بأن شرع ببنى اقتصاداً قومياً في ظروف صعبة للغاية ، ولذا لجأ إلى تطبيق الخطط المتوسطة الأجل ابتداء من عام ١٩٢٨ (خمس سنوات بالنسبة للخطة الأولى التي تحققت في أربع سنوات وتحولت الخطة الأخيرة إلى خطة سبعة للفترة من عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦٥) وبذا ضاعت على أوروبا والولايات المتحدة أيضاً فرصة الإفادة من تصنيع البلاد التابعة للإمبراطورية الروسية القديمة ، وذلك ببيع المعدات الصناعية التي تنتجها (فيما عدا كميات قليلة جداً من المنتجات والمهمات والخدمات) .

ورغم التشكك الذى قوبل به هذا المشروع في البلاد الرأسمالية خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية ، فقد استطاع الاتحاد السوفييتى أن يعوض التخلف التكنيكي الخطير الذى أصاب الإمبراطورية الروسية ، واقترب سريعاً من أنماط الإنتاج الصناعى ومعدلاته في البلاد الأكثر تقدماً . وكشفت الحرب عام ١٩٤١ - ١٩٤٥ عما اكتسبه الاتحاد السوفييتى من قوة ، رغم أن

هذه الحرب كانت في الوقت نفسه بمثابة عوائق هائلة لتطوره . وبعد الحرب استؤنف بناء الاشتراكية على أساس من شعار الإعداد للانتقال إلى الشيوعية بمعدل تتزايد سرعته . واستفاد البناء الاشتراكي من تحطيم العزلة السابقة للاقتصاد السوفييتي الذي ضم الجمهوريات الشعبية إلى مجاله الاقتصادي بإنشاء السوق الاشتراكية الدولية (المجلس الاقتصادي للمعونة المتبادلة) وفي الوقت نفسه ظهر بعض التفاوت بل التناقض داخل مجموعة البلدان الاشتراكية .

والنتيجة الأولى لإنشاء الاقتصاديات الاشتراكية هي توسيع المجال الجغرافي للبلاد الصناعية . وإذا كان الهدف الأول للجهود التكنيكية والاقتصادية التي تبذل في البلدان الاشتراكية ، هو إنشاء صناعة قوية لما يسمى بالصناعة (الثقيلة) أي صناعة قادرة على تزويد كافة قطاعات الاقتصاد القومي بوسائل الإنتاج . وكان الاتحاد السوفييتي أول بلد اشتراكي يخطط هذا الطريق في الفترة ما بين عام ١٩١٧ إلى ١٩٣٩ . وأتاح إنشاء السوق الاشتراكية ، وخاصة بعد عام ١٩٥٥ الإقلال من الجهد الإجمالي الذي تبذله كل بلد على حدة ، بفضل تنظيم التكامل في بعض النواحي ، وكذلك قيام التبادل على أساسه . والهدف المنشود هو أن ترسي الأسس التكنيكية والاقتصادية لمجتمع صناعي جديد يتناسب مع القدرة البشرية للقطاع الاشتراكي . ونظراً لوزن الاقتصاد الصيني واختلاف وجهات النظر حول وسائل بناء الاشتراكية وحمايتها - فيستحسن في الوقت الراهن أن يفرق المرء بين حالة الاتحاد السوفييتي والجمهوريات الشعبية الأوربية من جانب ، وبين البلاد الاشتراكية الآسيوية من جانب آخر .

في الجانب الأوربي يتعلق الأمر باقتصاد صناعي على نطاق ما يزيد على ٣٠٠ مليون نسمة ، لم يكن ينتج في عام ١٩١٣ إلا ما يقل عن ١٠ ملايين طن صلب ، وكمية صغيرة جداً من الأسمنت ، وكانت الصناعة الكيماوية لاتزال في مرحلة الطفولة . وأعقب ذلك الاقتصاد الصناعي الصيني المرتكز على بعض النقاط التي قامت فيها المشروعات الغربية (الدونتز - بطرس برج - سليسيا

العليا - أحواض البترول في بلوستي وباكوا) أعقبه اقتصاد صناعي مترابط ، وعلى درجة من الضخامة تعادل اقتصاد أوروبا الغربية كلها بما فيها بريطانيا العظمى .

بعض المنتجات الصناعية في البلدان الاشتراكية الأوربية
(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والجمهوريات الشعبية)

المجموع	الجمهوريات الشعبية	الاتحاد السوفيتي	
٥٢٤	١٤٤	٣٨٠	فحم
٥٠٣	٣٧٠	١٣٣	ليجنيت
١٨٣,٥	١٣,٥	١٧٠	بترول
٦٠	٢٠	٤٠	غاز
٩٣	٢٣	٧٠	صلب
٧٨	٢٧	٥١	ألمنت

ولكن إذا كانت أوروبا الغربية امتصت لدرجة كبيرة سكان ريفها في عملياتها الصناعية والحضرية ، فقد احتفظت البلدان الاشتراكية بكتلة ضخمة تبلغ ١٥٠ مليوناً من سكان الريف . ويبدو أن هذا العدد من الفلاحين عامل من عوامل القصور الذاتي أكثر منه عامل تنشيط في التنمية الزراعية .

وفي أوائل القرن ، بل حتى فيما بين الحربين ، ظهر وضع لم يكن أحد يتوقعه وهو أن أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي وقد أصبحتا بلاداً صناعية ، تشكوان عجزاً في إنتاج المواد الغذائية . وفي مقابل ذلك فإن شعوبها بما في ذلك سكان الريف أصبحت مندجة اندماجاً كاملاً في اقتصادها وبنائها الاجتماعي . وكفت هذه البلاد تماماً عن أن تكون مصدراً للهجرة صوب دول أوروبا الغربية التي كانت تمدّها قبلاً بالأعداد الضخمة من عمال المناجم والزراعة والأشغال العامة (البولنديين) . وحتى إن بقيت هناك بعض المهجرة - وهي على مستوى

عددي يقل كثيراً جداً - فهي من نوع مختلف تماماً ، إذ يتعلق الأمر بهجرة سياسية (ألمان من جمهورية ألمانيا الديمقراطية) .

إن تجربة التصنيع في بلد كان متأخراً ، أو متخلف النمو بالمعنى الدقيق للكلمة في أوائل القرن ، ونقصد الاتحاد السوفيتي كانت تجربة ناجحة نجاحاً لا يمكن إنكاره . وكذلك تحولت بلاد مثل رومانيا ويوغسلافيا بسرعة كبيرة ، باتباعها أساليب مختلفة ، ولكنها ذات جوهر واحد ، الأمر الذي طرح مشكلة الفاعلية لكل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي ، في تعويض التخلف في النمو . وثارَت مناقشات شديدة العمق حول فكرة عدم تماثل سرعة البناء والتنمية الاقتصادية في النظام الاشتراكي والاقتصاد الرأسمالي . والحق يقال ، إن المشكلة لا تقتصر فقط على فاعلية النظم ، والحركات المترابطة لكل منهما . فقد برهن كل من النظامين على قدرته في عصر يختلف عن الآخر ، وفي ظل أوضاع متباينة ، وبأهداف مختلفة . كما أن كل نظام يجب أن يضع في اعتباره نواحي القصور الذاتي فيه . فتبذل الرأسمالية ، وخاصة الرأسمالية الأمريكية ، خلاصة حذقها الدقيق للحيلولة دون الانكماش والحد من البطالة دون أن تغير شيئاً من روح السعي وراء الأرباح الفردية المتراكمة . أما الاشتراكية التي سجلت أرقاماً قياسية في النمو بالمجال الصناعي فتعاني صعاباً جديدة في الزراعة ، والواقع أن قوة إشعاع الاشتراكية تنبع من أساليب استغلالها لطاقتها الخالقة للثروة (جاذبية التخطيط) ومن أن التنمية فيها تمت في استقلال عن البلاد الرأسمالية ، ومن اتجاهها المذهبي أكثر مما تنبع من معدلات التنمية التي تحققها مهما بلغت هيبتها .

وبالقدر الذي تتمكن به البلدان الاشتراكية من توسيع قطاع توزيعها توسيعاً كبيراً تستطيع أكثر فأكثر أن تلعب دور المثال للبلاد التي تسعى إلى رفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية .

وحتى الآن لا يمكن أن تعتمد الدعاية الفكرية للبلاد الاشتراكية على

المقارنة الموضوعية المواتية لمستوى المعيشة مع أكثر البلاد ثراء في أوروبا وأمريكا الشمالية ، ولكن تلك الدعاية المذهبية ستمكن في القريب العاجل من أن تقترن بمباراة حقيقية اقتصادية واجتماعية مع البلاد الرأسمالية . ولم يعد أمام الاقتصاديات الحرة سوى الدفاع عن فكرة الحرية لتؤكد تفوقها . والواقع أن هذه الفكرة نفسها ضعيفة وهشة ، ويمكن التغلب عليها بدورها . وبهذا فإن الثورة الاشتراكية واتساع نطاقها في العالم يطرحان أمام الاقتصاديات الرأسمالية القديمة في أوروبا ، والاقتصاد الأمريكي ذاته ، ثلاث سلاسل من المشاكل .

السلسلة الأولى من النوع الداخلي . ويتعلق الأمر بالنسبة لتلك البلاد بمواجهة ضغط القوى التي ترتبط بالاشتراكية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، كالأحزاب السياسية والنقابات . ولكي تصبح الرأسمالية قادرة على المنافسة سياسياً واجتماعياً فإنها تضطر إلى أن تصلح من شأنها ، الأمر الذي لا يتعارض مع العمليات التي تزيد من الميزات التي تعتبر من خصائصها الجوهرية ، كتصنيفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزيادة التركيز في مجال الإنتاج والتوزيع . وتتدخل الدولة في الميادين التي كانت من قبل تعتبر تركة خالصة للقطاع الخاص (بناء المساكن مثلاً) . ويترتب على ذلك قيام ظواهر التقاء مع الاشتراكية في مجال التنظيم ، رغم اختلاف الأهداف .

وتتعلق السلسلة الثانية من المشاكل بقوة كل من المعسكرين ، وعلى الأخص القوة العسكرية ، ومن المناسب هنا أن تستخدم كلمة (معسكر) . وكلما وصلت البلاد الاشتراكية والاتحاد السوفيتي بالذات ، إلى المستوى التكنيكي والاقتصادي ، الذي يجعلها متساوية القوة مع أكثر البلاد الصناعية عدة ، أو متفوقة عليها ، فإن هذه الأخيرة تعتقد أن واجبها يقتضي تخصيص جزء متزايد من استثماراتها لنفقات غير منتجة جزئياً تتعلق بتهيئتها وقوتها الاستراتيجية . ومن فضل القوة ، أن تؤكد الطابع الدرامي والعبثي في آن واحد لتلك المنافسة في إنتاج وتخزين وسائل التدمير الشاملة للبشرية . فضلاً عن أن ذلك ، يخلق عند

الطرفين تناقضاً بين الاستثمارات بغرض تدعيم الهيئة وبين نمو الاقتصاد الاستهلاكي .

وتتعلق السلسلة الثالثة من المشاكل بالتأثير الذي قد تمارسه البلاد الاشتراكية على البلاد التي وضعها أوروبا والولايات المتحدة أيضاً - وإن اختلفت الطرق - في نطاق التبعية الاقتصادية أو التبعية الاقتصادية والسياسية . وكان ذلك خلال الفترة التي صعد فيها نجم الأمبريالية . والواقع أن المباراة بين البلاد الرأسمالية والبلاد الاشتراكية لا تقتصر على السباق في معدلات التنمية ولا على مقارنة مستوى المعيشة والظروف الاجتماعية السائدة في كل منهما ، بل تتضمن أيضاً فكرة الاختيار بينهما كأسلوب للتنمية في البلاد المتخلفة . بيد أننا نواجه هنا مشكلة تتعلق بالسوق مرة أخرى . فبالقدر الذي يتسع فيه تأثير البلاد الاشتراكية في (العالم الثالث) يضيق بالتالي المجال أمام الاقتصاد الرأسمالي بصورة متزايدة . ويستطيع هذا الاقتصاد أن يكيف نفسه مع عملية تصفية الاستعمار بأن يوجد أشكالاً مختلفة للتعاون التكنيكي والاقتصادي الجديد مع المستعمرات القديمة ، التي لا تستطيع أن تحل مشاكل التنمية فيها بوسائلها الخاصة وبمواردها الذاتية فقط . ولكن الاقتصاد الرأسمالي يتعرض للخطر لو دخل عدد كبير من هذه البلاد الجديدة في سوق البلدان الاشتراكية ، إلا إذا كف السوقان عن أن يكونا غريبين الواحد عن الآخر ، عندما يبدآن مرحلة جديدة من التطور التكنيكي تفوق كثيراً تلك المرحلة التي سميت بفترة (الثورة الصناعية الأولى) (١) .

(١) اقترح بعض المؤلفين إدخال عبارتي باليوتكنيك « التكنيك القديم » والنيوتكنيك « التكنيك الجديد » في الرطان الاقتصادي ، لتمييز بين مرحلتين من مراحل التطور ، لا تستخدمان بالضرورة نفس الأشكال من الهياكل والعلاقات .

٣ - تصفية الاستعمار

في أقل من عشر سنوات انهار الصرح الاستعماري الذي شادته الدول الصناعية الكبرى في القرن التاسع عشر . والغريب أن بقايا الإمبراطوريات التجارية (التابعة للبلدان الأم) المتأخرة من الناحية الاقتصادية . هي التي استمرت في الوجود مؤقتاً حتى العصر الحالي ، الذي اختفت فيه الإمبراطوريات الاستعمارية (نقصد المستعمرات البرتغالية والأسبانية في أفريقيا) . وفي الفترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٧ شملت حركة تصفية الاستعمار في آسيا حوالي ٧٠٠ مليون نسمة ، وضمت في أفريقيا فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٦٢ ، ما يقرب من ١٥٠ مليون نسمة . ومجموع العددين يصل إلى ربع سكان العالم .

وتعني تصفية الاستعمار إنهاء تلك الفترة الاستعمارية التي أعقبت الثورة الصناعية ، كما تعني في نفس الوقت النتيجة المنطقية للاستعمار بمعنى أن الرسالة الفكرية لحركات التحرر القومي وتبريراتها النظرية كانت من بين المساهمات غير المتجانسة التي قدمتها الثورة الصناعية للبلاد غير الصناعية ، التابعة أو المتخلفة . إلا أن تصفية الاستعمار تمثل في نفس الوقت نهاية لفترة من التاريخ الأوربي . فالانسلاخ الجماعي للمستعمرات هو النتيجة المباشرة لتدهور هيبة العواصم الاستعمارية الأوربية بعد أن أجهدها الحرب والتناقضات ، واشتد الضغط على الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية من قبل كل من الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي ، اللذين استطاعا - لأسباب مختلفة - أن يفرضا قوتها أو إغراءهما المالي والأيدولوجي فرضاً سهلاً على البلاد التي لم تعد تؤمن بمؤسسات الزمن الماضي وحتمياته .

إلا أن الاستعمار أورث البلاد المستقلة عدة عوامل سلبية ثقيلة الحمل ،

تمثالت في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، وفي العقليات التي تعوق نقل أساليب الإنتاج وحركته ، مما يرتبط بالثورة الصناعية .

(١) عمليات التطور :

لا بد من التمييز بين سلسلتين من عمليات التطور . وتتعلق الأولى منهما بتحرير الأراضي التي عمرت بتهجير الأوربيين إليها وقد بدأت مبكرة على أي حال ، عن السلسلة الثانية ، تلك التي تعد نتيجة مباشرة لثورة قومية يقوم بها السكان الذين لا يشتركون ، أو يشتركون بدرجة لا تذكر ، في ملكية أدوات الإنتاج الصناعية ، وذلك في بلاد كانت الاستثمارات الصناعية فيها نافهة وضئيلة .

وتتعلق السلسلة الأولى « بالمجتمعات الأنجلوسكسونية الحديدية » التي وصفها « أناتول ليروى بوليه » في بداية هذا القرن . وهي تفترض نوعاً من المصالحة والاسترضاء - افتراض يتفاوت طولها - بين نوع من الانسلاخ السياسي ، وبين أشكال مختلفة للمشاركة الاقتصادية القائمة على المساواة بين الأطراف ، وبما يزيد من سهولة تحقيق هذه المساواة أنها لا تتفق وتطلعات البلد الاستعماري القديم فحسب ، ولكنها تحقق أيضاً نوعاً من التكافؤ في تكامل التطورات التي طرأت على الطرفين ، وذلك التكافؤ لا يستبعد التناقضات القابلة للاستمرار افتراضات متفاوتة ، لأن تصفية الاستعمار في هذه البلاد ، تؤدي إلى دخولها في ميدان المنافسة الفورية مع البلاد الاستعمارية . وقد تمثل هذا الترابط في العملية بصفة أساسية ، في تحرر ممتلكات الإمبراطورية البريطانية إزاء الأشكال القديمة من التبعية لبريطانيا العظمى وفي هذه الحالة تطابقت مشكلة تصفية الاستعمار مع مشكلة التضامن بين دول الكومنولث البريطاني .

أما التطورات التي تترتب على تصفية الاستعمار في البلاد التي لا يسكنها أوربيون ، فهي أكثر تعقيداً ، والتركة أشد وطأة . فنقطة البدء هي الوضع الاقتصادي الذي تم السيطرة عليه بواسطة التعاون مع السياسيين . فقد اتفقت

مختلف الأنظمة الاستعمارية في القرن التاسع عشر في أن الإدارة الأوربية ، اعتمدت وبدرجات مختلفة على هيكل اجتماعي وسياسي محلي ، دعمته بل استبكلته . ولذلك فإن حركات التحرر الوطني ، تواجه في آن واحد ، البلد المستعمر ، ونقط ارتكازه القومية . وقد استطاعت الهياكل الاجتماعية السابقة عندما حان الوقت الاندماج في الحركة الوطنية بدرجة أو بأخرى وذلك بفضل سلسلة بارعة من النظريات الانتهازية . ولكن ذلك لم يمكنها من إنقاذ كل شيء سواء الأشخاص أو الممتلكات . ولذلك ترتبط تصفية الاستعمار بتغيير في الطبقات الحاكمة تغييراً جزئياً على الأقل .

ويختلف الوضع الراهن للبلاد المحررة ، باختلاف الظروف التي تم فيها الحصول على الاستقلال ، وبجانب هذه الظروف فإن لفترة الإعداد للتحرر أهميتها أيضاً . ويمكننا أن نميز بين حالات ثلاث من قبيل التبسيط :

الأولى : حالة البلاد التي كانت تصفية الاستعمار فيها نتيجة لعملية طويلة وبطيئة من تدهور النظام الاستعماري ، انتهى بتصفية سلمية .

الثانية : هي حالة البلدان التي كانت تصفية الاستعمار فيها ثمرة لتطور تزداد سرعته ، ولكن دون صراع عنيف .

الثالثة : حالة البلدان التي تم تحريرها بعد صدمات مسلحة طويلة .

ويمكن أن نتمثل الحالة الأولى في عملية إصلاحية تأسست خلالها المؤسسات والأنظمة الاجتماعية بشكل تدريجي لانتقال السلطة . وتستمد الحركة القومية فيها أصولها من مبادرات البورجوازية المشابكة مع « المثقفين الذين تم تكوينهم وفقاً للمدارس الثقافية في جامعات البلاد الاستعمارية الأوربية » . وقد طرحت هذه البرجوازية مشكلة الاستقلال والتنمية - والمقصود هنا التصنيع - طرحتها في وجه السلبية المفرضة للإدارة الاستعمارية وتواطؤ الأرستقراطية العقارية شبه الإقطاعية المشتركة في السلطة الاستعمارية . وفي أغلب الأحوال ملكت البرجوازية زمام

المبادرة في الميدان الاقتصادي ، بأن أنشأت مشاريع مقابلة للمشاريع الأوربية إن لم تكن منافسة لها .

وقد تمثلت هذه العملية في تحرير الهند ، وفي استقلال تونس ومراكش أيضاً . فرض موجات الكبت والإرهاب التي توالى على الحركة القومية ، تطورت هذه الحركة وكونت كوادرات الاستقلال المقبل في ظل الحكم الاستعماري ، وفي بعض الظروف بلحأت الكوادرات إلى العمل السري والهجرة في أوقات التوتر العنيف . ولم يكن هناك ثمة شك في نتيجة التطور قبل انتهائه بعدة سنوات . وأعدت الطبقات الحاكمة نفسها للتحويل إلى الإيمان الجديد ولكن لم يكن من الممكن أن يتم التحويل كاملاً . ففيما عدا مراكش ، انهارت أشد الهياكل تمثيلاً للنمط الإقطاعي سواء في تونس أو في الهند . إلا أن المجتمع لم يتغير بصورة جذرية . فالاستقلال لم يرتبط بثورة ، بل ارتبط بانزلاق بسيط لجهاز الدولة إلى أيدي البرجوازية المستنيرة . وفرض الضغط السكاني وتفاقم المشاكل الاقتصادية على هذه البرجوازية أن تتخذ مواقف أعنف من تلك التي كانت تتخذها من تلقاء نفسها ، قبل الأرستقراطية العقارية القديمة التي افتضحت بدرجات متفاوتة لتعاونها الطويل مع الإدارة الاستعمارية . وبهذا تثار تلك المشكلة الصعبة ، مشكلة الإصلاح الزراعي ، ويصبح من الضروري أيضاً إيجاد مجالات جديدة للعمل والإنتاج . فهل يستطيع الدخل القوي وحده أن يضمن توفير الاستثمارات الضرورية ؟ ومن تطلب المساعدة المالية والفنية ؟ أمام هذه المشاكل الأساسية والعاجلة ، تتعرض البرجوازية الموجودة في السلطة لخطر الانقسام .

وفي أفريقيا ، جنوب الصحراء ، سارت حركة الاستقلال عن النظم الاستعمارية بخطوات سريعة بصورة استثنائية . فقبل الحرب العالمية الثانية لم تكن لها مقدمات ذات أهمية تذكر ، ومع ذلك فقد انفجرت هذه الحركة بكل عنفوانها وانتشرت خلال بضع سنوات . وقبل ١٩٥٨ ، كانت خمس دول أفريقية فقط ، تتمتع بالاستقلال السياسي (وكانت إحداها وهي جنوب

أفريقية من ضمن الدنمونيون البريطاني القديم) . أما في ١٩٦٣ فقد أصبح عددها خمسة وعشرين بادئاً ، حقاً إن بعض الحركات السياسية المختلفة قد مهدت لهذا الانفجار ، تحركها الكوادر المحلية من أبناء البلاد . إلا أن هذه الحركات السياسية نفسها كانت حديثة التكوين وذات فكرية غير ثابتة المعالم . ولذلك فتدريب العناصر السياسية ، وبناء نظام للحكم . واختيار السياسة التي يتبعها البلاد قبل الدول الأفريقية نفسها ، وقبل العالم الخارجي ، هذه المهام جميعاً تجيء ثمرات لخطوات ارتجالية متتالية . ولغياب التنظيم السياسي المتمرس في النضال السياسي ، تستول الشلل الشخصية على الأجهزة الحكومية وتضفي عليها مظهر المؤسسات الأساسية الإدارية الأوروبية ، بينما يظل الريف غارقاً في وحل الهياكل القبلية التي ما زالت قوية رغم أنها تمضي في طريق التدهور . وفي هذه البلاد يبدو ضعف الأجهزة وعدم استقرار السلطة وقد وصلا إلى الذروة . فالمضاربات والمناورات السياسية لا تغني عن البحث عن حلول سريعة لمشاكل التنمية ، ويظل التناقض الرئيسي - وهذا التناقض أكثر أهمية من التعارض بين المجموعات الشخصية المتنافسة - بين ما تتطلبه أبسط صور تعبئة القوى الإنتاجية وبين وجود الهياكل الاجتماعية المتوارثة منذ القدم . ففي أفريقية لم يعد أحد ليدهش ، لتعايش التكنيك الصناعي مع تكنيك العصر النيوليثي ، ولوجود هياكل مشروعات القرن العشرين إلى جوار التشكيلات الريفية التي لم يطرأ عليها تغيير منذ العصر الحجري ، وهو يعتبر عصرًا حديثاً نوعاً في هذه المناطق .

ولكن هل يمكن ألا نقلق لهذا الوضع وألا نتساءل عن المدة التي يمكن أن يظل فيها هذا التعايش سلمياً ، ثم بأية درجة يكون هذا التعايش سامياً اليوم في الكونغو وغيرها من الأماكن ؟

أما البلاد التي تم حصولها على تحررها بحروب طويلة قاسية ، فإن التطور السياسي والاجتماعي فيها قد سار بخطوات تزايدت سرعتها . وسرعان ما استهلك الصراع القادة والأحزاب المعتدلة وشدد من التناقضات الداخلية وزاد من تفاقم

القطيعة مع الأوضاع المتوازنة اقتصادياً واجتماعياً التي سادت في فترة السيطرة الاستعمارية . ومن الطبيعي أن يجعل كل هذا للجيش دوراً سياسياً . ونجد اليوم أكثر النظم راديكالية في مثل تلك البلاد ، سواء تعلق الأمر بفيتنام الشمالية واندونيسيا أو في الجزائر .

(ب) ظروف جديدة :

ارتبط اختفاء الإمبراطوريات الاستعمارية بتعديلات إقليمية معينة تختلف دلالتها وأهميتها من مكان لآخر . فقد انقسمت الهند الصينية الفرنسية القديمة إلى قسمين ، تبنى أحدهما الاشتراكية ، واعتمد الآخر على المساعدات الأمريكية . وانقسمت الهند الإنجليزية إلى دولتين ، الاتحاد الهندي الهندوسي ، والباكستان المسلمة (وتتكون من إقليمين منفصلين) ولكن في أحوال أخرى ، وبالذات في أفريقيا ، استمر التفتت الاستعماري ، والذي يرجع في معظمه لمصادفات تاريخية ولساومات بين الدول الأوروبية . ومن الواضح أن هذا التفتت ضار بالتنظيم الاقتصادي للقارة . ومع ذلك فليس هناك ما يمنعنا من أن نتساءل عما إذا كنا لن نشهد تقسيمات جديدة في الأقاليم التي تم تحريرها من الاستعمار . إن عشرات السنين من السيطرة الأجنبية ، بل قرات أطول بالنسبة لبلدان معينة قد خلفت وراءها ميراثاً لغوياً وثقافياً يسهل قيام العلاقات بين البلاد التي ومنها المستعمر بنفس الميسم ، ويكثر الحديث عن البلدان الأفريقية التي تتكلم اللغة الإنجليزية أو التي تستخدم الفرنسية . وغالباً ما يكون التماس المعونة الفنية والمالية من الدولة الاستعمارية القديمة ، أسهل من طلبها من دولة أخرى ، إذ يخشى المرء عن حق أن تكون رعاية الدولة الجديدة ثقيلة الظل نوعاً . ولكن الدول الفنية تتفادى في الوقت نفسه تهمة التساهل مع الاستعمار بإرسال جزء من طلبها إلى الجامعة الدولية في موسكو ، أو إلى المعاهد الشيكوبلوفافية .

ولا تستطيع البلاد الصناعية ، ومنها المراكز القديمة للإمبراطوريات ، أن

تقف موقف اللامبالاة من تحرر المستعمرات السابقة وتردها . وإنما نجد مرة أخرى العناصر الأساسية لعلاقات القوى التي نشأت عن المشاحنات والمعارك التي وقعت خلال العقود السابقة ، وذلك عند دراسة المشاكل التي تثيرها تصفية الاستعمار بالنسبة للمستقبل القريب . وما زالت أوروبا تعد بمثابة أكبر المهزومين في الحرب العالمية الثانية ، بالمفهوم الواسع للكامة . ولذلك فهي تحاول أن تظهر من جديد في القارة الأفريقية أو الآسيوية متبعة نظم الجماعات المنفردة باسم المعونات الفنية ، والقيام بالاستثمارات الخاصة بالمعدات والخدمات . ويحاول الألمان والإيطاليون الإفادة من الأحكام المسبقة المواتية عن الدول غير الاستعمارية ومع ذلك فما زال الإنجليز والفرنسيون يحتفظون بشبكات متينة من المصالح والصدقات في البلاد التي تخلوا عن الوصاية عليها .

والولايات المتحدة التي تباغت دائماً بعدائها للاستعمار ، تعتقد أن تصفية الاستعمار قد حوت المناطق الموضوعة تحت الحماية من قبل إلى أسواق مفتوحة ، وأن مهمة أمريكا التاريخية ، هي أن تكون حاضرة وبقوة حينئذ تمد البلاد الاشتراكية قرون استعمارها ، وفي هذا الصدد يشدد التحدي والتنافس بينهما في آسيا عنه في أفريقية . ولكن البضائع والخبراء من مختلف الكتل تتلاقى في كل مكان ، فقيادة الدول الفنية يتبعون أساليب دبلوماسية ذات أفق واسع للغاية . والواقع أن المشكلة الرئيسية تكمن في معونة كيف يمكن تنظيم « الهجوع إلى رعوس الأموال والخبرات الفنية بل والموارد الغذائية » من البلاد الأكبر تطوراً ، وذلك على أسس تختلف كلية عن النظم الاستعمارية القديمة . ولكن المشكلة ليست فقط مشكلة المستعمرات التي تحررت منذ أقل من خمسة عشر عاماً فقط ، بل إنها أيضاً مشكلة البلاد المتخلفة جميعها ، وتلك التي نطلق عليها تعبيراً شاملاً هو « العالم الثالث » وهي تتعلق بمعرفة الطريقة التي تؤمن بها نموها بمساعدة الدول الصناعية — التي ستجد في ذلك عاملاً من عوامل التوازن لاقتصادها الخاص — دون أن تتنازل عن حريتها الحديثة للغاية ، أو أن تصهر نفسها عامدة في إحدى الكتل .

الفصل الرابع

الضالة والتضامن وسط التفاوت

في الزمن الذي تكونت فيه الإمبراطوريات الاستعمارية ، كانت الرحلة بحراً إلى ماليزيا أو سايجون أو الكاب تستغرق شهراً بأكمله . أما اليوم وفي هذا العالم المفتت . ولكن المرتبطة أجزاؤه ، كما لم يكن أبداً من قبل ، فالاتصالات فورية . وينتقل الأشخاص بسرعة ١٠٠٠ كيلومتر في الساعة . وتجرى حالياً دراسة الطائرات التجارية التي تفوق سرعتها سرعة الصوت . ومنذ الآن أصبح الوقت اللازم للذهاب إلى نيويورك بالطائرة النفاثة أقل من الوقت الذي يستغرقه أسرع قطار كهربائي « الملقب بالميستراي » للذهاب إلى مارسيليا وليس من غير المعقول أن نتصور أننا ستمكن قبل مرور عشر سنوات من قصع المسافة بين أوروبا والولايات المتحدة في أقل من ساعتين . وينتقل السياسيون والمهندسون ورجال الأعمال من قارة إلى أخرى بسهولة أكبر من الانتقال من مقاطعة إلى أخرى في فرنسا أيام لويس فيليب . وفيما يزيد قليلاً عن القرن قامت القيمة الواقعية للمسافات ، أي العقبات الفعلية التي تثيرها أمام الاتصالات ، قلت بنسبة واحد إلى خمسين مما كانت عليه . فن الناحية العملية أصبح في الإمكان أن ينتقل المرء من أوروبا أو أمريكا الشمالية إلى أي بلد في العالم وبالعكس في مدة تقل عن ٢٤ ساعة باستخدام المواصلات التجارية . فيستقبل مطار « أورلي » في الصباح مسافرين كانوا بالأمس قد غادروا اليابان أو سانتياجو في شيلي ، أو كانوا قد رحلوا عن برازافيل أو نيويورك ليلاً . وفي باريس يتم الاتصال تليفونياً بموسكو أو نيويورك بسهولة أكثر من الاتصال بمقاطعة بريتانى أو أوفرنى الفرنسيين . والأمر

الذى يلعب دوراً في الحد من العلاقات والانتقالات لم يعد التعبير الزمني للمسافات ، بل قياسها من حيث السعر .

ولم تصبح الاتصهالات بين جميع أمم العالم أمراً سهلاً فحسب ، بل أصبحت حقيقة رغم التمايزات الموجودة . وبدأ طراً انقلاب على حياة العالم ومصيره . ولم يعد سوى الفلاح وحده الذى قد نجده يفكر ويتصرف بمقاييس الكيلومتر ، وإن كانت ظروف السوق وانتشار وسائل الإعلام تدفعه أكثر فأكثر إلى عالم يتخطى أفق رؤيته ، فيستلم ويستوعب بصورة غامضة ما يعرض تصوره الغامض للعالم الخارجى تعرضاً كاملاً للمناقشة والتغيير من أساسه . واليوم تم معالجة المشكلات على النطاق العالمى أو نطاق ما بين القارات في ضوء من الشمول والفورية . ولم يعد المرء يستطيع فصل تلك المشكلات عن الفكرة المؤكدة عن أن سرباً من الطائرات ينطلق من أى بقعة في العالم ، يستطيع في ساعات قليلة أن يبني حياة مئات الملايين وأن يجعل مئات الآلاف من الكيلومترات المربعة قفراً يباباً ، وأن طائرة تستطيع خلال نفس المدة أن تنقل من الهند أو من أمريكا الاستوائية شخصاً حاملاً لجرثومة خطيرة لمرض وبائى . وبالطبع فقد يكون هذا الأمر الأخير أقل إثارة للفرع والرعب وإن كانت نتيجته لا تختلف عن سابقها . إن لعالم اليوم أساليب فنية ونظاماً للعلاقات تتضمن مفارقات غريبة إحداهما أن المسافات أو العوائق التى يتم عبورها بسهولة وسرعة أكبر هي المسافات البالغة الطول والعوائق الشديدة كالمحيطات والسلاسل الجبلية الضخمة . فالمواصلات المحلية والإقليمية تنطور بسرعة تقل كثيراً عما يطرأ على الصلات الدولية ، أو فيما بين القارات . وما زالت تثار المشكلات التى تطرحها عملية تطوير الاتصهالات ذات الطراز الحديث فيما بين المدن الأوربية وضواحيها ، أو فيما بين هذه المدن وبعضها . فالشتاء والجليد والجبال التى تغطيها الثلوج ، تشكل عقبات أمام الاتصهالات الإقليمية في المسافات التى في حدود ١٠٠ أو ٢٠٠ كيلومتر . بينما نستطيع الطيران من أمريكا إلى اليابان مهما كان الطقس ، مروراً فوق القطب في مدة

تقل عن ٢٤ ساعة . وعلى النقيض من هذا ، فإن نقل الأخبار يتم بنفس الصورة شبه الفورية مهما كانت المسافة . ويستطيع الذين عزلتهم الثلوج في قرية من قرى الجبال ، أن يستمعوا في الراديو إلى الأوركسترا الفيلهارمونيكية في نيويورك أو إلى أجراس الكرملين .

وتبين المفهومان الآتيان من تلمسنا لهذا الانكماش الذي وقع في العلاقات الإنسانية على نطاق الكرة الأرضية .

— الوعي بالاختلاط ، يمحطه والتزاماته . فالإنسان لا يستطيع بعد أن يقف موقف اللامبالاة من الأحداث مهما كانت بعيدة ، فقد تصدر عنها ، بسرعة هائلة ، سلسلة من النتائج تغطي الكرة الأرضية بأسرها — فقد أثارت أزمة كوبا في ١٩٦٢ عواطف العالم بأكمله من بوينس آيريس إلى بكين .

— لقد اتسع مقياس المشاكل الاقتصادية والسياسية مما يجعلنا ندرك أن الدولة التي تقل مساحتها عن بضعة ملايين من الكيلومترات المربعة لم تعد قادرة على الاستجابة لمختلف أنواع الضرورات التي فرضتها الظروف في نهاية القرن العشرين ، مهما كانت ثروات تلك الدولة من التقاليد والثقافة .

ومع ذلك ففي الوقت الذي يتوثق فيه مفهوم الحوار ، ويتحتم فيه إقامة المؤسسات للتنسيق بل والتوحيد إزاء الكثير من الأمور ، يزداد التفاوت في الثروات والمعدات ووسائل الإنتاج ومستويات المعيشة . ولم تكن الشعوب أبداً متقاربة من بعضها البعض إلى هذا الحد من الناحية المادية ولكنها لم تكن متمايزة فيما بينها إلى هذه الدرجة من قبل . وليس هذا بأهون الأمور مما يدفعنا بالضرورة للبحث عن الحلول لمشكلة هذا التفاوت المتزايد .

١ - الأشكال المعاصرة للاتصال

إننا نقصد بهذا اللفظ الغامض ظاهرياً أن نثير هنا مسألة تنظيم الوسائل الحديثة للمواصلات وفعاليتها ودور الاتصالات اللاسلكية وانتقال طرق المعيشة

التي اكتسبت أو تكتسب طابعاً من الشمول في الأوساط الحضرية على الأقل ٥

(١) تزداد أساليب المواصلات سرعة بطريقة غير متساوية : فقد تميزت المواصلات في القرن العشرين بزيادة عامة في سرعة العلاقات ، الأمر الذي أثر على أساليب الاتصال المنبثقة عن المرحلة الأولى للثورة الصناعية من جانب ، ويتعلق بالأشكال الجديدة لنقل البشر والبضائع من جهة أخرى .

بيد أن هذا الازدياد في السرعة كان في المسافات الطويلة أكثر منه في الاتصالات المحلية أو الإقليمية . فقد تضاعفت السرعة التي تقطع بها مسافة ١٠٠ أو ٢٠٠ كيلومتر داخل قارة ما خلال خمسين عاماً ، إذا راعينا أعلى مستوى للتحسينات التي طرأت على النقل بالسكك الحديدية أو بالطرق البرية .

فبعد الحرب العالمية الأولى كانت القطارات الأوروبية السريعة تحقق سرعة تجارية لا تقل عن ٦٠ كيلومتراً في الساعة . وتتيح طرق السيارات والسكك الحديدية الحالية سرعات قصوى تتراوح بين ١٤٠ و ١٥٠ كم في الساعة . وما زالت السرعة التجارية تتراوح بين ١٠٠ و ١٢٠ كيلومتراً في الساعة . ومنذ أن دخلت الهليوكبتر والطائرات بوجه عام في منافسة مع وسائل المواصلات الأرضية ، تحقق وفر في زمن السفر بنسبة ٤ إلى ١ بالقياس إلى سنوات ١٩٢٠ - ١٩٢٥ (من باريس إلى ليون مثلاً) مع إدخال المسافة بين المطار والمراكز الحضرية في الاعتبار . وينخفض الزمن اللازم للسفر من نيويورك إلى باريس بنسبة ١٢ إلى ١ في حالة استخدام النفاثة بدلا من السفن عابرات المحيطات السريعة التي كانت مستعملة في عام ١٩٣٠ . علاوة على التوفير في زمن الصعود والنزول الذي تحققه الملاحة الجوية . هذا مع ملاحظة أن الخطوط البحرية في شمال الأطلسي كانت وقتئذ أسرع الخطوط في العالم كله ، بينما تساوى حالياً سرعة الطائرات المنتظمة في كل الخطوط الطويلة . وقبل الحرب العالمية الثانية كانت البواخر تقطع المسافة بين بوينس آيريس والهافر ، في حوالي ثلاثة أسابيع أما اليوم فتقطع الطائرة نفس المسافة فيما يزيد قليلاً على اثني عشرة ساعة أي بنسبة ٢٠ إلى ١ .

ولا يتعلق هذا بالأرقام القياسية التي تم بلوغها في نقل البريد أو الشخصيات الهامة من رجال السياسة والمال فحسب . ولكننا نتحدث عن الخدمات المنتظمة ذات طاقة النقل الضخمة ، أي ما يزيد مثلاً على مائة مسافر في الرحلة الواحدة بالطائرة ، وكذلك عن الرحلات التي يوفق بين عددها وبين التغييرات الموسمية التي تطرأ على حركة الانتقال .

لأن وسائل المواصلات السريعة والسريعة جداً تفترض وجود النظم الأساسية والاستعدادات الخاصة التي لا تتوفر بشكل دائم ، ولا تلائم المسافات القصيرة ، مما جعل سطح الأرض مغطى في الفترة الحالية بشبكة من المواصلات غير متجانسة إلى أقصى حد في الواقع . وفي البلاد الصناعية تعمل على الخطوط الكبيرة وسائل سريعة للمواصلات تصل سرعتها إلى رقم قياسي يقرب من ٩٥٠ كيلومتراً في الساعة بالنسبة للطائرات في المسافات المتوسطة الطول و ١٤٠ كيلومتراً في الساعة للسكك الحديدية ، وأكثر من مائة كيلومتر في الساعة للسيارات . بينما تم الاتصالات الإقليمية في المسافات القصيرة (أقل من ٥٠٠ كم عادة) بسرعة تقل عن ١٠٠ كم في المتوسط في أنسب الظروف والفصول . أما في البلاد غير الصناعية فالمفارقة أشد ، فالطائرات تسير بسرعة ٣٥٠ أو ٩٠٠ كم في الساعة حسب الطراز المستعمل ، بينما تقل السرعة التجارية على الأرض عن ٥٠ كم في الساعة في الطرق الرئيسية الطويلة . وفيما بين هذه الطرق القليلة العدد والمتباعدة عن بعضها نجد أن السرعة تتراوح بين ٢٠ ، ٤٠ كم في الساعة على الطرق غير المهددة وفي أحسن الفصول . والبحر هو أكثر الوسائل تجانساً للانتقال . وبالطبع يختلف زمن عبوره بالطائرة عنه في حالة استخدام الملاحه ، ومع ذلك فإن ناقلات البترول والمعادن الضخمة تسير بسرعة ١٠٠٠ كم في الأربع والعشرين ساعة . لقد اقتضى الطواف حول العالم ثلاث سنوات من ماجلان ومن سباستيان دلكانو فأصبح يستغرق شهراً بالباخرة أو يزيد قليلاً وأقل عن يومين بالطائرة ، إن وسائل المواصلات سريعة للغاية غير أنها تفترض إعداداً سابقاً ، من بناء

للطرق ، وللسكك الحديدية والمطارات . ومع كل هذا فالمفارقات التاريخية ما زالت قائمة ، إذ نرى قوافل الجمال إلى جوار طرق السيارات ، ومواكب الحمالين الصامته على مرأى المطارات الحديثة . ورغم هذا فإن وسائل المواصلات الحديثة المنتظمة ، وذات الحمولة الضخمة توجد حالياً في كل مكان، إذ أنها اقتحمت أبواب القرى . وتميز وسائل المواصلات الحديثة التكنيك في البلاد المتخلفة بأنها « ديموقراطية » وعامة . والطائرة وهي وسيلة انتقال تدل على الرفاهية عندما يكون هناك مجال للاختيار بين السيارات الضخمة والسكك الحديدية السريعة المريحة وبين الملاحه الجوية ، أصبحت هذه الطائرة تحمل الفلاحين إلى الأسواق كما تنقل الحملان المولودة في كازاخستان أو السودان . ومع هذا فما زال التناقض قائماً بين مستويين جغرافيين يمثلان إلى درجة كبيرة في الوقت ذاته مستويين اجتماعيين متباينين ، مستوى الأرياف والمدن الصغيرة من جانب . تلك التي تبقى في إطارها التقليدي من الحضارة المادية ولا تزال تستخدم وسائل المواصلات البطيئة وتظل على العلاقات ذات المدى القصير ، ومن جانب آخر هناك مستوى المدن الكبيرة وكافة مراكز الأعمال والقيادة التي تعيش على وقع طرق السيارات الكبيرة والقطارات السريعة للغاية والطائرات النفاثة .

(ب) شمول الاتصالات اللاسلكية : لقد ربط القرن التاسع عشر بين القارات والعواصم الكبرى عن طريق « كاباتات » التلغراف ثم التليفون . التي لعبت دوراً هاماً للغاية في العلاقات السياسية والاقتصادية . ولكن وسائل الاتصال تلك مهما كانت ثورتها في عصرها ، لم تكن وسائل جماهيرية للانتقال . فقد كانت تسمح بإرسال المعلومات في أقصر فترة إلى شخص واحد يقرر بمفرده ظروف إذاعتها وأسلوبها . وكانت المعلومات المرسله تظل خاضعة لقرارات من يتناقلونها ونياتهم .

أما الراديو والتليفزيون فيوجدان ظروفأ جديدة للإرسال . إذا أنهما يمكنان من إذاعة المعلومات المصحوبة بالصورة بطريقة واضحة وبلغته من يتم الإرسال

إليهم . وفي المرحلة الأولى كان الاستقبال محدود النطاق لارتفاع ثمن الأجهزة وضرورة توصيلها بالشبكة الكهربائية . ولكن إنتاج الترانزستور بالجملة وبيعه أدى إلى نتائج مذهلة في استقبال الإذاعات . فسماع الأخبار .. لم يعد يرتبط بالإقامة في موقع تغذية شبكة كهربائية ذات ضغط منخفض ، وأصبح الاستماع مستقلاً عن المكان الموجود به المستمع - وبهذا اكتسب طابعاً فردياً تماماً . فالأخبار تصل إلى أى شخص وفي أى مكان . وبذا أصبح تكيف الإنسان والتأثير عليه أمراً سهلاً ولكن ، ومقابل هذا ليس لأى إنسان أن يجهد الأحداث وما يقال عنها .

وخلافاً للراديو ، ما زال التلفزيون يرتبط بوجود التغذية الكهربائية والهوائيات التي تغلو جهاز استقبال الصور^(١) . وإن إمكانية الاتصال بنسبة كبيرة من الأفراد من مختلف الأعمار داخل مساكنهم في القرى وفي أى حى من أحياء المدينة أيضاً ومخاطبتهم عن طريق الإرسال المسمى « الإذاعة المرئية » تمثل أحد المعطيات الجوهرية للتكنيك والحياة الاجتماعية في عصرنا الراهن . وترتب على هذا تحول عميق في ظروف البيع والإعلان وتشكيل الرأى العام ، وكذلك في الثقافة والتعليم العام . وأن الجهود التي بذلت للقضاء على الأمية وتعليم القراءة ونشر المعرفة في القرن التاسع عشر والتي حققت نجاحاً جزئياً ، يبدو أنها أصبحت أكثر سهولة وبوساطة وسائل الإرسال الحديثة ، ولكن بتكنيك جديد وبتنظيم جديد ومفهوم جديد . إن الأساليب الفنية قد سبقت الفكر بالنسبة لأمر كثيرة . وفي هذه الحالة فتلك الأساليب الفنية التي كانت تستطيع أن تفيد تطور الثقافة والمعرفة فائدة كبرى قد لا تزيد عن أن تكون أداة للضغط على المستوى السياسى أو في ميدان الأعمال تحت ستار الترفيه المحبب . . . إنه واقع لا ينكر وموجود على نطاق عالمي .

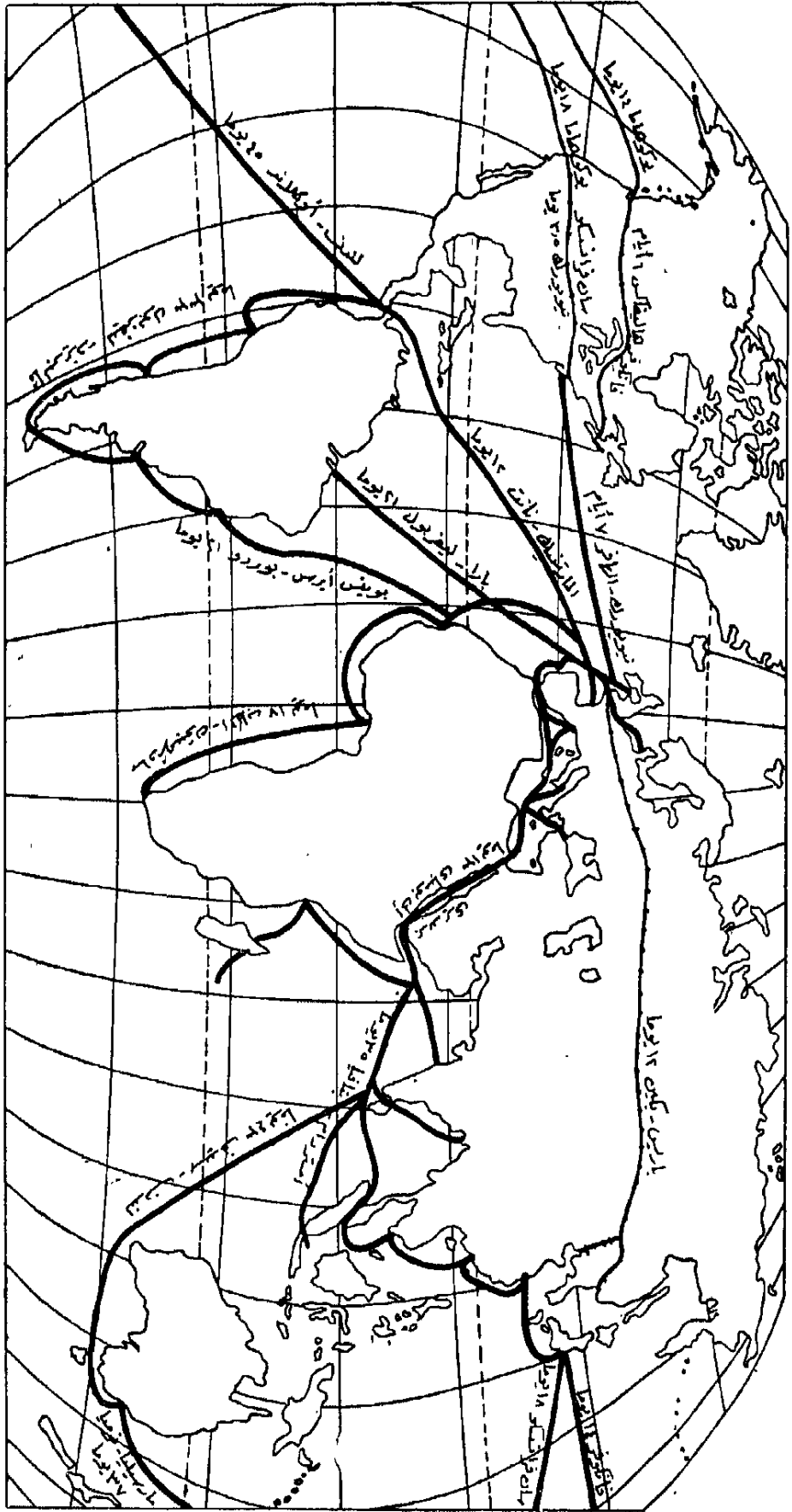
وقد عدلت الاتصالات اللاسلكية بدورها من ظروف سوق السلع والنقود .

(١) ابتكرت أخيراً أجهزة تليفزيونية لا تحتاج للشبكة الكهربائية وتعتمد على البطاريات .

فتأثر حركات البورصة بعضها ببعض بسبب الفورية التي يتم بها نقل الأوامر والأخبار . وتغيرت ظروف المضاربة ، فيحدث رد الفعل في ميدان الأعمال بصورة أكثر حدة ، ولكنه في نفس الوقت يطابق الوضع القائم بصورة أكبر ، لأن الزمن اللازم لوصول المعلومات يقرب من الصفر . وزاد التضامن بين دوائر الأعمال على النطاق العالمي ، بسبب هذه الحساسية العامة للانتشار الفوري للمعلومات .

(٢) انتشار التشابه بسبب نظم المدن: أدى تنقل الأشخاص وتبادل الصور (خاصة بواسطة السينما) إلى ذبوع نفس النمط من التكوينات والإنشاءات الحضرية في كل مكان من العالم كانت المدينة فيه نتاجاً لحياة القرن العشرين المتميزة بكثرة العلاقات : فمنها المدن الإدارية الاستعمارية التي أنشئت في بداية هذا القرن وخاصة الموانئ والمراكز الصناعية التي أقامتها شركات الأعمال الدولية . هذه المدن أصبحت اليوم عواصم للدول الجديدة أو عواصم جديدة لدول قديمة : ويختلط الأمر في ذهن الناس بين التطور وبين تبنى الشكل الذي تنظم به الحياة اليومية في مدن البلاد التي تم تصنيعها مبكراً . وأصبحت المدينة في أي بلد من بلدان العالم ، مدينة أمريكية بدرجة أو أخرى . فتطبيق أساليب الحراسة في إقامة المباني المتكررة ، بما فيها المنشآت التي تستهدف الدعاية ، قد عمم نفس الملامح الحضرية ، ونفس المناظر وأساليب التجميل للشوارع في جميع مدن العالم الكبرى .

إن مرور السيارات وما يتطلبه من إنشاء الطرق وصيانتها ، يعد بدوره من العناصر المشتركة بين كل هذه المدن . وتشابه الوظائف ، وانتقال الإحصائيين والفينيين بسرعة هائلة ، يكملان توحيد أشكال الحياة الحضرية في العالم بأكمله . ويكفي أن نتذكر الزيادة التي بلغت عشرات الملايين في عدد سكان المدن في العالم في أقل من خمسة عشر عاماً ، لنذكر ضخامة عمالية الإنشاء التي جرت في مدن وأحياء جديدة ، وذلك في فترة قصيرة للغاية . وتهتم البلاد التي تتحضر بسرعة



(شكل ١) زمن الوصول على الخطوط البحرية وبعض السكك الحديدية العابرة للقارات في ١٩٤٥

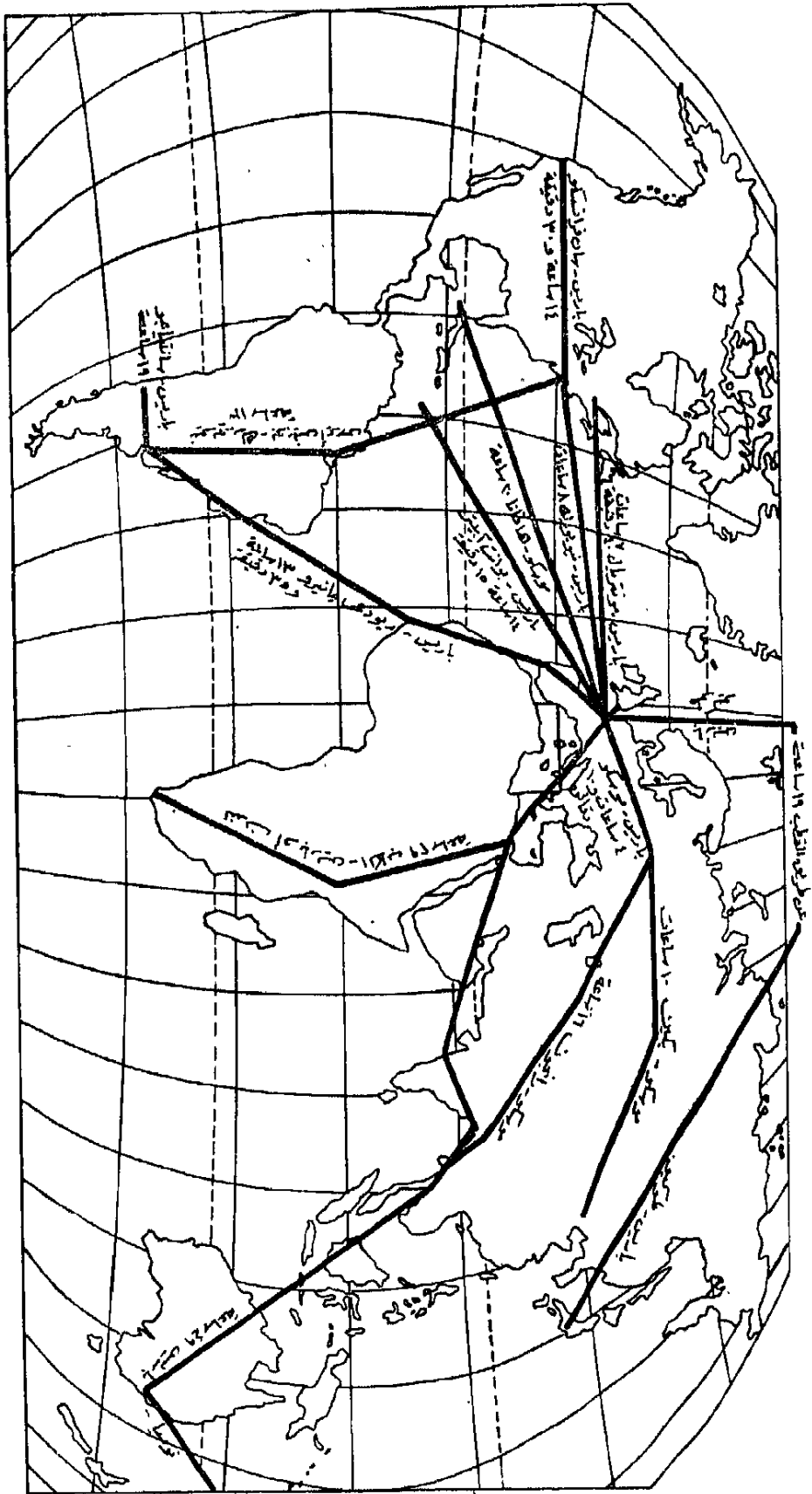
بأن ترتدى الزي المعماري للمدن الكبرى في أوروبا وأمريكا الشمالية. وإذا كانت مدينتنا شانديغار أو برازيليا قد شدتنا في جرأة عن هذه القاعدة ، فالوضع العام والشامل هو توحيد الأشكال للإطار الحضري وكذلك لأسلوب الحياة اليومية في المدن . إنه في داخل أفريقية أو أمريكا اللاتينية ، وكذلك في الهند ، ما زال الريف محتفظاً بالمناظر وأساليب المعيشة الخاصة بالمجتمعات التي سبقت قيام الصناعة والتي استقرت منذ قرون عديدة . ومع ذلك فإن مدن المكسيك ، وبلوهورزنتو ، ومونتفيديو ، وداكار ، وأبيدجان ، وكراشي أو شانديغار تعد من مدن القرن العشرين ، وينبغي الوصول إلى أطرافها لئلا نرى في الأحياء غير المنمدية ومدن الصفيح صورة لمؤخرة البلاد التي يتمثل التباين فيها . إن المدن المتجانسة بوتقة تصهر البشر الذين يصبون فيها فيأخذون أشكالاً واحدة . وعن هذا الطريق تفقد الإنسانية تدريجياً تنوع أجزائها .

٢ - البحث عن مقياس على النطاق القاري

إن زيادة سرعة العلاقات بكافة أنواعها ، والثقل الذي تمثله في اقتصاد العالم وأمنه الدل الكبيرة للغاية والتي تشغل مساحات قارية شاسعة ، ويبلغ عدد سكانها مئات الملايين ، ذلك كله أدى إلى تخطي الأبعاد التي كانت تحدها حدود الوحدات القومية التي تكوّنت على مدار التاريخ الأوربي تكويّناتاً بطيئاً . وتذكر الدول الصغيرة بشكل عام أن استقلالها ليس إلا وهمماً . ومن جهة أخرى فالتخوم المادية والتي شكلت العقبات ، «والحدود الطبيعية» لفترة طويلة ، لم يعد لها اليوم من القيمة الإستراتيجية أكثر مما لقلاع العصور الوسطى أو الحصون « فويان^(١) » . وأن عائقاً طبيعياً ضخماً كجبال الألب ، قد تطلب على

(١) مارشال فرنسا ومهندس عسكري قاد ٥٣ حصاراً وحصن الحدود بين ٣٣ حصناً وإصلاح

(المغرب)



(شكل ه ب) زمن الوصول على الخطوط الجوية لشركة إيروفرانس ١٩٦٤

الأكثر القيام بإنشاءات وأعمال عالية التكاليف حتى يصبح عبورها ميسوراً في كافة فصول السنة .

ولم يعد للحدود سوى دلالة تاريخية وقانونية . وكفت عن أن تكون خطوطاً دفاعية . ومع ذلك فأسباب التفتت ما زالت قائمة تعمل . وقد اقتضى تكوين القوميات واكتساب المناطق القومية لشخصيتها ، كثيراً من الجهد والدم ، وكان لابد من أن يتبى من هذه العمليات نسيج من الجماعات المنفردة التي تتميز بلغتها وبتاريخها وثقافتها وتقاليدها ونظمها السياسية . وتظهر المقاومة التلقائية لعمليات توسيع المشاريع والعمل اليومي حينما تتجاوز الحركة القومية في وحدات صغيرة ، لها حدود طبيعية كانت ملائمة لهذا التبلور خلال فترة زمنية طويلة . وفي بعض الأحيان يكون تشكيل الدول القومية نتيجة للعمل الدؤوب والمثابر من التجميع على مستوى الوسائل التي استخدمها الملوك والأمراء حتى القرن التاسع عشر . وفي أحيان أخرى نجد أن تشكيل الدولة قد تم على النقيض من ذلك ، نتيجة للتفتت الإقليمي والإداري التعسفي بدرجة أو بأخرى ، أو كان ثمرة للمساومات بين الدول الإمبريالية ، فرضه الاستعمار من الخارج مثل ما تم في أمريكا الاستوائية فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر وفي أفريقية وآسيا في القرنين التاسع عشر والعشرين .

وقد تميزت بداية القرن العشرين بتخطئ مستمر للحدود القومية والسياسية من قبل تشكيلات المصالح الاقتصادية التي ضاقت ذرعاً بالإطار القوي . وفي أحيان كثيرة فضح البعض تلك التناقضات بين القومية السياسية والأممية الاقتصادية ، وبدا أصبحت المشاكل منذ الآن تطرح في مستويين مختلفين ، فستوى التاريخ أي مستوى الأمة من جهة ، ومستوى الأعمال أي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تتخذ شكلاً أممياً . وقد بدا في الإمكان حل هذا التناقض مرة بأن تخضع إحدى القارات لقومية ما ، تعتمد على نظرية « الجنس المتفوق » . فتشددت أوروبا في الدفاع عن تنوعها القومي ولكن هزيمة الخطة الاشتراكية القومية لتوحيد

أوروبا بسيطرة ألمانيا عليها ، كلفت الأمم الأوروبية أيضاً جزءاً ملحوظاً من ثرواتها واستقلالها إزاء الدولتين القارتين الكبيرتين ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة. فاحتضنت الاشتراكية ما يزيد عن ١٠٠ مليون نسمة ، على أنقاض الإمبراطورية الهنترية ، ولم تستطع ألمانيا نفسها أن تستعيد مكانتها كقوة اقتصادية كبرى ، وتلحق مرة أخرى طرائق الحياة الموجودة في أوروبا إلا بفضل المساعدة المالية الأمريكية . إن الدول الصغرى ، وقد أربعها الثمن الذى اقتضته الحروب المتعاقبة التى تتوالى عليها دون أن تستطيع أن تفعل شيئاً لحماية حيادها وإنقاذه ، أصبحت من أشد الأنصار لإقامة تنظيم فوق التنظيمات القومية ، يمكن فى مستواه أن تدار الأعمال وتحل الخلافات حلاً سلمياً . واليوم تعد أوروبا مجال اختبار لمحاولات التنظيم على مستوى القارة أو فى جزء منها ، وذلك لأن الحركات القومية كانت على أكبر درجة من القوة فى القرن التاسع عشر فى البلاد التى تكون أوروبا الآن . ولذا فيبدو أنه من أصعب الأمور الوصول إلى نتائج سريعة فى هذا الصدد بالنسبة لتلك البلاد .

والغريب حقاً أن نلاحظ أن المحاولات الأولى للتوحيد قامت على نظام من العلاقات التكنيكية والاقتصادية كان له شأن كبير فى الثلث الأول من القرن العشرين ، ولكنه الآن فى طريقه إلى التوقف والزوال : ونعنى نظام « الفحم والصلب » . بيد أن تلك المحاولات التوحيدية الأولى فى أوروبا تنفق مع وجود مجموعة جغرافية مركزة حول نهر الراين الذى يمر بألمانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج ، تلك المجموعة التى ربطت إيطاليا نفسها بها برباط متين ، رغبة منها فى عدم الانعزال عن المراكز الصناعية فى شمال غرب أوروبا ، ولكن أوروبا « الست دول » هذه ، وذات السوق المشتركة ، تعاني الصعاب فى بحثها عن الطرق المؤدية إلى الوحدة الحقيقية . وهى تلاقى عتاً فى إقناع بريطانيا العظمى ، بأن عصر الجزيرة المعزولة والإمبراطورية قد مضى أوانه . وهناك تجمع آخر هو اتحاد التبادل الحر . وهو فى الواقع تنظيم يضم دول أوروبا الشمالية «أوروبا السبع» ،

ويهدف إلى إيجاد أكثر الحلول اقتصادية للمشاكل التجارية . ولكن كل دولة من هذه الدول تضح مشاغلها الخاصة في مفهومها عن الوحدة الأوربية مما يجعل التوفيق بينها غاية في الصعوبة . ومع ذلك فقد جرت العادة منذ الآن على جمع عدد الرجال ومقادير الإنتاج وذلك لموازنة الحجمين الأمريكى والسوفييتى ، على الأقل من الناحية الإحصائية .

أما أفريقية فقد جرى تقسيمها إثر عمليات الاستعمار ، وتحديد مناطق النفوذ - الدعوة إلى « تقسيم أفريقيا » ومؤتمر برلين ١٨٨٥ - وبذا وجد ٤٠ إقليمًا متمايزاً . وقد تم الحصول على الاستقلال على هذا الأساس من التقسيم الإقليمي . ولكن سرعان ما أدركت الدول الفتية الأخطار الناجمة عن هذا التفتت الشديد الذى أصاب القارة . ومع ذلك فقد فشلت عدة محاولات لإقامة اتحادات فدرالية . ومنظمة الوحدة الأفريقية التى أسست فى مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية بأديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ ما زالت فى بدايتها . وهى تضم عدة تجمعات سابقة ، منها مجموعة برازيل ، ومجموعة الدار البيضاء ، ومجموعة مونروفيا ، وتشمل ٣٢ دولة أفريقية من بينها دول المغرب والجمهورية العربية المتحدة . ولكنها لا تضم إمبراطورية أفريقية الجنوبية وكذلك المستعمرات البرتغالية ، أى أنها لا تشمل من الناحية العملية كل ما يقع إلى جنوب خط عرض ١٠° جنوباً .

أما فكرة اتحاد دول أمريكا الجنوبية فهى أقل وضوحاً ووضجاً عن غيرها ، ولا تعرف ما إذا كانت تصدر عن رغبة خارجية فى السيطرة ، أو عن الاهتمام بتجميع طاقات أمريكا اللاتينية فى مواجهة أمبريالية الجار الأكبر ، وهناك بعض من هذه الدول تشغل بالفعل مساحة على النطاق القارى ، كالبرازيل . ويبدو أن المشكلة ما زالت بعيدة عن التحديد الدقيق .

ولكن هناك ما هو أبعد من البحث عن التعاون على المستوى القارى ، إذ قد وصل القرن العشرون إلى مستوى التنظيم العالمى ، تمثل فى البداية فى عصبة الأمم ، ثم فى هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية (أنشئت

بمقتضى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى عقد فى المدة من ٢٥ أبريل إلى ٢٥ يونيو (١٩٤٥) وانبثق عن هيئة الأمم وهى التنظيم السياسى؛ عدد من المنظمات على المستوى العالمى لتسوية الكثير من العقبات ، مثل تسهيل المعونات الغذائية ، وتطوير التعليم وكفالة التمويل لعمليات التنمية إلخ. . ويتبع مكتب المعونة الفنية ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير عدة منظمات ، كمنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الزراعة والأغذية وهيئة الصحة العالمية ، والهيئة الدولية للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو) وعلاوة على دور هذه المنظمات فى البحث عن الحلول للمشاكل التى يطرحها تطور الظروف العالمية فى أجزاء كبيرة من العالم ، فإنها تقوم بتجميع المعلومات الشاملة فى كافة الميادين ، بما يضمن توفير البيانات الصادقة والمعرفة الحقيقية لكل ما يتعلق بحياة عالمنا الراهن ومستقبله .

٣ - التفاوت

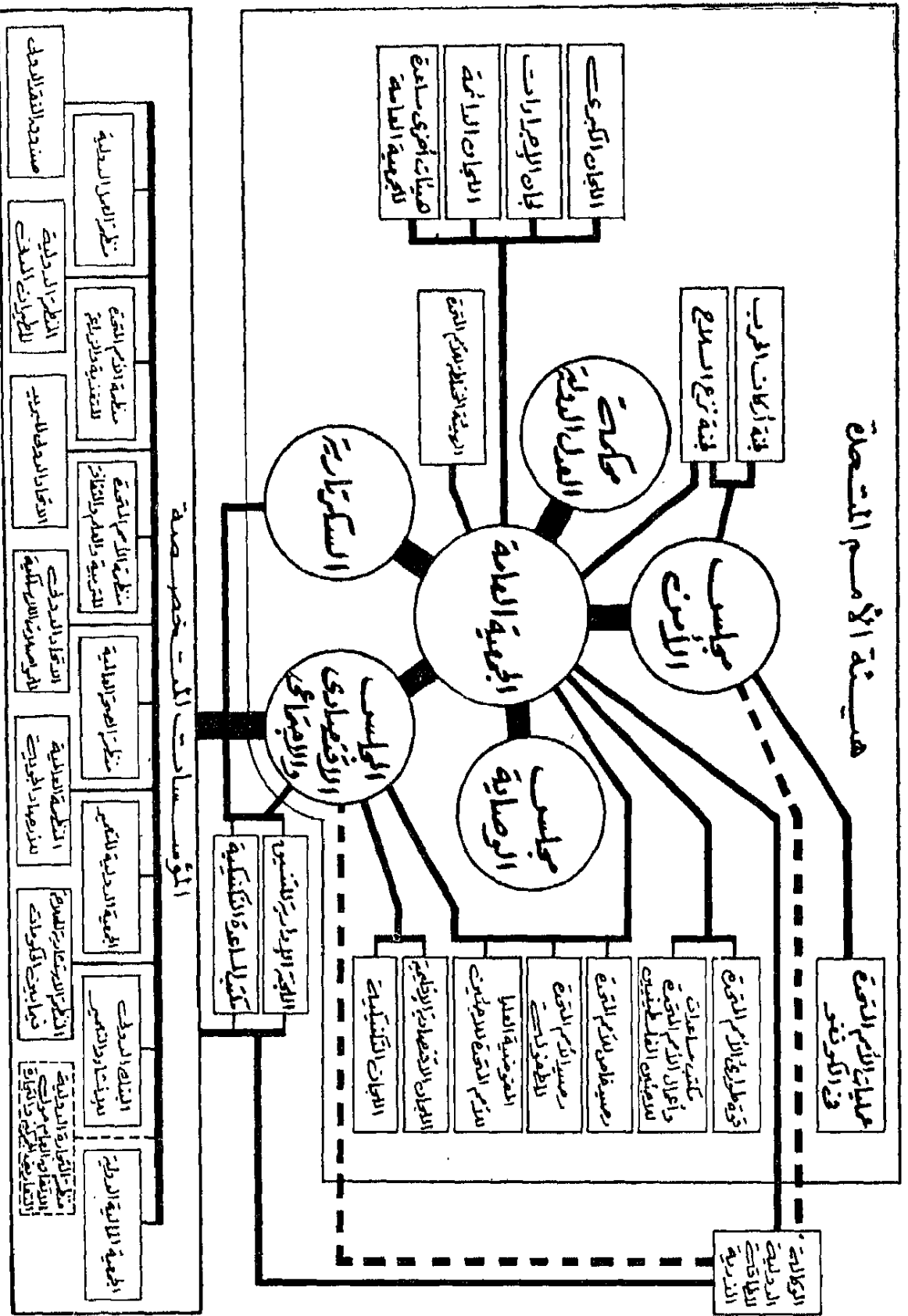
فى وجه عمليات التوحيد للمواقف والمؤسسات تزداد الخلافات عمقاً بين مجموعات من البلاد وبعضها البعض . ولم يعد انقسام العالم إلى « كتلة رأسمالية » وعلى رأسها الولايات المتحدة « وكتلة اشتراكية » وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى ، هو الشكل الجوهري للتمايز فى عالم اليوم مهما كان هذا الشكل ذا مظهر مثير . وقد اقترح مؤلفون كثيرون ، وفى نفس الوقت تقريباً ، تعبير « العالم الثالث^(١) » لإبراز المشاكل التى يطرحها التخلف . وأحرز هذا اللفظ نجاحاً لا جدال فيه طالما قصدت به مجموعة البلاد التى ليست مشاكلها الرئيسية هى مشاكل البلدان العريقة التى تم تصنيعها وفق أشكال النظام الاقتصادى الرأسمالى ولا هى أيضاً المشاكل الموجودة فى البلاد التى تبنى الاشتراكية . ولكن ينطبق على « العالم الثالث » ما ينطبق على القطاع « الثالث » فى التقسيم الذى وضعه

(١) ج . بلانديه و « أ . سوفي » (١٩٥٦) .

كولن كلارك^(١) . ولا يكفي لأمر ما ألا تنطبق عليه تعريفات كثيرة دقيقة حتى يصبح شيئاً محدداً . فنتيجة للظروف والتطورات التاريخية وجدت البلاد التي تعرف بالعالم الثالث نفسها بعيدة عن حركات التصنيع الكبرى التي أدت إلى طفرة في تطور المجتمعات علاوة على إقامتها للاقتصادات الصناعية . فالاقصود ببلاد العالم الثالث إذن هو تلك البلاد غير الصناعية ، أو ضعيفة التصنيع التي احتفظت بها كل اجتماعية عتيقة وتعاني ضغطاً ديمجرافياً يزداد بسرعة هائلة وهذا التعريف مع ذلك لا يعين حدود العالم الثالث بدقة تامة . فالصين ما تزال تحتفظ ببعض هذه الخصائص ، كالضغط الديمجرافي وضعف التصنيع رغم مجهودات الدولة الاشتراكية . واليابان تتخلص ببطء من بنائها الاجتماعي القديم ، وإن كانت قد قلبت اتجاه تطورها الديمجرافي ومضت في التصنيع شوطاً بعيداً . ولأسبانيا جميع الخصائص الاجتماعية والسياسية التي لدول العالم الثالث ، رغم أنها لا تتمتع بنفس الدرجة من الحصوية التي لأفريقيا أو لآسيا ، ولكننا هنا على حدود العالم الثالث ، ويجب البحث عن حقيقته على شواطئ المحيط الهندي ، وفي أفريقيا أو أمريكا اللاتينية ، حيث لا تصل الأجور اليومية إلى الحد الأدنى الموجود في أضعف البلاد الصناعية . وعلى كل حال فالمجتمعات ليست متشابهة في تلك البلدان ، كما أن ثقافتها الشعبية تختلف اختلافاً عميقاً وعلاقتها الخارجية لا تتعرض لنفس الضغوط . فلا يوجد عالم ثالث واحد ، بل هناك في الواقع بلاد غير متطورة ، تمايز في مجموعها عن البلاد الصناعية ، ولكنها تتباين أيضاً فيما بينها تبايناً عميقاً . ولا شك أن تطور كل منها لا يمكن أن يتم بنفس الطرق والأساليب . وأن عنصراً من العناصر الأولى التي نخرج بها من تحليل الوضع العالمي الراهن ، هو ما نلاحظه عن التطور غير المتكافئ الذي يمكن تصويره بالرجوع إلى بعض الأرقام القياسية مثل نصيب الفرد من الدخل القومي ،

(١) اقتصادي بريطاني ولد عام ١٩٠٥ تولى عدة مناصب جامعية ، له مؤلفات كثيرة مشهورة.

هيئة الأمم المتحدة



المؤسسات المختصة

- مجلس الأمن
- مجلس اوصياء
- مجلس اقليمي
- مجلس استشاري
- مجلس الاقتصادي والاجتماعي
- مجلس التعليم والثقافة
- القضاء الدولي
- منظمة العمل الدولية
- منظمة الصحة العالمية
- منظمة الأغذية والزراعة
- وكالة الطاقة الذرية
- مجلس التجارة والتنمية
- اليونيسيف
- الأمم المتحدة للاجئين
- الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين
- برنامج الأغذية العالمي
- الأمم المتحدة للبيئة
- مجلس السكان والتنمية
- الأمم المتحدة للمرأة
- الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة
- منظمة السياحة العالمية

والاستهلاك الفردي من الطاقة الميكانيكية ، ومن الصلب والأسمنت وغيرهما .
إلا أن تكوينات كل بلد وسماته تصنر عن عوامل أصيلة متمايزة ومتعددة بدرجة
تجعلنا نعجز عن استيعاب هذه البلاد جميعاً في نمط واحد ، دون غيره ،
ولابد من أن يكون الكشف الحسابي للعالم الحاضر جرداً جغرافياً: أى دراسة
تفاضلية .

القسم الثاني

ميزانية عالم اليوم

الفصل الأول

البحث عن التوازن بين البلاد الصناعية

في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين انتهى احتكار أوروبا الغربية للاقتصاد الصناعي ، بعد أن تم بناء اقتصاد الولايات المتحدة بمبادئه وأساليبه الفنية ورجاله . ومع ذلك فقد ظلت الثورة الصناعية التي انبثقت بمبادرات شمالي غرب أوروبا ملكاً لمجموعة تاريخية وجغرافية بعينها ، وهي مجموعة شمال الأطلسي . ولكن « بعث » اليابان وتصنيعها ، بل وأكثر من ذلك قيام الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وبناء الاقتصاد الصناعي السوفيتي قد غيرا تدريجياً من معنى الثورة الصناعية الأوروبية الخاصة بالقرن التاسع عشر . فتلك الثورة قامت في أوروبا ختاماً للمنازعات والحروب المثيرة التي دامت نصف قرن وغرق فيها بصورة قاطعة التفوق التاريخي لأوروبا الصناعية الموجودة عام ١٨٨٠ . وقد تم التصنيع السريع بطرق متباينة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وكان للثورة الصناعية « الثانية » متطلبات فنية ومالية ضخمة . مما برهن على أن نطاق التنمية والتطوير للبلاد الصناعية لم يعد في حدود مائة أو حتى مليون كيلومتر مربع ، وأن الأمر خرج من نطاق قدرة أمة يبلغ عدد سكانها ٥٠ مليون نسمة وبالتالي فلا تستطيعه دولة يقرب تعدادها من العشرة ملايين .

ولنا أن نتساءل في قلق عما إذا كان امتلاك الدول القارية لأساليب القوة التكنيكية القصوى ، لا يعرض الإنسانية إلى خطر الوقوع مرة أخرى في الصدمات التي أودت بالتفوق الأوربي ، ولكن على مستوى جديد . وتهدف الجهود التي تبذلها أكبر دولتين في العالم المعاصر ، الإبقاء على توازن للقوى يمنع القيام بأي

مغامرة ، يعلم الجميع مقدماً أن نتيجتها لن تكون سوى التدمير المتبادل الشامل ، وتسعى أوروبا لأن تهاك وأن تستعيد المكان الذى يؤهلها - للمطالبة به - ما لها من قوة فكرية وفنية وثقافية نادرة ، ولكن الحل يكمن فى تجميع قوى الإنتاج وتوجيهها الأمر الذى يطرح المشاكل السياسية المتنوعة . وأوروبا الست دول وهيئة الفحم والصلب (C.E.C.A.) والسوق المشتركة ليست سوى محاولة أولى ، لا تجرى دون أن تقوم داخلها تناقضات مستمرة . ومع ذلك « فأوروبا الست دول » لا تضم أوروبا الغربية الصناعية كلها ، أما منظمة التعاون والتنمية الأوربية (O.C.D.E.) فليست سوى هيئة ذات هيكل رخو للغاية . كما أن انضمام بريطانيا وشركائها فى اتحاد التبادل الحر (A.L.E.) إلى السوق المشتركة يبدو أمراً صعباً للغاية . وحتى الآن ليس للقوة الثالثة الأوربية أى فعالية ، فهناك الولايات المتحدة التى حلت محل الديدبان الأوربي فى الدفاع عن الرأسمالية والمشروع الحر ، ثم هناك أيضاً الاتحاد السوفيتي أول بلد فى العالم شاد اقتصاداً اشتراكياً . وحتى الآن ليس للقوة الثالثة الأوربية بينهما سوى فعالية افتراضية ، وهى قوة تدين بالكثير للولايات المتحدة . فهل يمكن إقامة توازن آخر ؟

١ - قوتان صناعيتان على النطاق للقارى

ينتج كل من الاقتصادين الأمريكى والسوفيتي من المواد الصناعية الأساسية ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ ٪ من الإنتاج العالمى . وبذا يقعان خارج نطاق المقارنة بالنسبة لأنشط الدول الصناعية الأخرى . وفى مجال بعض المنتجات التى تحتاج لدرجة عالية من التخصص تحتل دول معينة فى أوروبا الغربية مكاناً أقل تواضعاً مما لها فى مجال الصناعات الأساسية . ولكن من غير الصواب أن نظن أن الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ليسا فى الوقت نفسه أكبر المنتجين فى فروع الصناعات التى نمت مؤخراً ، مع تنوعهما الشديد وتخصصهما

البالغ . فسيطرتهما في مجال القذائف والملاحة الفضائية تنبع على وجه التحديد من امتلاكهما المزدوج للقدرات الأساسية ولأدق الأساليب التكنيكية .

بيان بعض المنتجات الصناعية في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي *

الاتحاد السوفيتي			الولايات المتحدة			
النسبة المئوية لإنتاج ١٩٦٢ بالنسبة لإنتاج ١٩٢٩	١٩٦٢	١٩٢٩	النسبة المئوية لإنتاج ١٩٦٢ بالنسبة لإنتاج ١٩٢٩	١٩٦٢	١٩٢٩	
	٣٨٢	٤١		٣٩٦	٥٥٢	الفحم
	١٣٥	٣,٥		٣	٢	اللجنيت
	١٨٦	١٣		٣٦١	١٣٨	البترول
	٧٥,٢	٢,٣		٣٩٥	٥٤	الغاز الطبيعي
	٧٠	٠,٥		١٦٠	١٧	الطاقة الكهربائية
						إجمالي (١)
١٩٠٠	١٨٢٠	٩٥	٢٥٥	٣٠٦٣	١١٧٩	الطاقة بالمليار كيلوات ساعة
١٥٠٠	٧٦	٥	١٥٦	٨٩	٥٧	الصلب
	١	—	حوالي ٢٠٠٠	١,٩	٠,١	الألمنيوم
٣٠٠٠	٥٧,٣	١,٨	١٩٠	٥٦,٣	٢٩,٥	الأسمنت
٢٤٠	١٢٠٠	٥٠٠	١٢٠	١٧٠٠	١٤٢٤	غزل القطن

* بالمليون طن عدا الغاز الطبيعي (بمليار الأمتار المكعبة) والكهرباء (بالمليار كيلوات ساعة) وغزل القطن بالألف طن .

(١) معدلات التحويل : بالنسبة لعام ١٩٢٩ ، ٧٥٠ جرام فحم ، و ٥٠٠ جرام من المنتجات البترولية و ٣,٥ من الغاز الطبيعي لكل كيلوات ساعة . وبالنسبة لعام ١٩٦٢ : ٤٥٠ ، و ٣٥٠ جراما ، و ٣,٣ على التوالي .

نصيب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من الإنتاج العالمي في عام ١٩٦٢
من بعض المنتجات الصناعية

الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	:
٢٧٪	١٦,٥٪	الطاقة
٢٤,٥	٢١	الصلب
٣٩	٢٠	الألومنيوم
١٦	١٦,٤	الأسمنت

وفي مجال الصناعات الثقيلة تتفوق الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي تفوقاً طفيفاً . ويبدو أيضاً أن التباين أكبر بينهما في الإنتاج الصناعي وخاصة في الصناعات الخفيفة (الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية والغذائية) . ولكن معدلات التطور ، وأشكال تنظيم الإنتاج تختلف في كل منهما اختلافاً تاماً . ويبين الجدول السابق أن متوسط الزيادة في المنتجات الأساسية ارتفع من ١ إلى ٢ أو ٢,٥ في الولايات المتحدة فيما بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٦٢ في الوقت الذي زاد فيه من ١ إلى ٢٠ في الاتحاد السوفيتي (ما عدا صناعة المواد البسيطة التي يمثلها إنتاج غزل القطن والذي زاد فقط إلى ٢,٤) . ولا يمكن فهم هذه الأرقام إلا بوضعها في الإطار التاريخي الذي تم فيه التطور الاقتصادي .

فعداء الحرب العالمية الأولى أنجزت الولايات المتحدة المرحلة الأولى من تطورها الاقتصادي ، التي تضمنت إقامة صناعة الحديد والصلب وإنشاء شبكة السكك الحديدية وتجهيزها وبناء المدن والموانئ والأساطيل التجارية والبحوية وكذلك إنشاء الصناعات المتنوعة التي تنتج أدوات الإنتاج ومواد الاستهلاك . واستفادت من الانطلاقة التي نتجت عن جهودها في تمويل الحلفاء واشراكها في الحرب . وبدأت الولايات تعاني من آثار تشبع سوقها الداخلية ، في نفس اللحظة التي أمسك فيها حلفاؤها أيديهم عن الشراء المجزى منها بعد أن تخلصوا من دمار

الحرب . ومنذ اللحظة الأولى ظهرت أزمة ١٩٣٠ الأمريكية باعتبارها أزمة فائض إنتاج ، بمعنى أنه لم يكن هناك توازن بين عرض المنتجات والطلب عليها . وهذا ما أجبر الأمريكيين على إعادة النظر في اتجاه اقتصادهم بأكمله .

ولذا فإن هذه الأزمة كانت بمثابة مشبط ومعوق للاقتصاد الأمريكي الذى نراه منذ تلك الفترة يعمل دون طاقته الإنتاجية بصورة تكاد أن تكون مستمرة ، إلا فى الأوقات التى تشترك فيها الولايات المتحدة فى حروب هامة (كالحرب العالمية الثانية وحرب كوريا) . وهذه الظروف تعتبر مواتية من ناحية بسبب امتلاك احتياطي كبير من رعوس الأموال والمنتجات التكنيكية والمعدات ، وغير مواتية من ناحية أخرى لعدم وجود ضمانات لاستهلاك الاستثمارات المدفوعة والحصول على عائد منها . وفى مثل هذه الظروف تم استيعاب العمليات الجديدة للإنتاج الصناعى فى أمريكا . فتزايد الطلب على المنتجات الأساسية بمعدل بطيء وغير منتظم ، فى حين أن الاستثمارات وقيمة الإنتاج كانتا تزدادان بسرعة تفوقها كثيراً ، فضلاً عن أن جزءاً كبيراً من الإنتاج كان يغذى الاستهلاك الداخلى المتزايد ، ويتم هذا بالإسراع من دورة رأس المال والتراكم ، هذا فى حين أن صناعة أدوات الإنتاج والصناعات الاستراتيجية من الطراز الحديد تتطلب استثمارات تستهلك ببطء أشد .

وقد بدأ التصنيع فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية فى نفس اللحظة التى كان الاقتصاد الأمريكى يعاني فيها من نتائج الأزمة . وتعرض الاتحاد السوفيتى لاختبار من نوع آخر : هو الغزو ، الحرب من عام ١٩٤١ إلى ١٩٤٥ . وإن كانت هذه الحرب قد حفرت على القيام بمجهود إنتاجى مناسب إلا أنها انتهت بتركة ثقيلة جداً من الدمار ومن الحسائر فى الأرواح . ويظهر ذلك على الرسم البيانى للتنمية فى شكل منخفض محسوس تماماً ، يتعارض مع القمة المفاجئة التى يظهرها الرسم البيانى الخاص بالولايات المتحدة . ومع وضع الركود الذى جرت به الحرب على الاتحاد السوفيتى فى الاعتبار ، نجده قد واصل تجهيز

نفسه بالمعدات وتعويض التخلف التكنيكي الذي كان يعانيه في ١٩٢٧ - ١٩٢٩ ، كما استمر في بناء الصناعات التي تنتج المواد الاستهلاكية اللازمة لمواجهة احتياجات سكانه . وبالنسبة للمستقبل القريب سيظل الجهد الأساسي موجهاً نحو الصناعات « الأم » أي الصناعات التي تخلق صناعات أخرى ، وكذلك نحو الصناعات التي على درجة عالية من الكثافة التكنيكية وتستهدف الإعجاز الفني . تلك الصناعات التي أصبحت بالنسبة لأكبر دولتين في العالم وسيلة لإثبات مقدرتهما في كافة المجالات . وبينما تعيد الولايات المتحدة امتصاص جزء من العائد القومي الذي يتم توزيعه ، وذلك عن طريق تراكم الأرباح للصناعة الاستهلاكية ، فإن الاتحاد السوفيتي يزيد من دورة رأسماله الإنتاجي بأن يبقى حتى الآن على بطء نمو الصناعات الاستهلاكية وبأن يلجأ مباشرة إلى الادخارات المعطلة لزيادة قدرته على الاستثمار . وأن معدل الزيادة المقارنة للمدة من عام ١٩٥٣ إلى ١٩٦٢ ، يبين السرعة التي سار بها الاقتصاد السوفيتي للحاق بالاقتصاد الأمريكي في القطاعات الرئيسية وفي صناعة المعدات .

بعض منتجات الاتحاد السوفيتي مقدره بالنسبة المئوية من الإنتاج
المماثل في الولايات المتحدة في عامي ١٩٥٣ ، ١٩٦٢

١٩٦٢	١٩٥٣	
٦١	٣٣	الطاقة (كل الموارد محولة إلى طاقة كهربائية)
٨٥	٣٨	الصلب
١٠٢	٣٣	الأسمنت
٧٠	٤٧,٥	غزل القطن

٢ - السمات الخاصة المميزة للولايات المتحدة الأمريكية

(١) علم التناسق الأمريكى :

تشغل الولايات المتحدة مساحة تزيد قليلا على ٩ ملايين كيلومتر مربع ، أى ما يقل قليلا عن مساحة القارة الأوربية بأكملها بما فيها الجزء الأوروبى من الاتحاد السوفيتى . وتمتد أراضيها بين خطى عرض ٣٩° ، ٢٥° شمالا (أى على خطى عرض باريس والجنوب المراكشى) . وذلك فيما عدا الولايات التى تعتبر خارجية من الناحية الجغرافية (ألاسكا وجزر هاواى) . وتشمل المساحة المزروعة ٤,٥٠٠,٠٠٠ كم^٢ ، يستخدم منها ما يقرب من مليونى كيلومتر مربع فى الزراعة وما يزيد قليلا على ٢,٥ مليون كيلومتر مربع كمرعى . وتمتد المسافات والوحدات الجغرافية على نطاق غير معروف فى أوروبا . فقد تتابع الأنماط الواحدة من المناظر لمسافة ١٠٠٠ أو ٢٠٠٠ كيلومتر . فالبحيرات العظمى تمتد من الغرب إلى الشرق لمسافة ١٢٠٠ كيلومتر ، ويجرى السهل العظيم الذى يرويه الميسورى - المسيسى بين الخلود الكندية وخليج المكسيك ويزيد طوله على ٢٠٠٠ كم . ويبلغ طول سلسلة جبال الأبلش ٢٠٠٠ كم أيضاً . ويمتد نفس النوع عن التربة لمساحات تبلغ مئات الآلاف من الكيلومترات المربعة . فالظواهر الجغرافية على المستوى القارى . وبالطبع تتفق المعطيات الاقتصادية مع هذا المستوى الفائل من الاتساع .

وتصل طاقة إنتاج الحبوب إلى مليارى كينتال^(١) وذلك لأن المتوسط السنوى لإنتاج الهكتار يتراوح بين ٢٠ ، ٢٥ كينتالاً . وتزرع الأرض فى دورة زراعية ثنائية أو ثلاثية . ورغم أن الولايات المتحدة لا تستغل كل طاقتها الإنتاجية هذه إلا أنها تعد أكبر منتج للحبوب فى العالم . إذ يصل إنتاجها إلى مليار كينتال

(١) الكينتال = ١٠٠ كجم . (المرب)

من الذرة ، ٣٠٠ مليون كينتال من القمح ، إلخ . وفي إمكان الجنوب الأمريكى أن ينتج وحده أكثر من نصف محصول القطن فى العالم فى أراضيه التى تروى بالمطر أو بالأنهار (وقد حدد الإنتاج طواعية بثلث المحصول العالمى) .

والطاقة الصناعية على نفس الدرجة من الضخامة الهائلة . فإمكانات المصادر المعروفة للمواد الخام تضع أمريكا الشمالية فى الصفوف الأولى للدول ، وهذا فى الأحوال التى لا تكون أمريكا فيها فى المرتبة الأولى ، وذلك رغم ضخامة الكميات التى تم استهلاكها فى القرن الأخير . وأن المعدات المركبة على المصادر الكهربية فى القارة ، تجعل فى إمكان أمريكا أن تنتج من الكهربا ما يعادل إنتاج مجموعة المحطات الكهربية الموجودة فى العالم فى الوقت الحاضر . إلا أن أراضى الولايات المتحدة أبعد من أن تكون مستغلة استغلالاً كاملاً . فالاقتصاد الأمريكى اقتصاد غير متناسق من الناحية الجغرافية ، حيث إن التعارض بين الأراضى المستغلة وغير المستغلة يظهر فى اختلاف المناطق الشرقية عن المناطق الغربية . وبشكل تقريبي يفصل خط الطول ، المائة ، المساحات التى تستغل بشكل منتظم عن الأراضى التى تستخدم بصورة متقطعة غير منتظمة سواء من حيث زمن الاستخدام أو من ناحية امتداد المساحة . فالعامل الرئيسى لبوار الأرض هناك هو الجفاف القارى الذى يصيب الأراضى الواقعة بين سلسلة الجبال الصخرية الغربية « روكى » وبين خط طول ١٠٠ . ولهذا فإن الاستغلال الزراعى للأراضى الأمريكية يتميز بدرجة كبيرة من عدم التناسق . فالشرق يمثل مناطق زراعية متتابعة يناسب استعدادها توالى الأنماط المناخية بها . إذ أنها تمتد من المنطقة القارية الباردة فى شمال منطقة المراعى إلى جنوب فلوريدا ، المنطقة الاستوائية الواضحة المعالم . أما الغرب فقيام الزراعة فيه يرتبط بوجود شبكات الرى ارتباطاً وثيقاً (واحة فينكس والوادي الكبير فى كاليفورنيا) .

الاحتياطي العالمي من الطاقة
النسبة المئوية لنصيب أمريكا الشمالية
(في أول يناير ١٩٦١)

المعادن المشعة (الف طن من اليورانيوم)	الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	البترو (مليون طن)	الوقود الجاف (مليار طن)	
٢٩٣	٨٥٠	١١٥٥	٢٤	أفريقية
١٤٩٣ (٥,٥٩٪) ١	٧٩٣٠ (٤٢٪)	٥٨٢٥ (١٣,٣٪)	١٢٤٥ (٥١٪)	أمريكا الشمالية
٢	١٤٠٠	٣٢٦٠	١٣	أمريكا الجنوبية
٩	٥٩٤٠	٢٧٨٣٠	٢٢٩	آسيا
٣١	٢٥٠	٤٣٠	١٩٣	أوروبا
٨	—	—	١٣	الأقيانوسية
٢	٢٣٠٠	٤٥٠٠	٦٨٩	الاتحاد السوفيتي
٨٢٧ (٢)	١٨٦٧٠	٤٣٠٠٠	٢٤٠٦	المجموع

أما من زاوية توزيع مصادر المواد المستخرجة من باطن التربة ، فإن عدم التناسق فيه يكاد أن يكون في الاتجاه العكسي . وإن كانت الثروة المعدنية الموجودة في قارة أمريكا الشمالية على درجة من الضخامة بحيث لم يترتب أي ضرر من عدم التناسق بين المناطق الشرقية التي تستغل ثرواتها وبين المناطق الغربية التي توجد فيها أكثر الاحتياطات .

والواقع أن توزيع التعمير السكاني وتاريخ تطور القارة قد تلاقيا مع الدور الذي لعبته خصوبة الأراضي الزراعية في مختلف المناطق ، ففي أمريكا الشمالية يعيش ٨٣٪ من السكان في النصف الشرقي من البلاد^(٣) . والولايات المتحدة

(١) نصيب الولايات المتحدة منها ١٨٥ مليار طن .

(٢) تعادل كمية تتراوح بين ٣٠ ، ٣٠٠ مليار طن فحم .

(٣) في بداية ١٩٦٤ بلغ عدد سكان الولايات المتحدة ١٩٠ مليون نسمة .

تعتبر من دول الأطلنطي العظمى ، ورغم أن كثيراً من الأحداث الدولية قد جعلتها تولى وجهها شطر المحيط الهادى ، فإن أكثر من أربعة أخماس السكان وأربعة أخماس الدخل القومى أيضاً تركز شرقى محور ميسورى - مسيسيبي .

وليس بالغرب أى اتصال فى العمران أو استغلال للثروات ، فهو عبارة عن واحات فى صحراء اقتصادية بل هى صحراء مناخية وبيولوجية فى أغلب الأحيان أيضاً . والشواطئ ذاتها ليس بها سوى مناطق إقامة منقطعة وغير متصلة . ومع ذلك فإن الضبخامة الأمريكية قد أضفت على بعض هذه المناطق مثل سان فرانسيسكو ولوس أنجلوس قوة وجمالاً نادرين .

(ب) تسمى الرأسمالية الأوربية :

استمدت الولايات المتحدة سكانها من القارة الأوربية . وبالتأكيد فإن السكان الحاليين لا يرجع وجودهم إلى الهجرة رغم ما يمكن أن يوحى إلينا به اتساع نطاق الرحيل من أوروبا إلى الولايات المتحدة فى بداية القرن العشرين . وبفضل الحصوبة المرتفعة للمواليد وانخفاض نسبة الوفيات بين السكان الأمريكين القدامى الذين استقروا فى القارة قبل ١٨٦٠ ، تراوحت الزيادة الطبيعية المتوسطة بين ٣٠٠,٠٠٠ ، ٣٥٠,٠٠٠ نسمة فى العام فى الفترة من ١٨٦٠ إلى ١٨٨٠ ، وبين ٤٠٠,٠٠٠ ، ٥٠٠,٠٠٠ نسمة فى الفترة من ١٨٨٠ إلى ١٩٠٠ ، وزادت على المليون من ١٩٠٠ إلى ١٩٢٠ . ومع ذلك فبين ١٨٨٠ ، و ١٩٢٠ على وجه التحديد امتصت الولايات المتحدة حوالى ٤٠ مليون مهاجر كانت حضارتهم وأيديولوجيتهم ، ذات أصل أوروبى .

إلا أن علينا أن نميز بين الجنوب والشمال . فالجنوب بلاد المزارعين الذين استغلوا العبيد السود فى زراعة القطن والطباق حتى الحرب الأهلية الأمريكية ، وتتشابه السيكولوجية الاجتماعية الجنوبية مع المجتمعات القديمة فى أمريكا اللاتينية بل مع جنوب أفريقية . وأما الشمال فقد سار على النقيض من ذلك ، أى على

هدى الثورة الصناعية في أوروبا واتباع خطاها .

وأن « المغامرين » النازحين من شمال شرق أمريكا ، وقد تجاوزوا الأراضي التي جرى تعميمها مبكراً في إقليم إنجلترا الجديدة (نيوانجلند) ، ووصلوا حتى السفوح الغربية للأبلاش ومنطقة البحيرات العظمى وسهول أوهايو والميسيسيبي ، وجدوا أنفسهم أمام طاقة كامنة للتنمية الصناعية تماثل طاقة أوروبا الشمالية الغربية مضروبة في نفسها ، فهناك مناجم « الفحم البيتوميني » التي تنتشر في جبال الأبلاش وأحواض الفحم الحجري في الينوى - أنديانا ، وهذه المناجم ما زالت تحتفظ باحتياطي يزيد مرتين أو ثلاثاً عن كل ما يوجد بمناجم الفحم الحجري في أوروبا الغربية ، وتزيد إنتاجيتها عليها من خمس إلى ست مرات باستخدام نفس المستوى التكنيكي . وهذا رغم عمليات الاستخراج المجهدة خلال قرن بأكمله . وفي الفترة من ١٨٥٤ إلى ١٩٣٨ ، قدمت مناجم بحيرة « سويريور » للحديد ١٨٠٠ مليون طن من الخام ، به نسبة من المعادن لا يوجد مثيل لها في أي دولة أوروبية سوى السويد . وتقوم إماكنيات البحيرات العظمى في النقل إماكنيات الراين في أوروبا . وإن الآبار الأولى للبتروك قد تم اكتشافها في شمال شرق الولايات المتحدة أيضاً . وتم التصنيع على مقياس مغاير لما جرى في أوروبا ، ودون ما قيود نابعة عن الأشكال القديمة لتنظيم الملكية أو لحيازة الأرض ، فقامت الثورة الصناعية في بيئة جديدة لا تحوى أية تناقضات أساسية . ولقد أمكن تطبيق الأساليب الفنية للرأسمالية الأوروبية وأشكالها التنظيمية دون حدود خير تلك التي تفرضها طبيعة هذه الأشياء ، ففي أوروبا كان لابد من مراعاة الهياكل الاجتماعية السابقة والاحتياجات الموروثة ، وكذلك التقسيم الإقليمي إلى دول متباينة المساحة ، وإن كانت صغيرة دائماً بالنسبة للمساحات الأمريكية .

أما في أمريكا فقد كان في استطاعة أي إنسان أن يعمل أي شيء خلال نصف قرن بأكمله . وذلك في بيئة طبيعية من الكرم بمكان كبير . وقد حدث هذا لدرجة أن المواطن الأمريكي يرى اليوم العصر الذهبي في فترة المنافسة الحرة

المطلقة التي سبقت إنشاء القلاع الحصينة للاقتصاد الأمريكي المعاصر ، تلك الفترة التي أصبح المشروع الحرفي ظلها أمراً نظرياً أكثر منه حقيقة واقعية وخلال فترة المنافسة المطلقة هذه دخل « أصحاب المشروعات » في صراع ضار لا هوادة فيه ، وتم الانتقاء وتغلب القوى دون ما رحمة . وظلت مصائر البعض غير واضحة لمدة طويلة . في حين كان عمر البعض الآخر قصيراً للغاية ، وإن كانوا من بين أولئك الذين يبدوون وكأن الأقدار تعد لهم لنجاح عظيم . وتم الاستقرار عندما تجاوز اتساع العمليات وتنوعها وسائل أشد المغامرين جرأة وكفاءة ، وحلت البنوك محل « الترسات » مع مساهمتها معها . لقد كان هذا التطور مماثلاً لتطور الرأسمالية الأوربية ، إلا أنه تم هنا في تبسيط كبير وبدرجة من الضخامة ملفتة للنظر في وقت واحد .

وسهلت هذه الضخامة استيعاب الأساليب الفنية ومناهج العمل التي لم يكن من المجدي اختبارها إلا على نطاق مغاير للمشاريع الأوربية التي يتضاءل نشاطها ويحد من مبادرتها تفتت الإنتاج والأسواق . وبذا أصبحت أمريكا أستاذاً لأوروبا في شئون الرأسمالية ، وفي الوقت الذي كانت فيه الدول الأوربية تجرب مختلف أنواع المساومات بين القطاع الخاص والتأميم ، في محاولة منها لحل بعض التناقضات الداخلية ، ظلت الولايات المتحدة هي المدافع الوحيد عن المشروع الحر والمنافسة الحرة . غير أن فترة الانطلاقة غير المحدودة قد انتهت منذ عام ١٩٣٠ عندما بدأت الأزمة الكبرى ، تلك الأزمة التي تركت في أذهان الأمريكيين الذين لم يشهدوا حروباً بعد حرب الانفصال ، ذكرى الكارثة القومية . ومنذ ذلك الحين تدخلت الدولة كعميل ، بصورة خاصة ، عندما فتحت سوقاً هائلة للصناعات الاستراتيجية التي تمتص جزءاً كبيراً من الدخل القومي. يصرف مرة أخرى للمشروعات التي تعمل لحساب القطاع العام . وتم تحديد الإنتاج في بعض النواحي وخاصة في مجال الزراعة ، لتجنب إغراق السوق الداخلية . وتتبع الحكومة سياسة توسيع الأسواق الخارجية ، التي كانت محدودة الأهمية حتى ذلك الحين ، كما اهتمت

بتشجيع الاستثمارات في الخارج . ووضعت بعض النظم الفعالة ضد الانكماش - امتدت حتى شملت مجالى السيكولوجية الاجتماعية وتشكيل الرأى العام ، كما يدل عليه هذا الاهتمام نفسه بتغيير كلمة أزمة بعبارة أخرى جديدة . وفي عالمنا المعاصر أثبتت الرأسمالية الأمريكية أنها قمة النظم الرأسمالية وجوهرها لما تبدله من عناية بدراسة التوقعات الاقتصادية ، أو لضخامة جهازها التمويلى والإنتاجى .

(ح) اقتصاد على مستوى عالمى ومشاكله :

في ١٩٢٩ استطاعت الرأسمالية الأمريكية أن تسد مطالب السوق العالمية بأكملها ، بعد الطفرة التى تحققت في خلال السنوات القليلة السابقة . فقد كانت تنتج في ذلك الحين ٥٠٪ من إنتاج الفحم العالمى و ٦٤٪ من البترول ، و ٦٠٪ من الصلب ، وحوالى ٤٠٪ من الألمونيوم ، ٨٥٪ من عدد السيارات والطائرات ، وأكثر من ثلاثة أرباع آلات العدد . وكانت ألمانيا ، أول بلد صناعى بعد الولايات المتحدة ، تقل طاقتها الصناعية عنها ٤ مرات ، أما بريطانيا التى كانت تأتى في المركز الثالث فكان إنتاجها يمثل سدس قدرة الولايات المتحدة .

وفي عام ١٩٤١ - ١٩٤٥ ، تسبب المجهود الحربى في حدوث طفرة بمائة ، كانت أزمة ١٩٣٠ قد جعلتها أمراً مستحيلاً . وتحطمت الأرقام القياسية للإنتاج ومعدلاته . فقد أنتجت الولايات المتحدة في عام ١٩٤٤ ، ٨١ مليون طن من الصلب ، أى ثمانية أعشار الإنتاج العالمى عشية الحرب ، وأنزلت في البحر أكبر أسطول شهدته المحيطات من قبل ، وأنتجت في سنوات قليلة عدداً من الطائرات أكبر من مجموع الطائرات التى حلقت في الجو منذ بدء الطيران . وفي الوقت نفسه تجددت الأساليب التكنيكية وسمح الإسراع بدورة رموس الأموال باستبدال وسائل الإنتاج القديمة كلها بمعدات جديدة . ورغم كل هذا لم يصل الإنتاج الصناعى الأمريكى من ناحية القيمة النسبية إلى المركز الذى بلغه

في عام ١٩٢٩ . وظلت نسبته غداة الحرب تدور حول ثلث الإنتاج العالمي . وما زال يهدده ضيق أسواقه .

وقد قلب الأمريكيون سوقهم الداخلية قلباً تاماً . فإن تجهيز القارة بالمعدات كان يمتص الجزء الرئيسي من الإنتاج الصناعي حتى الحرب العالمية الأولى . ولكنه لم يعد قادراً الآن على موازنة العرض المتزايد من المنتجات الصناعية ، رغم أهمية الأشغال العامة الكبرى وحجم الاستثمارات الاستراتيجية ، فحل محله استهلاك السلع المنقولة واستخدامها . وبهذا أصبح على الصناعة أن تنوع إنتاجها دون ما توقف ، وأن توثق صلاتها بفنون الإعلان وتشكيل ذوق العملاء . وبعد الحرب ظهرت عدة اتجاهات في إطار المحاولة اليقظة لتجنب الانكماش منها :

— الاحتفاظ بأسعار تكلفة منخفضة ، باستخدام المواد الأولية ومصادر الطاقة القليلة التكاليف على قدر الإمكان وتخفيض زمن التشغيل اللازم لإنتاج كل وحدة .

— الحفاظ على احتياطي من الثروات القومية يكفي للحيلولة دون تعرض الاقتصاد الأمريكي للخطر إذا ما انقطعت علاقاته الدولية بأية صورة من الصور .

— تصدير السلع والخدمات والمعدات ورعوس الأموال لتجنب اختلال التوازن بين الإمكانات الأمريكية وقدرة السوق الأمريكية نفسها على استخدام هذه الإمكانات .

إن تطور الصناعات الأساسية في الولايات المتحدة لم يتم في كل منها بنفس الصورة المتنامية فقد سمح تطور الصناعات البترولية ، وخاصة الاستثمارات الضخمة لمناجم الغاز الطبيعي ، بتخفيض كبير في سعر الطاقة الذي كان منذ البداية منخفضاً عن مثيله في أوروبا ، بفضل الظروف المواتية بصورة غير عادية والتي أحاطت استخراج الفحم الأمريكي ، ومع ذلك فقد برزت بعض أسباب للقلق ، ناتجة عن الصعوبات التكنيكية المتزايدة الناشئة عن الرغبة في الاحتفاظ بإنتاج

البتروك عند مستوى ثابت ، وهو مستوى بالغ الارتفاع ، إذ يصل إلى حوالى ٣٥٠ مليون طن فى العام . وإذا كانت سوق الغاز الطبيعى تعد سوقاً جديدة ، فإن سوق البتروك قد شاخت قبل الأوان ، وارتفع سعر تكلفته . بل وزادت تكاليف استخراج المعادن من الخام بصورة أكبر بعد الاستغلال الضخم للمناجم طوال خمسين عاماً . ويخشى نضوب مناجم البوكسيت نضوباً أسرع مما كان متوقفاً ، ولم يعد الخام المستخرج حالياً من مناجم مينسوتا يحتوى على نفس النسبة من الحديد النقى التى كان يحتوىها فى عام ١٩٠٠ . وهناك المناجم الغربية الجديدة التى تحتوى على الحديد من المعادن ، والتى ما زال الوصول إليها أمراً شاقاً ،

وتخلصها حالياً وسائل رديئة للمواصلات ، الأمر الذى يدعو إلى بعض التحفظ إزاءها ، رغم أن ولايتى يوتاه وكلوردو قد بدأتا تتعرضان للاستغلال التعدينى أكثر فأكثر . وبشكل عام ، فإن الاقتصاد الأمريكى القى سجل ما أصاب صناعاته الأولية من شيخوخة وأقلع فى الفترة الحالية - على الأقل - عن استخدام بعض موارده التى قد تحسده عليها مختلف الدول الأوربية . لذلك يبحث الاقتصاد الأمريكى فى الاستيراد عما يستكمل به بعض صناعاته ، فقد بدأ وعلى مستوى جديد تماماً فى تنظيم السوق العالمية للتموين بالمعادن ، كما فعلت بريطانيا منذ مائة عام فى ظل ظروف فنية أبسط . وهو يقوم بتجهيز أسواق

إنتاجية جديدة بالمعدات ، فىوقع عقود الاستغلال مع البلاد الأجنبية ويستثمر الأموال فى تجهيز القواعد التعدينية وإقامة منشآت النقل فى الخارج . وهكذا نرى شركات التعدين الأمريكية الضخمة ، كشركة صلب الولايات المتحدة ، وشركة ستاندرد أويل ، تنشط نشاطاً جريئاً فى السوق العالمية . وتم وضع نظام جديد للعلاقات مع المراكز الصناعية الجديدة خاصة بالنسبة للمعالجة الأولية للمواد الخام (تكرير البتروك ، تنقية المعادن ، صناعة الصلب) . وفى مجال البتروك يضم هذا النظام فنزويلا والشرق الأوسط . وفى مجال الحديد فإن التنظيم أضيق نطاقاً من الناحية الجغرافية ويقتصر على القارة الأمريكية فىضم شيلى ،

وفنزويلا في أمريكا اللاتينية من جانب ، كما يضم كندا (لبرادور) من جانب آخر . ولأفريقيا دورها أيضاً في تموين الولايات المتحدة بالمنتجات الأساسية بما فيها اليورانيوم . وقد أدى استيراد المواد الخام من البلاد التي يقل فيها أجر اليد العاملة ، ويسهل فيها استغلال المناجم لوقوعها قرب البحر ، إلى تخفيض سعر التكلفة في الصناعات الأساسية . وبما يزيد هذا الأمر أهمية ارتفاع تكلفة اليد العاملة الأمريكية .

وكان العامل الثاني في تخفيض تكاليف الإنتاج ، ضغط تكاليف الأجور باستخدام الأتمتة والتي سبقتها عمليات توحيد الإنتاج وتنميته .

وبقيت ضرورة تخفيف الضغط على السوق الداخلية بتوسيع منافذ توزيع المنتجات للصناعة والزراعة الأمريكيتين . فالاقتصاد الأمريكي ، على النقيض مما هو شائع حتى الآن ، لا يصدر إلا نسبة ضئيلة من إنتاجه تقل عن ٢٠٪ عدا فترات الحروب . وهي نسبة ضعيفة وإن كانت رغم هذا تمثل حجماً كبيراً من البضائع وحركة ضخمة من النقود نظراً لقوة الاقتصاد الأمريكي . ومن جانب آخر فقد صدرت الولايات المتحدة الأموال على نطاق واسع ، بتمويلها لإعادة تعمير أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وبالمساهمة في زيادة رأس مال بعض الشركات الأوروبية وبمساعدها المالية كشكل معين من أشكال المحافظة على التوازن السياسي الدولي ، وذلك بتقديم المعونات لمختلف البلاد التي اعتبرت في ظروف محددة نقط ارتكاز ضد احتمال فقدان الولايات المتحدة لنفوذها .

ويعتمد التوسع الأمريكي في عالم اليوم على مذهب معين واحتياجات محددة فهناك الحاجة إلى إزالة التضييق عن سوق التموين بالمنتجات الأساسية ، وضرورة وجود هامش للاستثمارات وبيع السلع ، والحاجة إلى التحكم في العلاقات التي تربط الولايات المتحدة بشركائها الاقتصاديين ، فماذا عن المذهب ؟ إنه يتمثل في رسالة الولايات المتحدة في الدفاع عن المشروع الحر في وجه الاشتراكية والتخطيط في كل مكان من العالم . ولهذا المذهب شراح ومفسرون متعددون .

فالمتشددون منهم يرون أن تحتفظ الولايات المتحدة بمساعداتها المالية والتكنيكية للبلاد التي تشكل في حزم (الكتلة المعادية للشيوعية) أي (العالم الحر) . ويعتقد البعض الآخر أنه في ظل الوضع الذي تحدثم فيه المنافسة الواضحة مع الاتحاد السوفيتي في المجال التكنيكي والاقتصادي والسياسي أيضاً ، يصبح توزيع المعونة الأمريكية أفضل ضمان للحفاظ على نفوذ الولايات المتحدة في قسم كبير من العالم ، بما في ذلك البلاد التي تؤكد عدم انحيازها . وهكذا رأينا الولايات المتحدة تدخل في منافسة مع الاتحاد السوفيتي لتزويد الهند بمصانع الصلب وبناء السدود فيها ، بل والأكثر من هذا أن الولايات المتحدة قد ساعدت الاتحاد السوفيتي في التغلب على أزمته الغذائية في عام ١٩٦٣ . وقد أثبتت السياسة الاقتصادية الأمريكية واقعيتها ، ربما لأن الضرورات قد تغلبت على المذهب .

ولكن ظل أمريكا الشمالية العملاقة لا يزال يخيف الذين لديهم أسباب قوية تدعوهم إلى التخوف . فلا شك أن الدول الإفريقية تحذر من تلك الدولة الكبرى التي لم تستطع أن تحل « مشكلة السود » في أراضيها . كما أن دول أمريكا اللاتينية - عدا بعض الاستثناءات - تقاوم بعنف فكرة الوحدة الأمريكية تحت قيادة أمريكا الشمالية . ومع أن التسلل إلى آسيا يمثل حلماً أمريكياً قديماً ، إلا أن الولايات المتحدة لم تنجح في فرض نفوذها إلا على سواحل القارة ، ونقصد اليابان وذلك تارة بإرهابها بالقنبلة الذرية ، وتارة أخرى بإنهاضها صناعياً لوقف تقدم الصين ، كما نقصد فيتنام الجنوبية التي ما زالت المكائنة الأمريكية فيها أمراً مشكوكاً فيه ، وفي النهاية أليست أوروبا العجوز الوطن الأم للولايات المتحدة ، أليست هي أكثر القارات وفاء للصدقة الأمريكية ؟ سواء برضى منها أو رغماً عنها ، نظراً لتفتتها وخوفها من التوسع الاشتراكي .

٣ - الخصائص المميزة للاتحاد السوفيتي

في عام ١٩٢٩ كانت ألمانيا هي القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة إذ بلغ إنتاجها الصناعي ثلاثة أرباع إنتاج الولايات المتحدة . ولكن مع مقدم عام ٦٣ - ١٩٦٤ أصبح الاتحاد السوفيتي يحتل المرتبة الثانية ببطاقته الإنتاجية التي تتراوح بين ٦٦ ، ٧٥ ٪ من طاقة الولايات المتحدة في معظم الصناعات الأساسية . إن القوة الأمريكية تعود إلى انتقال الطاقات الفنية والتجارب الغنية من أوروبا الغربية إلى بيثة عذراء أطلق عليها اسم « البلد الجديد » في مطلع هذا القرن . هذا في حين تستمد قوة الاتحاد السوفيتي جذورها من الحضارة الأوروبية العريقة ، وارتبطت بعقدة الدولة العظمى التي نحاتت آمالها في القرن العشرين نتيجة للهوة بين العظمة التي عرفتها في العصر النابليوني والشروط التي كان لابد من توفرها لنيل السيطرة الاقتصادية والسياسية في بداية القرن العشرين . وقد اشدت ساعد هذه القوة الجديدة بالاعتماد على تطبيق مذهب آخر في النمو والتطور ، هو الاشتراكية . وهو مذهب يعارض المقاييس التكنيكية والاجتماعية والأخلاقية للرأسمالية . وإلى فترة قريبة كنا نشاهد المنافسة تقوم بين البلاد ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية الواحدة . وكان أن تأكد تفوق هذه البلاد المتنافسة على غيرها مما لا تملك نفس الأشكال التنظيمية ، أي على البلاد غير الصناعية . وإذا تكشفت القوة الاقتصادية للاتحاد السوفيتي ، أصبح الأمر يطرح مشاكل أخرى في مجال العلاقات الدولية ، مشاكل كان لها صداها في كافة أنحاء العالم .

وهناك عنصر واحد مشترك بين الاتحاد السوفيتي وبين الولايات المتحدة هو الرقعة التي يمتد فيها كل من البلدين . فكلاهما يغطي مساحة قارية ، أما باقي الأمور فكلاهما تقريباً مختلفة ، ولا نقصد فقط الأساس الفكري ومناهج التطور ، بل أيضاً الهيكل والسكان و « قوى الإنتاج » وتوزيعها ، وطبيعة المشاكل

الاقتصادية والاجتماعية الداخلية ، وكذلك تلك العوامل التي تشد اهتمام البلاد الأجنبية وخاصة بلاد « العالم الثالث » .

(١) بلاد الوحدات الكبيرة المنعزلة :

يشغل الاتحاد السوفيتي مساحة تبلغ ٢٢,٣ مليون كيلومتر مربع ، وهي توازي مساحة الولايات المتحدة مرتين ونصف مرة ، وتزيد على المساحة الإجمالية للولايات المتحدة وكندا معاً . ولكن الأرض الزراعية لا تكاد تزيد على ٥ ملايين كيلومتر مربع ، وتصل المساحة المستغلة منها فعلاً إلى مليوني كيلومتر مربع ، وهي أرقام تقرب في مجموعها من تلك الأرقام الخاصة بالولايات المتحدة، ولكن نسبة ما يستخدم من الأرض القومية في الزراعة يصل إلى ٥٠ ٪ في الولايات المتحدة وإلى ٢٢ ٪ في الاتحاد السوفيتي . ويكمن التفسير الرئيسي لهذا في موقع هذه الأرض بالنسبة لخطوط العرض ، وفي موقعها بالنسبة للكتلة القارية السوفيتية في أوراسيا . فبينما تمتد أراضي الولايات المتحدة بين خطي عرض ٤٩° ، ٢٩° (١) ، تمتد أراضي الاتحاد السوفيتي بين خطي عرض ٨٠° ، ٣٥° . وتقع ثلاثة أرباع الأراضي السوفيتية شمالي خط عرض الحدود الشمالية للولايات المتحدة . كما أن المناطق شبه الاستوائية السوفيتية ، بدلاً من أن تكون متصلة بالبحر في جزء منها كما يحدث في أمريكا ، فإنها على النقيض من ذلك تمتد كتتوعات داخل القارة وتحيط بها الجبال العالية . وتقل كثافة السكان عن شخص واحد في الكيلومتر المربع في ستة عشر أو سبعة عشر مليون كيلومتر مربع من الأراضي السوفيتية . وبالطبع هذا لا يعنى أنها أراض معدومة الفائدة الاقتصادية ، إذ يوجد بها بعض المناجم الهامة . وفي العادة لا بد من عبور هذه المناطق للانتقال من منطقة اقتصادية إلى أخرى، ولكنها مناطق فراغ بشري، ولا تنشأ التجمعات المحلية القليلة العدد إلا بالقدر الذي تفرضه الضرورات الاقتصادية العامة .

(١) عدا ألاسكا .

وأولى هذه المناطق الكبيرة المنعزلة عبارة عن مساحة ضخمة من الأراضي تشغل المنطقة القطبية وشبه القطبية كلها ، والتي تمتد بعيداً نحو الجنوب كلما توغل الإنسان في الجزء الداخلي من الكتلة الأوراسية ، وخاصة أن متوسط الارتفاع يزداد فيها إلى أن يصل إلى خط عرض ٥٥° شمالاً في سيبيريا الشرقية على الأقل (ما وراء البايكال) وهي تمثل مساحة تزيد عن ١٢ مليون كيلومتر ، يقع تسعة أعشارها في القارة الآسيوية . أما الكتلة الثانية من هذه المناطق المنعزلة فتضم الأراضي الجذباء القاحلة ، بسبب موقعها من خطوط العرض (٣٥ و ٤٠°) من جهة ، وبدرجة أكبر ، بسبب « مناخها الجزري » القاري لوقوعها في منخفض أورال - قزوين المكون للتركستان الروسية القديمة والواقعة بين منطقة الكازاخ بين خطي عرض ٥٠° ، ٥٥° ، والحدود الإيرانية ، والمراوح العظمى من السلاسل الجبلية التي تنهى غرباً بأعلى أراضي العالم : بامير - تيان شان « سقف العالم » ، وهي تشمل ٤ ملايين كيلومتر مربع من البراري (الاستبس) القاحلة ، والمناطق شبه الصحراوية التي وصفها كتاب اللغة الروسية (بلوبستينيا) والصحراء الواضحة في بلاد التركمان والكاراكالباك .

وهناك شكل آخر للانعزال ، هو البعد عن المجارى المائية الكبيرة التي تستخدم في النقل البحري ، فالولايات المتحدة وإن كانت من بلاد الأطلنطي ، إلا أن لها منافذ ممتازة على المحيط الهادى ، كما أن لها شواطئ عريضة على البحار الحارة في منطقة الكاريبي . بينما لا يتصل الاتحاد السوفيتى بالبحار التي تشتد فيها حركة الملاحة إلا عن طريق الأحواض الخلفية - كبحر البلطيق والبحر الأسود ، وهناك واجهة بحرية متسعة للغاية يزيد طولها على ١٠,٠٠٠ كم ، ولكنها منطقة بور بسبب الجليد الذى يمنع الملاحة ورسو السفن بها لمدة تسعة أشهر في العام على الأقل في المنطقة الممتدة من بحر بارنس إلى « كتشاتكا » وفي جزء من شواطئ بحر « أخستك » . ورغم البطولات التكنيكية التي بذلت ومكنت من شق الممرات في الجزء الشمالى الغربى ، وجعل الحياة تمتد بصورة موسمية إلى الشواطئ

الجرداء لبحار بارنتس وكارا ، وبدرجة أقل في لاتفيا ، وفي سيبيريا الشرقية وبرنج ، نقول رغم هذا كله فإن الملاحظة تكاد تنعدم في هذه المناطق كما أن استخدامهما والإفادة منها لا تتم بصورة مستمرة ، تماماً كما يحدث في الشواطئ الشمالية لأمريكا من ألاسكا حتى أرض « بافين » .

وفيما عدا بعض مناطق التعدين التي أقيمت لاستغلال الموارد النادرة نسبياً والتي تتشابه تماماً مع « كليماكس » الواقعة في إحدى المناطق الصخرية الوعرة في الولايات المتحدة والتي يستخرج منها « الموليبدن » ، نقول فيما عدا هذه المناطق فإن الاستيطان والتعمير والإنتاج يتركز فيما بين خطي عرض ٦٠° ، ٤٨° في الجزء الأوربي من الاتحاد السوفيتي ، وفيما بين ٥٦° ، ٥٠° في سيبيريا الغربية و ٥٤° ، ٥٠° ، في سيبيريا الشرقية وبين ٥٠° ، ٤٤° في الشرق الأقصى . ومع ذلك فهناك بعض الاستثناءات التي تتفق مع وجود ظروف ملائمة لقيام الحياة تحت سفوح السلاسل الجبلية العظمى الواقعة على الحدود ، وفي جنوب أراضي الاتحاد أي في القوقاز وبيمات وفي الوديان الداخلية في جبال آسيا العليا وفي المجموعة الإقليمية الكبرى التي يسميها الجغرافيون السوفييت آسيا الوسطى (سروني أزي) وفي جبال بيمات الكازاخ والقرغيز الشمالية وطاجكستان في الجنوب . إلا أن هذه البيئات المتطرفة الصالحة للحياة لها سمة أخرى هي أنها الموطن التاريخي للأقليات القومية في الاتحاد .

(ب) التمايز القوي والتطور الإقليمي غير المتكافئ :

إن الإمبراطورية الروسية ، التي تمثل المساحة الرئيسية لأراضي الاتحاد السوفيتي تكونت من اتحاد الأراضي القومية الروسية (بالمعنى الواسع للكلمة ، أي الأراضي الروسية والأوكرانية والبييلوروسية) ومن الأقاليم التي فتحها الجيوش الروسية في البلاد غير المعمورة أو قليلة السكان (الأورال - سيبيريا) والشرق الأقصى السوفيتي ، مع المناطق القومية ذات الحضارات الآسيوية القديمة كحضارة

جورجيا المرتبطة بصلة القربى بالحضارة الإيرانية ، وحضارة أرمينيا التي تمتد بحدودها إلى آشور القديمة ، وحضارات الأتراك التتار في أذربيجان وقواعد الجبال في آسيا العليا (الأوزبك والكازاخ ، والقرغيز ، والتركمان) وحضارة الطاجيك خلفاء البكتريين^(١) والسويديين الإسكندريين . أما الحدود الغربية للاتحاد فتعيش عليها مجموعات أخرى من القوميات تعتبر بواقى جزئية بالنسبة لماضيها الذي كان يتعلق بمساحات أكثر اتساعاً . وتفصل هذه القوميات المناطق الروسية الأصلية عن البحر وعن أمم أوروبا الوسطى : ونذكر منها القوميات البيلطية وأم الأورال والتاي من الفنلنديين وشبه البيلطية من ليتون ولاتفين ولتوانين ، ومن السلاف الإيلاريين في مولدايفيا .

والهيكل الفيدرالي في الاتحاد السوفييتي هيكل قومي وذلك لأن أراضي الاتحاد منقسمة إلى ١٥ جمهورية اتحادية ، تقع بداخلها جمهوريات ومناطق مستقلة ذاتياً مما يشكل الإطار الإداري للقوميات الصغيرة المتعددة والواقعة داخل جمهورية قومية مختلفة .

وإن اختلاف القوميات والثقافات ، وحقيقة الطابع الخاص الأصيل للحياة اليومية في كل جمهورية من هذه الجمهوريات لسمة بارزة تلفت النظر منذ الوهلة الأولى في جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى . إلا أن لغة التفاهم المشتركة هي الروسية ، ورغم زيادة اللامركزية في الفترة الأخيرة في العمليات المتعلقة برسم الخطط الاقتصادية وتطبيقها ، فإن وحدة الاقتصاد أمر واضح المعالم في كل مكان في الاتحاد السوفييتي .

ويتفق اختلاف القوميات إلى حد كبير مع اختلاف الخصائص الطبيعية والاقتصاديات الإقليمية نظراً لوقوع الجمهوريات القومية غير الروسية على أطراف البلاد ، خاصة على الحدود الحارة لجبال القوقاز وقواعد جبال آسيا العليا . وجمهوريات القوقاز هي بلاد تزرع الفاكهة والكروم . أما القطن فيزرع في

(١) بلاد قديمة في آسيا مقسمة حالياً بين التركمان وإيران عاصمتها باكتر . (المغرب)

أذربيجان بشكل خاص . كما تجود زراعته في جمهوريات آسيا الوسطى التي تعتبر أيضاً بلاد الصوف والحريير ، والفواكه والخضراوات التي تنمو في الواحات القديمة في خوارزم وفي ظرفخان وطشقند ووادي فانش ، تلك المناطق التي توسعت فيها الزراعة بعد إنشاء مشاريع الري الحديثة ؛

أما في البلاد الروسية وخاصة الأوربية منها فالاختلافات فيها تنبع من تغير الموقع بالنسبة لخطوط العرض ، وبالنسبة لتنوع مناطق التربة والزراعة من الأراضي الجيدة حيث توجد تربة التشير نوزيوم السوداء في مراعي أوكرانيا إلى الأرض الحامضية والرمادية وتربة البودزول التي توجد على تخوم الغابات المختلطة وغابات الصنوبر في الشمال . ولكن أهم الاختلافات تقوم بين البلد الأصلي تاريخياً الذي يقع إلى الغرب من الفولجا ، وبين البلاد التي تم فتحها ابتداء من القرن السابع عشر في اتجاه سيبيريا والمحيط الهادي .

وفي ظل ظروف تاريخية مختلفة اختلافاً جذرياً ، عمركل من الروس والأمريكيين أراضيهم ، عن طريق حركة هجرة عريضة ، وصلت ذروتها في بداية القرن العشرين ، وفي الحالتين نجد أن المناطق التي عمرت منذ فترة حديثة نسبياً ، أقل اتصالاً في عمليات التعمير والسكني ، وأقل في كثافة السكان من المناطق التي عمرت في البداية وهي تلك التي تقع في الجزء الغربي للاتحاد السوفيتي . فالهجرة هنا قد سارت في الاتجاه العكسي لما تم في الأرض الأمريكية : وفضلاً عن هذا فالساحل الآسيوي على المحيط الهادي يعد قاحلاً بالنسبة للشاطئ الأمريكي الممتد من بورتسموث إلى لوس أنجلوس ويقع هذا الساحل الآسيوي على خطوط العرض المقابلة لشاطئ كندا وإنجلترا الجديدة « نيوانجلند » وإن كانت ظروفه المناخية والمائية أشد قسوة . ولا يفتر ثغر الحياة عن ابتسامته إلا ابتداء من فلادفوستك ، ولكن البحر يتجمد ثلاثة أشهر في العام حتى في هذا المكان . على أن البلاد التاريخية القديمة متصلة عمرانياً بصورة تدعو إلى مقارنتها من حيث كثافة السكان مع أوروبا الغربية وهذا بالنسبة إلى المنطقة الصناعية

المركزية التي تحيط بموسكو . إلا أنه يقابل هذا الاتصال تبعث « مراكز التنمية » في الأورال وسيبيريا الغربية ، وبالذات في كوزباس ، ومنطقة التربة الجيدة بين إرتيش وطوبول ، وفي سيبيريا الشرقية حول كراسنويا رسك ، ثم أركوتسك ، وفي الشرق الأقصى بأحواض نهر أمور حول بلاجوفتشنسك وخابروفسك وفي بلاد أوسورى . وتمتد تدريجياً نحو الشرق عملية تجهيز هذه المناطق بالمعدات الصناعية حسب صلاحية كل من هذه المراكز للتطوير . ويوشك مجمع صناعى جديد أن يولد حول المحطات الكهربائية العملاقة على نهري وانيسى وإنجارا . ولكن يبدو أن عدد الشعب السوفييتى الذى يبلغ مائتين وعشرين مليوناً ، غير كاف لاستغلال الرقعة القومية بأكملها بل حتى القسم منها الذى يسميه ماكس سور « المعمور » . والواقع أن قسماً هاماً من السكان ما يزال مغروساً في اقتصاد زراعى منخفض الإنتاجية ، وخاصة في مناطق التعمير التقليدية في الغرب .

(ح) القدرة الشاملة للخطة :

إن الاقتصاد السوفييتى اقتصاد اشتراكى يدار بصورة شاملة وفق الآليات المركبة والحاسمة للتخطيط . وهو في هذا الصدد يتعارض تعارضاً جذرياً مع اقتصاد الولايات المتحدة . ففي الاقتصاد السوفييتى تحدد الخطة ، أى جهاز الدولة الاقتصادى كل مبادرة إنتاجية تظهر ، أو كل مجموعة إنتاجية جديدة تقام ، وتتميز هذه الخطة بمرونة تطابق الهيكل الفيدرالى الذى تنقسم البلاد بموجبه إلى جمهوريات قومية .

والخطة هى التى تتولى توزيع الاعتمادات وأدوات الإنتاج والقوة البشرية أى كل ما يسميه الاقتصاديون السوفييت « قوى الإنتاج » ، بين مختلف الفروع الإنتاجية من جانب ، وبين مختلف المناطق الاقتصادية من جانب آخر . وهذه المناطق تتشابه مع الجمهوريات القومية . بمعنى أن عدداً من الجمهوريات قد تشترك في تكوين منطقة اقتصادية كبيرة مثل منطقة ما وراء القوقاز أو آسيا

الوسطى أو شاطئ البلطيق . ولكن الجمهورية الواحدة قد تنقسم أيضاً إلى مناطق اقتصادية صغيرة ، وهي أكثر من مائة منطقة للاتحاد كله . أما جمهورية روسيا الشاسعة وهي أكبر جمهورية في الاتحاد فتقسم بالتدريج إلى مناطق اقتصادية كبيرة ، ثم إلى مناطق صغيرة . وبذا يتم التخطيط على مستوى القطاع وعلى المستوى الجغرافي في نفس الوقت . وهو يتجاوز النطاق الضيق لإدارة المشروع والاقتصاد الإقليمي أو النوعي ، ليشمل جميع القطاعات المساعدة في الإنتاج والتوزيع أى يشمل في الواقع كل ما يسمى « بالقطاع الثالث » ، بالقدر الذى لا يمكن به عزل القطاع « الثالث الاقتصادى » ولا « القطاع الثالث غير الاقتصادى » عن تنظيم الاقتصاد الموجه . ومن ثم فالخطة تغطى كافة أنواع النشاط وكافة الجوانب الاجتماعية والثقافية للحياة القومية ، علاوة على الجانب الاقتصادى منها . وهي توزع التعليمات على الأجهزة والهيئات التنفيذية وهي الوزارات ، التى تقوم بإدارة كل ما يدخل فى نطاق القطاع العام أو الخاص فى الاقتصاد الحر ، من الإنتاج حتى التوزيع .

(د) الانتقال من اقتصاد تسود فيه الزراعة إلى اقتصاد صناعى يعانى عجزاً فى الإنتاج الزراعى :

تواكب تطور الزراعة الكبيرة فى السهول والبرارى الأمريكية مع حركة التصنيع ، وتطورت الهياكل الزراعية بسرعة كبيرة لتتخذ شكل المشروعات التى تتشابه مع المشروعات الصناعية بدرجات متفاوتة . وذلك فيما عدا الجنوب والأبلاش ، وإنجلترا الجديدة بدرجة أقل . إنه على أية حال قد ارتبط تغيير الهياكل الزراعية والاقتصاد الزراعى بزحف الحياة الحضرية وامتداد نطاقها . أما الاتحاد السوفيتى فقد كانت نقطة البدء فى اقتصاده الحديث ، زراعة ذات عائد منخفض وإنتاجية قليلة . فعند قيام ثورة ١٩١٧ كان يعمل بها ثلاثة أرباع السكان العاملين ، كما كان يعيش عليها مائة وعشرون مليون نسمة فى

ظروف تقرب من الكفاف والجوع في أغلب الأحوال . وصحب إقامة الاقتصاد الصناعي وتقدمه تكاثر عدد المدن ، وزيادة كبيرة في عدد سكان المدن التي كانت قائمة من قبل الثورة . ولكن التطور الصناعي ، بدأ من الناحية الإحصائية وكأنه امتص كل الزيادة الطبيعية في عدد السكان التي تحققت خلال نصف قرن ، دون أن يحدث انخفاض محسوس في عدد سكان الريف . فن بين ٢٢٠ مليون سوفييتي يعيش ١١٠ ملايين في الريف ويعملون به ، أي تقريباً كما كان الوضع في عام ١٩١٣ . بيد أن نصيب الصناعة من الدخل القومي قد تضاعف ٤٥ مرة منذ قيام الثورة حتى الآن ، أما نصيب الزراعة فقد زاد مرتين ونصف مرة . ولقد استفادت الصناعة من ظروف وأوضاع مواتية كفلت لها مميزات فحققت المعجزات في تطورها . أما الريف فلم ينجز بعد ثورته بالمعنى الشامل للكلمة . بحيث إن الاقتصاد والمجتمع السوفييتيين المعاصرين يتميزان بانتصار التصنيع على المستوى الكمي وفي مجال استيعاب أدق أساليب التكنيك ، وفي مجال الاكتشافات العلمية أيضاً ، مع بقاء الأساليب البالية من الناحية التكنيكية والاجتماعية والعقلية في الريف . أما معدلات زيادة الإنتاج الزراعي فتنفق مع التقدم العام للاقتصاد الزراعي في العالم . أما الإنجاز السوفييتي الرائع حقاً فيتمثل في إقامة اقتصاد صناعي من الدرجة الأولى انطلاقاً من أوضاع بلد متخلف ضربت البلاد الصناعية سداً وحصاراً من حوله .

ويبدو أن الاتحاد السوفييتي قد نجح فيما بعد أمراً بالغ الصعوبة ، وفشل فيما كان في إمكانه أن يحققه ، أي في تحقيق الثورة الزراعية بالمعنى التكنيكي للكلمة . وترجع الأهمية الكبيرة التي لمحاصيله في قائمة الموارد العالمية إلى اتساع المساحة المنتجة (وهي ثلث الأرض المستغلة في المنطقة المعتدلة في نصف الكرة الشمالي) أكثر مما ترجع تلك الأهمية إلى كفاءتها، الإنتاجية التي ما زالت منخفضة . أما النجاح الحقيقي الحارق فيتمثل في التصنيع واستيعاب أكثر الأساليب التكنيكية تقدماً ، وامتلاك الأسباب التي تكفل له أن ينازع الولايات المتحدة مركزها

الأول . . إن حل المشاكل التكنيكية أسهل بكثير من حل المشاكل الاجتماعية والمشكلة الزراعية مشكلة اجتماعية أكثر منها تكنيكية .

ومن جانب آخر فقد أظهر رجال التخطيط قدرة عظيمة على الحدس ، وتمييزهم بين مختلف درجات الأولوية والأهمية في عمليات التصنيع ، كما تحلوا بدقة بالغة راقية عندما دفعوا إلى المقدمة بتلك الصناعات التي يتحكم تطورها في الأشكال التالية للنمو والتقدم التكنيكي والاقتصادى . وغالباً فإن هذا الأمر هو الذى يثبت تفوق التخطيط على التجريبية القائمة على المنافسة . لقد تعدت الخطة وأرادت أن تضحى بالصناعات التي ليس لتقدمها أهمية في المرحلة الحالية من التنمية . ونتج عن هذا بعض التعرجات الظاهرية في تقدم التكنيك وفي سوق المنتجات الصناعية ، وترتب عليه أنواع من التخلف تصدم المراقبين الأمريكيين والأوروبيين الغربيين . إلا أنها ترجع ببساطة إلى الاختيار المنطقي لأولويات ومجالات الاستثمارات والتنمية من الناحية الزمنية . إنها لنواح ظاهرية للضعف الداخلى أن يكون هناك تخلف في إنتاج بعض المجموعات الصناعية المترابطة في ميدان المنتجات الاستهلاكية أو التجهيزات المنزلية إلا أن الاقتصاد السوفييتى قد ارتقى إلى المركز الذى يجعله مرهوب الجانب في مجال المنافسة الدولية .

(هـ) مجال تأثير الاشتراكية السوفيتية

إن تطور الاقتصاد السوفييتى قضية سوفيتية قبل أن تكون شيئاً آخر . وهى قضية لها دلالتها من حيث احتلاله مركز القوة في المجال الدولى ، وبناء الأسس التكنيكية للانتقال من الاقتصاد الاشتراكى إلى الاقتصاد الشيوعى . ولكنها أيضاً لها قوة البرهان وإقناعه لدى الدول التي تبحث عن طريق لتطورها ، ذلك أن لكل اختيار مجال تأثيره الجغرافى .

فالتضحية بالصناعات التي توفر الراحة المنزلية وبصناعة السيارات الخاصة في سبيل بناء الوسائل الكبرى التي تمكن من استغلال الأراضى الواسعة والحالية ،

تعني أن الاتحاد السوفيتي قد اختار تعاطف البلاد المتخلفة معه ، وفضله على اهتمام المواطن الأمريكي به ، وهو أمر مشكوك فيه ، في الوقت الراهن . ولا يفوتنا أن ندرك أن الاتحاد السوفيتي إذ يزيد من فرص التطور أمام الجمهوريات القومية في إطار يتضمن الانتشار الواسع للثقافة القومية ، فإنه يثير بذلك اهتمام الأمم التي نالت استقلالها مؤخراً . أما نجاح التصنيع فوضع تأمل الشعوب التي لم تجد في الحلول الزراعية لمشاكلها القومية الاقتصادية والاجتماعية إلا وهماً لا طائل من ورائه بسبب نموها الديموجرافي . ولكن الأمر المؤكد أن مجال تأثير الاشتراكية السوفيتية يصبح أكثر اتساعاً لو أنها قدمت تجربة ناجحة كل النجاح في المجال الزراعي . لأن ذلك هو موضوع الساعة المباشر بالنسبة لثلاثي البشرية .

(و) دخول الاشتراكية إلى بلدان وسط أوروبا :

قضت الحرب على أجهزة الدولة في بلدان وسط أوروبا ، وتدهورت مكانة الطبقات الحاكمة لافتضاح أقسام كبيرة منها بسبب تعاونها مع المحتل الألماني . ثم كان التحرير الذي تحقق على أيدي الجيش الأحمر مما أدى إلى وجود فراغ سياسي في المنطقة الممتدة من نهر الإلب حتى البحر الأسود ، وجعل الظروف مواتية لقيام نظم اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة تستلهم المثل السوفيتي وتستفيد من معونته ومساعدته — ومع ذلك ففي تطورها الخاص تمايز هذه البلاد فيما بينها رغم أنها جميعاً تطبق مبادئ الاشتراكية في تنظيم الإنتاج والعلاقات الاجتماعية (إنها اقتصاديات مخططة يتحقق الانسجام فيما بينها عن طريق مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة وهو يناظر المجلس الاقتصادي لغرب أوروبا مع مراعاة الفوارق فيما بينهما) . وهكذا تأسست ثمانى جمهوريات شعبية أفلتت واحدة منها من التحالف السوفيتي ، وهي ألبانيا التي اختارت الطريق الصيني ، وليوغسلافيا تحفظاتها وإن كانت لا تكف عن تأكيد انتمائها للاشتراكية . وتختلف بقية الجمهوريات

الشعبية الواحدة عن الأخرى خاصة في مجال السياسة الفلاحية كما تتفاوت درجة ربيتها في الغرب وفي أفكار الغرب .

والأمر الحديد والأساسي هو التصنيع المتزايد السرعة لبلاد كانت بلاداً زراعية بصفة رئيسية ، عانت الكثير من الهياكل العقارية من طراز « اللاتفونديات * » رغم المشروعات البدائية للإصلاح الزراعي التي وضعت بعد الحرب العالمية الأولى . ويستثنى من تلك الأوضاع تشيكوسلوفاكيا وإقليم الكروات والسلاف في يوغوسلافيا وسيليسيا البولندية وإلى حد ما « اللاندر » الشرقي من ألمانيا القديمة ومدينة بودابست . والجدول التالي يبين أهمية الثورة الصناعية في أوروبا الوسطى .

إنتاج الطاقة في الجمهوريات الشعبية

الإجمالي محولا إلى مليار كيلوات ساعة		الكهرومائية		البترو (١)		اللجنيت بما يعادل الفحم		الفحم		
١٩٦٢	١٩٣٨	١٩٦٢	١٩٣٨	١٩٦٢	١٩٣٨	١٩٦٢	١٩٣٨	١٩٦٢	١٩٣٦	
٢٣٠	٥٠			٠,٢		٥	٠٠	١١٠	٣٨	بولندا (٢)
٢٥٠	٦٥					١٢٠	٥٠	٢,٦	٣,٦	جمهورية ألمانيا الديمقراطية
١٢٣	٣٠	٢,٥	٠,٦	٠,١		٣٣	٨	٢٧,٢	١٦	تشيكوسلوفاكيا
٣٥	٦			١,٥		١٢	٤	٣,٣	١	المجر
٥٠	١٥	٠,٥	٠,١	١١,٦	٦	٢	١	٥	٠,٣	رومانيا
٢٣	١	٢	٠,١	٠,٢		٩	١	٠,٦	٠,١	بلغاريا
٣٤	٤	٥,٦	٠,٥	١,٣		١١	٣	١,٣	٠,٤	يوغوسلافيا
٢				٠,٦		٠,٢				ألبانيا
٧٤٧	١٧١	١٠,٦	١,٣	١٥,٥	٦	١٩٢,٢	٦٧	١٥٠	٥٩,٤	الإجمالي

(*) الإقطاعات الكبيرة في جنوب إيطاليا وفي دول أمريكا اللاتينية .

(١) الغاز الطبيعي (في ١٩٦٢) : تشيكوسلوفاكيا ١,٥ مليار متر مكعب ، وفي المجر ٠,٣ ، وبولندا ٠,٧

ورومانيا (١١) غير محسوب في خانة الطاقة الإجمالية . (٢) محدودتها الحالية .

إنتاج الصلب والأسمنت وحامض الكبريتيك
في نفس البلدان

حامض الكبريتيك		الأسمنت		الصلب		
١٩٦٢	١٩٣٨	١٩٦٢	١٩٣٨	١٩٦٢	١٩٣٨	
٧٩٤	١٨٠	٧,٣	١,٧	٧,٧	١,٤	بولندا
٨١٩		٥,٢	٢	٤	١	جمهورية ألمانيا الديمقراطية
٦٠٠	١٧٠	٥,٣	١,٣	٧,٦	١,٩	تشيكوسلوفاكيا
٢٠٠	٤٠	١,٦	٠,٣	٢,٣	٠,٦	الحجر
٢٥٠		٣,٣	٠,٥	٢,١	٠,٢	رومانيا
٢٠٠		١,٧	٠,٢	٠,٣		بلغاريا
٢٥٠	٢٥	٢,٣	٠,٧	١,٥	٠,١	يوغوسلافيا
		٠,١				ألبانيا
٣١١٣	٤١٥	٢٦,٨	٦,٧	٢٥,٥	٥,٢	المجموع

بالمليون طن فيما عدا الطاقة الكهربائية (مليار كيلوات ساعة) وحامض الكبريتيك (ألف طن)

وقد تزايد عدد سكان المدن بصورة سريعة وارتفع عددهم من ٣٠٪ في المتوسط إلى أكثر من ٤٠٪ في كل مكان، وإلى نصف العدد الإجمالي للسكان في بولندا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا. واستفادت الزراعة من الجهد الكبير الذي بذل في عملية الميكنة. ولكن التقدم في إنشاء المزارع الكبيرة الميكنة على أساس تحويل الزراعة إلى زراعة اشتراكية (إنشاء مزارع الدولة والمزارع التعاونية) هذا التقدم لم يتحقق بصورة متساوية في جميع البلدان. واحتفظت بولندا بوجه خاص باقتصاد زراعي صغير وتقليدي في ثلاثة أرباع مساحتها، وبالمثل فإن يوغوسلافيا حذرة للغاية فيما يتعلق بسياساتها الاجتماعية في الريف، أما رومانيا والحجر وخاصة تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا فقد أقامت المزارع

الجماعية بسرعة أكبر . وعلى كل حال فإن الاقتصاد الزراعى لم يتمكن من تحقيق تلك الزيادة الملفتة للنظر التي حققها الاقتصاد الصناعى .

إنتاج الحبوب والثروة الحيوانية فى الجمهوريات الشعبية (الحبوب بالمليون كينتال ، والماشية بالمليون رأس)

الحنازير ١٩٦٢-١٩٣٨		الحيوانات ذات القرون ١٩٦٢-١٩٣٨		الذرة ١٩٦٢-١٩٣٨		القمح ١٩٦٢-١٩٣٨		
١٣	٧,٥	٩	١٠,٥			٢٧	٢٠	بولندا
٨	٥,٧	٤,٦	٣,٦			١٠	١٠	جمهورية ألمانيا الديمقراطية -
٦	٣,٥	٤,٤	٥	٤	٢	١٦	١٨,٥	تشيكوسلوفاكيا
٦	٥,٢	٢	١,٨	٢٧	٢٦	٢٠	٢٧	المجر
٤,٣	٢,٣	٤,٥	٣,٥	٥٧	٥١	٤٠	٤٨	رومانيا
٢,٥	١	١,٤	١,٥	١٤	٩	٢٠	٢١	بلغاريا
٥,٨	٥	٥,٧	٥	٤٥	٤٧	٣١	٣٠	يوغوسلافيا
١	١	٠,٥	٠,٤	١				ألبانيا
٤٦,٦	٣١,٢	٣٢,١	٣١,٣	١٤٨	١٣٥	١٦٤	١٧٤,٥	المجموع

ولا يتم نقل المنتجات الزراعية من الريف إلى المدن بطريقة منتظمة على الدوام ، مما قد يعطى شعوراً عارضاً بعجز الإنتاج الزراعى رغم ضخامة المعطيات العددية الظاهرة فى الجدول السابق . وقد توقف تصدير المنتجات الزراعية من الناحية العملية بنفس الدرجة التى اتسعت بها السوق الداخلية وبالذات بسبب زيادة المدن . وهذه البلاد الثمانية التى تضم ١٢٠ مليوناً من السكان والتي كانت تعد من قبل « مخزناً للقمح » أى بلاداً متخلفة ، قد أصبحت بلاداً صناعية تسارع بتجهيز نفسها بالمعدات وتزيد من استهلاكها .

ويضيف إنتاجها الصناعى إلى قطاع الاقتصاد الاشتراكى نسبة لا يستهان

بها من الناحية الكمية ومن الناحية الكيفية أيضاً ، وخاصة من جانب البلاد التي كانت لها من قبل تقاليد صناعية مثل تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وبولندا . بيد أن الإنتاج المجري والروماني واليوغوسلافي قد اشتهر بوجوده فعلاً من قبل ، كما أن الصناعة البلغارية أمر لا يمكن إهمال شأنه .

وأوروبا الوسطى هي بالتأكيد تلك المنطقة من مناطق العالم التي تحققت فيها أكثر التحولات بروزاً وعمقاً في آن واحد خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة . ولفترة قادمة أخرى سوف يرى المرء تعايشاً بين شواهد ماضٍ زراعي عليه خاتم القرون الوسطى وطابعها وانفتاح على مستقبل اقتصاد صناعي في قمة تطوره . وتحفظ كل دولة بأصالتها الذاتية القائمة على الارتباط الوثيق بالتقاليد القومية التي كان من السهل التوفيق بينها وبين عملية التنسيق مع الاقتصاديات المخططة .

٤ - الأمم الأوروبية تسعى وراء تكوين قوة ثالثة

غداة الحرب العالمية الثانية بدأت أوروبا تعي التدهور النسبي الذي أصاب مكانتها الاقتصادية نتيجة لتطور الاقتصاديات القارية الكبرى في أمريكا والاتحاد السوفيتي . فقد جعلتها الحروب وما نتج عنها من دمار في حالة تبعية للاقتصاديات القادرة على تقديم الوسائل المالية والتكنيكية لبعث قدراتها الإنتاجية من جديد . وإذا كانت بريطانيا العظمى قد استطاعت أن تعيد بناء اقتصادها بعد الحرب بالتعاون مع الكومنولث - وواجهت في ذلك صعوبات جدية - فإن المعجزة الألمانية تحققت في جانب كبير منها نتيجة للقروض الأمريكية التي استغلت بصورة صائبة في اقتصاد تحرر من كافة أنواع النفقات العسكرية لمدة تزيد عن عشر سنوات . أما هولندا وإيطاليا فقد أقامتا نهضتهما على اجتذاب رأس المال الأجنبي بصورة عريضة وعلى تطوير اقتصاد الخدمات فيهما . ولكن كل بلد في أوروبا أدرك أنه لا يستطيع الادعاء بأنه في إمكانه أن يصبح في عداد

الدول العظمى في عهد « الثورة الصناعية الثانية » إذا اقتصر على تعبئة موارده المالية والتكنيكية والمادية الخاصة وحدها. ورغم أن المعادلات النوعية للاقتصاديات الأوروبية مرتفعة للغاية فإن جملة الاستثمارات اللازمة لمواصلة النمو التكنيكي والاقتصادي تفوق قدرة كل دولة من الدول الأوروبية على حدة ، الأمر الذي يتطلب قيام المبادرات الجماعية أو مساعدة تأتي من خارج أوروبا . بيد أن المبادرات الجماعية في أوروبا الغربية أمر له سوابقه إذ كان للثورة الصناعية منذ بدايتها سماتها ومظاهرها الدولية رغم أنها استثارت الصفة القومية في الاقتصاد وفي السياسة من جانب آخر. فليست الهيئة الأوروبية للفحم والصلب (C.E.C.A.) سوى تويج جاء متأخراً ، وبدرجة ما متخلفاً، لتضامن المصالح الذي صهرته حربان عالميتان ، ويربط « منتجى الفحم » و « منتجى الصلب » بصورة خاصة في ألمانيا وبلجيكا ولكسمبرج وفرنسا. كما تعتبر هذه الهيئة نظرة للوراء من بعض النواحي.

ولكن هناك ما يزيد عن الألف عام من التفتت السياسي وستة قرون على الأقل من الحروب التي تشككت خلالها أمم غيرورة على استقلال أراضيها وعلى النشاطات التي يمكن أن تتطور بها ، بل هناك أكثر من هذا وذاك وهو بلورة المصالح الاتحادية على أساس الأراضي القومية وقد يصعب كل هذا قيام ارتباطات وثيقة ، إذ تلتى الجرائم التي ارتكبت باسم القومية المتطرفة عليها ظلالها . وتطرح المعضلة التي تواجه أوروبا الغربية في عبارات على قدر كبير من البساطة . فالانعزال القومي يجعل كل أمة منها في حالة تبعية مباشرة للرأسمالية الأمريكية ، التي تقوم في نفس الوقت بدور الحليف العسكري . وإذا ما أقيمت الوحدة الأوروبية فلا مناص من أن يعتبر الوهن الاستقلال القومي بمفهومه الموجود في تلك الأيديولوجية التي وصلت إلى أوجها في القرن التاسع عشر . وفي النصف الثاني من القرن العشرين ، تطرح أوروبا للمناقشة المفاهيم التي كانت تبدو وكأنه لا يمكن النيل منها . ونرى تلك الرغبة الدائمة التي توارثتها الأجيال وهي تصل إلى هدفها وهو الفصل بين الحقائق والأساطير . وتبدي الأسباب الدفينة الحالية

للتنافس القوي على ضوء محاولات التوحيد، فأول ما تجمع حول فكرة التوحيد القارى هي الدول التي تمتلك اقتصاداً مفتوحاً كإيطاليا وهولندا وبدرجة أقل بلجيكا، وذلك بحكم وضعها وتقاليدها الاقتصادية وفائض اليد العاملة بها. ولكن القطاعات الاقتصادية تضغط في كل مكان للحفاظ على حماية الأنظمة الجمركية والإعانات. أما البلاد ذات الاقتصاديات الفلاحية التقليدية وغير القادرة على المنافسة فهي أكثرها مقاومة، كما أن هياكل التوزيع المثقاة والعتيقة بدرجة أكبر من غيرها، تقف في حزم إلى جانب الحفاظ على العزلة القومية التي توفر لها الضمانات الاقتصادية والحماية السياسية في نفس الوقت. ولم يتحرر الاختيار الأوربي كلية بعد من احتمال أن تتفوق الدولة التي تكون ظروفها أكثر مواتاة من ناحية موقعها ومواردها الطبيعية وقدرتها على المبادرة والابتكار. وفي القارة فإن ألمانيا هي المرشحة لهذا المركز، أما في أوروبا الغربية، بالمعنى الواسع للكلمة فيمكن أن تتوازن ألمانيا وإنجلترا. وبذا نستطيع أن ندرك مصلحة دول الصف الثاني في ضم بريطانيا العظمى إلى أوروبا الموسعة. إن المشاكل متعددة وكثيرة وخصائصها متنوعة، فبين أوروبا الأمس وأوروبا الغد يمتد طريق مليء بالصعاب.

(١) الاقتصاديات الأوربية :

إن تجميع الطاقات الإنتاجية وأحجام الإنتاج الرئيسى في أوروبا الغربية وخاصة في المجال الصناعى يعطى صورة وردية عن القدرة الأوربية ولكن المشاكل الخاصة بكل دولة تنال من دلالة هذا التجميع .

وأوروبا بعدد سكانها البالغ ٢٥٠ مليوناً، تستهلك حوالى خمس الطاقة المستهلكة في العالم كله (بما في ذلك وارداتها في البرول). وتنتج أكثر من ربع الصلب والأسمنت والمعدات الميكانيكية كما تحتل المكانة الأولى في مجال الإنشاءات البحرية وتبرز في كل الصناعات الطبيعية، كالميكانيكا الدقيقة والإنشاءات الكهربائية، والكيمائيات الفرعية. ويتراوح الدخل القومي بالنسبة للفرد في العام

بين ٣٠٠٠ فرنك (في إيطاليا) وما يزيد عن ٦٠٠٠ فرنك (في بريطانيا العظمى ،
وجمهورية ألمانيا الفدرالية) . وقد وصل مجموع الدخل القوي في أوروبا الغربية
(دون أسبانيا والبرتغال) إلى ١٢٤٥ مليار فرنك (عام ١٩٦٢) ، أي حوالي ٢٥٠
مليار دولار (في الولايات المتحدة ٤٢٤ ملياراً ، وفي الاتحاد السوفيتي ١٧٠ ملياراً^(١)).

بعض المنتجات المعبرة عن النشاطات الصناعية في أوروبا الغربية (٢)

فحم حجري	بترو ل	غاز طبيعي	كهرباء مائية	أسمنت	صلب	صناعة سيارات	طاقة الدفع	طاقة تكرير	
٢٠٠			٤	١٤,٤	٢٦,٦	١,٦	١	٥٠	بريطانيا العظمى
			٣٧	١,٢	٠,٥		٠,٥	٣	النرويج
			٣٨	٣	٣,٦	٠,١	١,١	٣	السويد
				١,٦	٠,٣		٠,٣		الدانمارك
١١	٢	٠,٦	٢	٢	٠,٢			٢٣	هولندا
٢١			٥	١١,٤			٠,١	٩	بلجيكا ولكسمبرج
١٤١	٧	٠,٦	١٣	٢٧	٣٢,٥	٢,٥	١,١	٤٢	جمهورية ألمانيا الفدرالية
٥٢	٢,٤	٥,٠	٣٦	١٦	١٧,٢	١,٥	٠,٦	٤٣	فرنسا
			٢١		٠,٣				سويسرا
	٢	٧	٤٥	١٨	٩,٥	١	٠,٤	٤٣	إيطاليا
٤٢٥	١٣,٤	١٣,٢	١٩٤	٨٨,٢	١٠٣,٣	٦,٧	٥,١	٢١٦	الإجمالي
٢١	١,٢	٢٤	٣٠	٢٦	٢٧,٥	٣٨	٦٥	٢٠	النسبة المئوية من الإنتاج العالمي

ويحل كل بلد مشاكل اقتصاده على حدة ، وفي الظروف الحالية أصبح

- (١) الدخل بالنسبة لكل دولة مقدراً بالفرنك عام ١٩٦٢ (بالمليار) : المملكة المتحدة ٣٠٠ ، النرويج ٢٠ ، السويد ٦٢ ، الدانمارك ٣٠ ، هولندا ٦٠ ، بلجيكا ولكسمبرج ٥٥ ، جمهورية ألمانيا الفدرالية ٣٠٠ ، سويسرا ٣٥ ، فرنسا ٢٣٢ ، إيطاليا ١٥٠ .
- (٢) الفحم الحجري والبترو ل والصلب والأسمنت بالمليون طن ، والكهرباء بمليار كيلوات ساعة ، والغاز الطبيعي بمليار متر مكعب ، وصناعات السيارات بمليون وحدة ، وحجم السفن التي نزلت إلى البحر بالمليون طن ، وطاقة التكرير بالمليون طن .
- (٣) أكثر من ١٠٠ مليون طن من الحجيت .

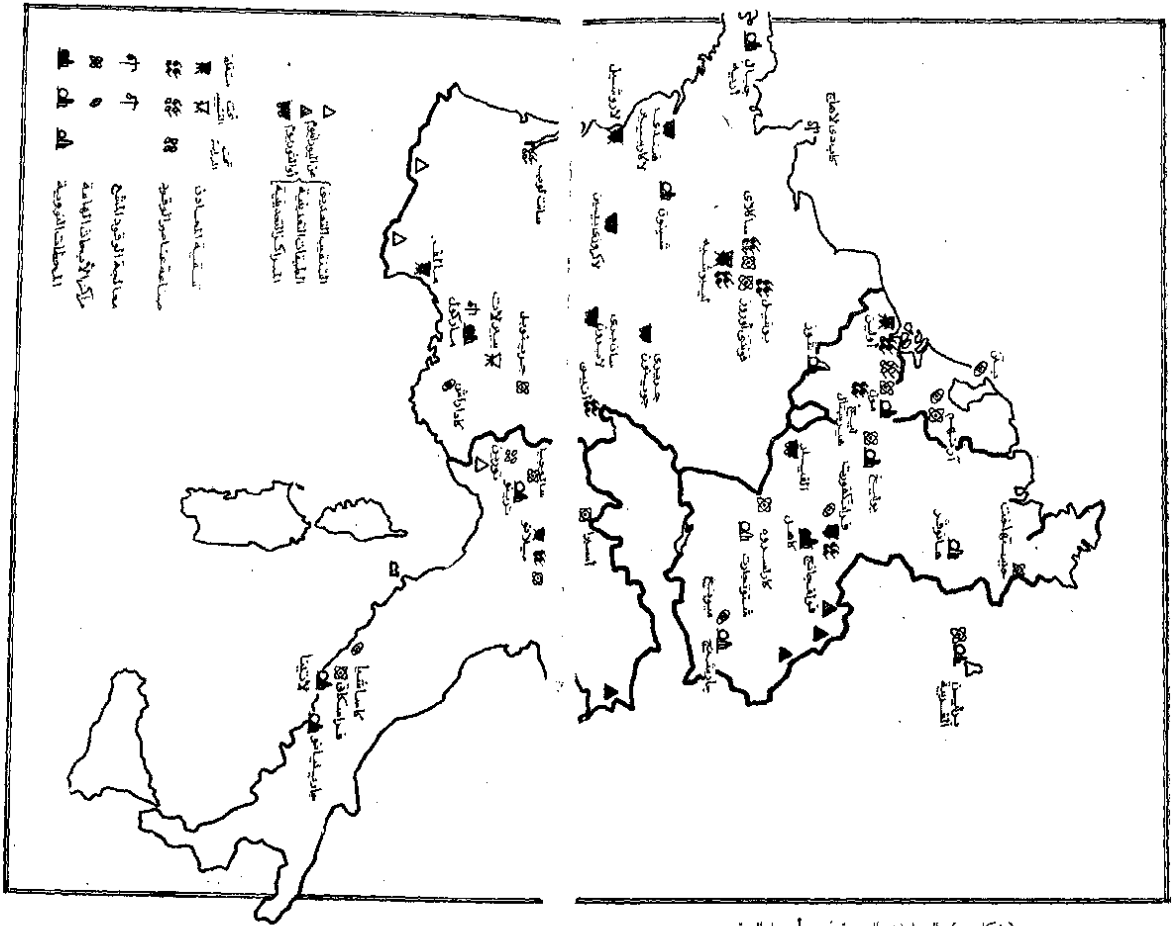
عليه أن يستجيب لمجموعتين من المتطلبات : الأولى أن يضمن أحسن عائد لاستثماراته من رأس المال والعمل ، والثانية أن يقوم بالاستثمارات اللازمة لإضفاء الطابع التنافسي على مجموع قطاعات النشاطات التي تتعرض لمنافسة شاملة في المستقبل القريب أو البعيد، وغالباً ما يترتب على هذا انخفاض ربحية الاستثمارات والجهود الإنتاجية التي تبذل في هذا الصدد . وما زال التنسيق ضعيفاً بين الاقتصاديات الأوروبية ، فالازدواج بينها أمر كثير الحدوث . بيد أن ترتيباً ما يطرأ على المناطق الصناعية المتباينة مما يبين أن بعض مراكز التطور الرئيسية ذات الدلالة الدولية أخذت تكتسب قوة جذب معينة . وقد ساهمت الاستثمارات الأجنبية بأوروبا في تغيير مراكز الثقل فيها مرات كثيرة ، فنذ عشر سنوات على الأقل أخذنا نلاحظ تحول حوض نهر الراين إلى مركز جذب ، وخاصة المجموعة الضخمة التي كونتها منطقة الراين - وستفاليا ، وشمال بلجيكا وشرقها ، وهولندا . ومن أكبر التناقضات الجغرافية التي تميز القارة الأوروبية تجمع الجانب الرئيسي من القوى الإنتاجية داخل المثلث الذي تقع رؤوسه عند الهافر وهامبورج وجنوا ، رغم التباين القوي للأقاليم الواقعة داخل هذه المنطقة . وإذا مددنا ضلعين من أضلاع المثلث على استقامتهما فإنهما يحيطان بالجزء الفعال والنشط للجزر البريطانية . فتتكون أوروبا من محور صناعي كبير - هو محور الراين . وتوجد المراكز الاقتصادية الأساسية للبلاد الأوروبية الخمسة على مقربة من هذا المحور أو على امتداده ، ابتداء من المجموعة الحضرية القائمة في إيطاليا الشمالية حتى هولندا ، بما فيها الشمال الشرقي الفرنسي من محور السين إلى الحدود الشمالية والشرقية . وإذا ما خرج المرء من هذه المنطقة الكبرى ذات التطور التكنيكي والاقتصادي الكبير فسرعان ما يصل إلى مناطق يقل فيها مستوى النشاط كثيراً عما يوجد في المثلث الصناعي ، حيث المدن الكبيرة معزولة عن بعضها بدلاً من أن تندمج في شبكة من النشاطات الحضرية مترابطة الحلقات .

ولم تخرج بريطانيا العظمى بعد من أزمة القرن العشرين البريطانية (من

تعبيرات ا . سيجفريد). وهذا إذا اعتبرناها أزمة حقيقية ولم نفضل النظر إليها كنهاية لدورة من دورات التطور وبداية للتكيف مع ظروف اقتصادية جديدة . فنذ ثلاثين عاماً على الأقل يوجه الاقتصاد الإمبراطوري نحو تحول محدد إلى اقتصاد على درجة عالية من التخصص ، ويرتبط نطاقه بتنظيم شامل للعالم ، إلا أن هذا التحول عملية صعبة تستغرق زمناً طويلاً وخاصة إذا ما تقطعت أوصالها نتيجة لاختبار مثل الحرب العالمية الثانية . وفي بداية القرن كان الاقتصاد البريطاني اقتصاداً تخزينياً واقتصاداً استعمارياً ، بمعنى أن الصناعات كانت موجهة أساساً إلى سوق النقل والتصدير للبلاد الواقعة فيما وراء البحار . وأن الفحم الإنجليزي نفسه كان مادة للتصدير بكميات تبلغ عشرات الملايين من الأطنان في العام . وفيما بين الحربين ، دعمت بريطانيا تجهيز معداتها الصناعية في اتجاه يزيد إنتاجها من الأجهزة الميكانيكية الدقيقة ، وقطع المحركات والأدوات الصناعية ، وأجهزة التحكم . وأمام حكم الواقع – وأعني به تدهور التجارة الدولية للفحم ، وإنشاء الصناعات المنافسة للنسيج – اقتنعت بالتخلي عن جزء من صادراتها ، وبالتالي بتخفيض وارداتها ، وبدعوة زراعتها لأن يبذلوا جهداً جديداً . وخرجت تدريجياً من نطاق الليبرالية ذات النزعة الهجومية ، لتلجأ ، لنظام الحماية الدفاعي وإلى النظام السوقى الإمبراطورى تبنيه من خلال مفاوضات وعرة مع بلدان الكومنولث . وبعد الحرب العالمية كان لزاماً على بريطانيا العظمى أن تعيد النظر في المكونات الرئيسية للثروة التى كونتها فى القرن التاسع عشر . وقد أصبح الفحم الإنجليزي غالباً جداً ، رغم أنه لا يمكن الاستغناء عنه بعد فى صناعة الصلب . والصناعة الكيماوية . ولكنه يلقى منافسة متزايدة من المنتجات البترولية فى سوق الطاقة . وتعرضت الأسواق الخاضعة لرؤس الأموال البريطانية لضربات قاسية ، فقد استبعدت شركة البترول البريطانية من الاستغلال المباشر للبترول الإيرانى ، وتفوقت شركة « كريول » ، وهى فرع من شركات استاندرد ، على شركة شل فى فنزويلا . وأقامت أمريكا لنفسها دعائم متينة فى الشرق الأوسط . فبحثت

بريطانيا في التجهيز بالمعدات النورية ، عن حل لمشكلة الطاقة في المستقبل . وأصبحت تملك بعضاً من أرقى مراكز البحث في العالم من حيث التجهيز ، وتعتبر بعض إنجازاتها ونماذجها من أجراً للإنجازات من الناحية التكنيكية ، وأكثرها ثورية من الناحية الاقتصادية . ولكن ضخامة الاستثمارات اللازمة للارتقاء بالبحث سريعاً تجعلها تتردد في بعض الأحيان . وإلى أن يتم لها ما تريد أصبحت بريطانيا العظمى واحدة من أكبر منتجي الكهرباء في أوروبا . فقد أنتجت ١٦١ مليار كيلوات ساعة في عام ١٩٦٢ ، بزيادة قدرها ٢٠ ٪ عن إنتاج ألمانيا ، ويرجع هذا الوضع إلى أن الكهرباء هي أوفر الأشكال لتوزيع الطاقة وأكثرها مرونة ، وهي تكفل بصورة خاصة تحرير الصناعة من عبودية التوطن التي كانت تتحدد تقليدياً حسب ظروف الطاقة وتكاليف نقلها ، ونقصد هنا الفحم . واحتلت بريطانيا العظمى المكانة الأولى بأوروبا في مجال الصناعات العالية التخصص كصناعة المحركات من جميع القدرات وكافة الاستخدامات (السيارات والطيران والملاحة البحرية والمعدات الصناعية) ، وفي الصناعات الكيماوية أيضاً التي تفوقت الشركات الإنجليزية فيها على الصناعة الألمانية ، رغم قوتها وصيتها الدائع . وأكثر من أي وقت مضى ، يتفق مع الواقع الجديد في القرن العشرين الوصف الذي وضعه أندريه سيجفريد للجزر البريطانية كورشة ميكانيكية كبيرة . وتتدخل الحكومة لتوجيه الإنشاءات الجديدة إلى المناطق التي يهدد فيها عرض اليد العاملة بإيجاد مناطق جغرافية للبطالة ، فتمنح الميزات الملموسة للصناعات الجديدة ، بأن تعد الأراضي إعداداً يلائم إقامة الإنشاءات الصناعية . وهناك تخطيط إقليمي حقيقي لتوزيع المعدات يؤثر بطريقة فعالة على توزيع الاستثمارات والمبادرات ، ففي عام ١٩٦٢ نجد أن ستين منطقة من « مناطق التنمية » قد استفادت من مساعدة الدولة . وتلقت الاعتمادات لإنشاء المساكن ولقيت تشجيعاً لقيام المشروعات الصناعية الجديدة بمساهمة الحكومة في نفقات المنشآت التأسيسية .

ولكن المستقبل ما زال يبدو غامضاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فالاقتصاد الإمبراطوري يتحلل شيئاً فشيئاً ، ويحصل كل بلد من بلدان الكومنولث على استقلاله الاقتصادي والمالي الكامل . وفي عشر سنوات أي من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٢ تناقصت صادرات المملكة المتحدة للكومنولث بحوالى ٤٠ ٪ ، وانخفضت نسبتها من إجمالى الصادرات من أكثر من النصف إلى أقل من الثلث . ويوماً بعد يوم تزداد صعوبة موازنة الصادرات بالواردات . وتعيش بريطانيا في خوف من البطالة رغم أنها لم تعد تجد اليد العاملة غير المؤهلة للقيام بالأعمال الوضيعة في سوقها الداخلية . فتأتى بها من جمايكا ومن هونج كونج أو من إيطاليا . إلا أن خوف بريطانيا الدائم من البطالة يرجع إلى أن اقتصادها ذا المستوى التكنيكي العالى معرض دائماً لأن تضيق أمامه منافذ التوزيع . وأدى تحويل الاستثمارات نحو الإنفاق على التجهيز بالمعدات ونحو التشغيل في الخارج إلى إزالة الاحتقان الذى تشكوه سوق الأموال ، ولا شك أن لبريطانيا العظمى مصلحة في المشاركة في اقتصاد أوربي منظم وموحد ، ولكنها لا تريد الدخول دون شروط في السوق المشتركة . وفتلت في المفاوضات التى بدأت في هذا الخصوص عام ١٩٦٢ . إن فترة المفاوضات التمهيديّة في هذا الشأن والتي يمكن أن تمتد لمدة طويلة ، لفترة حرجية بالنسبة لها . وقد ظل الدخل القومى ثابتاً منذ عشر سنوات (بالأسعار الثابتة) . بينما زاد في جمهورية ألمانيا الاتحادية بنسبة ٢٠ ٪ ، وفي فرنسا بنسبة ١٠ ٪ . وفي إيطاليا بنسبة ٢٥ ٪ . والأزمة البريطانية هي أزمة الاقتصاد الصناعى والتجارى . . وهى أزمة لا علاج لها طالما كان ٢٢,٥٠٠,٠٠٠ من مجموع العاملين البائع ٢٣,٦٠٠,٠٠٠ ، يتحرفون مهناً متعلقة بالصناعات أو في القطاع الثالث . ومن جهة أخرى فإن إنجلترا بعددها الصغير من المزارعين إنما تنتج نفس الكمية التى تنتجها ألمانيا بعدد من الفلاحين يزيد عنها ثلاث مرات . ولذا لا يمكن أن يكون الريف ، بأى حال من الأحوال ، منطقة تراجع بالنسبة لاقتصاد يعانى الصعوبات . ومن المستحيل العودة إلى الوراء بالنسبة لهجرة فلاحيه ، تجاوزت



(شكل ٦) الصناعات النورية في «أردنا الستة»

هنا النسب التي عرفها المناطق الأوربية الأخرى تجاوزاً كبيراً . وفي مقابل ذلك فالحكومة الإنجليزية حريصة كل الحرص على الحفاظ على التوازن بين المناطق الصناعية والحضرية التي تشكلت في القرن التاسع عشر . ونجدها تقوم بعمليات لتجديد مواطن الإسكان وللمساعدة على إقامة الصناعات الجديدة ، مما يربط السكان بنشاط التجمعات الحضرية . فتتخذ حركة تعمير الأراضي في الجزر البريطانية شكلاً خاصاً هو شكل « الكونورباشن » conurbation (التجمعات الحضرية) .

وهذه الشبكات الحضرية الإقليمية تتمركز حول عاصمة كبيرة ، وتمتلك كل أنواع الخدمات ذات المستوى الراقى (ليفربول - مانسستر - برمنجهام - ليدز - شفيلد - نيوكاسل - جلاسجو) . ومع ذلك ظلت لندن أكبر تجمع حضري أوربي بعدد سكانها الذي يزيد عن ثمانية ملايين . وإن تجمع لندن وحده يعتبر مختبراً للتحول الإنجليزي لأنها تسعى منذ ثلاثين عاماً للانتقال من وظيفتها كميناء ومخزن عالمي إلى مجرد عاصمة لبريطانيا العظمى ، مع احتفاظها بمكانتها كمركز صناعي على المستوى العالمي . وهي أيضاً مختبر للتحضر نظراً لما يجري فيها من عمليات اللامركزية الحضرية القائمة على إنشاء المدن التابعة . إن إنجلترا رغم متاعبها ، وربما بسبب متاعبها هذه ، لم تكف عن أن تكون مثلاً للمبادرة في جميع المجالات .

وتعتبر جمهورية ألمانيا الاتحادية ، القوة الاقتصادية الأولى في القارة ، فقد تخطت بسهولة محيرة الصعوبات المترتبة على الهزيمة وعلى تقطيع أوصالها وعلى ضغط عدة ملايين من المهاجرين واللاجئين على اقتصادها . وفي مدى عشر سنوات تمت تسوية المشاكل التي كانت تبدو وكأنه لا حل لها ، وتسبب أنواعاً قاسية من الحرمان . وأكد الاقتصاد الألماني وجوده من جديد في الأسواق العالمية . وزاد الدخل القومي من ١١٠ إلى ٢٤٠ مليار مارك من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٦١ . وهذا يمثل زيادة في نصيب الفرد تقرب من ٦٠ ٪ بافتراض ثبات الأسعار ومع وضع زيادة السكان في الاعتبار . كما زادت المنتجات الصناعية الأساسية ، كالصلب والألومنيوم والأسمنت وحامض الكبريتيك ، بنفس النسبة .

ولكن يحق لنا أن نتساءل عن مدى مغالاة ألمانيا في التفاؤل عندما طورت طاقتها الإنتاجية تطويراً لا يتوقف ابتداءً من عام ١٩٦٢ . فإمكانيات البيع لا تتوفر بصورة مستمرة ، لأن الأثمان العالمية تنخفض في الوقت الذي يتجه فيه سعر التكلفة الألمانية للارتفاع . وعماماً بعد آخر تقل الزيادة في إجمالي الإنتاج القوي بالأسعار الثابتة فقد كانت : ٨,٨٪ في ١٩٦٠ ، ٥,٣٪ في ١٩٦١ ، ٤٪ في ١٩٦٢ . ومع ذلك فليست هناك بطالة عامة الأمر الذي يدعو للدهشة ، إن ألمانيا هذه التي كان عليها أن تستوعب من ٣ إلى ٤ ملايين من العاملين العائدين نجدها تجند اليوم الإيطاليين والأسبانيين واليونانيين والأتراك للقيام بالأعمال التي لا تتطلب مهارة حرفية . ولكن السوق تضيق أمام بعض الصناعات ذات الإنتاجية المتزايدة ، فتلفظ جزءاً من يدها العاملة - وهي المؤهلة وتلقى بها في سوق العمل . وحتى الآن يتم دونما صعوبات الانتقال من صناعة إلى أخرى ويرتبط الأمر أحياناً بالهجرة من منطقة إلى أخرى ، أو بالتحول إلى نشاطات الخدمات أيضاً . ولكن الطاقة الإنتاجية في صناعة المعدات الصناعية لا تستغل بكاملها . وألمانيا في حاجة إلى التصدير . ولهذا فإن السوق المشتركة والعالم الثالث هما الهدفان أمامها . فالسيارات والأجهزة الصناعية والمنتجات الكيماوية تشق طريقها نحو أفريقيا ، وآسيا الجنوبية وأمريكا اللاتينية وقد أعيد تشغيل الشبكة الممتازة للنقل الجوي لشركة لوفهانزا ، وخطوط الملاحة البحرية الألمانية وصحب ذلك عودة التمثيل التجاري الألماني في العالم كله .

وإذا كان الاقتصاد الألماني قد تميز منذ نهاية القرن الأخير بتطور الصناعة الكاملة التي تبدأ بالمنتجات الأساسية ، وتصل إلى أكثر المنتجات تنوعاً ، فإنه يخالف الاقتصاد البريطاني في أنه يحتفظ بقطاع فلاحي له وزنه ومجهز بالمعدات تجهيزاً جيداً بشكل عام . ولكن إنتاجيته تنفاوت حسب الاستعداد الخاص بكل منطقة . ويهتم القطاع الفلاحي الألماني على الدوام بأن يتبع تطور المعدلات العامة للاستهلاك . وهو يدرك أهمية الاستفادة من نشاط الخدمات . بيد أن

الفلاحين الألمان يشكون من التفاوت الجدى بين عائد العمل فى الأرض وعائد العمل الصناعى . ويطالبون بحماية الإنتاج وزيادة أسعاره مطالبة شديدة إلا أن هذه الأسعار لا تقوى على المنافسة على المستوى الأوروبى .

وتكسب الصناعة الألمانية الكثير لو اختفت الحدود الجمركية فى أوروبا ، أما الزراعة فلا تقبل بحماس على هذه الفكرة . وعلاوة على هذا التناقض بين مصالح « القطاعات » فإن هناك تمايزاً إقليمياً . ذلك أن مركز الثقل فى الاقتصاد الصناعى الألمانى يتحرك بطريقة محسوسة منذ عشر سنوات نحو الضفة اليمنى للراين . فقد فقدت أهميتها المناطق التى تلقت دفعة قوية فى ظل النظام النازى ، وخاصة منطقة « نيدر زاخسن » وهانوفر وميناء هامبورج بالقياس إلى حوض الراين ونقصد قطاع نيكر « شتوتجارت » ولود فيجزهافن - مانهايم ، وماين السفلى بفرانكفورت وماينس ، وبالذات قطاع الراين - وستغاليا . وتبدو أراضي جمهورية ألمانيا الاتحادية كمجموعة من المناطق المتباينة بسبب طبيعتها ، بل أيضاً بسبب تطورها التاريخى الحديث . ونلاحظ فى الواقع انزلاقاً عاماً للاستثمارات وللطبقات الفتية من السكان العاملين من الشرق نحو الغرب والشمال الغربى . وتلازم هذه الحركة نوعاً آخر من الانزلاق يتخذ شكل انكماش المجال الاقتصادى الألمانى ، ما دامت المناطق التى تعاني ضيقاً هى مناطق الحدود مع هولندا ، أى سلسفج - هولشتين ومداخل بوهمر . فالد . ولأسباب مختلفة عن تلك التى وجهت المخططين الإنجليز ، اتجهت السلطات الألمانية بدورها إلى أن تحد من التراجع الاقتصادى للمناطق المتطرفة والشرقية ، وعملت بصفة خاصة على أن تشجع تشتت صناعات التشطيب والصناعات الاستهلاكية . ورغم الجاذبية الهائلة لمنطقة الراين ، ولمدينة فرانكفورت كمركز تمويلى ، فقد تمكنت ميونخ من جذب بعض المشروعات التى انتقلت من برلين الشرقية ومن « جمهورية ألمانيا الديمقراطية » (وخاصة سيمنس) . إن الهيكل الاتحادى الألمانى ، وتطور المدن الكبيرة ذات النظم الأساسية البرحة التى أصبحت عواصم للولايات ، لهى أمور تتفق مع التشتت

الجغرافى النسبى للاستثمارات الصناعية ، كما يتفق وجود مناطق الإسكان حول مراكز الفحم فى بريطانيا العظمى . وإذا كان ميناء لندن وبورصتها قد لعبا دوراً مركزياً فى إنجلترا ، كما لعبته باريس من الناحية الإدارية والتجارية فى فرنسا ، فإن منطقة الفحم فى الروهر وعلى ضفاف الراين تقوم بهذه الوظيفة فى ألمانيا اليوم . إن مدينة بون ليست سوى عاصمة قامت مؤخراً ، أما المراكز المختلفة فى البنوك والمشروعات الكبيرة القائمة فى فرانكفورت وكولونيا ودسلدورف وإسن ، فقد كانت تقوم منذ زمن طويل بوظيفة العاصمة الاقتصادية . وما زالت النظم الأساسية القائمة وأهمية الراين فى الجغرافية الطبيعية الأوروبية ، تجذب الاستثمارات بما فيها الاستثمارات الأمريكية . وخط الرين - الراين هو محور مرور البترول فى أوروبا الغربية . إن معامل التكرير التى تعالج أكثر من ثلث الخام المستهلك فى البلدان الستة فى غرب القارة تقع بين منطقة استراسبورج وكارلسروه وبين برنيس (روتردام) . وأن المراكز الإدارية البروسية فى برلين التى كانت قوة موازنة قد اختفت اليوم مما جعل القاعدة الرينانية للقوى الألمانية تؤكد مكانتها دون منازع . وإذا تؤكد ألمانيا أنها من بلاد الراين بشكل أساسى ، تعلن بكل قوة عن أنها دولة من الدول الأوروبية .

وقد حققت إيطاليا أكبر قفزة للأمام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالمقارنة مع بلاد أوروبا الغربية . والمشكلة الجوهرية بالنسبة لها هى مشكلة توحيد الأراضى القومية اقتصادياً واجتماعياً . تلك الأراضى التى ما زالت تعاني حتى الآن من نتائج التاريخ الانفصالى الذى عرفته والذى لم تضع له الوحدة السياسية التى تمت منذ قرون سوى نهاية ظاهرية . فقد استمرت الهوة بين الشمال والجنوب تزداد عمقاً حتى الحرب العالمية الثانية ، طالما كان الشمال يتبع نموذج شمال غرب أوروبا الصناعى ويندمج معها من الناحية العددية ، بينما كان ينطبق على الجنوب أكثر فأكثر ، تعريف المنطقة المتخلفة التى تأخر تطورها الاقتصادى والاجتماعى ، والتى تقع فى نفس الوقت ضحية لانتزاع القوى الإنتاجية منها لصالح الشمال . وقد

بدأت الهجرة علاجاً لهذا الوضع ، طالما كانت إيطاليا غير قادرة على حل مشاكلها . وبعد نهاية الأوهام الإمبراطورية وجدت إيطاليا طريقها في تنمية صناعية على درجة عالية من التخصص ، وبناء اقتصاد للخدمات قادر على مواجهة تعدد الطلب على المساعدات التكنولوجية . ومرة أخرى كان الشمال هو الذى استوعب هذا الشكل الجديد من التطور ، ولكنه ساهم في التوحيد الاقتصادي القوي مساهمة مزدوجة بتقديمه لرعوس الأموال والتكنيك اللازم لتزويد الجنوب بالمعدات (إنشاء صنوبر الجنوب وشركة تنمية الجنوب ، وسفيمز ، إلى آخره) من جهة ، وبامتصاصه لجزء كبير من فائض اليد العاملة في الأقاليم الجنوبية من جهة أخرى . وبالتأكيد فإن المشروع لم يكتمل بعد . فهناك مشاكل جدية مثل المشكلة الزمنية لعدم التوظيف الكامل في نابلي ، والوجود اللذين لهما كل اجتماعية بالية يعبر عنها استمرار وجود ألافيا^(٢) العنيد في صقلية . ولكن كل هذا لا يمكن أن يقلل من أهمية ما تم إنجازه في مجال التنمية الإقليمية وبالذات في مجال إيجاد الوظائف الصناعية . ومع ذلك فإيطاليا لا تستطيع استخدام كل يدها العاملة ، خاصة وأن خصوبة المواليد كانت حتى ١٩٤٠ مرتفعة عما هي عليه الآن ، مما تسبب في وجود عرض هائل من القوى العاملة الفتية . وما زالت الهجرة الدائمة أو المؤقتة أمراً ضرورياً . ولكنها تم اليوم إلى أوروبا بصفة أساسية (فرنسا ، ألمانيا ، سويسرا ، هولندا ، بل وإنجلترا) وهي لم تعد قاصرة على هجرة عمال المناجم وتشبيد الطرق بل أصبحت تضم عدداً متزايداً من العمال المؤهلين .

• وبين عامي ١٩٤٨ ، ١٩٦٢ تضاعف نصيب الفرد من الإنتاج القومي . وفي الوقت الذى يعانى فيه الاقتصاد الإنجليزي والألماني والفرنسي من هدوء ملحوظ من ١٩٦٠ . يواصل الاقتصاد الإيطالي ميله الشديد للصعود . وقد تراوحت الزيادة السنوية في الدخل القومي بين ٦ و ٨ ٪ فيما عاى ١٩٥٩ و ١٩٦٣ . وأصبحت الزيادة ظاهرة عامة وارتفع الدخل الزراعى مع ارتفاع الدخل الصناعى

(١) ألمانيا : عصابة إجرامية سرية ذات أصول تاريخية قديمة . (المغرب) .

بل بأسرع منه . وزادت الاستثمارات البالغة الأهمية من الطاقة الإنتاجية خلال العقد الجارى وخاصة في مجال تكرير البترول والبتروكيماويات (في مدن رافنا - سيراكوزا - تارنتى - برنديزي) وزاد الاستخدام بنسبة الثلث في مدى عشر سنوات . ولكن إيطاليا تحتاج إلى أسواق خارجية خاصة لتبيع فيها منتجاتها الزراعية والصناعية المرتفعة الأسعار . وهي تطالب لفائض يدها العاملة بحق العمل بالبلاد المجاورة . وإيطاليا تدعو السائحين لزيارتها واستهلاك منتجاتها والتمتع بخدماتها . إنها تضع نفسها بحزم في عداد الدول الأوروبية . وقد تغلبت التقاليد القارية السائدة في الشمال على تقاليد البحر الأبيض السائدة في الجنوب . إن روما هي العاصمة السياسية ، ولكن الأعمال تدار في تورينو وجنوا وميلانو .

لقد كانت التقاليد الهولندية في ارتياد البحار مصدراً لمغامرات استعمارية مختلفة تركزت حول استغلال الهند الهولندية بأساليب على درجة استثنائية من الفعالية . وقد وجدت هولندا نفسها بعد التجارب القاسية للحرب العالمية الثانية واحتلال أراضيها وتدمير المنشآت القائمة وتخريب جزء من مدينة روتردام ، وجدت هولندا نفسها محرومة من إمبراطوريتها فيما عدا غيانا وغينيا الجديدة . فأصبح الاتجاه الاقتصادي الحديد ذا شقين : تنظيم اقتصاد للخدمات علمي المدى ، والتصنيع . ويستند هذا الاتجاه الحديد على سياسة حازمة لاستغلال أراضيها وتوزيع قوى الإنتاج كما يستثمر بشكل صائب وسليم مزايا الوضع الجغرافي لأرضها القومية عند مصب طريق الراين الكبير . لقد نهضت روتردام من عثاها وأصبحت مدينة نموذجية وأول ميناء أوربي . وإن الجبهة الحضرية التي تمتد من « نيف ماس » إلى إيجسل ، ومن روتردام إلى أمستردام مارة بلاهاي ، وبها حوالي ثلاثة ملايين نسمة وتضم جهازاً لإدارة الأعمال ، هذه الجبهة استطاعت أن تفرض خدماتها في مختلف المجالات على البلاد المجاورة . وهولندا أعلى معدل لحصوبة المواليد بالنسبة لجميع بلاد أوروبا الغربية فقد زاد عدد سكانها بنسبة ٥٠٪ في مدى ثلاثين عاماً . وضربت هولندا أروع مثل للتحول الاقتصادي ،

وأصبح عليها أن تستدعى عمالاً من الخارج للقيام ببعض الأعمال ، كالأشغال الهيدروليكية واستغلال منطقة « زويدرزية » القديمة . ورغم تأخر بعض مناطق الشمال والشرق ، فإن إنتاجية العسل في الزراعة والصناعة الهولنديتين مرتفعة ارتفاعاً ملحوظاً . وتم معالجة كل المشاكل بأعلى درجة من الكفاءة الفنية .

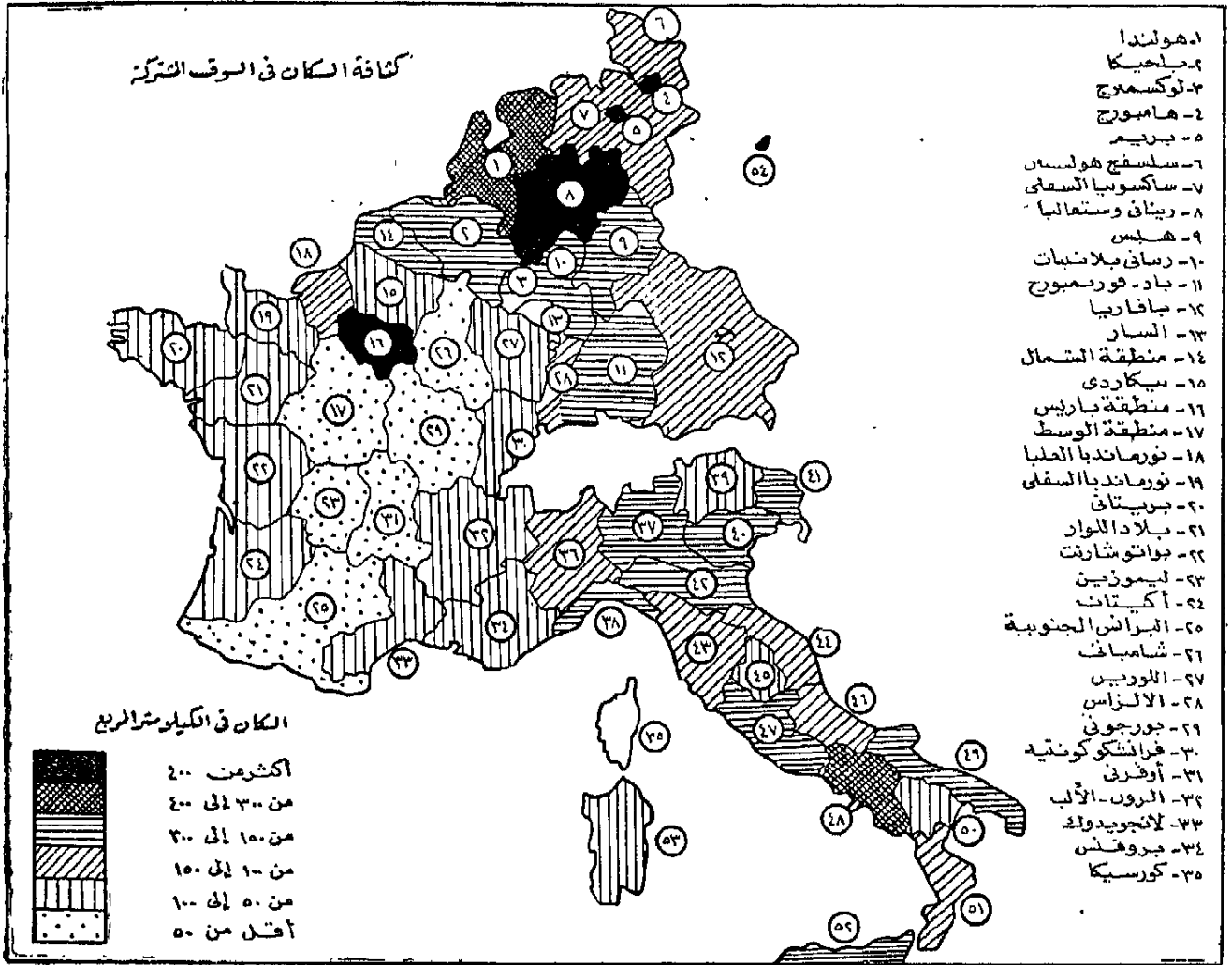
وتدخل هولندا غمار الحلبة الأوروبية بصورة كبيرة ، فتذهب إلى أبعد من نطاق علاقاتها مع البلدين الآخرين اللذين يكوّنان معها مجموعة « البنلوكس » بل والبلاد المجاورة . وهي تواجه منافسة أجنبية في شتى الميادين ابتداء من مجال الصناعات الكهربائية الدقيقة (فيلبس) حتى بناء السفن وصناعة المنتجات الكيماوية . وما زالت هولندا نشطة للغاية في التجارة وفي معالجة المنتجات الغذائية القادمة من وراء البحار (يونيلفر) . وقد زادت الطاقة الإنتاجية فيها بشكل منتظم بنسبة تتراوح بين ٤ و ٥ ٪ سنوياً منذ عشر سنوات ، بيد أنها ستستفيد في السنة المقبلة من بدء استغلال منابع الغاز الطبيعي في « جروننج » ، التي تعد أهم منابع الغاز الطبيعي في أوروبا . وفي نفس الوقت تدعم هولندا مركزها كمورد للخدمات للدول المجاورة .

وكانت ظروف بلجيكا في الفترة ما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ تبدو أفضل من ظروف هولندا لأنها كانت تتمتع بوجود موارد قوية من الفحم ، كما ورثت تركة من المعدات الصناعية ومن قواعد النقل والتبادل - هبطت قيمتها تدريجياً لتقادمها . وأصبحت بلجيكا اليوم في مركز أصعب من مركز هولندا وأضحى استغلال الفحم فيها يتكلف أكثر مما كان يتطلب في الماضي . وغدت الصناعة الثقيلة فيها تحتاج إلى التجديد ، وتفتقر بعض الأعمال فيها إلى اليد العاملة . أما « أنفرس » التي أفادت من دمار روتردام غداة الحرب فقد عادت من جديد إلى مركز التابع ، رغم القناة التي تم شقها بين نهري إسكو والراين . وتبلغ حركتها ربع حركة روتردام . ومع ذلك فما تزال بلجيكا ولكسمبرج من المراكز الأساسية للصناعة الأوروبية الكبيرة . وتعد جزءاً من التجمع الجغرافي والتكنيكي والمالي

لنطاق الفحم ، الذى يحيط بحوض الفلامند ووستفاليا . ولكن تناقض المصالح لا يزال كبيراً داخل دول « البنلوكس » التى تلعب فيها هولندا دوراً قيادياً . ولا يمكن أن تختفى هذه التناقضات إلا فى إطار أوسع ، هو الإطار الأوروبى .

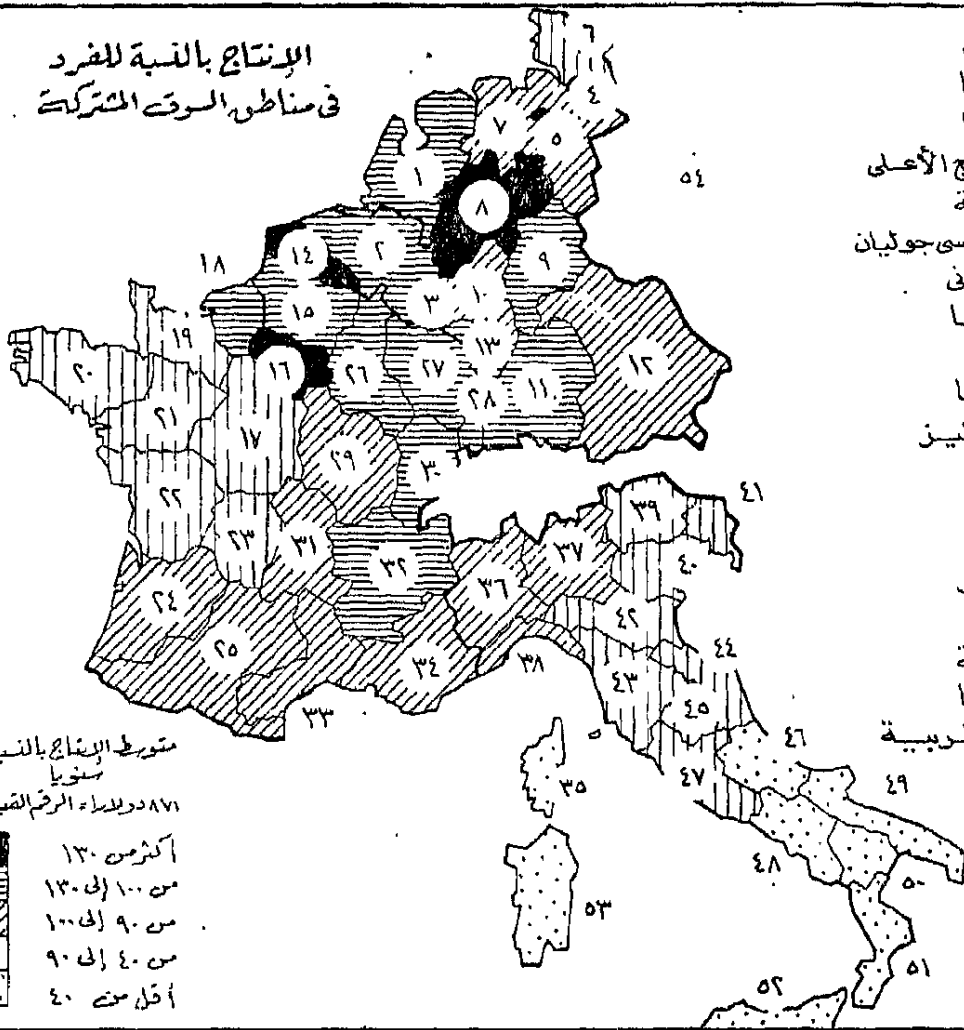
* * *

وتحتل فرنسا بدخلها القومى الإجمالى البالغ ٢٣٣ مليار فرنك فى عام ١٩٦١ ، المكان الثالث بين اقتصاديات أوربا بعد المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية (كل منهما ٣٠٠ مليار) . وهى فى حالة توسع اقتصادى مستمر ، ولكن المعدل العام أو المتوسط ينتج عن التقدم غير المتساوى للقطاعات المهنية المختلفة . وتثابر فرنسا منذ عشر سنوات على الأقل فى عمل دؤوب ، وإن كان صعباً فى أغلب الأحوال ، للتحويل الاقتصادى حتى تقضى تدريجياً على تلك القطاعات من اقتصادها غير القادرة على المنافسة . ويصحب هذا التطور اختفاء المشروعات التى يعتبر مركزها الاقتصادى « حديداً » . أو يتم إدماجها مما يترتب عليه حدوث عملية تركز تتفاوت حدتها حسب المجالات . فنجد أن القطاعات المتقدمة يمثلها على أى حال عدد من أضخم المشروعات ومن بينها بعض الصناعات التقليدية التى تحتفظ بمركز قوى إلى جانب الصناعات الجديدة التى ارتفعت إلى الصفوف الأولى بسبب تطور التكنيك ، كصناعة الصلب والتعدين الثقيل (هناك أربعة مشاريع بلغ مجموع أعمال كل منها ما يزيد عن مليار فرنك) والصناعات الكيماوية (ونذكر ثلاثاً من الشركات الكبرى فى فرنسا : بلغت أعمال شركة الرول - بولنك ٤ مليارات ، ومجموعة شركتى سان - جوبان وبشنى أكثر من مليارين) والصناعات الكهربائية (تعد الشركة العامة للكهرباء ، شركة طومسون هوستون من بين المشروعات الثلاثين الأولى فى فرنسا) ويتمتع النشاط فى مجال البترول بثقل كبير فى القائمة المالية : إذ تعد خمس من شركات البترول من بين العشرة مشروعات الأولى فى فرنسا وفى مقابل هذا تراجعت صناعة النسيج بدرجة كبيرة أمام التقدم السريع الذى حققته الصناعات « الطبيعية »



(شكل ٧ أ، ٧ ب)
التباين الإقليمي في بلدان السوق المشتركة الست

الإنتاج بالنسبة للفرد
في مناطق السوق المشتركة



أخيراً ، إذ يحتل أكبر مشروع في صناعة النسيج المرتبة التاسعة والحمدسين بين المشروعات الفرنسية ويحتل ثاني مشروع المرتبة الثمانين (عام ١٩٦٢) . وهناك أيضاً تفاوت ملحوظ في التطور الصناعي للزراعة حيث تحقق مناطق الاستغلال المركز ، والمزودة بمعدات حديثة ، عائداً كبيراً ومعدلات إنتاجية مرتفعة ، بينما تعاني تلك المناطق التي ما زالت الملكيات فيها مفتتة أزمة اقتصادية واجتماعية كامنة . وتزداد خطورة تفتت الملكية بسبب نقص الاستثمارات فيها وما يسودها من مفهوم خاطئ عن الأساليب الحديثة .

وينعكس عدم التناسق والتنمية الاقتصادية في شكل تفاوت إقليمي كبير ، مما يؤكد في بعض الحالات ، ويعدل في حالات أخرى ، التباين الذي نشأ من قبل بين المناطق التي عرفت بغناها والمناطق التي عرفت بفقرها ، أو تأخر التطور فيها . فعلى المناطق الصناعية في الشمال والشرق أن تواجه ضرورة تكييف نفسها مرة أخرى مع الظروف التكنيكية والاقتصادية الجديدة . وقد بدت عدة دلائل تشير إلى أن المنطقة الشمالية قد بدأت تشيخ . وقد طرأت بعض التحولات الداخلية على أوجه النشاط في المنطقة الشمالية ، وتكونت تجمعات إقليمية مما أعطاها ملامح جغرافية جديدة إذ نراها من جهة تنجذب نحو نهر «إسكور» الذي أصبح مرتبطاً منذ الآن بالراين وبروتردام ارتباطاً مباشراً ، ومن جهة أخرى نرى عوامل تشد الشمال الفرنسي نحو صناعة الصلب الساحلية (في دنكرك) . ولم يعد في الإمكان أن يظل اللورين الصناعي مقصوراً على صناعة الصلب فقط في الوقت الذي بدأ فيه إنتاج الصلب بطريقة اقتصادية يتأصل ويتدعم في أماكن أخرى . وما يثير القلق النمو التضخمي للتجمع الباريسي وما يترتب عليه من نتائج اقتصادية واجتماعية (من تضخم النفقات اللازمة لإعداد وإدارة الخدمات العامة والخاصة) وفي الوقت الحاضر تبذل الجهود لإبعاد أحدث الصناعات عنه ، وهي في نفس الوقت أكثرها قابلية للتحرك . وقد سجل ذلك نجاحاً نسبياً في اتجاهين : الأول نحو السين الأدنى والثاني نحو الجنوب الشرقي :

أى مدن ديجون وليون وجرينوبل ، والبلاد الواقعة على مشارف الألب . واليوم يبدو أن وادي الرون قد بلغ المصير الذى هيأته له الظروف الجغرافية الطبيعية . وبعبارة أخرى فإن التحولات الرئيسية والمشروعات الجديدة تجرى فى المنطقة^{٢٤} « الأوربية » من فرنسا ، أى تجاه محور الرين . وفى مقابل هذا يزداد الفراغ الاقتصادى وتزداد الشيخوخة فى الجزء الأكبر من مناطق الغرب والوسط والجنوب . وليس هذا أقل المشاكل التى يولدها التطور الحالى وما يبشر به من انفتاح على اقتصاد أوربي ، وإذا صرفنا النظر عن العوامل الأخرى فما نراه من عدم التناسق بين شرق فرنسا وشمالها وبين نصفها الغربى والجنوبى الغربى ، يشبه بعض الشىء اتجاه النشاطات الرئيسية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية للميل من الشرق إلى الغرب . ولكن فرنسا إذ تنكمش نحو منطقة باريس والشمال والشرق والخط الذى يرسمه نهر الرون إنما تدير ظهرها لواجهتها البحرية الطويلة ولبعض من طاقاتها الزراعية التى لا يستهان بها .

* * *

وربما لعب دوراً فى هذا الشأن وجود نوع من الأرض الحرام الاقتصادية فيما وراء البرانس . فهناك أسبانيا بدخلها القومى الذى يبلغ ٤١ مليار فرنك والبرتغال بدخلها ١٠ مليارات وهما دولتان لا تتحملان المقارنة مع الدول الصناعية . وهنا ينخفض نصيب الفرد إلى ١٣٠٠ فرنك فى أسبانيا وإلى ١١٠٠ فى البرتغال . ورغم وجود الصناعات العريقة فى منطقة أستوريا وفى بسكاي وفى قطالونيا بصفة خاصة ، فإن شبه جزيرة إيبريا ما زالت تبدو بلداً متأخراً فى كل شىء . وبسبب تعرضها المتكرر لعمليات السيطرة من قبل رأس المال الأجنبى ، تظل تلك المنطقة كبلد عنى عليه الدهر ومتخلف اقتصادياً فى نفس الوقت . وقد جعلتها هياكلها الاجتماعية وكذلك ضعفها الاقتصادى بلداً عتيقاً وشاذاً فى أوربا . وبصفة دورية تغمرها موجة من الاستثمارات ، ويتردد فيها صدى الدعوة لرأس المال الأجنبى وكأن الأمر يبشر بالاستيقاظ ، ولكن سرعان ما تخمد هياكلها الاجتماعية هذه

الإرهاصات . ومنذ بضع سنوات أخذت أسبانيا تفخر بأنها قد أقبلت على مرحلة جديدة في تطورها . فقد بذلت الحكومة جهداً تصنيعياً كلفها غالباً (إذ هبطت قيمة البيزيتا مرتين في أقل من خمس سنوات) ثم نفذت بعد ذلك خطة لإعادة الاستقرار افتتحها بتخفيض جديد للعملة مما شل النمو الاقتصادي ولبعث الحياة فيه مرة أخرى وجهت دعوة جديدة للاستثمارات الأجنبية . وقد تستفيد أسبانيا من خطر الانكماش الذي يوجد فرصاً ملائمة للاستثمارات الجانبية . ولكن هذا البلد يعتبر شريكاً باهظ التكاليف بالنسبة لأمريكا بل ولأوروبا أيضاً .

(ب) التنظيمات الأوربية :

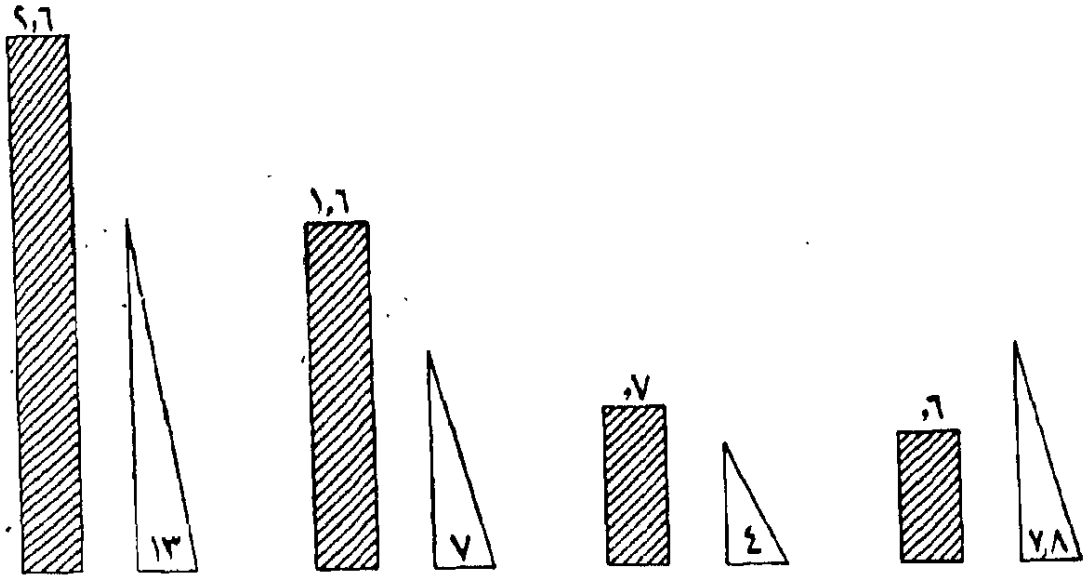
هناك صعوبات متعددة تعترض قيام التنسيق والمشاركة بين الكيانات المختلفة رغم الاتفاق المبدئي بين دول أوروبا الغربية جميعاً على ضرورة تبسيط التبادل ، وقيام نوع من التخصص في كل بلد حسب استعداده الخاص ، في إطار نظام عريض للتعويض يجنبها عدم التوازن القومي أو الإقليمي . وأكبر الاتحادات هو الهيئة الاقتصادية للتعاون والتنمية O.E.C.D. وكانت في البدء تسمى : الهيئة الأوربية للتعاون الاقتصادي O.E.C.E. وتغير اسمها عام ١٩٦٢ . وقد تأسست بعد الحرب العالمية الثانية لتسهيل التبادل التجاري عن طريق اتحاد المدفوعات U.E.P الأوربي الذي يقوم بوظيفة صندوق المقاصة - كما أن على الهيئة الاقتصادية للتعاون والتنمية تشجيع تطور البلاد المعنية بواسطة التعاون التكنيكي والعلمي . وتشارك فيها بريطانيا^(١) . ولكنها من جانب آخر تحتفظ باستقلالها النقدي مع بلاد الكومنولث (منطقة الإسترليني) .

وقد ظهر أن اتساع نطاق هذه المجموعة وتفاوت أجزائها لا يجعلها سوى

(١) الأعضاء هم بريطانيا العظمى وإيرلندا وبلجيكا ولكسمبرج وهولندا وسويسرة والنمسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والسويد والنرويج والدانمرك وإيسلندا وفنلندا وأسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا وإيطاليا وفرنسا .

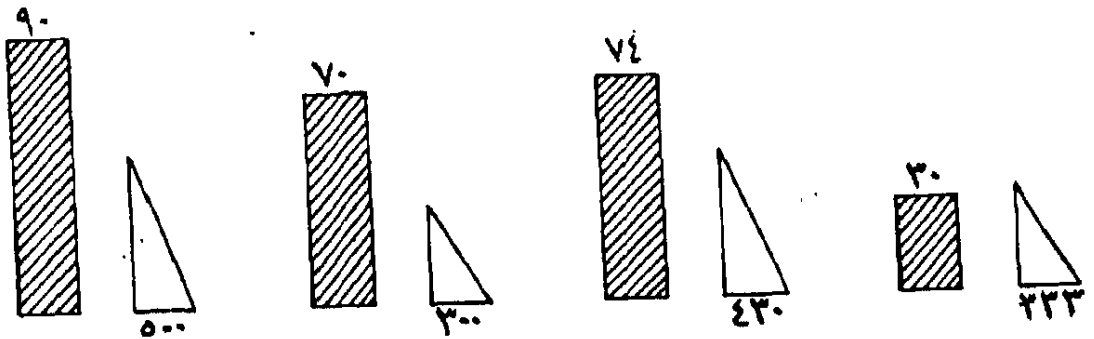
الطاقة

الإنتاج . بالمليار ميغاوات .
الأنصبة الفردية بالميجاوات نسمة / سنوياً



الصلب

الإنتاج بالمليون طن
الأنصبة الفردية للكيلوجرام / نسمة سنوياً



(شكل ٨)

الإنتاج الصناعي المميز بالمجموعات الكبرى من البلدان الصناعية

مجموعة من البلدان تستخدم نفس المناهج في حساب مبادلاتها وتخفيض الحواجز الجمركية . ومن هنا جاءت عبارة « منطقة التبادل الحر الكبرى » .

وبعد ذلك بفترة شكلت بريطانيا العظمى اتحاد التبادل الحر من سبع دول ، سمي بمنطقة التبادل الحر الصغرى ويضم علاوة على الجزر البريطانية ، الرويچ والسويد والدانمارك والنمسا وسويسرا - والبرتغال (١٩٦٠) .

ولكن الشكل الوحيد للدمج الذي تجاوز حتى الآن مجرد التنظيم للتبادل التجاري هو « المجموعة الاقتصادية الأوروبية » أو « السوق المشتركة » أو « أوروبا الست دول » التي نشأت نتيجة لتوسيع اختصاصات الجماعة الأوروبية للفحم والصلب G.E.C.A. . وكانت جماعة الفحم والصلب الأوروبية تستهدف في الأصل إعادة تكوين سوق الفحم والصلب مع تفادى ظهور سوق الروهر المركزة تركيزاً فائقاً مرة أخرى ، وما يترتب عليه من أخطار عدم التوازن ، كذلك التي عرفنا آثارها السيئة قبل الحرب العالمية الثانية . وأطلقت تلك المجموعة حرية التبادل بالنسبة للفحم والكوك والمعادن الخام والزهر والصلب ومنتجات الصلب الثقيلة . وأصبح من المحتم التخلي عن المؤسسات الاقتصادية الحديثة أو تجديدها . وأنفق كل بلد من البلاد الأعضاء على الاستثمارات الضخمة ، ليكون قادراً على المنافسة وساهمت القروض الأمريكية مساهمة كبيرة في تجديد أساليب صناعة الصلب الأوروبية فتضاعفت طاقتها الإنتاجية عما كانت عليه في عام ١٩٣٨ .

وبمعاهدة روما أقيمت السوق المشتركة في ٢٥ مارس ١٩٥٧ وكان الأمر يتعلق أولاً بإقامة اتحاد جمركي يتضمن إلغاء ما يعوق التبادل بين بلدانه ، كما نصت المعاهدة على اتباع نظم مشتركة في التجارة مع بلدان العالم الأخرى ، وتوجب إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الست نهائياً في بمرائتي عشرة سنة على الأقل وخمس عشرة سنة على الأكثر ، تبدأ منذ التوقيع على المعاهدة ، وتنتهي من ناحية المبدأ فيما بين عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٢ . وينبغي أن يتم هذا الإلغاء على دفعات (تخفيضان كل منهما ٣٠٪ والثالث ٤٠٪) ، ولا يجوز عقد أي اتفاق

حول الأسواق بين عدد من دول السوق ، فتعالج كل المشاكل عن طريق الست دول مجتمعة . وتنص المعاهدة على حرية انتقال العمال (وهذا شرط طالبت به إيطاليا على وجه التحديد) وتنسيق السياسة الاقتصادية وتجميع الإمكانيات التي تضمن تحويل المشروعات التي تلاقى صعوبات في أقصر فترة وبأحسن الطرق (أو إعادة التأهيل المهني لليد العاملة بحيث تتلاءم مع التغييرات التكنولوجية) واتباع سياسة زراعية مشتركة وسياسية جماعية لمساعدة البلدان المتخلفة . وفي ١٩٥٩ قررت الدول الست حرية انتقال رؤوس الأموال داخل السوق المشتركة ، الأمر الذي لن يتوفر في الواقع إلا بسلسلة من الإجراءات المطردة التي تقضى في فترة منسطة على كل رقابة على تحويل النقد وعلى جميع القيود الضريبية والإدارية التي تعوق انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات . وللسوق المشتركة مؤسساتها المستقلة عن حكومة كل دولة ، ولها لجنها التنفيذية ومجلس الوزراء وجمعية برلمانية أوروبية ومحكمة خاصة .

ومن أهداف الجماعة الاقتصادية الأوروبية أن تسهل استثمار الأموال الأمريكية في أوروبا . وقد زادت هذه الاستثمارات من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٩ من ٨١٠ ملايين إلى ٢,١ مليار دولار . وزعة حسب الجدول الآتي :

الاستثمارات الأمريكية الخاصة في بلدان السوق المشتركة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٩ (١)

١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٢	
٧٩٥	٦٦٦	٥٨١	٤٢٩	٣٣٢	٢٥١	ألمانيا الغربية
٢١٠	٢٠٨	١٩٢	١٥٠	١٣٤	٩٥	بلجيكا-لكسمبرج
٦٣٢	٥٤٦	٤٦٤	٤٢٧	٣٧٦	٢٧٦	فرنسا
٣١٣	٢٨٠	٢٥٢	٢٠٧	١٥٧	٨٠	إيطاليا
٢٤٤	٢٠٧	١٩١	١٨٦	١٦٢	١٠٨	هولندا
٢١٩٤	١٩٠٧	١٦٨٠	١٣٩٩	١١٦١	٨١٠	المجموع

بعض الأمثلة عن امتداد جذور الشركات الأمريكية الكبرى في السوق المشتركة : الصناعة الكيماوية : في ألمانيا : أسست دبونت دي نمورس فرعاً وشركة مشتركة مع « ساختلين ا . ج » لبناء الصناعات الكيماوية ، وشركة « كيمياء بيجمنت » المساهمة ، وشركة الولايات المتحدة للمطاط على طريق فرعها « نانجاتوك للكيماويات » وبالاتفاق مع « باير » . وفي بلجيكا : أنشأت « يونيون كاربيد » الشركة الكيماوية لمشتقات البترول شركة مساهمة ، « وكوبنام وأموكو » وهي فرع كيماوي من « استاندرد أويل أوف انديانا » . وفي فرنسا : أقامت « داو الكيماوية » عن طريق فرعها السويسري بالاشتراك مع شركة « بشيني » : شركة البلاستيك الكيماوي ، وشركة الولايات المتحدة ، للمطاط بالاشتراك مع « أوجين » ، وأسست فيلبس بتروليوم وشركة الفحم القارية الشركة الفرنسية للفحم الأسود شركة مساهمة ، وشركة « جود فرى ل . كابوت » إلخ . وفي إيطاليا : كونت « يونيون كاربيد » بالاشتراك مع « إديسون » شركة سيلين . ش . م ، وأسست أولين مائيسون « مع روميانكا شركة « نانا توك روميانكا » وأنشأت « داو » الكيماوية فرعاً هو « داو كيميكا أتيليانا » . وفي هولندا : كون ل . ف جودرش بالاشتراك مع الجميني كونتستر ودي شركة جديدة هي ن . ف للصناعات الكيماوية . ا . ك . المتحدة جودرش وأنشأ « دبونت دي نيمورس » مصنعاً كبيراً للخيط الصناعية في « دور درخت » .

الإنشاءات الكهربائية والميكانيكية : في ألمانيا عقد اتحاد « بندكس كوربوريشن وتلفونكن » (تلدكس) « وراديو كوربوريشن أوف أميركا » اتفاقاً للتصنيع مع مصنع « متز » ، جون ديراند كومباني ، وسيطر على « هينريخ لازا ا . ج » ، وأسست « أميركان ماشين آند فوندرى » فرعاً باسم « ا . م . ف دويتشلاند » . وأسست شركة منتجات الطيران والبحرية الشركة الألمانية « ا . م . ف المساهمة » . وفي بلجيكا أقامت شركة وستنجهانس الدولية للكهرباء بالاشتراك مع ورش جاسبار بورندي كوربوريشن « مصنعاً في مالين ، وكون « جاردنر

ونيفر ، اتحاداً (كونسورتيوم) مع شركة « برج ونيفل » « وتبورماين كوربوريش في مدينة برج وتسلت « يونيون تانك » إلى شركة « ورش الإنشاءات » في مدينة فيلبروك واتخذت اسم شركة جرافر المساهمة - وفي فرنسا اشترك بورندي في قسم س . ج . ي التابع لشركة « برسيسزيون ميكانيك لابينال » لتكوين شركة بورندي المساهمة ، ولشركة يونيتد إيركراف « مصالح بشركة برسلك ، وأسست وستنجهاوز الدولية للكهرباء فرع وستنجهاوز الكهربائية لأوربا ، وأسس بارسون آند هويتيمور شركة بلاك كلاوسون . وأسس ج ويراند كومباني شركة « جون دير » الفرنسية التي تسيطر على أغلبية رأس مال الشركة القارية للزراعة الميكانيكية . وأقام بورجز في منطقة نورماندى مصنعاً لصناعة وتجميع الآلات الحاسبة . وتولى أليس شالمرز إدارة شركة المنشآت الميكانيكية في « فاندوفر » . وفي إيطاليا أسس « راديو كوربوريشن أوف أميركا » مع مجموعة س . ج . إيطالية مصانع تنتج الأدوات الإلكترونية في الأقاليم الجنوبية . واستقرت في إيطاليا « أميركا ماشين اند فوندرى » بمساعدة « س . ا . ي . ب » وفي هولندا رغم متانة مركز شركة فيلبس أنشأت « جنرال الكتريك » شركة صناعة الأجهزة الإلكترونية ن . ف . وغيرها .

المؤسسات الأمريكية الجديدة في أوربا منذ إنشاء السوق المشتركة (حسب القطاعات المهنية)

الإجمالي	هولندا	بلجيكا ولكسمبرج	إيطاليا	فرنسا	ألمانيا	
٥٩	١٢	١٨	١١	١١	٧	الصناعات الكيماوية
٧٧	١٥	١٥	١٣	١٣	٢١	الإنشاءات الميكانيكية
٢٦	٢	٧	٧	٢	٨	الإنشاءات الكهربائية
١٩	٣	٢	٦	٥	٣	وسائل النقل
٨٦	٢٠	١٣	١٦	١٦	٢١	منوعات
(١) ٢٦٧	٥٢	٥٥	٥٣	٤٧	٦٠	مجموع كل الفروع

(١) وفي نفس الوقت لم ينشأ في بريطانيا العظمى إلا ٤٦ مشروعاً أمريكياً .

وبمنطق ما كر تعتمد الدول الست على الاستثمارات الأمريكية لتدعيم طاقاتها الإنتاجية ولتصل إلى مستوى يتيح لها وضعاً أفضل بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في نفس الوقت . ولكن هذه النتيجة لا يمكن بلوغها إلا باشتراك بريطانيا العظمى ، وبالتالي اشترك بلاد الاتحاد الصغير للتبادل الحر . وأن المشكلتين الأساسيتين اللتين تطغيان على الشؤون الأوروبية في بداية الستينيات هي دخول بريطانيا العظمى في السوق المشتركة وتنفيذ معاهدة روما (الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية) التي تلاقى الصعوبات وخاصة في مجال تجارة المنتجات الزراعية . وذلك لأن الزراعة الألمانية — وإلى حد ما الزراعة الفرنسية أيضاً — في مركز ضعيف بالنسبة للزراعة في البلدان الأخرى للسوق المشتركة .

الفصل الثاني

محور البحر المتوسط والشرق الأوسط

الوحدة العربية والبترو

فما مضى كان البحر المتوسط هو العالم المتحضر ذاته . أما اليوم فتحيط به بلاد متأخرة في تطورها التكنيكي والاقتصادي بل والاجتماعي في معظم الأحيان . وبعد الاكتشافات الكبرى انتقلت المبادرة الاقتصادية وروح إنشاء المشروعات إلى شمال غرب أوروبا ، مما جعل البحر المتوسط محروماً من كل شيء . وظل ملجأ لبقايا الماضي البالية سواء في أسبانيا ، أو الجنوب الإيطالي ، أو في جنوب شبه جزيرة البلقان في أوروبا ، أو على الساحل الغربي لآسيا ، أو في المغرب . ولكن هذا التلاقى في التخلف لا يصدر عن نفس السوابق التاريخية . ففي أوروبا يتعلق الأمر باقتصاديات تجمدت في نفس الحالة من التطور التي كانت عليها عندما جرفت الثورة الصناعية بقية القارة في عمليات تحويلية متزايدة السرعة . وبما زاد من فقر المناطق الأوربية من حوض البحر المتوسط أن اغترفت منها الثروات والرجال لصالح الأقاليم التي تجرى فيها عملية التصنيع . وبعد تطورات تاريخية مختلفة وجدت بلاد المغرب والشرق الأدنى والأوسط نفسها جميعاً في حالة من التخلف والبؤس الاجتماعي : زراعة بدائية منخفضة العائد والإنتاجية ، فقر في المعدات ، وتأخر في التصنيع ، وضغط ديمجرافي متزايد ، وتضخم في المدن مصحوباً بتكاثر المناطق السكنية البدائية التي تعاني من نقص مزمن في التوظيف .

وتشترك البلاد الواقعة على الساحلين الآسيوي والأفريقي للبحر المتوسط في التقاليد الدينية وفي الثقافة ، أي الإسلام . ولكن الإسلام يشمل الحقائق القومية

المختلفة : فمنها تركيا التي سيطرت على حوض البحر المتوسط في القرن السادس عشر، والتي بدأت إمبراطوريتها تتفكك تدريجياً ، لتختفي كلية في نهاية الحرب العالمية الأولى ، وإيران ذات السكان المتباينين (الترك في أذربيجان والفرس في الوسط والعرب في الجنوب) - وهذان البلدان يعدان من الخوارج بالنسبة للبلاد الإسلامية الأخرى (فالغالبية العظمى من الإيرانيين من الشيعة) . ثم هناك البلاد التي توصف بأنها عربية بقدر ما تعني الوحدة العربية سياسية معينة ورغبة واضحة في التضامن أكثر منها تعبيراً عن تأكيد النقاء العنصري . وتشمل تلك البلاد العربية الجزيرة العربية الأصلية وبلاد (الهلال الخصيب) وتمتد إلى المحيط الأطلسي مارة بمصر وبلاد البربر القديمة . وتختلف البلاد الإسلامية عن بعضها البعض ليس فقط بسبب تكوينها وتاريخها القومي الذي يمتد إلى ما يزيد على عشرة قرون ، ولكن أيضاً بسبب الطريقة التي دخلت بها إلى التاريخ المعاصر ، أي طبيعة علاقاتها مع الدول الصناعية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . فقد ظلت إيران بلداً عتيقاً للغاية حيث طرأ تغيير طفيف على الهياكل الإقطاعية بفضل الإصلاحات الجزئية والنظرية أكثر منها حقيقية . أما تركيا التي جردت من إمبراطوريتها الهشة في ١٩١٩ ، فقد بدأت تتحول في عهد مصطفى كمال إلى دولة حديثة، ولكنها تجد صعوبة في التخلص من الهياكل الاجتماعية التي أصابتها بالشلل . وتتكون الكتلة المحركة في الشرقين الأدنى والأوسط من الدول العربية التي تسعى مصر إلى جعلها تعترف بقيادتها الأيديولوجية والسياسية . وقد خرج المغرب من حالة التبعية الاستعمارية خلال العقد من ١٩٥٣-١٩٦٢ وأعلن تضامنه مع البلاد العربية ولكنه يبحث عن الطريق المؤدى إلى المرحلة الأولى لهذا التضامن ، أي تماسكه هو الذاتي ، وهذا رغم الصعوبات المتعددة التي يجب عليه أن يتخطاها .

وهناك أربع مجموعات من الدول من وجهة نظر الجغرافية السياسية :
 - تلك التي تضم الدول القومية الإسلامية غير العربية ، أي إيران وتركيا ؛

- تلك التي تضم البلاد العربية في الشرقين الأوسط والأدنى .
- تلك التي تضم المغرب والتي ترتبط بالمجموعة السابقة عن طريق الإكليل الساحلي لليبيا .
- ولا تضم المجموعة الرابعة سوى دولة واحدة تنكر البلاد العربية عليها مكانها ، وهي دولة إسرائيل التي أنشأتها الحركة الصهيونية .

إن هذا التعدد السياسي يتصدر مجموعة أخرى من الخلافات على مستوى أصغر ، ولكنه يتعرض بدوره لأطماع المصالح الدولية الكبرى التي توجد أجهزتها القيادية في البلاد الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية . ولقد كان البحر المتوسط وقناة السويس في القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٣٠ يمثلان المحور الكبير للتجارة الاستعمارية المتنوعة والذي تمر به منتجات على درجة كبيرة من الاختلاف ، من التوابل والحريز والمطاط والقصدير القادم من الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا ، إلى جلود مدغشقر ولحوبها ، والمواد الزيتية من إندونيسيا والهند ، ثم أصبح البحر المتوسط وقناة السويس طريقاً لناقلات البترول بالدرجة الأولى بل وكاد أن يقتصر الأمر على ذلك . وكان ذلك في البداية عن طريق (خطوط الليفانت)^(١) التي كانت تستقبل بترول العراق ، ثم عن طريق قناة السويس والتي استخدمتها في البداية ناقلات الشركة البريطانية للبترول ، والتي كانت تعبأ في الموانئ الإيرانية على الخليج الفارسي . وعلاوة على ذلك فإن هذا الطريق قد أصبح يضم اليوم الممر الشمالي الجنوبي الذي ينقل عليه بترول ليبيا والصحراء (وقريباً سينقل عليه غاز الصحراء) . وفي ١٩٣٠ كانت حمولة نقل البترول في البحر المتوسط تقل عن عشرين مليون طن ، أما اليوم فقد ارتفعت إلى ما يزيد على ٢٠٠ مليون طن . ويمكن تكرير ما يقرب من نصفها في المعامل الواقعة بموانئ البحر المتوسط .

(١) اسم أطلق على موانئ البحر المتوسط التجارية التي كانت خاصة لتركيا كالمسطنطينية وسالونيك وبيروت والإسكندرية وطرابلس إلى آخره . (المغرب)

ويقيم البترول تركيباً معقداً من الأعمال والتكنيك والعلاقات بما فيها علاقات التبعية ، مرتبطاً بأشكال ومشاكل أشد أنواع الاقتصاد الصناعي قدرة على الحركة والمضاربة ، ويإطار طبيعي من البلاد القديمة للغاية ، تسيطر فيها الضرورات والحتميات الطبيعية الشديدة على معدلات العمل والحياة الموجودة منذ آلاف السنين . فبلاد المشرق ، والمغرب تقع على الأطراف القاحلة للمنطقة المعتدلة . وتتكرر فيها المناطق الثلاث المعروفة ، فمنها الجبال وهي عارية في أغلبها ولكن الحراف والماعز تجد فيها غذاءها بين الأحجار على مسافات طويلة ، والسفوح المنخفضة وعلى امتدادها قد توجد مساحات صغيرة من التربة الطينية ، ثم السهول الصغيرة الحافة حيث تنمو الحبوب ، أى الشعير والقمح الصلب ، والقيعان التى توجد بها المستنقعات ، والسهول النهرية التى تتعرض للفيضانات والحميات . ولكن حيث يستطيع الفن البشرى أن يثير ، بواسطة الري ، الازدهار الزراعى ، وفى تلك المناطق غالباً ما يتعارض بؤس المزارعين مع غزارة الحضرة ، من أشجار الفاكهة والخضراوات والحبوب ، ذلك أن الفلاح يعيش فى فقر مدقع فى كل مكان . فسواء كان عاملاً زراعياً أو مزارعاً بالمشاركة (خميس)^(١) ، فإن عليه أن يعول أسرته فى حدود مبلغ يقل عن ٣٠٠ فرنك فى العام ، وطوال العام تأخذ المجاعة بخناقه . ولم تتغير ظروفه . غير أن المصدر الوحيد للثروة فى الماضى كان الربح العقارى والاستقطاعات التى كان يفرضها عليه التجار والصناع الذين يعيشون فى المدينة فى ظل سادة الأرض والبلاد ، أما اليوم فالثروة تنبع من البترول . ومع أن جزءاً منها يفلت من أيدي البلاد ، إلا أنها قد غيرت التسلسل الاجتماعى وقلبت رأساً على عقب ، فيما عدا مستوى الجماهير الواسعة التى ما زالت تتكون من الفلاحين الجائعين الذين تجذبهم إليها مواقع التنقيب ومعامل التكرير وأكواخ الصفيح المقامة فى ضواحي المدن .

(١) الخميس فى المغرب هو الفلاح الذى يزرع أرض مالك كبير بمقتضى عقد مزارعة بحيث يكون للمالك أربعة أخماس المحصول وللأخمس فقط . (المغرب)

وهكذا فإن وجود البترول أو عدمه وقربه أو بعده أو مروره بالبلد هو الذى يمايز فى الوقت الحاضر بين مختلف أقسام هذا الإقليم من البلاد الساحلية الجافة على ضفاف البحر المتوسط الجنوبية والشرقية . ولا تطرح مشاكل التنمية بنفس الطريقة فى كل البلاد . إذ يتوقف الأمر على ما إذا كان البلد يملك هذه الطاقة الاستثمارية أو لا يملكها ، تلك الطاقة التى أسىء استخدامها للغاية حتى الآن فى المناطق التى أغدقت عليها الطبيعة ثراءً جيولوجياً كبيراً . وفى هذا الصدد فإنه رغم الاكتشافات الأخيرة لبترول الصحراء ، يتميز المغرب عن المشرق الذى يملك أكثر من ٦٠ ٪ ؛ من الاحتياطي العالمى من البترول ، وهذا طبقاً للمعلومات المتوفرة حالياً عن المصادر العالمية للمواد الهيدروكربونية .

١ - المشرق

كانت الهبة الخرافية للمشرق تعتمد على نوع من المخاتلة والحداع - أى الخلط بين بعض قصور الأمراء ملاك العبيد وبين بلاد يسودها العناء والبؤس - ولكن حل محل هذه الصورة فى ذهن الأوربيين اهتمام متمق بتموين البلاد الصناعية بالبترول بأفضل الشروط وأصبحت عبارة « الشرق الأوسط » مرادفاً لبلاد البترول . إذ أن خوالى ثلث البترول المستهلك فى العالم يورده الخط التكتونى الذى يبدأ من ما بين النهرين ليمتد إلى الخليج الفارسى . ويؤدى الاهتمام بضمان التزود بالمنتجات البترولية من جانب ، والرغبة فى استخلاص الفوائد المتزايدة منه فى جميع المجالات الاقتصادية منها أو السياسية من جانب آخر ، يؤدى إلى استقطاب الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد المعنية حول البترول ، لدرجة أنه حدث انفصام بين البلاد التى تملك البترول ، أو تلك الواقعة على طرق نقله وبين البلاد الواقعة خارج عالمه . وتقع تركيا على هامش منطقة الحوض البترولى . وقد استبعدت إسرائيل من مجارى حركة البترول . ولا تملك مصر إلا إمكانيات

ضعيفة للإنتاج ولكنها تسيطر على الطريق الرئيسي لنقله، أى قناة السويس ويتمى المنتجون إلى مجموعة الدول العربية فيما عدا إيران (ونقصد العراق والغربية السعودية والكويت والبحرين وإيران).

(١) تركيا :

يعيش ثلاثون مليوناً من الأتراك (ثلاثة أضعاف عددهم في عام ١٩٣٠) فوق رقعة جبلية قاحلة في أغلب أجزائها، تساوى مساحة فرنسا مرة ونصف مرة مما يجعل من تركيا بلداً للبؤس والتباين أيضاً، بالقدر الذى يسهم فيه عدم تساوى التنمية الاقتصادية بين المدن والريف وبين المناطق وبعضها البعض، يسهم في تنوع المناظر الطبيعية. وإذا دقق المراقب النظر إلى السكان أنفسهم لظهر له تفاوت أصيل يخفى تحت ستار المظهر المشترك من «التريك» من الناحية اللغوية ومن اعتناق الإسلام من الناحية الدينية والثقافية. ويصدر التناقض أيضاً عن التفاوت بين تخلف الزراعة العتيقة برجالها المستقرين والرحل من ناحية، وبين المشروعات الصناعية الجديدة ذات الطراز الحديث ومنجزات الأعمال المدنية والمجموعات الحضرية والتي تكاد أن تنتمى إلى المدارس الفنية «المستقبلية» وتري في تركيا زراعة للاستهلاك المباشر لا تكاد تشبع الفلاحين الجائعين فيها جرون إلى مدن الصفيح، وإلى جانبها توجد قطاعات تعدينية مختلفة أفادت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من استثمارات الدولة التى أمتت المناجم، كما مولتها مبادرات الشركات الخاصة المنتجة للمعدات والصناعات التحويلية. وقد وصل إجمالى الناتج القومى إلى ٥ مليارات دولار، يبلغ نصيب الفرد منها ٨٥٠ فرنكاً فى العام. وهو مبلغ مرتفع بالنسبة لآسيا ولكنه يساوى فقط سدس نصيب الفرد فى فرنسا. وما زال التصنيع فى مستوى الصناعات الاستخراجية بصفة أساسية. فإن إنتاج تركيا هو ٤ ملايين طن فحم و ٥٠٠,٠٠٠ طن حديد و ٢٠٠,٠٠٠ طن كروم (وهى رابع منتج فى العالم وتنتج سدس الإنتاج العالمى) و ٢٠,٠٠٠ طن نحاس

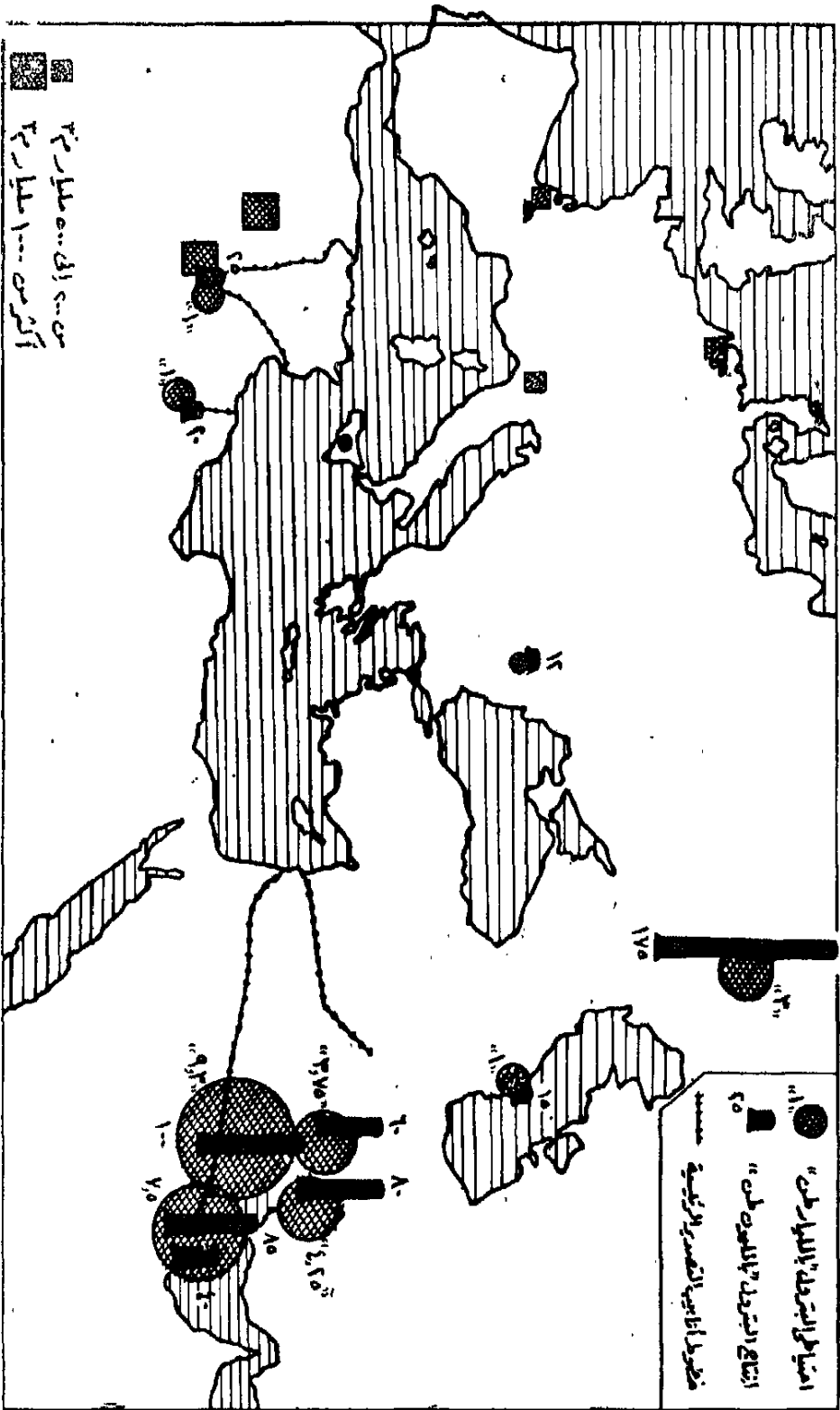
و ٢٠٠٠ طن أنتيمون . وهناك صناعة صغيرة للصلب تعالج ٢٥٠,٠٠٠ طن في العام ، وتبشر صناعة الأسمنت بالخير ، إذ تنتج ٢,٥ مليون طن ، وتولد صناعة الكهرباء ٥ مليارات كيلووات ساعة ، وهي دلائل على بداية لتصنيع صعب يعتمد على القروض الأجنبية ، رغم ضخامة حجم المبيعات من المعادن وخاصة الكروم . وقد انضمت تركيا إلى حلف الأطنطى وبدا تتلقى بعض المساعدات بالدولارات ، ولكن ميزانها التجاري في حالة عجز دائم . ونصيب الفرد من الإنتاج القوي الإجمالي في هبوط ، كما يتدهور مستوى المعيشة . ويزداد عدد السكان حوالى مليون نسمة سنوياً ولا يمكن للمرء أن يتفعل كثيراً بصدد تلك البلاد وإن كان وضعها الاقتصادي وإمكاناتها من أفضل ما يوجد في آسيا .

(ب) حوض البترول :

لم يثر وجود البترول إلا دوامات سطحية في بلد ما زال على ولائه للأشكال القديمة من الحياة الريفية ، وحيث ما زال البنيان الاجتماعي بنياناً قليماً ، وحيث الرق ما زال موجوداً في بعض البلاد . إن قادة الدولة وهم فئة حاكمة صغيرة من كبار الملاك العقاريين ومن رؤساء الأسر الكبيرة والعسكريين يستولون على فائض القيمة الهائلة الناتج عن استغلال الشركات الأجنبية للموارد الضخمة . وفي إيران أتمت الحكومة الآبار ومنشأتها ، وبدا خفضت نصيب الأجنبي إلى الأرباح التجارية والأرباح الناتجة من عمليات التكرير . ولكن جزءاً ضئيلاً من هذا الدخل الكبير يخصص للاستثمار في تجهيز الاقتصاد القوي بالمعدات . والبترول ثروة أجنبية بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط سواء يجعل الموارد التي تستحوذ عليها منه الحكومة والطبقات الحاكمة غريبة عنه ، أو بسبب استغلال الشركات الأجنبية لمنابعه . والاستثمارات الظاهرة أكثر من غيرها هي الخاصة بإنشاء الطرق وبعض السكك الحديدية والإنشاءات الحضرية . وما زالت الحياة الريفية حتى في الأماكن التي يكون التقدم فيها ممكناً من الناحية التكنيكية ، قريبة جداً من

الصورة التي كانت عليها منذ ألف عام ، من تجاوز السكان المستقرين والرحل تجاوراً يثير المشاكل الشائكة في كثير من الأحيان ، وكل من أولئك وهؤلاء يؤساء جهلة كرماء ، ولودون أيضاً . والحقيقة أن المظاهر الزائفة للحياة في المدن تجذب سكان الريف أكثر فأكثر . فعاصمة إيران عبارة عن تجمع سكاني به ٢ مليون نسمة وفي إيران وحدها عشر مدن يزيد عدد سكانها على ١٠٠ ألف نسمة (بمدينة عبدان وحدها وهي مركز معامل تكرير البترول ، ما يزيد على ٢٥٠ ألف نسمة) . وبغداد بها حوالي نصف مليون ، والمدن التي تزيد على ١٠٠ ألف نسمة (وعددها سبع) تضم وحدها ربع سكان العراق . والعربية السعودية هي البلد الوحيد الذي ما زال بعيداً عن هذا التجلط السكاني في المدن - وهم سكان عاطلون في غالبيتهم .

وإذا كانت التقاليد التكنيكية والاجتماعية في الريف تظل ظاهرياً دون تغيير ، فإن انتقال الثروات الذي بدأت حركته بسبب قيام الصناعة البترولية قد أثار كثيراً من الأطماع ، وتسبب في اختلاف المواقف بين صفوف الأرستقراطية التقليدية وبرجوازية الموظفين والعسكريين وممثلي المهن الحرة ، تلك الطبقة التي لا تتميز عن المثقفين . وينتج عن هذا اضطراب سياسي هائل تتكون عناصره من المنازعات العائلية وصدام المصالح ، وكذلك أنواع التعارض الأيديولوجي ، الذي يدور حول استخدام الدخل القومي وسياسات التنمية والعلاقات مع الشركات الأجنبية . ولا تكاد هذه الحياة تمس الريف ، إلا أن بعض الاتجاهات السياسية تسعى إلى توجيه السخط فيه . وبدا الإصلاح الزراعي أمراً لا مفر منه لمنع الانفجارات الفلاحية . وقد بادرت به الحكومة الإيرانية ذاتها في بلادها لتتزع من المعارضة إمكانية المناورة . ولكن مهما كانت أهمية المشاكل الريفية التي تتعلق بما يزيد على ثلاثة أرباع السكان في العربية السعودية وإيران والعراق والإمارات العربية الأقل أهمية ، ورغم اختلاف الثقافة واللغة والشعائر ، فإن جميع البلاد التي تقع على ساحل الخليج الفارسي تبدو بلائاً للبترول قبل أي شيء آخر .



(شكل ٩) استهلاك وإنتاج البترول والغاز الطبيعي في أوروبا وفي منطقة البحر المتوسط
 (تقديرات ١٩٢١-١٩٢٣)

وفي عام ١٩٦١ قدر احتياطي الشرق الأوسط في مجموعه من البترول بحوالى ٢٥ مليار طن ، مقابل ما يقل عن ١٨ ملياراً لبقية العالم . وطالما بقي البترول المصدر الأساسى للطاقة بالنسبة لجميع أنواع الصناعة والنقل مهما كان تباينها ، فإن هذا الجزء من العالم سيبطل موضع الاهتمام الخاص من كل البلاد الصناعية . فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فقط يكتفیان ذاتياً بإنتاجيهما ، ومع ذلك فهما لا يفقدان الاهتمام بالشرق الأوسط . فالشركات الأمريكية اقتطعت لنفسها نصيب الأسد في العربية السعودية وانتهزت جميع الفرص لزيادة نصيبها في تسويق بترول العراق وإيران^(١) واستغلاله . ولا يتناسب حجم الإنتاج مع الاحتياطي الموجود ، ومع ذلك فقد ارتفع إلى ٣١٠ ملايين طن في عام ١٩٦٢ وتزيد نسبة التصدير منه على ٩٥ ٪ ، ويصل إلى ربع البترول المستخرج في العالم ، ولكنه يمثل أكثر من نصف البترول الداخلى في التجارة الدولية والمنقول من قارة إلى أخرى . ونظام الامتيازات موحد إلى درجة كبيرة - غير أن إيران هي الوحيدة التي خرجت عليه . وينص هذا النظام على أن تتحمل الشركات الأجنبية جميع نفقات التنقيب والإعداد للإنتاج والاستغلال والنقل إلى موانئ التصدير وإلى بعض معامل التكرير في بلاد الشحن . وقد أدى الضغط المتزايد الذى تمارسه حكومات الدول البترولية لاستخلاص أعلى أرباح ممكنة من العملية إلى عقود لتقسيم صافى أرباح شركات البترول بنسبة ٥٠ ٪ للدولة المالكة للحقول و ٥٠ ٪ للمستغل وتتحمل إيران مصاريف الاستغلال ولكنها اتفقت مع اتحاد (كونسورتيوم) دولى (مجموعة من الشركات البترولية الكبرى) على تسويق وتكرير بترولها . وقد قدر المبلغ المدفوع سنوياً للحكومات المنتجة بشكل تقريبي بما يتراوح بين ١ ¼ و ٢ مليار دولار ، تضاف إليه العمولة والأجور المدفوعة إلى مواطنى هذه الدول الذين تستخدمهم الشركات البترولية ، ويصل الحد الأدنى إلى ١٠ مليارات فرنك .

(١) وبها نصف الاحتياطي المعروف في الشرق الأوسط .

وكالما زاد الإنتاج كلما استعصت على الحل مشكلة نقل البترول الخام ، ويتم تكرير جزء بسيط منه في موانئ التصدير . فحتى نشوب الحرب العالمية الثانية كان بترول العراق والذي كانت أولى آباره المستغلة بعيدة عن البحر (آبار الموصل وكركوك) ينقل إلى الساحل الشرقى للبحر المتوسط بواسطة أنابيب البترول التي لعبت لفترة طويلة دور (عتق الزجاجة) بالنسبة لتطور إنتاج شركة بترول العراق . وكان بترول إيران يصدر عن طريق البحر عبر الخليج الفارسي والمحيط الهندي والبحر الأحمر وقناة السويس . ولكن الإنتاج في مجموعه كان يقل في عام ١٩٣٨ عن ١٥ مليون طن (منها ٤,٥ ملايين من آبار العراق) والجدول التالى يبين أن الأمر وصل إلى مقاييس جديدة للإنتاج ويطرح أيضاً مشاكل جديدة فى النقل :

إنتاج دول الشرق الأوسط من البترول (فى عام ١٩٦٢) بالمليون طن

٧٥	العربية السعودية
٤٩	العراق
٦٤,٥	إيران
٩٢	الكويت
١٣	الكويت (المنطقة المحايدة)
٢,٢	البحرين
٠,٨	أبو ظبي
<hr/>	
٢٩٦,٥	

وبعد الحرب العالمية الثانية أقيمت شبكة جديدة من أنابيب البترول ذات الأقطار الكبيرة والحمولة الضخمة عبر سوريا والأردن ولبنان (خطوط العراق الجديدة ، وخط التابلين) ويبلغ تصرفها حوالى ٧٠ مليون طن سنوياً . وقد سجلت قناة السويس مرور كميات من البترول تتراوح بين ١٢٠ و ١٣٠ مليون طن فى العام (١٩٦٠ - ١٩٦٣) ويتطلب تنظيم النقل بواسطة أنابيب البترول استثمارات كبيرة ، ولكن يتم استهلاكها بسرعة بسبب أسعار الاستخراج المنخفضة

للغاية لبتروال الشرق الأوسط (يزيد متوسط الإنتاج من البئر الواحدة عن مائتي ضعف الإنتاج من آبار أمريكا الشمالية وحوالي ١٠ أضعاف إنتاج فنزويلا) ولكنه يطرح مشاكل دقيقة متعلقة بالعبور في البلاد الأجنبية . وهكذا فرضت الدول العربية إخلاق الفرع الأول من خط أنابيب العراق الذي كان ينتهي في حيفا على الأرض الفلسطينية عندما قامت دولة إسرائيل .

وتمر تجارة البترول في الشرق الأوسط (بعنى زجاجة) من الناحية السياسية وتقصد النقل بواسطة أنابيب البترول عبر سوريا ولبنان والنقل عن طريق البحر عبر قناة السويس . إن سعة القناة لا تسمح إلا بعبور حمولة معينة في العام ، رغم أنه قد تمت عدة تحسينات أخيرة كفلت مرور الناقلات حمولة ٥٠ ألف طن . ولكن الأمر المهم هو عدم التأكد من مطالب الدول لإزاء مرور البترول عبر أراضيها بل ورفضها له مما يسبغ طابع عدم الضمان والمقامرة بالنسبة للعمليات في حوض البترول رغم أن ظروفه الجيولوجية تحيط المشروعات الإنتاجية فيه بأعظم الضمانات الباعثة على الثقة من الناحية التكنيكية .

(>) الدول العربية الواقعة على الشاطئ الشرقى للبحر المتوسط :

تقع ثلاث دول عربية على ساحل البحر المتوسط الشرقى وهى سوريا ولبنان ومصر . ومصر أكبرها عدداً ، إذ يبلغ تعدادها ٣٠ مليوناً ، مقابل ٥ ملايين ومليونين لسوريا ولبنان على التوالي . وقد كفل لها مركزها على جانبي برزخ السويس قدرة كبيرة على المناورة السياسية . ولكن واجهتها على البحر محدودة من الناحية العملية فمنطقة دلتا النيل لا تصلح للإنشاءات البحرية . جققاً إن الإسكندرية هى المنفذ البحري لمصر ، ولكن الميناء يقع غربى الدلتا وأمام بلد وهو طرابلس ، ليس له حركة مرور معها . وكان اتصال الأراضي المصرية بالشاطئين السورى واللبنانى تقليداً تاريخياً دائماً لمصر كلها . ولذا اتخذت مصر لنفسها اسم الجمهورية العربية المتحدة بمناسبة أول اتحاد إقليمي مع سوريا . وتبج سياسة الحالية

إلى تحقيق وحدة أو اتحاد بين مصر والبلاد التي تضمن توصيل البحر المتوسط إلى آسيا ، ونقصد ما بين النهرين أي البلاد المسماة بالهلال الخصيب والتي تضم سوريا والعراق والأردن علاوة على لبنان وهي البلد الساحلي الوحيد الواقع على البحر المتوسط .

وتستمد هذه السياسة جذورها من ميراث الجامعة العربية التي تكونت فيها بين الحريين العالميتين بعد تقطيع أوصال الإمبراطورية التركية . ولكنها تلاقى صعوبات ناتجة عن تباين المصالح القومية والشخصية المعنية بالأمر . والحق يقال إن كلاً من البلاد المذكورة له أصوله واتجاهاته للعمل ونظرته للعلاقات والصلات . وإذا كانت بلاد « الليفانت » فقيرة من الناحية الزراعية ، فقد وجدت في فترات متعددة من تاريخها تعويضاً عن فقرها في النشاطات البحرية والتجارية التي قامت بها . وتعتبر فينيقيا ودول الشرق في زمن الحروب الصليبية ، أصل التجارين اللبنانية والسورية - اللبنانية الحاليين . ولكن الضعف الأزلي لهذه البلاد يكمن في التعارض بين وضعين ، فمن جهة توجد المضاربات الجزية في أغلب الأحيان التي تقوم بها برجوازية المدن التي تتمتع بروح مبادرة عالية في التجارة والتمويل الواسع الذي يصل إلى المستوى الموجود في البلاد المتقدمة كما في تجارة القطاعي ، ومن جهة أخرى يوجد الفلاحون الذين لا يفلتون من نفس القانون ، قانون البؤس الفظيع الذي ينطبق على الشرق كله رغم اتساع المناطق المروية والزراعات الشجرية .

وتحتل مصر مركزاً ممتازاً بالنسبة لغيرها من دول الشرق العربي ، ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي على ملتقى الطرق ، وليس أيضاً بسبب عدد سكانها ، ولكن بصفة خاصة لكونها حالياً أول دولة عربية استقلت بعد فترة من الاستعمار وشبه الاستعمار دامت من القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين . ومصر هي نقطة الانطلاق لمختلف مظاهر القومية العربية التي تجد تطبيقاً لها في كل

البلاد العربية المتحررة . كما أنها أول بلد في الشرق الأدنى والأوسط قامت بتطبيق سياسة تصنيع منظمة يتطلبها الضغط الديموجرافي للسكان في وادي النيل بصورة ملحة ، وهي تجرب خطة للتنمية يمكن أن تصلح مثلاً لغيرها . وتتطلع للقيادة الأيديولوجية للتطور لا في البلاد العربية للشرق الأدنى والأوسط فحسب بل وفي البلاد العربية في المغرب . وهناك ما هو أبعد من ذلك إذ أنها تقف موقف الدولة المحايدة وموقف المرشد للدول الأفريقية المحايدة . وقد ضمن لها انتشار الإسلام في جنوب الصحراء قواعد للإشعاع التقليدي .

ويتراوح الدخل القومي الإجمالي ما بين ٣ و ٤ مليارات فرنك ، وبذا يتراوح نصيب الفرد بين ١٠٠ و ١٢٠ فرنكاً سنوياً . وعلى مصر أن تناضل في جبهتين ، الجبهة العربية وجبهة التنمية القومية ، والجبهتان لا تنفصلان . وبرغم الضغط السكاني الكبير الناتج عن أن الزيادة الطبيعية تبلغ ٣٪ سنوياً تقريباً ، فقد استطاعت مصر أن ترفع من دخلها القومي ومستواها المعيشي بفضل نجاح الأعمال التي تمول بقروض أجنبية مثل سد أسوان وبفضل نجاح المشاريع الصناعية .

(د) التاريخ في مواجهة التاريخ :

تمثل إسرائيل في وسط المشرق الإسلامي وفي الأغلبية العربية جسماً غريباً ، وهدفاً تلتقي حوله معارضة الدول العربية ، رغم انقسامها من جانب آخر حول المشاكل الأخرى . لقد أقامت الصهيونية دولة يهودية فوق أراضي الحدود العبرانيين وبتجميع شتات اليهود في أرض « الغربية الأجنبية » ، وفي المشرق والمغرب بمساندة مالية من اليهود المهاجرين في أمريكا الشمالية . اعتبر ذلك أحد المشروعات الأصلية والأساسية في القرن العشرين . وكفل المستوى الثقافي للإسرائيليين ، وبالذات القادمين منهم من أوروبا ، وضخامة الوسائل المالية المستخدمة ، كفل لدولة إسرائيل أن تفرض نفسها في ميدان التكنيك . وفي مجال استغلال الإمكانيات الطبيعية في الشرق الأدنى ، رغم الصعوبات التي لا حصر لها وحالة الحصار الدائم

التي أحاطت بها . ولكن نجاحها في ميدان الزراعة ومشاريعها الحرفية والصناعية ، والتي تعتمد بالتأكيد على مساعدات استثنائية من الخارج ، يجعل وجودها أمراً مثيراً للدول العربية المجاورة التي تعتبر حقوقها التاريخية في فلسطين مساوية لحقوق هؤلاء السكان الأول الذين غابوا عنها أكثر من ألفي عام

٢ - المغرب

يقع المغرب بين خليج قابس والمحيط الأطلنطي ويمتد لمسافة ٢٠٠٠ كم من الشرق للغرب . ولسافة من ٣٠٠ إلى ٥٣٠ كم من الشمال للجنوب . ويتنوع سطحه من الجبال الوعرة إلى السهول الصغيرة والهضاب القاحلة ويضم ٢٠ مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة و ٥٠ مليون هكتار من المراعى الفقيرة ، وحوالى ٣٠ مليوناً من السكان يبلغ نصيب الفرد منهم من الأراضي المزروعة ما يقل عن الهكتار الواحد ، وما يزيد بالكاد على هكتارين من الأراضي الزراعية نيد أن هذه الأراضي ضعيفة الخصوبة للغاية فغلة الهكتار من القمح الصلب ومن الشعير في حدود سبع كينتالات . وتحمل الماشية قسوة الظروف ، ولكنها نحيفة وقصيرة القامة . وتندر المناطق الجيدة التي يمكن زراعتها بالنباتات الحصبية أو بالقمح اللين الذي يغل الهكتار منهما يزيد عن ١٠ كينتالات (مثل مراكش الواقعة على الأطلنطي) بل إن الحصول على الإنتاج المتوسط فقط ، ليس أمراً مضموناً . إذ تحدث فترات من الجفاف تستمر سنوات متتالية وتأتى بالحرمان والنكبة . وإن الدورات الموسمية ، مثلها مثل الدورات المنتظمة من سنوات النماء أو الجذب ، تسبب هجرات السكان . ونشاهد دائماً نوعاً من الاضطراب البشرى في شكل هجرات رعوية وهجرة مؤقتة للذين لا تقوى الأرض على أن تقيم أودهم فيوفرون غذاء أسرهم بأن يقتطعوا أكبر ما يمكن من تلك الأجور الضئيلة التي يكسبونها بالعمل الشاق في مواقع الإنشاء الأجنبية . ثم هناك الهجرات الجماعية

الكبيرة للذين أخذ الجفاف منهم كل شيء ، الماشية والحبوب أيضاً .
 وإذا كان البؤس هو النصيب المشترك بين بلاد المغرب فإن التاريخ قد ميز
 بينها تمييزاً عميقاً . ذلك أن تلك المنطقة الأفريقية التي احتلها الرومان قديماً احتفظت
 بشخصيتها خلال غزوات العصر العربي الوسيط وتحولاته . أما تونس فكانت
 مفتوحة لكل الاتصالات الثقافية وقد استوعبت أشد أشكال الإدارة والصلات
 الدولية تبايناً وتعقيداً . ورغم ضآلة مواردها ، ورغم أن بها ما يقل عن سدس
 مجموع سكان المغرب ، فهي تلعب دور القوة الأساسية في شمال أفريقيا ويدعوها
 موقعها إلى أن تكون نقطة الاتصال والحكم بين المغرب والمشرق دون أن تتخلف
 بهذا في مجال الاتصال بين أوروبا وأفريقيا . فهي البلد السياسي في المغرب والأكثر
 تحضراً ، رغم أن مدينة واخدة فيها ، هي العاصمة ، يزيد عدد سكانها على
 نصف المليون . ولكن النزعة الحديثة في هذا المصير السياسي تخفي نوعاً من
 المحافظة في البناء الداخلي ، تخطاها جاراها الجزائر بصورة واسعة ، إذ جعله
 النضال التحريري القاسي أكثر إثورية . فدقة التكوينات التونسية لا تخلو من
 الضعف .

وعلى الطرف الآخر من المغرب توجد مراكش التي كانت على الدوام بلد
 الحدود المحيطية والثلج والضباب ، والذي يقع في غالبية خارج حدود البحر
 المتوسط وحضاراته وقد بنى بنيانها الاجتماعي ريفياً إلى حد كبير : فراكش عبارة
 عن مجتمع من القبائل . والحياة الحضرية التقليدية فيها ليست إلا استثناء يقوم
 في مدن الحدود الكبرى ، وهي المدن التي تقام بها الأسواق في نفس الوقت ،
 كفاس أو مراكش . وهي ما زالت تمثل النظام الإقطاعي في أرض الإسلام
 تمثيلاً عميقاً ، وتمثل في ذلك الطرف الآخر من عالم البحر المتوسط ، أي
 المجتمعات العراقية أو العربية . وقد تجمدت في صورة من صور العصور
 الوسطى الزاهية ، ولكنها على درجة من البؤس ليس لها قرار . وهذا رغم أن أجراً
 المشروعات وأكثرها تنظيماً في أفريقيا الشمالية كلها قد قامت في أراضيها خلال
 الفترة الاستعمارية .

وتقع الجزائر بين الاثنين ، وهي بلد قسمته الطبيعة ، وهو يعد جهة أمامية مكتظة بالسكان القادمين من مناطق صحراوية تبين أنها خنية بالموارد الصناعية . إن ما يزيد على قرن من السيطرة الاستعمارية قد أدى بالجزائر إلى التخلص من التقاليد الموروثة وفتح الطريق أمام البحث الحر عن الأشكال الحديثة للتنمية . وأكملت الحرب القضاء على كل ما يمكن أن ينتمي إلى الهياكل القديمة . وقد غير السكان أماكهم . وتشتت الأسر . وأضححت العلاقات الاجتماعية محلاً للنقاش . وخلافاً لما تم في البلاد المجاورة ، كان استقلال الجزائر مصحوباً بثورة إذ كان من الصعب أن يتم بصورة أخرى بسبب اختلاف العلاقات بين البلد المستعمر والمستعمرات . في حالة مراكش وتونس من ناحية ، عنها في حالة الجزائر من ناحية أخرى .

وقد أقيمت نظم الحماية فوق الأبنية الاجتماعية والسياسية القومية . ووجهت التطور في الاتجاه الأكثر ملاءمة لمصالح المستعمرين . واستفادت بعض الأقسام وبعض القوى السياسية والاجتماعية على حساب غيرها . واستغلت التناقضات لمصلحة الدولة الوصية التي كانت تتولى السلطة العليا والحكم في وقت واحد . ولذا فليس من الدقة في شيء القول بأن الحماية لم تغير شيئاً من حالة تونس ومراكش أو من تطورهما . وكانت عمليات التمويل فرصة لتفضيل بعض المجموعات والأشخاص عن غيرها . ولكن كل بلد احتفظ بأسلوب خاص به في التطور . فن الملاحظ أن تونس تطورت في اتجاه خلق طبقة حاكمة تنبثق من البرجوازية المستنيرة التي ورثت تركة نظام « الباي » دون صدمات . بينما ظلت مراكش أكثر تمسكاً بتقاليدها وأكثر ولاء وارتباطاً ببنين المجتمع الإسلامي . أما الجزائر فعلى النقيض من ذلك فقد فقدت العناصر المختلفة لبنينها الاجتماعي والسياسي القوي خلال مراحل متعاقبة . لقد غرس شعب أجنبي في مدنها وأريافها وتغيرت نظم الإنتاج وحجمه فيها ، وأقجمت البلاد الجزائرية في اقتصاد السوق ، مما أدى إلى نشوء تدرج اجتماعي هرمي جديد كان « السكان المحليون » فيه في أسفل السلم .

عادة . وما زاد من السهولة التي انتقلت بها موارد الإنتاج ووسائله إلى أيدي المستعمرين ، أنهم استقروا بها ، ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر وحققوا الثورة التكنيكية والاقتصادية انطلاقاً من مجتمع كان لا يزال في إطار اقتصاد الإعاشة التقليدي وجنباً إلى جنب مع هذا المجتمع . ولم يبق للجزائري إلا الاختيار بين العيش من هذا الاقتصاد المتبقى والمتجمد في أراضٍ أنهكت وتدهورت بالاستغلال ، أو العمل بأجر في المشاريع الأوربية . وقد تم الحصول على الاستقلال بعد حرب طويلة دامية اصطحبت برحيل غالبية الأوربيين ، الأمر الذي لا يمكن فصله عن عملية إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع ، ذلك البناء الذي لا مفر من أن يكون بناءً جديداً . وتمثل الفترة الاستعمارية همزة الوصل بين المجتمع القديم في العصر قبل الصناعي وبين المجتمع الحديث الذي يبحث عن نفسه ، وإذا كانت الإصلاحات الجزرية صعبة في بلاد أخرى لأنها تثير أصحاب المصالح القومية التي ظلت قائمة ، فإن تلك الإصلاحات الجزرية ضرورية في الجزائر حيث لا مناص هنا من ملء الفراغ وإحلال نظام محل آخر . فالإصلاح الزراعي وتأميم المشروعات الصناعية جاءا نتيجة لتطور الواقع نفسه كما هو نتيجة للمبادئ بل كان أكثر منها ، وذلك بالطبع دون أن نتغاضى عن تأثير هذه المبادئ . إن تنظيم مزارع الشعب والتسيير الذاتي للقرى ، هي أشكال جديدة تماماً على أرض أفريقيا . وقد تعجل بتطورات تتجاوز حدود الجزائر نفسها .

ويطرح اختلاف طرق التطور مشكلة جوهرية هي مشكلة وحدة المغرب بأي شكل من الأشكال تم سواء الوحدة الاقتصادية أو السياسية ، المركزية أو الاتحادية : فلكل من بلدانه الثلاثة فرصه الذاتية في التطور . وهي فرص محدودة نوعاً بالنسبة لاحتياجات السكان الذين يتطلعون إلى تحسن سريع لمستوى معيشتهم ، والذين يتزايد عددهم باستمرار . وبالتأكيد فإن هذه الفرص تتزايد بتجميعها مما يجعل لها أثراً مضاعفاً . وقد طرحت فكرة المغرب الكبير الموحد

في تونس منذ عدة سنوات قبل نهاية الصدام الجزائري . ولكن اختلاف الشركاء كبير ، والتقدم نحو الوحدة أمر عسير .

عجز الزراعة وآفاق التصنيع

كانت الزراعة في أفريقيا الشمالية تضم قطاعين مختلفين ، حتى وقت الاستقلال ، هما قطاع الاستهلاك الذاتي وهو ذو عائد منخفض ويركز حول إنتاج القمح الصلب والشعير والبقول والزيت وتربية الخراف والماعز والحمير والبغال ، وقطاع للتسويق حيث كانت الكروم فيه تشغل مكاناً أساسياً بالاشتراك مع القمح اللين في مراکش ، والفواكه والخضراوات المبكرة عن أوانها في الأجزاء الساحلية المحيطة بالموانئ ، وزراعة الحمضيات والنباتات الزيتية . وكانت بعض المشروعات المنظمة بطريقة علمية والقائمة على أراض جيدة والتي أنفقت عليها استثمارات ضخمة ، تحصل على عائد مرتفع واستطاعت أن تحقق أرباحاً ضخمة بفضل تواضع الأجور . والمشكلة الأولى هي إعادة تحويل هذه الزراعة ، وهدفه الأول هو إشراك أراضي شمال أفريقيا في اقتصاد غذائي يسد الاحتياجات المتزايدة دوماً . ومن الأمور التي تشغل أذهان الجميع زيادة العائد وتحسين التربة وحمايتها من مختلف أشكال الدمار والإتلاف واستصلاح الأراضي التي لا تستغل بطريقة كافية (ويمكن تحويل المراعى إلى أراض زراعية وخاصة غرسها بالأشجار) . ولكن ظهر أن أفضل طريقة لتوفير الغذاء لسكان شمال أفريقيا ليست هي زراعة كل أراضيها بالحبوب والبقول التي لا تغل إلا القليل ، بينما توجد فيها زراعة الكروم . فبيئة البحر المتوسط تناسب الزراعة الشجرية . فطالما ضمنت منتجات الزراعة للنباتات الشجرية والشجيرية (مثل الزيتون ، والحمضيات ، والكروم) وجود سوق لها فإن قيمتها التجارية تكفل الحصول من الخارج على كمية من الغذاء أكبر مما يمكن إنتاجه من نفس الأرض .

وفي هذه الظروف فليس لميزانية المنتجات الحالية إلا قيمة بيانية . إذ أن الدور الذي سيلعبه هذا النوع أو ذلك من المنتجات في المستقبل سيتوقف على الاتجاه الاقتصادي الذي سيتم اختياره ، وعلى إمكانيات البيع في الخارج . ولكن الأمر المؤكد أنه إذا اتبعت سياسة عامة للاستثمارات تساعد الملكيات الصغيرة التقليدية على التخلص من فاقها ، في إطار فردى أو تعاوني ، فإن الغلة المنخفضة اليوم انخفاضاً غير عادي يمكن أن ترتفع بصورة محسوسة - وإن كان ذلك في حدود ضيقة .

ويبلغ نصيب الفرد من معدلات الإنتاج نصف كينتال من القمح ، ٢٥ كجم من الشعير وما يزيد قليلاً عن لترين من الزيت . . . وأرض شمال أفريقية غير كافية لتشغيل كل سكانها وفي نفس الوقت عاجزة عن إطعامهم . وإصلاح البنيان الاجتماعي يمكن أن يكفل توزيعاً أفضل لإجمالي الإنتاج ، ويشجع على إدخال الوسائل الزراعية التي ترفع الإنتاجية . وكذلك فإن بيع المنتجات المتخصصة يمكن أن يعوض شراء الأغذية بكميات كبيرة . بيد أن حل المشكلة الاقتصادية في شمال أفريقية لا يمكن أن يكون حلاً زراعياً محضاً .

بعض المنتجات الزراعية في البلاد الثلاثة

الإجمالي	تونس	الجزائر	مراكش	
١٥	٢	٧	٦	القمح (مليون كينتال)
٧,٦	٠,٦	٢	٥	الشعير (مليون كينتال)
١٩,٦	١,٥	١٥,٦	٢,٥	نبيذ (مليون هكتولتر)
٧٧٠	٣٨٠	١٧٠	٢٢٠	زيت الزيتون (ألف كينتال)
٢٢,٣	٤	٥,٣	١٣	الماشية (مليون رأس)
٦,٥	٠,٥	٤	٢	البرتقال (مليون كينتال)
٠,٢٦	٠,١	٠,١	٠,٠٦	الحمضيات (مليون كينتال)

وقد ورثت الدول الجديدة في شمال أفريقية من العهد الاستعماري دراسة جردية جيولوجية دقيقة ومستفيضة لكل أراضيها ، وإحصاءات للمصادر التعدينية فيها ، والتي تم استغلال الكثير منها بهدف تصدير المعادن . إن احتياجات المعادن لكافية إلى درجة تسمح ببيعها في المستقبل إلى الخارج دون أي مضاعفات ، مما قد يفيد في التمويل بهدف الحصول على المعدات الصناعية الجديدة . والواقع أن ما ينقص هذه البلاد في المقام الأول هو صناعة المعدات والسلع الاستعمالية والمنتجات الاستهلاكية . وتمثل صناعة المعلبات المحفوظة أيضاً عنصراً من عناصر الأمان الاقتصادي في مواجهة عدم الاستقرار في سوق المنتجات الزراعية ، ويتوافر جزء من البناء السفلي اللازم لعملية التصنيع هذه . ونقصد وسائل النقل والموانئ البحرية والمعدات الكهربائية . ولكن هذه القواعد يجب استكمالها : فنصيب الفرد من إنتاج الكهرباء يبلغ ١٣٠ كيلووات ساعة في الجزائر وأقل من ١٠٠ كيلووات ساعة في كل من مراکش وتونس .

ولقد كان تصنيع البلاد المغربية يبدو وهماً عندما كان يتحتم استيراد غالبية الطاقة من الخارج . ولكن استغلال منابع البترول والغاز الطبيعي في الصحراء قد غير من معطيات المشكلة . ويستطيع المغرب أن يقيم تنميته الصناعية التي تتفق واحتياجاته على أساس استخدام جزء من إنتاجه من البترول ، وإن ظل مصدراً لكميات هامة منه في الوقت نفسه . فالمبيعات قد تكفل من الأرصدة ما يلزم للاستثمارات . ويجب أن توضع الحلول للعديد من المشاكل ، ليس فقط فيما يتعلق بالاتفاق مع شركات البترول ، ولكن أيضاً مشاكل تمويل الإنشاءات الصناعية وتدريب اليد العاملة والفنيين . وجميع هذه المشاكل تقريباً مشاكل سياسية ، وتختلف طريقة طرحها حسب الاختيار بين فكرة القومية الانفصالية أو المغرب الموحد .

ويتضمن إنتاج البترول من منابعه في الصحراء استحداث بداية جديدة لعلاقات شمال أفريقيا بأوروبا حول تنظيم الحقوق لكل من (مستكشني) المناجم

ومالكها وحقوق الاستغلال المشترك وعوائد المرور إلى موانئ التصدير ، كما قد تثار مسألة الصناعات التحويلية قبل التصدير^(١) «مثلا مسألة تحويل الغاز إلى سائل» .

وفي ١٩٦٢ أنتجت الشركات ٣٠ مليون طن ، مقابل ١٦ مليون طن في ١٩٦١ . و٨¼ مليون طن في ١٩٦٠ . وقد تميز عام ١٩٦٢ بظهور منتج جديد في السوق ، هو ليبيا (٩,٢٦٠,٠٠٠ طن) ومن ورأها شركة استنرد أويل . ومن الآن فصاعداً أصبحت ثلاثة بلاد تعنى بإنتاج البترول : هي الجزائر التي يستخرج البترول من أراضيها الصحراوية في «حاسي مسعود» و «الأجلة» ، كما ينقل إنتاج أولى هذه الآبار إلى «بوجي» عبر الصحراء الجزائرية ، ثم هناك تونس التي يخرقها خط أنابيب «الأجلة» إلى ميناء التصدير في «سكيرا» جنوبي صفاقص ، وأخيراً ليبيا . وتناقش الآن مسألة تصدير غاز الصحراء (وبالذات في حاسي الرمل) إلى أوروبا ، سواء عن طريق ناقلات الميثان أو خطوط الأنابيب التي تمتد تحت سطح البحر ، ولكن هذا الأمر قد يبدو قليل الفائدة إذا أدخلنا في اعتبارنا طاقة البئر الهولندية الكبيرة في إقليم «جروننج» . ولا شك أن إنتاج المغرب من الغاز سيجد منفذاً سهلاً للتصريف في أفريقيا الشمالية بعد تصنيعها التدريجي السريع .

(١) بلغ احتياطي البترول في الصحراء في أول يناير ١٩٦٢ نحو ٧٠٠ مليون طن .

الفصل الثالث

غموض آسيا وإبهامها

١ - التفاوت الديمجرافى والاقتصادى ، والتباين السياسى :

يعيش نصف سكان العالم فى آسيا ، ومعدلات الخصوبة فيها وإن لم تبلغ الأرقام القياسية الخاصة بأمريكا اللاتينية ، إلا أنها تبلغ درجة تكفل زيادة مستمرة فى ثقل التكاثر الديمجرافى الآسيوى على تطور العالم . وبعد أن سعت أوربا - خلال عدة قرون ، لكى تؤمن سيطرتها على أشباه جزر آسيا وشواطئها ، تنازلت عن أملاكها فيها . وفيما عدا النطاق العربى ، والذى يمتطى القارتين الإفريقية والآسيوية فى وقت واحد والذى يعد من أقاليم البحر المتوسط بالمعنى الإقليمى للكلمة ، تعتبر قارة آسيا اليوم بحق هى الملتقى الكبير للتجارب والمنافسات بين الأيدولوجيات العالمية . وبها كتلة ضخمة يزيد سكانها على نصف مليار نسمة تعتنق سياسة الحياد . ولكن الاتحاد السوفيتى ، الوريث الإقليمى للإمبراطورية الروسية ، يشغل شمال آسيا ويمتد حتى البحار الشرقية ، ويلج قلب القارة حتى حدود إيران وأفغانستان ، والهند والصين عبر منخفض آرال - قزوين العظيم . وقد استلهمت الصين أيدولوجيته لتبنى مجتمعاً واقتصاداً اشتراكين ، وليكن الظروف المحيطة ومراحل التطور تفصل فى المجالين التكنيكى والاستراتيجى بين الاتحاد السوفيتى والصين ، فالأولى هى الدولة الاشتراكية التى تم تصنيعها والتى ارتبطت مباشرة بالمنافسة التكنيكية والتجارية والعسكرية مع البلاد الرأسمالية الصناعية والثانية أى الصين تريد الخروج من تخلفها بالطرق الاشتراكية ، وأن تجعل نفسها مثلاً تحتذيه البلاد التى تبحث عن شكل من أشكال النمو ، ورغم اتساع المحيط الهادى فإن أمريكا لم ترض به حدوداً لها . فالولايات المتحدة

تقوم بدور رجل الدرك في الأرخيبيلات المتطرفة في آسيا . وتعلق بأطراف شبه جزيرة كوريا والهند الصينية حيث تساند حكومات هشة متهمه بالفساد .

(١) تباين العلاقات بين الإنتاج والاستهلاك :

تقدم القارة الآسيوية أكبر المقارقات بين التجمعات البشرية ذات الكثافة النادرة ، وبين المساحات الشاسعة الخالية . والواقع أن هذه المساحة الضخمة من الأرض تمثل مجموعة من التناقضات الطبيعية غاية في الاضطراب ، إذ يوجد بها أعلى قمم الكرة الأرضية ، وأعمق المنخفضات الداخلية التي يصل منسوبها إلى ما تحت مستوى سطح البحر ، وأبرد الشواطئ وأكثرها ظلمة وشوْماً عند القطب أو رأس تشيليوسكين أو في أرخبيل سيبريا الحديدية ، والمناظر المثلى للمنطقة الاستوائية في الأرخيبيلات البركانية في إندونيسيا . . . ولكن التناقض الطبيعي الحقيقي هو الذي يتمثل طرف من طرفه في البناء الذي تكون خلال العمليات الجيولوجية التي تعاقبت في ملايين السنين ، وهو خال من البشر من الناحية العملية باعتباره غير قابل للسكن لقسوته ، أما الطرف الآخر لهذا التناقض فإنه يتمثل في كتلة الرواسب المنتزعة من الصرح والتي يتكاثر عليها البشر مثل النمل وكأنهم مجموعة من الكائنات الحية موجودة على رواسب التكوينات الطبيعية العظيمة والتي ليست في مستواها . والواقع أن هذه الشظايا المنتزعة من الصرح العالى الأوسط بفعل الجليد وجريان الأنهار والرياح تعد غذاء مخصباً للزراعة . وأن حضارات آسيا ما هي إلا حضارات التراب والوحل . وهي تنبع من زواج يتم بين جسد الجبال والمياه الساقطة من السماء . ويتكدس البشر في الأحواض الداخلية وفي المساحات المنخفضة الكبيرة الملامسة لأعلى الجبال والهضاب القديمة المستهلكة فيما بين النهرين في سهل نهر الجانج ، ثم في آخر التكوينات الفيضية وأضعفها ، أعنى في دلتا النهر .

إنها لإنسانية ضعيفة تترك انطباعاتها على المرء لإصرارها على الحياة ولقصر

حياتها . إنه التناقض المثير بين ما يسميه « جول سيون » التكاثر السريع للحياة والتكاثر السريع للموت . وهذا التناقض يصبح اليوم تناقضاً مزدوجاً لوجود التناقض التكنيكي ، فهناك مليار ونصف مليار نسمة ، أي نصف البشرية ، يعيش على حدود الإمكانيات المادية للحياة بالاعتماد على الموارد الضئيلة لأرض مكتظة بالسكان ، وعلى باطن التربة غير المستغل بصورة كافية في أغلبه مثلما يحدث في الصين والأرخبيلات وشبه الجزر في جنوب شرق آسيا والهند . وفي الشرق الأوسط ، الذي يصل عدد سكانه إلى ثلاثين مليوناً ، نجد أن صافي إنتاج البترول وحده (ويقسم بين الشركات الأجنبية والحكومات المحلية) يبلغ حوالي ثلاثة مليارات من الدولارات أي ما يساوي تقريباً إجمالي إنتاج باكستان أو إندونيسيا وعدد كل منهما ١٠٠ مليون نسمة . ويمكن لإيران أو العراق أن تضيف إليه عائد الإنتاج الزراعي الذي لا يستهان به . . . ومع ذلك فما زالت هذه البلاد بعيدة عن الرفاهية . . .

ومجمل القول ، فإن على نصف سكان العالم أن يعيشوا على إنتاج إجمالي يعادل ثلث أو ربع الإنتاج الإجمالي لأمريكا الشمالية المخصص لسد احتياجات ما يقل عن ٢٠٠ مليون نسمة . ولكن يكفي أن تظهر الصناعة في بلد ما حتى تتغير العلاقات بين الإنتاج والاستهلاك إلى حد كبير مهما بلغ هذا البلد من اكتظاظ السكان والفقير . ويبلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ٢٠٠٠ فرنك في اليابان ، مقابل ٥٠٠ فرنك في الصين ، ٣٤٠ في الهند ، ومن ٢٥٠ إلى ٣٠٠ في إندونيسيا .

(ب) التنوع العرقي والاختلاف السياسي :

رغم أن سكان آسيا ينتمون إلى عدة مجموعات عرقية معروفة إلا أن محاولة وضع جغرافية عرقية للقارة أمر لا طائل من ورائه فقد بين « م . جورو » ، وبوضوح أن فكرة الجنس أو العنصر لا تنطبق على جغرافية آسيا لأن هجرات

السكان منذ القدم ، قد ضاعفت من عمليات التهجين بينهم . وما لا شك فيه أن الهند هي أكبر مناطق التهجين في القارة ، ومع ذلك فلا الأرخييلات التي يمكن اعتبارها مقدماً كميئة محافظة، ولا الصين أو آسيا العليا ، قد احتفظت بمجموعات عرقية نقية بأية درجة . وبينما يتم التهجين في أمريكا الوسطى وفي أمريكا الجنوبية منذ ثلاثة قرون ويتسبب في قيام تكوينات سكانية ممتزجة منذ الآن بدرجة كبيرة ، فإن سكان آسيا الحاليين قد نشأوا من عشرات الأجيال من عمليات التهجين رغم انعزال بعض الهياكل الاجتماعية عن غيرها ، انعزالا تفاوتت مدد بقائه .

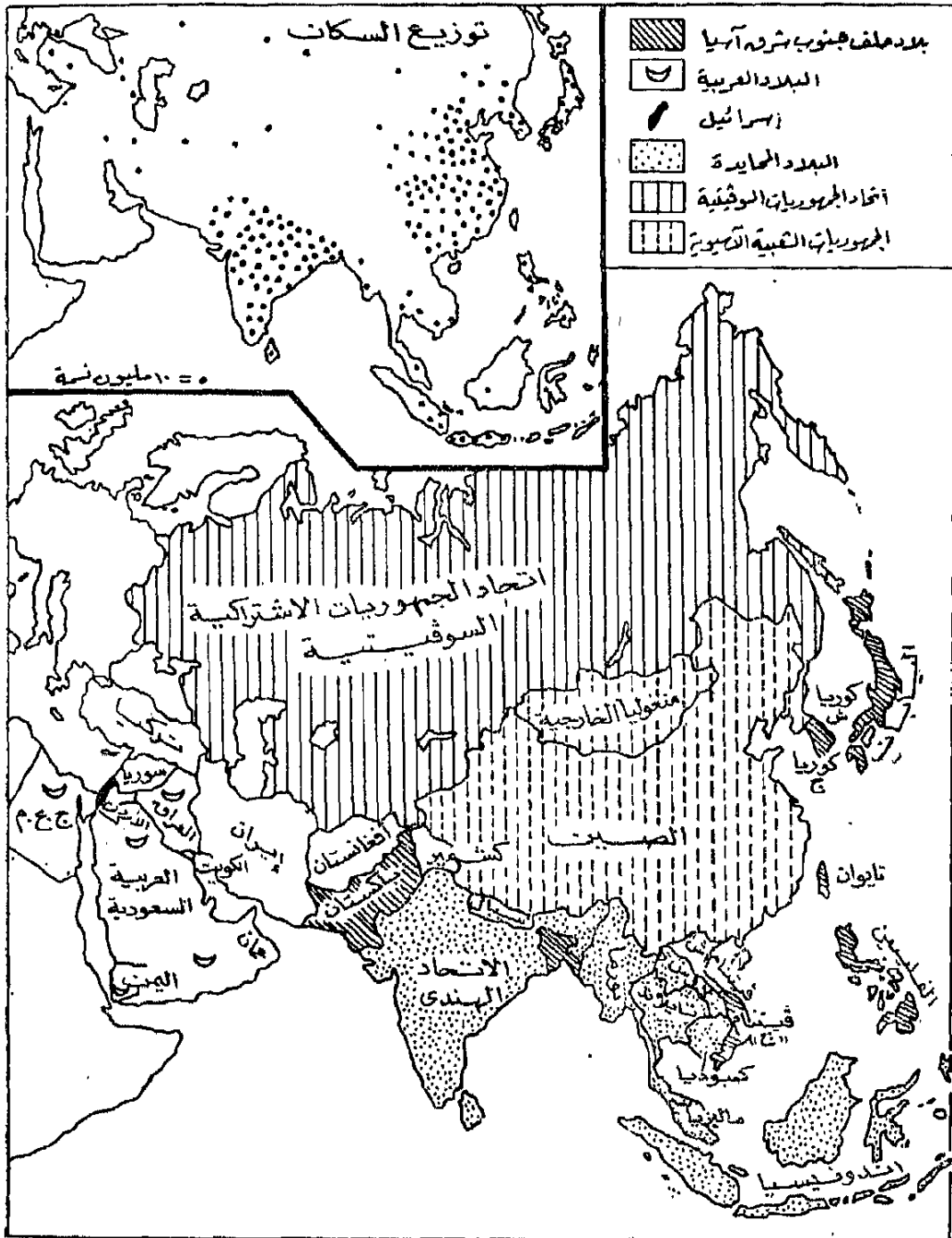
والتمييز الوحيد الممكن هو بين المجالات العرقية التي تتميز بوجود تركيبات وتكوينات تهجينية معينة وبعض الثقافات الأصيلة . ويمكننا بصفة أساسية أن نتحدث عن آسيا (البيضاء) الغربية ، وآسيا (الصفراء) الشرقية ، وآسيا (السمراء) والتي هجنت بالبيض والسود وهي آسيا الجنوبية .

ويتمى البيض في آسيا إلى أصليين يمكننا التعرف عليهما في التاريخ القديم ، ونقصد سكان الأناضول وأرمينيا قصيرى الرأس عريضى الجمجمة ، والعرب والهنود الأفغانيين مستطيلى الجمجمة ، وجميعهم داكنو الشعر سود العيون ويقطنون آسيا الصغرى والقوقاز وإيران وسوريا والجزيرة العربية وغرب الهند . وهم مقسمون بين ثلاثة مجالات حضارية مختلفة تنفق تقريباً ، وبمحض الصدفة ، مع ثلاثة قطاعات سياسية : فبلاد القوقاز (جورجيا وأرمينيا) وهي جزء من اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، والمجال العربى على الساحل السورى واللبنانى وعلى الخليج الفارسى والبحر الأحمر ، وهو جزء من منطقة حضارية شاسعة (عدا دولة إسرائيل التي تحيطها الدول العربية) وهي في نفس الوقت تعد جزءاً من مجتمع سياسى خاص . وأخيراً هناك الهند الشمالية والشمالية الغربية التي تنتمى إلى الكتلة المحايدة . وكان التهجين مع الصُفر قليلاً نسبياً ، وقد تم بالذات في منخفض أراى - قزوين وشرقى القوقاز (القرغيز ، والتركان وسكان أزربيجان) . ومقابل هذا نتجت غالبية السكان في الهند من تعاقب عمليات التهجين بين البيض

والسود ولم يبق إلا مجموعات قليلة نقية منها (مجموعات التجريتوس والقداس والهيلز ، والجوند وخصوصاً الهنود السود أو الدارفيد في جنوب الدكن) .
ويتمى الصفر بدورهم إلى أجناس متعددة : منهم الياالبوسيريون ، والمغول والصينيون الشماليون ، والصينيون الجنوبيون ، والإندونيسيون ، وقد اختلطوا بدورهم بالسود (التجريتوس) وبسكان ماليزيا . أن اختلاط مختلف المجموعات في أطر جغرافية محددة يضفي مظهر الوحدة العضوية على بعض الأمم والشعوب كما هو الحال في الجنوب شرق آسيا ، ولكن المستوى الحضارى هو الذى يضع في كل مكان المقاييس والحدود للمجموعات الكبيرة . وتختلط الأصالة الحضارية اليوم مع الموقف والاختيار السياسين فهناك « العالم العربى » والبلاد الحياضية كالهند وشبه جزيرة الهند الصينية (كمبوديا ولاوس) ، وأندونيسيا ، وهناك الاشتراكية الصينية ثم الحصون الجزيرية وأشباه جزر « العالم الحر » أى التنظيمات العسكرية في الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا الخاضعة للقيادة الأمريكية .

٢ - آسيا المتحررة والمحايدة

أنشبت الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية أظافرها في القارة الآسيوية عن طريق المحيط الهندى ونعى إمبراطورية الهند وماليزيا والمستعمرات والمحميات الفرنسية في الهند الصينية والهند « الهولندية » . وبذا تم الانتقال من النظام الاستعمارى إلى الاستقلال في منطقة جغرافية محصورة نسبياً . كما أن ذلك الانتقال جرى عبر أحداث خاصة حددتها صورة العلاقة القائمة بين البلد الاستعمارى والبلد المستعمر وأشكال الاستعداد التى سبقت التحرر بمدة طويلة . ومهما كان التباين بين مختلف عمليات التحرر ، فقد كان تواجها الزمنى تاماً تقريباً ، لأن الفترة التى استغرقها تحقيق استقلال مختلف البلاد المعنية ، لم تتجاوز العشرين سنوات ، وكانت الحرب العالمية الثانية أحد العوامل التى أدت إلى تصفية أسباب النزاع .



(شكل ١٠) الخريطة السياسية لآسيا وتوزيع السكان

وكانت المشكلة العامة بالنسبة لجميع البلاد المتحررة هي مشكلة وحدتها .
 واتصف هذا الأمر بنوع خاص من التعقيد في (الهند الصينية الفرنسية) حيث
 تأكدت التناقضات الإقليمية التي حافظ عليها النظام المزدوج من الاستعمار
 والحماية ، وزاد عليها تقسيم الإمبراطورية « أنام » القديمة إلى قسمين ، فيتنام
 الجنوبية والشمالية وذلك في المساومة التي وضعت نهاية للحرب^(١) . وأكثر من هذا
 فقد أدت اتفاقية الهدنة والسلام هذه إلى تقسيم مناطق النفوذ ، لا بين الشعب
 المستعمر ومستعمره القدامى ، ولكن بين الحليف الآسيوي ، الصين الاشتراكية
 التي تمثل إحدى أيديولوجيات التحرر القومي ، وبين الولايات المتحدة حاملة علم
 الرأسمالية في الشرق الأقصى والتي حلت محل فرنسا في سايجون . وهكذا وجدت
 فيتنام نفسها وقد أدمجت في قلعين ، الاشتراكية الصينية ، ومنظمة جنوب شرق
 آسيا ، رأس جسر الولايات المتحدة على القارة الآسيوية . وبذا خرجت من
 نطاق ذلك القطاع المتحرر من آسيا ، حتى وهي تدفع عن نفسها السيطرة
 الاستعمارية القديمة . وسوف نعود إلى هذا الموضوع في حديثنا عن (الحزام
 الصحي الأمريكي) .

وتطرح مشكلة الوحدة نفسها في الهند وأندونيسيا بطريقة مختلفة . فالهياكل
 العرقية واللغوية والدينية لهذه البلاد ليست متناسقة . وتاريخها قبل الاستعمار
 هو تاريخ بلاد تقسمها وتمزقها الصراعات الداخلية المستمرة . وفضلا عن
 الانقسامات التقليدية أضيفت خلافات سياسية ذات طابع أحدث . ولكن
 الرؤساء السياسيين غالباً ما كانوا يربطون أهدافهم المذهبية بحركات التوسع
 الإقليمي المندفعة ، أو يربطونها بالتأثير المعتدل للاتجاه الديني المحافظ . وهذا
 ما أضفى على الأحداث غموضاً خاصاً في نظر المراقبين الأجانب . وفي أغلب
 الأحوال فقد تحقق إنشاء الدول الجديدة واستقرار الوحدات الإقليمية عبر
 صراع عنيف ، حيث تداخلت المعارك الأخيرة ضد السادة المستعمرين القدامى

(١) مع فرنسا . (المغرب)

مع الصراع ضد الاتجاهات الانفصالية الإقليمية وضد محاولات الثورة الاجتماعية الجندرية . وكان على الهند أن تضحى وتقر بالازدواج الديني لتفادي التفتت الشامل . فقامت دولتان على أساس نظري من الفصل بين الهندوس والمسلمين . وكان المسلمون يمثلون الأغلبية في شرق الهند وغربها ، وظهرت الدولة المسلمة وهي باكستان كدولة من شقين ، تفصل أحدهما عن الآخر مسافة طولها ١٨٠٠ ك . م . ويبدو أن تحقيق وحدتها الاقتصادية والثقافية أمر شبه مستحيل . أما أندونيسيا فقد أنقذت وحدتها على ما يظهر . ولكنها باستمرار تخشى شقاً جديداً وبالذات في سومطرة . واختلاف الجزر يجعل قيام وحدة إدارية واقتصادية فيما بينها أمراً صعباً .

(١) المشاكل السياسية والصعوبات الاقتصادية في الهند وباكستان :

إن الاتحاد الهندي اتحاد فيدرالى يضم ولايات ذات هياكل سياسية متباينة ، ففي اللحظة التي انسحبت فيها إنجلترا بدا كأن الوحدة أمر لا يمكن الحفاظ عليه . وبدون تعديل استبدلت الإدارة البريطانية بهيكل تقليدى منقسم إلى أقصى حدود التقسيم ، وعلى درجة كبيرة من عدم التناسق في كل شيء ، في اللغات والأديان والهياكل الاجتماعية والسياسية ، وفي عام ١٩٤٧ كان هناك ما يقرب من ٦٠٠ ولاية متميزة ، يعيش بها مسلمون وبوذيون وهندوس وبيض وسمر وسود ، وكانوا يرتبطون تارة بأقدم أشكال الحياة الاجتماعية وتارة أخرى بالأيدلوجية الشيوعية . فبدت وكأن كلاً منها يبدأ حياة مستقلة ، ولا يخرج اقتصادى من هذا التفتت . وبصبر وأناة أجرى السردار باتل المفاوضات حول تبسيط الخريطة السياسية وإنشاء اتحاد فيدرالى متعدد الثقافات والأديان ، وهو ذلك الاتحاد الذى ضم في عام ١٩٥١ ، ٣٦٠ مليون نسمة (٨٥ ٪ منهم هندوس و ١٠ ٪ مسلمون و ٥ ٪ بوذيون) . وبعد ذلك باثني عشر عاماً تجاوز عدد سكان الاتحاد ٤٤٠ مليون نسمة . وتعرض لعدة تعديلات وخاصة في إصلاح عام ١٩٥٦ الذى أنهى دولة حيدر آباد القديمة ، وأقام محلها ولايات جديدة على أساس الوحدة اللغوية .

أما الباكستان ، الدولة المسلمة ، فإنها تقوم من ناحية على وادى الهندوس (في ولايات البنجاب وبنار والسند) ومن الناحية الأخرى على البنجال الشرقية . وفي عام ١٩٥٢ كان بها حوالي ١٠٠ مليون نسمة ، منهم في باكستان الغربية ٣٤ مليوناً و ٤٢ مليوناً في باكستان الشرقية ، وأصبح بهما على التوالي ٤٢ و ٥٢ مليوناً في ١٩٦١ . ولكنها لا تضم كل سكان الهند المسلمين جميعاً (حوالي ١٤٠ مليوناً في عام ١٩٦٣) .

والمشكلة الكبرى والملحة أمام كلا البلدين هي مشكلة إقامة أود السكان الذين يتزايد عددهم بما يتراوح بين ٩ و ١٠ ملايين سنوياً . إن الإصلاح الزراعي والتنمية الزراعية والتصنيع هي الحلول العاجلة التي تبذل الجهود لتطبيقها على هذه المناطق ذات الأوضاع الحاضرة العديدة ، ولقد لقيت هذه الحلول درجات متفاوتة من النجاح . وتمت الباكستان بصلة القربى للبلاد العربية ولكنها ليست دولة عربية ملتزمة . ويعد الاتحاد الهندي بطل الحياض العالمي المعاصر لإخلاصه لتقاليد الأيديولوجية المناضلة في سبيل الاستقلال . والمبدأ المشترك الذي يؤمن به الاتحاد كله ، رغم تنوع أجزائه هو المبدأ الذي قاتل في سبيله المهاتما غاندى مدة نصف قرن والذي قام عليه الاستقلال ، ألا وهو مبدأ عدم استخدام العنف ونتيجته مبدأ الحياض الذي تحدث به في الهند وفي المحافل الدولية البانديت نهرو ، الوريث السياسي لغاندى ، وذلك حتى وفاته عام ١٩٦٤ . وقد التف الاتحاد الهندي بسهولة حول فكرة التعايش السلمى بين البلاد التي تعتنق الاشتراكية وبين الغرب الرأسمالى . ومع وفاته لتقاليد الدينية وسعيه الحذر لتعديل هياكله بطرق هندية خالصة ، فإنه يتسائل عن إمكان بقائه محيداً بصورة تامة في مواجهة الاندفاع الصينى الذى يزيد من ضغطه على حدوده . ولكن الهند لا تتردد في قبول مساعدة الاتحاد السوفيتى ومساعدته الحميدة - تماماً كما تقبلها من الغرب . والواقع أن هذه المساعدات أمر لا بد منه من جميع النواحي . وكان السيد رينيه ديمونت يقول في عام ١٩٦١ : « لتجنب المجاعة اليوم فإن سفينة محملة

بما يزيد على ١١٦ ألف كيتال من الحبوب^(١) تغادر الولايات المتحدة كل يوم قاصدة الهند وذلك منذ مارس ١٩٦٠ . ويمكننا أن نتصور مدى البؤس الذى يجيق بالأفراد ، من الفقر الشامل فى الاتحاد وسوء حال الدخل القومى ، إذ يمثل هذا الدخل ٦٠ ٪ من إجمالى الإنتاج القومى الفرنسى وهو بيد عدد من السكان يفوق بستة أضعاف عدد الفرنسيين جميعاً . وبالهند أرسقراطية ثرية وبرجوازية ميسورة الحال ، ولكن بها ٤٠٠ مليون نسمة يعيشون . . . بمائة فرنك فى العام . وقد بدأت الهند طريق التخطيط الإصلاحي الذى يعتمد على تأميم البنوك الكبيرة . وتمتد الفترة التى تغطيها الخطة الخمسية الثالثة حتى عام ١٩٦٦ . وتتضمن الخطة تحقيق مشروعات طموحة تناسب احتياجاتها فى ميدان التزود بمعدات الطاقة ببناء محطات توليد الكهرباء ومعالجة خام المونازيت المحتوى على اليورانيوم . وقد وضعت الدولة يدها على قطاع إنتاج الطاقة وصناعة الصلب والمعدات الثقيلة . ودعت رأس المال الخاص للدخول فى عمليات التصنيع المتنوعة . فالزراعة لا تستطيع امتصاص الفائض الديموجرافى بل ولا حتى مده بالغذاء رغم الاتساع فى المناطق المروية الذى صعب إنشاء القناطر والمحطات الكهربائية . ولا تستطيع الهند البقاء على قيد الحياة إلا إذا أصبحت بلداً صناعياً . ولكنها تعاني من التناقض بين التزامات الاستثمارات الديموجرافية وضرورة تخصيص الاستثمارات لإنتاج المعدات . فالجزء الذى يجب تخصيصه من الدخل القومى الهزيل لضمان ١٨٠٠ أو ٢٠٠٠ سعر حرارى فقط يومياً ، للعشرة ملايين نسمة الإضافيين الذين يولدون كل عام ، لا يترك إمكانيات كبيرة للاستثمارات القادرة على تحقيق زيادة مطردة وإن كانت بطيئة فى إجمالى الدخل القومى . وتقع عمليات التصنيع تحت رحمة رأس المال الأجنبي والقروض الطويلة الأجل . وبهذا ندرك الأسباب التى دعت الهند منذ ١٩٥٦ إلى أن تلحق بالتخطيط العام مجموعة الإجراءات الخاصة بتخفيض معدلات التكاثر بأسرع ما يمكن .

(١) ر . ديمونت . « الأراضى الحية » . باريس ، بلون ، ١٩٦١ . ص ١٧٠ .

جدول بنصيب الفرد من بعض المنتجات الزراعية
والصناعية في الاتحاد الهندي

الأرز	١١٥ كجم في العام	الفحم	١٤٠ كجم في العام
كل الحبوب	١٧٥ كجم في العام	الكهرباء	٧٠ كيلوات ساعة في العام
السكر	٧ كجم في العام	الصلب	٢٠ كجم في العام
اللبن	٦٠ لتراً	الأسمت	١١ كجم في العام

والباكستان أشد فقراً من الهند : وكان عليها أن تنتظر حتى عام ١٩٥٩ لتبدأ إصلاحاً زراعياً يحسن قليلاً من ظروف الفلاح ويتيح استخداماً أفضل للأرض ويعادل إجمالى الإنتاج القومى عشر إجمالى الإنتاج الفرنسى لعدد من السكان يساوى ضعف عدد الفرنسيين . إذ يبلغ نصيب الفرد ٢٤٠ فرنكاً . وهنا أيضاً بدأ الوعي بالمأزق الديموجرافى ، فقد زاد عدد السكان ٢٦ مليون نسمة منذ انفصال الاتحاد الهندي والباكستان وإنشاء دولة الباكستان ، أى منذ خمسة عشر عاماً . وتتضمن الخطة التى بدى فى تنفيذها فى عام ١٩٦١ إجراءات للتربية والتدخل الطبى بهدف الحد من عدد المواليد ، وهذا ما يميز الباكستان عن غيرها من الدول الإسلامية .

(ب) إندونيسيا — الحياد والتجارة الدولية :

عرفت إندونيسيا نفس المشاكل التى عرفتها الهند والباكستان ، وإن كانت هذه المشاكل قد طرحت فيها بشكل مختلف قليلاً . وفى الفترة التى بلغ فيها عدد سكانها ٥٠ مليون نسمة ، كانت تستطيع أن تخصص جزءاً من المساحة التى تحت يدها فى جاوة وجنوب سومطرة بصفة خاصة للزراعة التجارية ، دون أن يتعرض للخطر التوازن الغذائى للسكان . وحقق الهولنديون نتائج بارزة تفوقت على عائد الزراعة الاستعمارية فى البلاد الأخرى تفوقاً كبيراً فى مجال إنتاج

زيت النخيل والمطاط والشاي والطباق وجوز الهند المجفف ، وبين عامي ١٩٣٠ و ١٩٦٠ تضاعف عدد السكان تقريباً . ودفعت زراعة المنتجات اللازمة للمعيشة والزراعة التجارية إلى الخلف . وبالطبع فإن الصراع بين زراعة مواد المعيشة والزراعة التجارية قد اتخذ طابع المطالب الاجتماعية من جانب أشد فئات الفلاحين فقراً . ومع ذلك فإن الاقتصاد الإندونيسي لن يجد له مخرجاً في المستقبل ما لم تعوض ، ولو بشكل جزئي ، تلك الاستثمارات اللازمة لتوفير المعدات ولتنمية الإنتاج عن طريق التصدير ، وفي ١٩٦٠ قدر الدخل القومي بخمسة وعشرين مليار فرنك . ولا يكاد يزيد نصيب الفرد هنا عنه في باكستان ، إذ أنه حوالي ٢٧٥ فرنك سنوياً . ولكن إندونيسيا تمتاز عن باكستان بقدرتها على أن تبيع المعادن (خاصة القصدير والبوكسيت والمنجنيز) والمنتجات الزراعية (الزيوت النباتية والمطاط وجوز الهند المجفف والشاي والطباق) هذا عدا البترول . وقد اصطحب حيادها بسياسة تجارية مفتوحة للغاية ، لدرجة أنها بدأت منذ عام ١٩٦٠ تقبل دخول السفن الهولندية من جديد في موانئ الجزر . والتجارة الخارجية التي وصلت إلى ٤ مليارات فرنك للصادرات و ٣ مليارات للواردات في ١٩٦٠ ، تم مع كل البلاد التي يمكن الاتجار معها . وإذا كانت اليابان قد أصبحت عميلاً هاماً ، فلايستهان بشأن بريطانيا العظمى ولا بالسوق الأوروبية المشتركة ، والتست إندونيسيا القروض والمعونات التكنيكية من الصين وألمانيا والاتحاد السوفييتي أو الولايات المتحدة . وتولت الدولة توجيه القطاعات الرئيسية للتنمية الاقتصادية مثل البنوك وصناعة المعدات ، ولكنها تفضل إعادة شراء الممتلكات الأجنبية على مصادرتها . ويحرص ممثلوها على الابتعاد عن الاشتراكية الصينية أو السوفييتية .

وفي نفس الوقت يرفضون البرالية التي تبدو كجزء من ميراث العصر الاستعماري .
« إن اشتراكيتنا ليست نتاجاً للصراع بين الطبقات ، ومصادرة رأس المال ليست محلاً للبحث لسبب بسيط هو أن الأندونيسيين لم يملكوا قط كمية كبيرة من رؤوس

الأموال الخاصة أو الملكية العقارية) (١). وبهذا العرض تبدوا الاشتراكية منطبقة على نوع من التأميم البسيط للاقتصاد دون انحياز مذهبي . إن الأفكار الماركسية لم تنتشر في الهند إلا في بعض المناطق المحدودة (مثل كيرالا) ، أما في أندونيسيا فقد تغلغلت تغلغلا كبيراً . ولذا فإن على سياسة الحياد الرسمية هنا أن تحسب حساب المعارضة الشيوعية التي تعتمد على العصبية الإقليمية والمطالب الفلاحية .

(ج) حدود الحياد :

كلما اقتربنا من المناطق التي تتلاقى فيها طلائع الاشتراكية الآسيوية المناضلة والمقاتلة مع رجوس الجسور الأمريكية ، كلما وجدت الحكومات صعوبة في البقاء على الحياد ، وتسجيل تمسكها بهذه الصفة . ومع ذلك فإن هذا هو الاتجاه الذي اختارته دولة ماليزيا الجديدة التي ولدت في أغسطس عام ١٩٦٣ بعد مفاوضات مفضنية ، وضمت اتحاد ولايات ماليزيا القديمة وسنغافورة وبورنيو . أما كمبوديا ولاوس فموقعهما أكثر دقة وحرماً لوقوعهما في قلب المنطقة التي يدور النزاع حولها . وقد استطاعت كمبوديا حتى عام ١٩٦٣ أن تحافظ على حيادها وأن تؤمن تطورها الاقتصادي والاجتماعي في ظل ظروف جديدة بالاهتمام . أما لاوس فهي مقسمة تماماً بين أنصار الحياد وهم في السلطة وبين رجال الحركة السرية « باثيت » ، تؤيدهم جمهورية شمال فيتنام الشعبية ، وبين أنصار أمريكا أيضاً . والقلق وعدم الاستقرار ليس ظرفاً ملائماً للقيام بالاستثمارات ، أو لوجود أى سياسة للتنمية وعلاوة على تايلاند وبورما ، تضم الطبيعة الجغرافية للبلاد المحايدة في جنوب شرق آسيا ٧٠ مليون نسمة تضاف إلى ٥٤٠ مليوناً من الهنود والباكستانيين .

(١) مارتويها دنجورو كاهانو : الوضع الاقتصادي ومشروعات التنمية الأندونيسية ، الجوانب الحالية للوضع الاقتصادي والاجتماعي في جنوب شرق آسيا . معهد الدراسات الاجتماعية ، بروكسل ص ١٢١ .

٣ - تقلبات الثورة الصينية

خلال سنوات طويلة اتخذت الثورة في الصين أشكالاً استثنائية للغاية ، لأنه في العقد الذي يبدأ بعام ١٩٣٠ كانت الشيوعية الصينية تمثل نظاماً سياسياً جواً يتغير مجاله الجغرافي تبعاً لانتقال الجيوش لدرجة أن عدد الفلاحين الصينيين الذين عرفوا النظام الشيوعي والإصلاح الزراعي ، كان أكبر من عدد الذين يخضعون لإدارة السوفييتات الصينية في لحظة محددة . وظلت الخريطة في حالة تغير مستمر حتى عام ١٩٣٧ وهو تاريخ بداية الحرب الصينية اليابانية . وفي ١٩٣٦ قدر ما تضمه الشيوعية الصينية بـ ٦٠ مليون نسمة بين صين نانكينج (تشانج كاي شيك) وصين كانتون . وخلال الحرب الصينية اليابانية (١٩٣٧ - ١٩٤٥) كانت حدود الصين الشيوعية أشد ضموضاً ، ولكن قواعدها الإقليمية كانت كافية لمساندة نضال جيش الطريق الثامن والجيش الرابع الجديد اللذين كانا يكونان حينذاك القوة العسكرية للصين « الحمراء » . وفي عام ١٩٤٦ تكشف النقاب عن موقف تشانج كاي شيك الذي كان غامضاً ، فبعد أن تظاهر بالحرب ضد اليابانيين شن حرباً حقيقية ضد الصين الشيوعية بمساعدة الأمريكيين ، وعقب هزيمته ، أعلن قيام جمهورية الصين الشعبية التي تشمل كلاً من الصين ومنشوريا التي سميت بالصين الشمالية الشرقية (عام ١٩٤٩) .

(١) من الثورة إلى « القفزة الكبرى إلى الأمام » ١٩٤٩ - ١٩٦٠ :

تعنت جمهورية الصين الشعبية العقيدة الماركسية اللينينية اعتناقاً كاملاً . وقد بدأت منذ عام ١٩٥٠ في بناء الاشتراكية حسب النموذج السوفييتي . وتم القضاء على كل قوى الثورة المضادة بلا رحمة . وبدأ تطبيق الإصلاح الزراعي في نفس العام . فقضى على عدم المساواة العقارية . وأنشئت أولى التعاونيات وأتمت المشروعات الصناعية الكبيرة والبنوك (التي كانت تنتمي إلى الشركات

الأجنبية أو الأوساط المرتبطة بالكومنتاج (تشانج كاي شيك) . ومنذ عام ١٩٥٢ سيطر القطاع الاشتراكي على نصف الإنتاج الحرفي والصناعي . وفي الوقت الذي بدأ فيه تطبيق الخطة الخمسية الأولى كانت الصين في مستوى الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٧ ، فيما يتعلق بعملية التطور الاقتصادي الاشتراكي . ولكن بعدد من السكان يبلغ حوالي خمسة أضعافه .

الاتحاد السوفيتي ١٩٢٧	الصين ١٩٥٢	
١٤٧	٥٨٣	السكان بالمليون
٤,١	٤	العمال الصناعيون
١١٢,٤	١٠٨	المساحة المترعة (مليون هكتار)
٣٢,٣	٦٣,٥	إنتاج الفحم (مليون طن)
٣	١,٩	إنتاج الحديد الزهر
٣,٧	١,٣٥	إنتاج الصلب
٤,٢	٧,٢	إنتاج الكهرباء (مليار كيلوات ساعة)
٤,٢	٢,٨	إنتاج الأسمنت (مليون طن)
٧٥,٦ (١)	٢٤,٢	الشبكة الحديدية (ألف كم)

ويؤكد الصينيون والسوفييت معاً أن تطور الاقتصاد الصيني سيكون أسرع من تطور الاقتصاد السوفيتي بفضل الوجود السابق لأول اقتصاد اشتراكي ، وهو الاقتصاد السوفيتي ، ومساعدته له .

وقد تحققت التوقعات والأهداف المرسومة وهي أهداف معتدلة على أي حال بفضل المساعدات المالية والمادية التكنيكية الهامة التي قدمها الاتحاد السوفيتي .

(١) في حدود البلاد السوفيتية في ذلك الوقت .

بعض المنتجات الصينية في عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٧

١٩٥٧.	١٩٥٢	
١٩	٧,٣	إنتاج الكهرباء (مليار كيلو وات ساعة)
١٢٤	٦٣,٥	القمح (مليون طن)
١,٤	٠,٤	البترول
٥,٢	١,٣	الصلب
٦,٧	٢,٩	الأسمنت

ويحتفظ الفلاح في التعاونيات الريفية الصينية بجزء صغير من العائد لمساهمة العقارية ويستفيد من الملكية الخاصة الصغيرة والاقتصاد العائلي الضيق الذي يماثل ما سمح به لأعضاء الكولخوزات السوفيتية . وتشمل تلك التعاونيات تسعة أعشار الأرض الصينية المزروعة في نهاية ١٩٦٥ . وقد اعتاد الفلاحون أن يعبثوا قواهم في حملات كبيرة تقوم بالأعمال التي تحقق لهم مصلحة مشتركة مثل تدعيم السلود وتقويتها ، ومد شبكات الري ، والقضاء على الفئران ، إلخ . . . وقد تحسنت شبكة المواصلات وإن كانت ما تزال غير كافية .

وتعاني الصين ، مثلها في ذلك مثل البلاد الآسيوية الأخرى ، من آثار الضغط الديموجرافي الذي ترددت طويلا في محاربه مباشرة . والمؤكد أن ما يزيد على عشرة ملايين من البالغين لم يكن استخدامهم كاملاً في نهاية الفترة الخمسية الأولى .

وإذ أراد الرئيس « ماوتسي تونج » حلاً لما يسميه (بالتناقضات) ، فقد وضعت حكومة الصين الشعبية برنامج « القفزة الكبرى إلى الأمام » التزمت فيه اتجاهاً أيديولوجياً أشد تعصباً للعقيدة من الاتجاه المرن الذي اتبعته من قبل . فنبذت كل تشاؤم ديموجرافي وكل سياسة للحد من المواليد ، وعبأت الجماهير ووضعت استثمار العمل مقابله في الميزان ، وأنشأت الكوميونات الريفية التي

اختفت فيها آخر مظاهر الفردية بالمجتمع الريفي . وبعد أن أعلنت الحكومة النصر الكامل الذي حققته التجربة على أساس إحصاءات تقريبية ، قدمت بعد ١٩٦٠ صورة أكثر واقعية وقامت ببعض التعديلات الطفيفة للبرنامج . ولكن كانت هذه هي اللحظة التي ظهر فيها الخلاف الأيديولوجي والتكنيكي علناً بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي .

(ب) عزلة الاشتراكية الصينية وهيبتها :

في يوليو عام ١٩٦٠ تم استدعاء الخبراء والفنيين السوفييت العاملين في الصين إلى الاتحاد السوفيتي . وفي عام ١٩٦٣ رفضت الصين التوقيع على اتفاق موسكو لوقف التجارب النووية الذي يعتبر مرحلة هامة في سياسة التعايش السلمي وأظهرت المجادلات التي أعقبته خلافاً جدياً في وجهات النظر بالنسبة لمفهوم العلاقات بين البلاد الاشتراكية والبلاد الرأسمالية . ويقدم « الطريق الصيني » كنموذج للبلاد المتخلفة . ولكن الصحافة السوفيتية تلوم جمهورية الصين الشعبية لوضعها أهدافها الإقليمية ومشروعها للوحدة الآسيوية ، قبل الشعور بالمسئولية الأهمية الاشتراكية ، وخاصة في الظروف التي يشتد فيها خطر الحرب النووية ، وتدفع الصين غالباً ثمن خلافها مع الاتحاد السوفيتي . ويؤدي حرمانها من المساعدة التكنيكية ومن تسلم المعدات والمنتجات السوفيتية إلى دفع التصنيع في البلاد نحو مستقبل غير محدد ، ذلك التصنيع الذي تراجع مؤقتاً ، إذ تقوم البلاد بمجهود زراعي كبير على مستوى المقاطعات ، أي القرى التي تكون مجموعاتها كوميونات أكبر من أن تعتبر وحدات إنتاجية ، ولكنها قابلة لأن تظل وحدات للتنظيم والتبادل . وما زالت الصين تساعد البلاد التي تلتف حول موقفها ومنها ألبانيا وأيضاً فيتنام الشمالية وكوريا الشمالية . وعلى كل حال ، فإن لبلد يبلغ تعدادها ٧٠ مليون نسمة ويقوم بتجربة جديدة تماماً بروح حازمة ملحوظة وشعور ثوري حاد ، لهذا البلد نفوذاً لا يمكن إلا أن يوضع في الاعتبار ، وعلى

الأخص في جنوب شرق آسيا حيث التوازن، بين المحايدين والحكومات الموالية للأمريكيين ، ضعيف للغاية .

٤ - الحزام الصحي الأمريكي

في الحرب العالمية الثانية ، علقّت الولايات المتحدة على استقرار القوى الموجودة في الشرق الأقصى والمحيط الهندي أهمية تماثل على الأقل الأهمية التي علقها على هزيمة ألمانيا الهتلرية . وكانت سياستها في كلا المسرحين هي قلب التحالفات وعكسها . فن الناحيتين الأيديولوجية والمصيرية بدا لها أن الاشتراكية هي عدوها الرئيسي . ولقد استهدفت قنبلة هيروشيما إرهاب الاتحاد السوفييتي ، وعرقلة انتشار الاشتراكية في آسيا ، أكثر مما استهدفت صرع اليابان التي كانت قد هزمت بالفعل حينذاك . إن الحاجزين اللذين أقامتهما فيما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٠ لسد الطريق أمام انتشار الاشتراكية في الشرق الأقصى وأوروبا ، هما ألمانيا واليابان ، عدواها في عام ١٩٤٥ ، وقد تم ضمهما إلى تنظيمات عسكرية «إقليمية» تحت قيادة الولايات المتحدة ، مثل حلف شمال الأطلسي في الغرب وحلف جنوب شرق آسيا في الشرق .

والواقع أن هذه السياسة تعني العودة إلى سياسة « الحزام الصحي » التي طبقت في أوروبا الوسطى والشرقية بعد معاهدة «ريجا» لعرقلة العلاقات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية بين الاتحاد السوفييتي والغرب . وتتكون من المعونة المالية والتكنيكية والتجارية ، وأيضاً السياسية والعسكرية التي تقدم للحكومات المطلوب منها أن تسهر على حراسة حدودها وعلى سياستها الداخلية ، بأن تظهر عداها الحاسم للشيوعية . وبشكل عام تدفع الولايات المتحدة لهذه الحكومات ثمناً عالياً لخدماتها . ومثلما حدث بعد الحرب العالمية الأولى، فإن سياسة الحزام الصحي الجديدة تمثل خطراً يمكن إدراكه بسهولة ، وهو خطر الانفصال التام بين تلك

الحكومات العابرة - التي سجل الكتاب فسادها المزمّن^(١) - وبين شعوب البلاد المعنية . ويجب بشكل دوري ، الالتجاء للقوة المعتمدة على المساندة العسكرية الأمريكية لإعادة إحدى الحكومات التي تهددها ثورة ، فإذا وصلت النجدة متأخرة أو إذا كان التدخل لمصلحة شخصيات مفضوحة أمراً مورطاً فإن القوة يتم استخدامها لوضع طاقم بديل يكفل نفس الضمانات . . . ويثير نفس دواعي القلق .

والعناصر المتباينة المكونة لهذا « الحزام الصحي » هي اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان « فورموزا القديمة » والفلبين - أقدم قاعدة أمريكية على أبواب آسيا - ثم جنوب فيتنام ، ومجموع سكانها ١٨٠ مليون نسمة . ويختلف الوضع في اليابان عنه في بلاد الحزام الصحي الأخرى . فالإيابان كانت قوة صناعية عند هزيمتها العسكرية . وكانت قد أكدت صفتها هذه منذ خمسين عاماً ، كما كانت تتعرض لضغط ديموجرافي كبير ازدادت شدته لأنها اضطرت إلى أن تستقبل أبناءها العائدين من مستعمراتها القديمة المفقودة . وبحكم موقعها وبنيتها الأساسية كانت اليابان تمثل قاعدة عسكرية وصناعية مجهزة . وتمثلت السياسة الأمريكية في اليابان ، كما في ألمانيا ، في مساهمة ذات شأن للنهوض الاقتصادي والتطور الصناعي قبل أي شيء آخر . وعلى النقيض من ذلك فالبلاد الأخرى غير اليابان بلاد متخلفة بكل معنى الكلمة وهي تستخدم كقواعد للمنشآت العسكرية الأمريكية . إنها ليست بلاداً حليفة بل رعوس جسور لأمريكا . وبحكم منطق التاريخ الذي لا يقبل الجدل ، نجد أن شركاء المحتل هم ممثلو أشد النظم الاجتماعية رجعية وأكثرها تمسكاً بالتقاليد ، بحيث إن الإصلاحات الاجتماعية الملحة نفسها لم تتم في القارة ، فالمشكلة الزراعية متفجرة في الفلبين ، والإصلاحات التي تمت

(١) « آلان جورون » : التطور السياسي لجنوب شرق آسيا منذ تصفية الاستعمار في مجموعة المقالات التي ظهرت « المظاهر الحالية للوضع الاقتصادي والاجتماعي في جنوب شرق آسيا » ، نشرها مركز جنوب شرق آسيا التابع لمعهد الدراسات الاجتماعية بجامعة بركسل الحرة ، ١٩٦٣ ص ٤٧-٦٥ .

في جنوب فيتنام وكوريا الجنوبية لم تشبع جماهير الفلاحين . وليست « تاوان » إلا ملجأ للمهاجرين الذين يعيشون في مراتهم وأحلامهم بينما يتزايد بؤس الفلاحين الذين يتجاوز عددهم العشرة الملايين ، يوماً بعد يوم . وما يدعو للاستغراب أن هذه القلاع الآسيوية لسياسة العداة للشيوعية هي البلاد التي يمثل فيها التسوية والمحاولة في تنفيذ السياسة الاجتماعية والاقتصادية خير تمهيد للتمرد السياسي .

(١) اليابان

الإفراط في التصنيع والمهارا كبرى * الديموجرافى :

في عام ١٩٤٥ بدأ الوضع في اليابان وكأنه لا مخرج له ، وانتاب الذعر الأوساط السياسية والثقافية اليابانية أمام انهيار الاقتصادى وزيادة الديموجرافية المستمرة . فرغم الانطلاقة الصناعية السريعة للغاية ، كانت اليابان فيما بين الحربين تعاني بطلاة مزمنة في المدن ، ونقص استخدام دائم في الريف . وأدى انهيار النظام الإمبراطورى ، وضياح القواعد التعدينية ، وقواعد صناعة الصلب في منشوريا ، وتفكك الأسواق . وتوقف صدور أوامر التوريد من الجيش والبحرية ، أدى كل ذلك إلى إغراق البلاد في كارثة محزنة ، وانعزالها عن القارة ذاتها التي كانت العلاقات معها قد فرضتها ظروف جغرافية واقتصادية ، وإلى وضع اليابان في سجن لا أمل في الخروج منه . وأدركت الولايات المتحدة الخطر الذي تمثله بالنسبة لها عزلة اليابان عن علاقاتها الحيوية من جراء أوامر الولايات المتحدة السياسية ، مما قد يؤدي إلى حدوث نكبة ، وأقيم جبل سرى فعلى عبر المحيط الهادى لك الصناعة اليابانية بالغذاء وبعث الحياة من جديد في الاقتصاد الرينى . ولكن أمريكا ألححت على الحكومة اليابانية - وفي نفس الاتجاه الذى كانت تشعر به هذه - على أن المساعدة ستكون مشروطة بضرورة اتباع سياسة حازمة وفعالة لتخفيض الزيادة الديموجرافية ، ومن ثم أصبحت اليابان اليوم تتميز بأعلى زيادة

* الانتحار على الطريقة اليابانية بالسقوط على السيف بحيث ينفذ في القلب . (المغرب)

اقتصادية في بلدان آسيا وبانخفاض معدل المواليد فيها إلى ما دون المستوى الأمريكي بل والأوروبي الغربي .

وفي عام ١٩٣٨ كانت اليابان تنتج ٦,٥ مليون طن من الصلب . وفي عام ١٩٦٢ صهرت حوالي ثلاثة ملايين طن منه . وقبل الحرب كان إنتاجها من الأسمنت يبلغ ٤ ملايين طن . أما اليوم فتنتج ٣٠ مليون طن . وأضحت اليابان منتجة كبيرة جداً للطاقة الكهربائية ، إذ بلغ إنتاجها أكثر من ١٤٠ مليار كيلووات ساعة في عام ١٩٦٣ ، مقابل ٣٢ ملياراً في عام ١٩٣٨ . وتصنع اليابان حوالي ٢٠٠ ألف طن من الألمنيوم . إن الصناعات الميكانيكية التي تجهلها لقليلة العدد . ومعدل التطور الصناعي أسرع بكثير من معدل التطور الزراعي . ويبلغ متوسط الزيادة السنوية في إجمالي الإنتاج القومي نسبة تتراوح بين ٦ و ٨ ٪ ، تقابلها نسبة زيادة في الإنتاج الصناعي تبلغ ١٠ ٪ سنوياً . وتتضخم التجمعات الحضرية بدرجة هائلة . فهناك ١٠ ملايين نسمة في المدن المتخمة « كيوتو وأوزاكا وكوبيه » كما يوجد مليون ونصف مليون نسمة في جويا ، إلخ . وبناء المساكن من أكثر قطاعات النشاط القومي بدلاً للجهود . والأمر الذي نلاحظه بوضوح هو أن هذه الزيادة لم يصحبها التضخم وزيادة الأسعار على الأقل حتى عام ١٩٦٣ . وقد تزايد نصيب الفرد من إجمالي الدخل بالأسعار الثابتة بنسبة ٧٠ ٪ فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٢ (تبلغ هذه النسبة ١٢ ٪ في الهند و ١٥ ٪ في كوريا الجنوبية) وتلاقى السياحة تشجيعاً كبيراً سواء بالنسبة للأمريكيين أو للقادمين من أوروبا ، مما جعلها تساهم في الحفاظ على توازن الميزان التجاري والنقدي . وبدأت بعض الأعمال المهنية تعاني نقصاً في اليد العاملة وخاصة المؤهلة منها . هذا رغم أن الأعداد الكبيرة من الفئات التي ولدت قبل عام ١٩٤٥ تتدفق بصورة ضخمة على سوق العمل في الفترة الحالية .

إن التطور الديموجرافي الياباني صورة استثنائية في آسيا بل وفي مجموع البلاد الحديثة التطور أيضاً . ففي عشرين عاماً انخفض معدل المواليد إلى النصف ،

وتناقص من معدل مقارب لما كان في الصين عام ١٩٤٠ (٣٥ في الألف) إلى معدل أكثر بلاد أوروبا الغربية «أخذاً بنظرية مالتس» أي ١٧ في الألف في عام ١٩٦٢. فإن الدعاية لاستخدام وسائل منع الحمل وبيعها الواسع والاعتراف بحق الإجهاض في المستشفيات والعيادات العامة منذ عام ١٩٥٠، وتعميم تدريس التخطيط العائلي، أدى كل بدوره إلى تخفيض عدد المواليد السنوي من ٢,٧ مليون في عام ١٩٤٨ إلى ١,٦ مليون في عام ١٩٦١ - ١٩٦٢. وبذا يتوقع أن يبلغ تطور السكان في اليابان مرحلة الشيخوخة وأن ينخفض الطلب على العمل ابتداء من عام ١٩٧٠. وقد فرض هذا التطور المقصود بذل مجهود كبير لتكييف إمكانيات الاستخدام مع الوضع الديموجرافي الجديد. وستحفظ اليابان بالمكانة التي أهلها لها المعونة الأمريكية، إذا زادت من تخصصها المهني بصورة مستمرة. وهي تبرز بالفعل باعتبارها منافساً جدياً للمنتجات الأوروبية في الأدوات الميكانيكية الخفيفة والإلكتروميكانيكية.

ولن تعود صناعتها في ١٩٧٠ - ١٩٨٠ تعتمد على كثرة يدها العاملة بل على نوعيتها. ولذا يقل التزاحم في سوق العمل، فسيمكن هذا الأمر الطبقة العاملة من أن تنمي حركة مطالبها التي بدأت بالفعل منذ حين. وبما لا شك فيه أن المجتمع الياباني سيتخلص من التخلف بتهذبة النمو الديموجرافي. وفي ظروف التطور الحالية في البلدان الآسيوية لا يستبعد أن تلعب اليابان يوماً ما دور ورشة الصناعات المتخصصة للمعدات الدقيقة ومواد الاستعمال بالنسبة لأسواق القارة الآسيوية التي ما زالت متخلفة فنياً وتنظيمياً إزاء التجهيزات المادية والبشرية في اليابان.

(ب) توابع أمريكا :

تمثل الفلبين حالة خاصة؛ فقد احتلتها الولايات المتحدة في عام ١٨٩٨ عقب ثورة الفلبين على السيطرة الأسبانية. وأصبحت منذ أكثر من نصف قرن هدفاً

لاستغلال اقتصادى يقوم بصفة خاصة على استخدام موارد باطن التربة مثل الكروم والنحاس والمنجنيز واليورانيوم ، وعلى زراعة قصب السكر الموروثة عن الأسبانيين ، وعلى العبك (تيل مانبلا) .

والواقع أن الفلبين اليوم فى ظل الاستقلال وفى ظروف الحرب الباردة فى المحيط الهادى تجذب انتباه الأمريكين ورعوس أموالهم بدرجة أكبر من ذى قبل ، أى خلال فترة الإدارة المباشرة للولايات المتحدة . ومع ذلك فما زال الأرخبيل فى فقر مدقع — والحق يقال إن عدد سكانه قد زاد أربع مرات عنه فى عام ١٩١٠ . كما أنه ما برح بعيداً عن استغلال إمكانياته ، وهو على درجة كبيرة من الحساسية للاضطرابات الفلاحية .

وقد انتهت الحرب الكورية بتسجيل تقسيم البلاد نهائياً إلى قسمين عند خط عرض ٣٨ . وتقع الموارد التعدينية أساساً فى الشمال ، فى حين ظلت كوريا الجنوبية بلداً متخلفاً للغاية . حيث يثقل التضخم السكانى كثيراً على مستوى المعيشة ويبلغ إجمالى الإنتاج القومى ١,٥ مليار دولار ليمثل عائداً يقل عن ٣٠٠ فرنك للفرد الواحد . ويعتبر من أشد الدخول انخفاضاً فى آسيا . بيد أن هذا الرقم لا يكفى ليعطى القارئ صورة عن سلسلة الكوارث الفردية التى ترتبت على الحرب وما جرته من بؤس ، لا يزال تقريباً يحتفظ بجدته رغم مرور عشر سنوات ... أما تايوان التى يبلغ إجمالى الدخل القومى فيها ١,٣ مليار دولار مقابل أحد عشر مليوناً؛ فتبدو من الناحية الظاهرية أحسن حالاً . ولكن دور التجارة فيها أهم من دور الإنتاج الإجمالى . وتمتص تايوان الدخول المرسله كما تنفق من الإعانات أكثر مما تنتجه ، رغم الجهود المحسوس الذى يبذل لتزويد الزراعة بالوسائل الحديثة .

أما جنوب فيتنام فالوضع فيه غامض . إن الأسس الاقتصادية فيه لا تقل ملائمة عن البلاد الآسيوية الأخرى وخاصة جنوب شرق آسيا ، فزراعة المطاط ، وإنتاج الأرز وإمكانية استصلاح الأراضى الجديدة ، كل هذا يكفل نمو

الاقتصاد رغم التدمير الناتج عن الحرب وتدهور التربة في (سهل الحيزران) .
 إن الاضطراب الدائم للأمن من ناحية وتقاعس مقرضى النقود عن الاستثمار دون
 فائدة بسبب دوامة الفساد من ناحية أخرى ، يؤديان إلى الإبقاء على حالة الفاقة
 الشديدة والحيرة من الغد ، مما يدفع الناس إلى التطلع لإعادة الوحدة لفيتنام على
 أسس قد تتوفر في المذهب الحيادي .

إن بلاد الحزام الصحى الآسيوى تعد اليوم أشد المناطق قلقاً واضطراباً في
 آسيا ، بل وفي العالم الثالث ، وهذا بسبب توريط الأمريكيين لها إزاء الشعوب
 المستقلة ولقلة ثقها في جدوى المعونة الأمريكية في الساعات الحاسمة .

الفصل الرابع

أفريقيا

١ - أشد القارات تعرضاً للاستغلال

في عام ١٩٥٦ كان بأفريقية (جنوب الصحراء) دولتان أفريقيتان مستقلتان هما ليبيريا وإثيوبيا ، ومساحة كل منهما على التوالي ١١١,٣٧٠ ، و ١,١٨٤,٠٠٠ كم مربع ، وعدد السكان ١٣ و ٢٠ مليون نسمة . أما باقي القارة كله فقد كان مقسماً بين الدول الأوروبية . أو تسيطر عليه في جنوب أفريقية أقلية من أصل أوروبي ، وكانت مساحة ذلك الباقي ٢٠ مليون كيلومتر مربع ، وتضم ١٧٠ مليون نسمة . ولم يقل عدد البلاد التي يترف عليها العلم الفرنسي عن ١٤ بلداً ، فضلاً عن ١٤ أخرى في ظل العلم البريطاني ، وهناك بلد واحد في ظل العلم البلجيكي ، وأربعة بلاد يظللها العلم البرتغالي ، وواحد في ظل العلم الأسباني وآخر في ظل العلم الإيطالي . . . لقد كان هناك ٣٥ قسماً تتفاوت درجة التعسف في تحديده بالنسبة للجغرافية الطبيعية والتوزيع السكاني .

ومع ذلك فقد تظهر الفترة الاستعمارية في تاريخ أفريقيا الحديث ، كفترة من السكون والهدوء النسبي بعد التجارب القاسية التي اجتازتها بسبب النخاسة وانتشار الفوضى . فقد وجد مستكشفو القرن التاسع عشر قارة خربتها إغارات تجار العبيد ، التي روعت السكان ودفعتهم إلى هجر المناطق الساحلية ، وأن يعيشوا عيشة قلقة في مناطق يلجأون إليها ، تعجز عادة عن أن توفر لهم الغذاء الكافي . وترسم مشاهدات « لفينجستون » و « سافوريتان دي براز » صوراً من اليأس والفرع يصعب تخيلها . فقد كتب لفينجستون بعد أن قام النحاسون بجولة على شواطئ « شيري » يقول « كنا نجد كل يوم جيشاً طافية على سطح النهر . وكان

علينا كل صباح أن ننزع عن مراوح السفينة الأجسام التي تعلقت بالريش أثناء الليل . . . وكانت رائحة الجثث ومنظرها في كل مكان . وكان كثيرون من الهاريين قد سقطوا على حافة السكة حيث بقيت هياكلهم العظمية . وكانت الأشباح المدعورة التي يدل قوامها على أنها لشبان وشابات تزحف وعيونها خاوية من الحياة في ظل الأكواخ المهجورة « (١) . وأكملت المجاعات والأوبئة ما لم يتمه تجار العبيد من أعمال اللمار . وقد حدث هذا كله منذ مائة عام فقط . . .

وإذا كانت أوروبا قد أعادت النظام وقضت على التبريد الفظيع لأرواح البشر في عصر تجارة الرقيق والحروب القبلية ، فإنها سرعان ما وضعت نيراً جديداً على عاتق القارة الأفريقية . فالاقتصاد الاستعماري يقوم على اعتصار البلاد الأخرى . وقد بحث في أفريقيا عن المنتجات الزراعية الاستوائية ومنتجات المناجم . ولكن الرجل الأوربي يكره أن يواجه البيئة الطبيعية في أفريقيا الاستوائية ، ويكره بصفة خاصة أن يبذل جهداً شاقاً فيها . فيحتاج إلى مساعدة اليد العاملة الأفريقية في تشييد السكك الحديدية والطرق والكباري وفتح المناجم واستغلالها وإنشاء المزارع الاستوائية ونقل ثمار الجمع والزراعة . بيد أن السكان لم يكونوا صالحين للمساهمة التلقائية في المشروعات الأوربية بسبب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهم . إذ كانوا بداءة يجهلون استعمال النقود ونظام الأجور ويعيشون بالقرية في حالة اكتفاء زراعي . وحتى يتمكن المستعمر من أن يدمجهم في عملياته الاقتصادية اضطر إلى إيجاد وسائل جديدة للإجبار أسماها الضرائب (وكانت الضريبة وسيلة لإجبار أرباب الأسر على تقديم قوة عاملة ليحصل على النقود المطلوبة) وأعمال العتالة والسخرة في الطرق والسكك الحديدية وتجنيد اليد العاملة للمزارع والمناجم . ولم يمض ثلاثون عاماً على المنظر التالي الذي شاهده جاك ويلرس في جوهانسبرج وذكره في مذكراته :

(١) ذكرها جاك ويلرس في كتابه بعنوان « أفريقيا السوداء » الصادر في باريس عام ١٩٣٤

« وفي اللحظة بالضبط سمعنا ضوضاء مكتومة من المهمات الخافتة ووقع الأقدام العارية على التربة فبددت هدوء "محطة المستشفى" الغربية هذه ، والتي يتم فيها استقبال القطعان البشرية ، إنها قافلة من السود البرتغاليين القادمين من موزمبيق . ذلك لأن مناجم الذهب ذات الشهية المفتوحة لآلتهام الرجال لا تعرف الحدود . لقد كانوا حوالى ألف رجل . يعلم الله وحده من أى قرى بعيدة أتوا فى أممالم الممزقة بفعل الرحلة . إنهم بالطبع ليسوا الأثنياء والأعيان الذين يأتون إلى هنا ليكسبوا قوتاً يائساً أبته عليهم الأرض فى موطنهم . والكثيرون منهم شباب كادوا أن يبلغوا ستة عشر عاماً ، بقدر ما نستطيع تقدير سن السود ، إنهم يأتون إلى المناجم لأول مرة فى حياتهم ، غالباً ليكسبوا مهر العروس وقد بدا عليهم الرعب والاضطراب الشديد وكأنهم خراف فى قطيع . وهناك آخرون أكبر سناً يتصنعون اللامبالاة ويلعبون دور الشخصية الهامة فيمزحون مع الحراس بل ومع الطبيب الذى يفحصهم ويتعرف عليهم أحياناً . وقد قال لى هذا الطبيب :

هذه خيولى تعود ، لقد ذاق هؤلاء الرجال طعم حياة المعسكرات ، ومنهم من يعملون بحماس هنا ليعربدوا بعدها فى بلادهم ، تحت بصر "شيوخ القبيلة" الذين يستنكرون عملهم ويعودون عندما ينفقون آخر مليم لديهم .

ويتم الفحص سريعاً بالنسبة لغالبيتهم لأن "لمن يقومون بالتجنيد" للشركة قدرة على تشخيص حال إخوتهم السود بحسدهم عليها الأطباء البيض . ومع ذلك يفلت منهم أحياناً أحد المصابين بالفتق أو القلب أو أحد المسلولين . ويكون عليه أن يغادر قطيع المختارين الحزين ويعاد شحن هؤلاء إلى موطنهم . فهناك محطة أخرى . ولكنهم لم يجعلونى أشاهدها ، ويتم منها إرسال عربات بأكملها من الذين أصابتهم المناجم ، أى المحروحين والعرجى والمرضى « (١) .

وقد جرت أعمال الردم والإزالة فى الغابات الكبيرة لإنشاء السكك الحديدية ،

(١) جاك ويلرس فى كتابه (السود والبيض) الصادر فى باريس بدار « كولان » للنشر ،

وكانت أشد فتكاً من المناجم نفسها : ويقال إن إنشاء نسكة حديد (الكنغو - المحيط) تكلف آلافاً من الأرواح البشرية ممن أهلكتهم الحمى : وأصبحت أعمال العتالين كابوساً للأفريقيين لدرجة أنهم كانوا يهربون منها في مناطق معينة كما هربوا من قبل من تجارة الرقيق ، وذلك بأن يختبئوا في الغابات . ونجد أن المناظر الأفريقية المعتادة في السنوات الممتدة من ١٩٣٠ إلى ١٩٤٥ تشهد بالذات على هذا القلق المستمر . فقد كانت القرى تبتعد عن الطرق إذ يأتي منها جباة الضرائب والمجننون ورجل الإدارة الذي يحمل أوامر السخرة ومع ذلك تسير قوافل اليد العاملة على هذه الطرق لتصب في الأسواق الكبرى للرجال ، في بلاد المزارع والمناجم مثل كولوينزي وجوهانسبرج وإليزابيث فيل . . . ولم تكن الحدود المصطنعة لتوقف تلك الهجرات التي كانت تنتقل من ساحل العاج (الفرنسية) إلى ساحل الذهب (الإنجليزية) للعمل في مزارع الكاكاو . وكانت تعبر الكنغو الضخم بين مدينة برازفيل الفرنسية وليوبولدفيل البلجيكية . وينقل نحاس كاتنجا (البلجيكية) إلى البحر عبر موزمبيق أو أنجولا وكلاهما تابع للبرتغال . لقد كان هناك دائماً سيد أبيض للأفريقي ، وعليه أن يدفع له ضريبة المال ، وضريبة العمل ، وضريبة الدم ، إذا ما استدعى للذهاب إلى أوروبا ليخوض فيها حرباً مجهل أسبابها وضد عدو لا يعرفه . وصورة الرجل الأبيض لدى الكثيرين من الأفريقيين هي صورة المغامرين القادمين من جميع بلاد أوروبا لينسوا ماضيهم غير المشرف في السكر والكباريات الأفريقية . هؤلاء البيض أنفسهم الذين يتعاملون معهم يومياً باعتبارهم رؤساء لمواقع التشييد وتجاراً ومجننين . إنهم قد يمزحون ولكنهم مستغلون دائماً ساخرون يائسون من الحياة وسكارى ، عطوفون طوراً وعضويون أطواراً . وقد يتأثر رجال الإدارة من أعمال التعسف في كثير من الأحيان ، ولكنهم غالباً ما يعجزون عن منعها . وكذلك فإن بعثات التبشير وأعمال البر الفردية لم تتوصل إلى أن تنزع عن الاستعمار في أفريقية ذلك الوجه الذي لم يكن غريباً أن يكرهه الأفريقيون . ولقد حفز مؤتمر

برازافيل رد فعل تأخر عن مواعده ، ونقصد به التراجع الذى أخذ به الاستعمار البريطانى فى غانا (ساحل الذهب القديمة) وتبعته مراجعة السياسة الاجتماعية للشركات التعدينية فى الكنگو . إلا أن هذه السياسة لا يمكن أن تأمل إلا فى أن نهىّ جواً من الثقة النسبية ، بعد أن تعددت فى الماضى أسباب فقد الثقة .

وبدا تبدأ حواراً وتفتح آفاقاً للتعاون بين الحكومات الأوربية والطلائع الأفريقية من الذين سيأخذون بين أيديهم فصائر بلادهم وقد تلقوا تعليمهم فى مدارس العواصم الأم وجامعاتها .

٢ - بيئة إحيائية جاحدة

إن أفريقية التى استبعدها التاريخ قد بخلت عليها البيئة الجغرافية . فقد وجد الإنسان فيها بيئة طبيعية قليلة الملاءمة للتطور السهل والسريع المطرد . فإننا نجد فى السنغال والسودان (مالى) ، ومن باب أولى فى موريتانيا ، فصلا طويلا من الجفاف الذى يجد من إمكانيات الزراعة ، بل يقلل من مجال الاقتصاد الرعوى الواسع . ويستغرق فصل الموات الزراعى ثمانية أشهر من العام . وبعد ذلك جنوباً تظهر الغابات كمنطقة يصعب على الاقتصاد الاستغلالى المتصل أن يتغلغل فيها . ذلك أن الإنسان لم يتوصل بعد إلى الأساليب الفنية للمحافظة على التربة من التحول إلى تربة اللاتريت الحمراء خير الصالحة ومنعها من التصلب . ويحافظ الاقتصاد التقليدى على توازن نسبي للتربة الزراعية ، بشرط عدم زراعتها إلا ربع أو خمس الوقت ، وأن تترك بوراً لمدة طويلة فتتموفها الغابات لمدة ١٠ أو ١٥ سنة . الأمر الذى يفرض إجراء عملية إصلاح حقيقية لها عند كل مرة يراد استزراعها من جديد . ولكن هذه البيئة تعد بيئة طاردة بصورة خاصة للحياة الإنسانية ولحياة الحيوان والنبات التى توفر له أسباب المعيشة . وتقدم له إمكانيات العمل ، والغذاء . وهى تموج بالأمراض المعدية والطفيليات التى تجعل الحياة والعمل وكل مبادرة هشة ومهلكة . والواقع أن كل مشروع جديد قد يتسبب فى

الإخلال بالتوازن القائم غير المستقر ، ويفتح الطريق لعدوان جديد تشنه البيئة . وكل ما يفيد ، أو على الأقل لا يضر في الأماكن الأخرى ، نجده هنا مؤذياً أو مصدرراً للتهديد . فالماء ونباته وحيوانه هي المصدر الأول لجميع المصائب والأخطار . وكذلك الزرع وحيوان الأرض والأشجار والأنهار والبرك ، وحفائل الحشرات الحاملة للجراثيم ، وأخطرها الأوفيليس التي تنشر الملاريا ، وذبابة « تسي تسي » التي تحمل « التريبانوسوميز » ، أو مرض النوم . بل والغبار نفسه الذي ينقل الالتهاب السحائي الرهيب . . . أما الأمراض المتوطنة والطفيليات المعدية فهي تقوض البنية التي تبدو سليمة ، بطريقة غير مرئية وتقلل القدرة على العمل وتصيب الأزواج بالعمى وتقتل الأطفال . وتبدو الحياة هنا حكماً دائماً بإيقاف التنفيذ بصورة أخف منها في الهند ولكنها أقسى مما هي عليه في أمريكا الاستوائية والمدارية ، ويبدو أن المرض يكمن في الناس أنفسهم . والحقيقة أنه يحيط بهم من كل جانب وكأنه يؤكد وجوده بالقضاء عليهم . والواقع أن المرض أحد معطيات البيئة إن لم يكن معطيها الأساسية .

وعلاوة على المناخ والنباتات الكثيفة التي تثقل كاهل أفريقيا الاستوائية الرطبة كلها ، وتكاثر العفونة والطفيليات ، يضاف طول المسافات وبعدها ، وصعوبة الاتصال التي تجعل من هذه القارة الضخمة أرضاً للعزلة ، تقل فيها مفارق الطرق التي لعبت في جميع الأماكن الأخرى دور مراكز التجمع والإشعاع بالنسبة للشعوب . ولقد كان تفتت الحياة الأفريقية في معظمه نتيجة لهذه الأوضاع .

٣ - هياكل بالية

لقد أصابت تجارة الرقيق ، على مدار قرون ثلاثة ، النمو السكاني الإفريقي بالخلل : فبدأ غير متساو في نهاية القرن التاسع عشر ، وما زالت كثافة السكان

حتى اليوم تراوح بين ١٠٠ في رواندي - أوراندي ، وهي نسبة استثنائية في أفريقيا ، و ٤٠ في نيجيريا و ٢ أو ٣ في جمهورية وسط أفريقيا وجابون وتشاد والكنغو ومالي . ولا تتجاوز ١٠ ٪ إلا في السنغال (١٥) وفولتا العليا (١٦) وغينيا (١٢) وليبيريا (١٢) وسيراليون (٢٤) وغانا (٣٠) وتوجو (٢٦) وداهومي (١٦) وأوغندا (٢٩) وجنوب أفريقيا (١٣) . هذا علاوة على نيجيريا ورواندي - أوراندي التي سبق ذكرها .

وتعتبر متوسطات الكثافة عن تشتت كبير في عمليات التعمير التي تفصل بينها مساحات كبيرة خالية . وينتظم هذا التعمير المشتت في خلايا اجتماعية صغيرة للغاية ، فالوحدة العضوية في كل أفريقيا الوسطى هي القبيلة . وهي تنقسم إلى أسر كبيرة تمثل البيئة الاجتماعية النموذجية للفرد . ويقع جزء من أفريقيا الغربية تحت نفوذ الإسلام الذي وصل إلى منطقة السافانا ، وقد انقسم إلى ممالك ذات بنيان إقطاعي . ونذكر منها داهومي ومملكة غانا ومملكة سونغاي في جاو وكذلك ممالك البييل والأولاف ، إلخ . وكانت الوحدات التي عمرت طويلاً هي مملكة غانا وسونغاي ومالي وممالك « الموسى » . ولكنها لم تضم إلا أجزاء صغيرة من القارة ، وكانت تبدو نشازاً وسط فراغ سياسي إن لم يكن أيضاً فراغاً سكانياً كاملاً . وقضبت تجارة العبيد والحروب الاستعمارية على بدايات التنظيم الإقليمي هذه . وبهذا لم يبق إلا الهياكل العائلية - وذلك فيما عدا التكوينات الإدارية الاستعمارية . فالبنيان العائلي هو السمة المشتركة بين جميع المجتمعات الأفريقية سواء كان بالانتساب الأبوي أو الأموي . وهو يتفق مع طبيعة الحياة بالقرية في مجتمعات شبه مغلقة ، وبدون تدرج اجتماعي أحياناً (الديمقراطية الأولية للأسر التي يديرها مجلس العائلة وحيث تكون التقسيمات حسب السن هي الأساس) وأحياناً أخرى هي مجتمعات ذات بنيان أرستقراطي توجد به طبقات النبلاء المالكين والفلاحين وفئة الصناع . ولكن كل فرد يدرك انهاءه إلى قبيلة أو إلى شعب يضم عدداً متفاوتاً من الأسر ، ويكون مجموعة متجانسة ومحددة ،

قد تحتفظ بحدودها في المناطق أو بصفة خاصة المدن ، التي يشكل أفرادها من جديد وحدة اجتماعية بعد ما هجروا الموطن الأصلي للقبيلة أو للشعب : وتستخدم هذه الوحدات قاعدة لتكوين فرق الحراسات العسكرية ، أو بتعبير أبسط فرق الأتباع في خدمة أحد أعضائها . ولكنها تتعلق دائماً بتجمعات اجتماعية قليلة لم تنصر مع بعضها البعض . فشعوب السودان تتكلم ٤٠٠ لهجة مختلفة . وتكلم البانتو ٧٥ لهجة : . . . ومن الصعب أن نجد طريقة أفضل من هذه لتصوير التفتت الذي أصاب البشرية الأفريقية . إن الفوضى المروعة التي أحدثتها تجارة الرقيق قد قضت تماماً على المحاولات الأولى لتكوين وحدات سياسية مستقرة ، وعادت بأفريقية ثانية إلى حالة التجزئة العائلية .

وقد قامت الغزوات الاستعمارية فوق التقسيم غير الواضح والسائد حينذاك لأراضي الممالك غير المستقرة في أفريقيا الغربية أو لشعوب أفريقيا الوسطى ، فأحدثت هذه الغزوات وسجلت تقسماً اتفاقياً ، نتج عن الواقع الفعلي للاحتلال العسكري وتم التصديق عليه بالاتفاقيات الدولية المعقودة بين الدول الأوروبية : وفي نهاية الأمر أخذ بهذا التقسيم الاتفاقى كإطار لاستقلال الدول الجديدة .

٤ - الطابع المتأخر للانفجار السكاني

تشهد أفريقيا اليوم حركة ضخمة للتوسع الديموجرافي ، تعتبر طابعاً مميزاً للفترة الحالية ، وإن كانت قد بدأت في فترة متأخرة نسبياً . وقد بقي الرعب يسيطر على حياة الجماعات الأفريقية الصغيرة - إلى أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها - ذلك الرعب القديم الموروث من عهد تجارة الرقيق الذي دام قروناً ، والقهر الاستعماري الذي جاء من بعده . ولذا وجدت لها ملجأ في نوع من العزلة يصعب على الطب والتربية اختراقه . وكانت كثرة الوفيات في مختلف أشكالها من وفيات الأطفال وفيات الصغار والمراهقين والبالغين ، للافتقار إلى الوقاية الصحية

والاحتياطات الأولية ضد أخطار التلوث والطفيليات ، كانت هذه الوفيات حتى فترة قريبة تعتبر قدراً طبيعياً . وساهمت الطقوس الدينية وأعمال السحر في زيادة أخطار الوفاة بسبب التلوث الذي يعقب عمليات الختان والبر وتشریط الجلد والوشم . إلخ . وما زالت نسب الوفيات مرتفعة في الريف ؛ فهي ٤١ في الألف في غينيا ، و ٤٧ في الألف في مالي . وظلت الوفيات من الأطفال عالية في هذه البلاد ، إذ تزيد على ٣٠٠ في الألف . ولكن هذه النسبة في طريقها للانخفاض في كل مكان ، يستطيع العلاج الطبي - الاجتماعي أن يصل إليه . فلم تعد النسبة في السنغال إلا ٢٥ في الألف . وكانت في غانا ٢٣ في الألف في الفترة بين ١٩٤٦ و ١٩٥٠ وانخفضت إلى ٢١ في الألف في عام ١٩٥٨ . وفي مدغشقر كان المعدل العام للوفيات ١٩ في الألف في ١٩٤٦ - ١٩٥٠ ، و ١٤ في الألف في عام ١٩٥٨ . ووصلت في الكونغوليوبولد فيل إلى ٢٠ في الألف^(١) وبدل تفاوت هذه النسب العددية على أن الوضع في عنقوان تطوره . ففي عام ١٩٤٠ - ١٩٥٠ كان معدل الوفيات يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في الألف في كل مكان تقريباً ، وقد بقيت حتى اليوم بعض مراكز المقاومة لانخفاض نسبة الوفيات خاصة في البلاد التي تقل فيها كثافة السكان ، ونجد التعمير فيها مشتتاً في مجموعات منعزلة . إلا أن العديد من المناطق استطاعت أن تخفض نسبة وفياتها إلى النصف (فوصلت إلى ٢٠ أو أقل من ٢٠ في الألف) .

يبد أن عمليات الاختبار والقياس تبين أن الحصوية مرتفعة عما كنا نتصوره ، ويعود ذلك إلى أن تقدير الوفيات كان أقل من الحقيقة ، في حين أنها في الواقع عالية بدرجة كبيرة ، الأمر الذي كان يجعلنا نفسر الركود السكاني في أفريقيا بافراض انخفاض الحصوية بدرجة غير عادية .

ومعدلات المواليد التي أمكن حسابها حسب عمليات الاختبار والقياس هذه

(١) الدليل الديموجرافي والدراسات الديموجرافية للأمم المتحدة .

هي من ٦٢ إلى ٦٣ في الريف الغني و ٥٢ في ريف مالي والسنغال و ٥٨ في ساحل العاج .

نسب توزيع السكان حسب أعمارهم في بعض البلدان الأفريقية (١)

٦٠ سنة فما فوق	من ١٥ إلى ٥٩ سنة	أقل من ١٥ سنة	سنة التعداد	البلد
٢,٥	٦٨,٢	٢٨,٦	١٩٥٨	الكامرون
٤,٩	٥٢,٩	٤٢,١	١٩٥٥	غينيا
٤	٥١,١	٤٤,٩	١٩٥٨	ساحل العاج
٧,٩	٥٥,٧	٣٦,٤	١٩٥٨	مالي
٦,٥	٥٣,٤	٤٠,١	١٩٥٨	السنغال
٢,٤	٦٢,٩	٣٤,٧	١٩٥٨	جمهورية أفريقيا الوسطى
٢	٥٦,٤	٤١,٦	١٩٥٩	الكونغو (برازافيل)
٣,٦	٥٣,٩	٤٢,٥	١٩٥٩	تشاد
٤,٩	٦١,٤	٣٣,٧	١٩٤٨	غانا
٨,٩	٥٩,٩	٣١,٢	١٩٥٩	جامبيا
٤,٩	٥٣,٩	٤٠,٢	١٩٥٣,٥٢	نيجيريا
٤,٧	٥٦	٣٩,١	١٩٥٠	أنجولا
٨,٩	٥٣,٥	٣٧,٦	١٩٤٦	ياسوتولاند
٧,٨	٥٥,٧	٣٦,٥	١٩٤٦	بتشوانالاند
٦,٤	٥٨,٤	٣٥,٢	١٩٥٣	للكونغو (ليوبولد فيل)
٥	٥١	٤٤,١	١٩٥٦	جزر موريس
٥	٥٤,٥	٤٠,٤	١٩٥٩	موزامبيق

وفي ظل هذه الظروف تصل معدلات الزيادة الطبيعية منذ الآن إلى نسب تتراوح فيما بين ٢ و ٣٪ في البلاد التي انخفضت فيها نسبة الوفيات خلال العقد الأخير .

(١) هيئة الأمم المتحدة النشرة الاقتصادية لأفريقيا - صدرت في أديس أبابا العدد الثاني

والنتيجة الديموجرافية لهذا هي غلبة فئات الشباب بين السكان في أفريقيا بشكل كبير ، وما زال انقلاب الاتجاه حديثاً للغاية بدرجة لا تجعل الموجة الديموجرافية تصل إلى مرحلة البلوغ . وفي البلاد التي أدركها انخفاض نسبة الوفيات تزيد نسبة الذين تقل سنهم عن ٢٠ عاماً على ٥٠ ٪ من السكان ، بينما تزيد نسبة البالغين في البلاد التي لم تكمل ثورتها الديموجرافية بعد زيادة كبيرة . ونظراً لأن طول الأعمار ما زال أمراً استثنائياً ، فإن نسبة الشيوخ قد قلت إلى معدلات منخفضة للغاية .

وبشكل عام يمثل البالغون الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٥٩ سنة ما يقل عن نصف عدد السكان ، ويزيد عنهم عدد الذين يقل عمرهم عن العشرين عاماً في ساحل العاج وغينيا ونيجيريا والكنغو والسنگال وموزمبيق . وسيظل يزداد ثقلهم في الميزان السكاني خلال السنوات القادمة . وقد دخلت أفريقية بدورها في مجموعة البلاد الفتية جداً ، التي تحتل فيها مشاكل تدريب الفئات الشابة وتوظيفها وإسكانها المكانة الأولى . ويبدو هذا الوضع الجديد منافياً بصورة خاصة لما للشيوخ من سلطة في المجتمع الأبوي القديم .

٥ - مظاهر التخلف الأفريقي وسماته

لما كان الهدف الأساسي للاقتصاد الاستعماري هو إنتاج المواد الغذائية والمواد الخام المخصصة للتصدير فإنه عبأ بعض القطاعات التي بدت له صالحة بصورة خاصة للزراعة التجارية ، بسبب ملائمة البيئة الطبيعية وقرب موانئ التصدير ، بل كثيراً ما نرى الاستعمار وقد أفرط كثيراً في استغلال المصادر الطبيعية ، ونظم الإنتاج التعديني على أساس تصدير المعادن الخام والمعادن المستخلصة ، وأقام قواعد النقل حسب احتياجات ذلك الإنتاج وهذا التصدير ، مستخدماً الحد الأدنى من المعدات ، بسبب صعوبة إنشائها في بلاد بدت فيها

اليد العاملة نادرة وضعيفة والبيئة الطبيعية طاردة وعدوانية بصفة خاصة . ونتج عن هذا ، وعلى نطاق القارة كلها ، ازدواج بين مراكز تأثير الاقتصاد الاستعماري : فهناك موانئ كبيرة مثل داكار ، مناطق المشروعات الزراعية ، مثل ساحل الذهب (غانا حالياً) ، ومناطق تعدينية مثل « وتسوترز راند » أو « كاتنجا » . أما بقية القارة فقد ترك لمصيره ليتحلل إلى عدد لا نهائي من المجتمعات العائلية الصغيرة ، لا تراقبها الإدارة إلا من بعيد جداً ، وتقع منها بجباية الضرائب وتجنيد الرجال بين حين وآخر ، دون أن تتدخل في التنظيم الاجتماعي و لا في الاقتصاد الذي ظل في إطار الاكتفاء الذاتي في القرية .

وفي كثير من الأحوال كان وصف المجتمع والبيئة الأفريقية يسبب الحيرة بسبب تفاوته . ولكن هذا التفاوت تابع من الواقع الأفريقي ذاته . فلا توجد زراعة أفريقية ولا زراعة أعشاب أو غابات ، بل تنوع في الواقع الأساليب لمواجهة مشكلة توفر ضرورات المعيشة باستخدام الأرض ، بقدر ما تتعدد الشعوب الموجودة في أفريقيا . والعامل المشترك هو ضالة هامش الأمان بين كمية الناتج المحقق ومجموع احتياجات الجماعة المحلية . ويزاد الوضع حرجاً شيئاً فشيئاً بسبب انتشار الزيادة السكانية الطبيعية والمطرودة . وإذا استثنينا المناطق المستغلة في إنتاج المواد الغذائية التي يتم تسويقها بواسطة الشركات الأوربية أو تحت سيطرتها ، فإننا نجد أن الزراعة الأفريقية تتميز بالتقطع وعدم الاستمرار وبلإنتاجية بالغة الانخفاض . إن غلة الزراعة غير منتظمة ولكنها منخفضة بشكل عام . أما عدم الاستمرار والتقطع فتنتيجة مباشرة لعدم اتصال حركة التعمير . كما ينبع أيضاً من ترك الأرض بوراً لمدد طويلة . وتبدو المساحات المزروعة كبقع صغيرة في وسط السافانا أو الغابات الثانوية . والعلاقات محدودة للغاية بين المجتمعات التي تعزلها عن بعضها مساحات من النباتات البرية ، التي لا تخترقها إلا الممرات الرديئة . وليس لكل جماعة من اهتمام سوى أن تضمن استمرارها الذاتي في إنتاج الضروريات اللازمة لها ، واستكمال ما ينقصها

بمختلف أنواع الجمع وصيد السمك والقنص . وظروف تخزين المحصولات سيئة . وهكذا يتلف جزء من المحصول أو يفقد قبل أن يجين موعد استهلاكه . والمشكلة التقليدية لكل المجتمعات هي مشكلة فترة الانتقال بين موسمين زراعيين وهي تتطابق مع فترة سنوية من القحط . فن الناحية العملية يكون التبادل مستحيلا طالما لا تخدم هذه الجماعات شبكة من الاتصالات الإقليمية . وفائض الإنتاج الذي يتحقق أحيانا ، لا تتوفر للجماعات السكانية الأفريقية فرص بيعه أو مقايضته بما يوازيه من المنتجات والمواد الاستعمالية الأخرى . ولذلك فليس هناك ما يدفعها إلى زيادة مجهودها فوق ماتراه التقاليد ضرورياً لسد احتياجاتها الذاتية . وقد أطلق بعض المؤلفين كلمة مبتكرة على هذا الوضع هي « الانفلاق » . ومن جانب آخر فإن كل مجهود لزيادة الإنتاج يتضمن التعرض لأخطار أدركتها بعض الجماعات بشكل تام . فالإسراف في استغلال التربة في ظروف معينة بالوسائل التكنيكية التي تعرفها الجماعات الريفية الأفريقية ، بل وإدخال عمليات زراعية لا تتفق مع أفريقيا وبصورة غير مدروسة ، يهدد مناطق بكاملها بالبوار . وتبحث الزراعة الأفريقية عن وسائل تحقيق ثورتها ، ولكن ليس أمامها من أمل في العثور عليها في ظروف الاستغلال القروي المتقطع . وتتميز هذه الزراعة بانفصالها عن تربية الحيوان ، وبالتالي عدم استخدام السماد الطبيعي حتى في الأماكن التي يمكن تربية الحيوانات . ويجهل السكان كل شيء عن عمليات انتقاء التقاوي والماشية . والعائد هزيل بالنسبة لكمية العمل وهي ضخمة غالباً ، وتفتقر بأدوات حاذقة دائماً غير أنها ذات كفاءة تافهة . ففي المناطق الساحلية والسودانية يصل إنتاج الهكتار من الذرة العويجة إلى ٥ أو ٦ كينتالاً . ويعطى نخيل الزيت في الكونغو ٥٠٠ كجم من الزيت في الهكتار . ولا يحصل زارع الأرز في ساحل العاج إلا على ٥ أو ٧ كينتالات من الأرز غير المقشور في الهكتار . أما متوسط وزن الماشية ذات القرون فيتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ كجم في المنطقة السودانية أو في مناطق تربية

الحيوان في جبال أفريقيا الشرقية، ويزن الحروف السوداني من ١٢ إلى ١٥ كجم . ولا يتجاوز متوسط وزن الخنزير في غانا أو أنجولا أو روديسيا أو مدغشقر ٥٠ كجم .

ولا توجد حتى الآن صناعة أفريقية . فالاستثمارات الصناعية اقتصرت فقط على عمليات الإنتاج من أجل التصدير . والواقع أن التجهيزات الكهربائية وإنشاء السكك الحديدية ما هي إلا «إسقاط» على القارة الأفريقية للعمليات التي توجهها من بعيد المراكز الرئيسية للشركات الأوروبية الكبرى . ويبدو أن الوضع يختلف عن ذلك في جنوب أفريقيا ، ولكن الجهاز الصناعي فيها بيد أقلية من أصل أوروبي تبعد عنه الأفريقيين إبعاداً منظماً ، إلا بالقدر الذي تضمن به اليد العاملة اللازمة لجعل الصناعة منتجة .^٦

وتزايد المدن بمعدل سريع بسبب طرد جزء من سكان الريف من القرى التي لا تعود تستطيع أن تقيم أود سكانها بشكل كامل . غير أن إعداد المدن للإنتاج يتم بصورة تقل عن المطلوب فهي مراكز تجارية أساساً ، تتم فيها جميع أنواع التجارة حتى أكبرها وضاعة وشجراً . إن التدريب على روح المشروع والاستثمار القوي وأساليبيهما الفنية ، أمر معقد ويستغرق وقتاً طويلاً . فليس هناك فنون في معظم الأحوال . ويجب إيجاد وسائل التجهيز والتنظيم التي تسمح بالإنجاز بالاعتماد على عدد قليل للغاية من الفنيين المؤهلين والمساعدين الأجانب . ويبدو أن بعض الدول الأفريقية قد نجحت أكثر من غيرها بالنسبة للإنجازات الفورية . ومع ذلك فما يجنبه الغد أمر غير معروف أبداً .

٦ - طرق للتطور الأفريقي

ليست ظروف الدول الأفريقية متساوية من حيث ملاءمتها لإقامة الصناعة القومية وخاصة الصناعات الأساسية . ولكن الزراعة يمكن تحويلها في كل القارة

لتصبح مصدراً لتكوين رأس المال القوي . وقد ضربت حكومة غانا مثلاً على هذا بإنشائها صندوق الدعم الذي يغذيه فائض الدخل الناتج من بيع الكاكاو في السنوات الوفيرة المحصول مما يعين الإنتاج في السنوات الشحيحة ويكون احتياطياً من رعوس الأموال لاستثمارها في المعدات والتجهيزات . وللوصول إلى نتائج مشابهة يجب أن يتحقق شرطان جوهريان .

(أ) الانفتاح الذي يسمح بإنشاء قطاع الإنتاج التجاري إلى جانب قطاع الاستهلاك المحلي وذلك على نطاق البلد كله ، سواء اقتصرت هذا القطاع بتسليم الفائض من المنتجات الغذائية التقليدية التي تحتاجها المدن بصورة متزايدة لا طراد نموها ، أو اندمج القطاع التجاري الجديد في اقتصاد السوق الدولية كسوق الكاكاو وزيت النخيل والفول السوداني والموز .

(ب) زيادة الغلة التي توفر إمكانية إنتاج الغذاء اللازم للجماعة المحلية ، ومعه الفائض المخصص للسوق وذلك بعمل مكافئ أو أزيد قليلاً .

ويرتبط الشرط الأول بتحقيق الأشغال العامة وتطوير العقلية في نفس الوقت . والواقع أن التجربة قد بينت أن الأمرين يسيران معاً ، في العادة ، وأن شق الطريق وقلوم سيارات النقل يوقظان إغراءات واتجاهات جديدة .

ويتطلب الشرط الثاني عملاً مستنيراً وحذراً يتجنب أخطار تبذير رأس المال العقاري بالإسراف في استغلال التربة الزراعية بطريقة تدمرها . ونرى الاتجاه ، بشكل تدريجي ، يسير إلى تركيب زراعي أكثر كثافة من المنتجات التقليدية ، وإلى إدخال الزراعات التي تحافظ على التربة أو تجددتها في زراعات تكميلية بدلا من ترك الأرض بوراً لمدة طويلة ، مع تقديم نفس الميزات الزراعية . وقد دلت التجربة على أن العائد البائس للزراعة التقليدية يمكن أن يتضاعف في كل مكان تقريباً أربع مرات على الأقل وأحياناً عشر مرات . ففي الكونغو ليوبولدفيل وفي ساحل العاج تمت أقلمة بعض الأنواع من زيت النخيل تعطى من ٣ إلى ٤ أطنان من الزيت في كل هكتار ، بينما تنتج الزراعة التقليدية من ٣٠٠ إلى

٥٠٠ كجم . وفي نيجيريا وساحل العاج يحصد صغار زراع المطاط كمية تراوح بين ٢٠٠ و ٢٥٠ كجم من المطاط من الهكتار ، بينما تحصل شركة « فايرستون » في ليبيريا على ١٥٠٠ كجم ، وتعطى مزارع الموز بالحديد الكمرون في غينيا من نوع « جروميشيل » أو « بويو » من ٤٠ إلى ٥٠ طنناً في الهكتار . مقابل ١٠ أو ١٢ طنناً في المزارع التي لم يتم تحسينها . وبالنسبة للحبوب تراوح الزيادة من ٥ كيتالات في الهكتار إلى ٢٠ ، أو حتى ٥٠ في الأرز ، و ٣٠ بل و ٥٠ بالنسبة للذرة العويجة . ومن الناحية العملية ليست هناك أية زراعة لا يمكن تحسينها بنسب كبيرة إذا تم انتقاء الأنواع واستخدام المخصبات ومقاومة الطفيليات والأمراض التي تصيب زهور النبات . وتجرى الآن عدة أبحاث حول تطور زراعة البقول الاستوائية التي تستطيع أن تكون أساساً لزراعة علفية تكفل محصولاً إضافياً وتسمح بتحسين تربية الماشية . ولتحقيق نفس الهدف يدرس موضوع الالتجاء إلى زراعة الصبار الخالي من الشوك .

والحق يقال؛ إن زيادة العائد في تربية الحيوان زيادة سريعة أمر أصعب ، فالبقرة السودانية تغل من اللحم والدهن ما يقل ست أو سبع مرات عن البقرة الأوربية . وما زالت منتجات الألبان أكثر انخفاضاً نسبياً . ولتعويض هذا الفارق ينبغي القيام بتحسين جذرى في المراعى وشن صراع دائم ضد الأمراض الوبائية في الحيوان وضد الحرمان الموسمي بتكوين احتياطي من العلف علاوة على إجراء عمليات الانتقاء الأساسية . وهناك منذ الآن عدد كاف من محطات التجارب ، والمزارع الحديثة مما يجعلنا نتوقع حدوث تحسن في المستقبل القريب . ويمكن أن تتحقق الثورة الزراعية في أفريقيا بالحد الأدنى من الاستثمارات . وهي تنتشر بطريقة غير متساوية تبعاً للمناطق ، ولكننا لانستطيع الحكم مقدماً على الدور الذي يقدمه ضرب المثل كعامل مشجع على الإسراع بالتطور ، طالما كان الفلاحون لا يخشون أن يصبح الجهود الذي ينصبونه لزيادة الإنتاج مصدراً لفرض ضرائب إضافية . ولا نستطيع مقاومة الأجيال القديمة أن تصمد طويلاً

أمام ضغط الفئات الفتية والكثيرة العدد إذا كانت هذه قد أقنعتها المدارس ووسائل الإعلام والإرشاد بإمكانية تحقيق حياة أفضل ، إذا بذات مجهوداً يزيد قليلاً ، إلا أن الأمر يتطلب يقظة أعظم في العمل .

إن توزيع السكان العاملين بين مختلف قطاعات النشاط المهني ، ومقارنة حجم الإنتاج لمواد المعيشة وللصادرات بالنسبة لإجمالي الإنتاج الداخلي ، تبين التخلف في الاقتصاديات الأفريقية في مجال التطور الصناعي .

أهمية إنتاج مواد المعيشة والصادرات بالنسبة لإجمالي الإنتاج الداخلي ولعدد السكان في بعض البلاد الأفريقية

النسبة المئوية للعمال والمستخدمين من إجمالي عدد السكان	الصادرات الزراعية بالنسبة المئوية للإنتاج الداخلي الإجمالي	السكان العاملون في الزراعة	إنتاج مواد المعيشة كنسبة مئوية من الإنتاج الداخلي الإجمالي	البلد
٤	٩	٨٧	٥٠	غينيا
٧	١٢	٨٧	٥٨	السودان
٤	٣٠	٩١	٦٥	ساحل العاج الكونغو
٨	١٥	٨٥	٤٧	ليوبولد فيل
٥	١٨	٧٠	٦٦	غانا
٤	١٨	٩١	٥٢	الكامرون
٢	١٢	٧٨	٦٤	نيجيريا
٤	٢٩	٠٠	٦٨	أوغندا
٩	١٣	٨٠	٤٣	كينيا

توزيع الإنتاج الداخلى حسب نوع النشاط
في بعض البلاد الأفريقية

النقل والمواصلات والتجارة والخدمات	الصناعة التحويلية والخدمات العامة والبناء	الصناعة الاستخراجية	الزراعة	السنة	البلد
٤٠	٩,٧	٢,٠	٤٨	١٩٥٦	غينيا
٣٢	١٠	—	٥٨	١٩٥٩-٥٨	السودان
٤٠	٨	٣,٠	٤٩	١٩٥٦	الكامرون
٢٣	١٣	١,٠	٦٣	١٩٥٨	نيجيريا
٢٩	٧,٣	٤,٠	٦٠	١٩٥٨	غانا
٣٩	١٤	١٦	٣١	١٩٥٩	الكونغو (ليوبولدفيل)

والبلاد الأفريقية ضعيفة التجهيز بالمعدات في مجال الطاقة ، ومجال تنظيم النقل

استهلاك الكهرباء والتجهيزات في وسائل المواصلات
في بعض البلاد الأفريقية

عربات لكل الأغراض (العدد بالنسبة للألف من السكان)	طرق مستخدمة في كل الفصول (كم لكل ١٠٠٠ كم)	السكك الحديدية (كم لكل ١٠٠٠ كم ^٢)	استهلاك الفرد الواحد من الكهرباء (كيلوات / ساعة)	البلد
١,٨	٣١	٢,٨	٧	غينيا
١,٢	٠٠	٢	٦	السودان
٣,٨	٩	١,٢	١٧	الكامرون
٠,٧	٢٤	٣,٣	١٤	نيجيريا
٢,٢	٣٠	٥,١	١٥	غانا
١,٦	١٣	٢,٥	١٥٨	الكونغو (ليوبولدفيل)
٤,٢	٥٢	٤,١	١٥	ساحل العاج

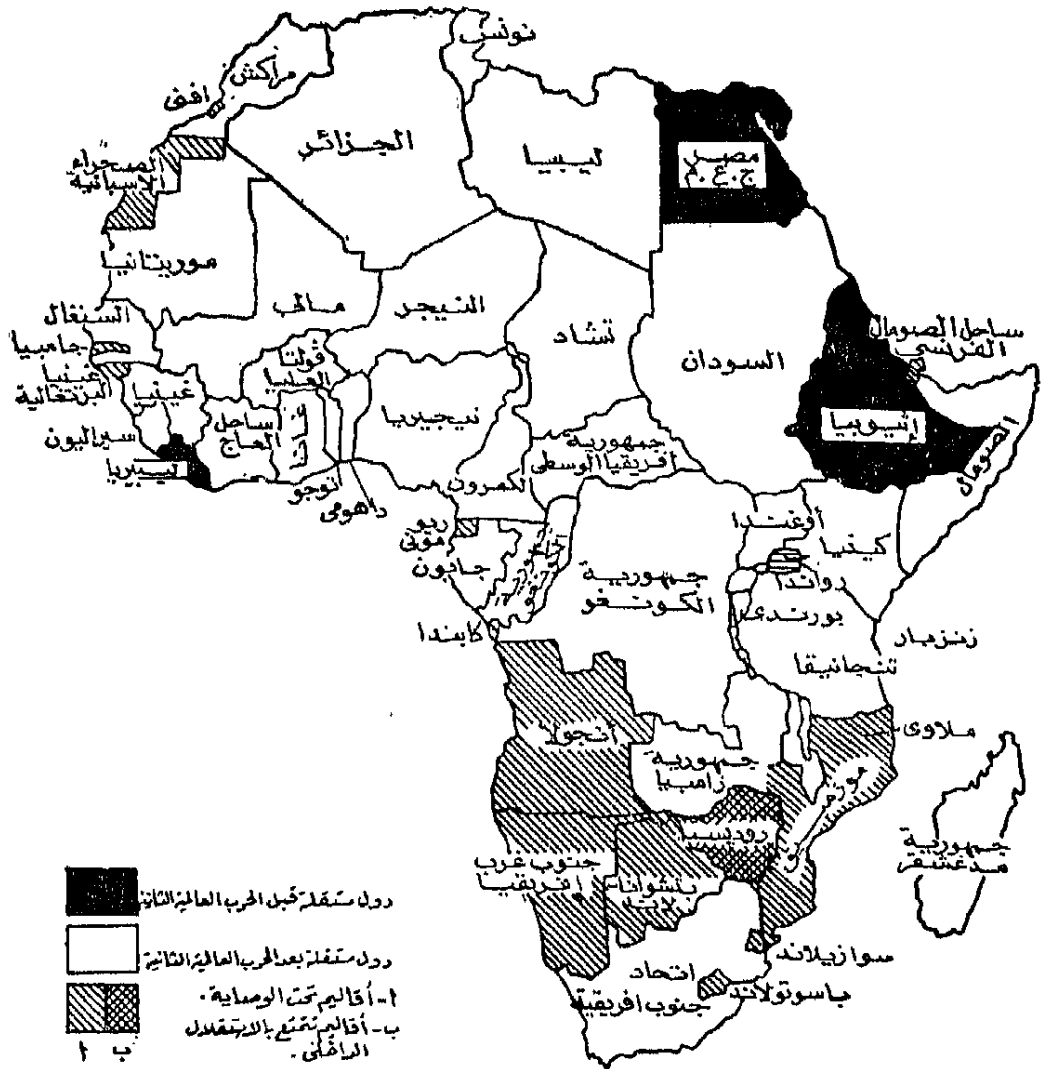
فالبلاذ الأفريقية إذن تواجه عجزاً على درجة كبيرة من الخطورة ، وتعانى نقصاً في الفنين . فنسبة البالغين الذين يعرفون القراءة والكتابة تراوح بين ٢٠ و ٢٥ ٪ ، وتقل نسبة الشباب من ١٤ إلى ١٩ سنة والذين في المدارس الثانوية عن ٣ ٪ (عدا غانا التي ترتفع النسبة بها إلى ٢٣ ٪) . وإزاء هذا الوضع يبدو أن التخطيط الذي تشرف عليه مجموعة من الفنين ، هو السبيل الوحيد الفعال لتحقيق التطور الشامل الذي يقوم على فتح قطاعات جديدة للإنتاج عن طريق تكوين رأس مال قومي .

وقد أصبح التخطيط ، الذي بدأ في أعقاب الفترة الاستعمارية ، أسلوباً يكاد يكون عاماً وشاملاً في تنظيم التنمية في مختلف الدول الأفريقية . وقد تم وضع جزء من هذه الخطط بواسطة جمعيات المعونة التكنيكية ، بمساعدة الدول الأوربية أو بلونها ، كشركة الدراسات الصناعية واستغلال الأراضي في السنغال G.I.N.A. وجمعية الاقتصاد والرياضة التطبيقية S.E.M.A. في مدغشقر ، وجمعية الدراسات للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الكمرون S.E.D.E.S. ومعهد التطور الاقتصادي والتكنيكي في داهومي I.D.E.T. ، إلخ .. وفي عام ١٩٦٢ لم يكن عدد خطط التنمية التي تنفذ يقل عن خمس عشرة خطة ، كما بلغ عدد ما تم وضعه ولم ينفذ بعد عشر خطط . إن الدول التي تأخذ بحزم بسياسة التخطيط قد أنشأت مؤسسات جديدة تماماً في أفريقيا ، مثل لجنة الدولة للتخطيط في غانا ، ومفوضية الخطة في السنغال والمفوضية العامة للخطة في مدغشقر ، ووزارة التنمية الاقتصادية ومكتب التخطيط الملحق بها في نيجيريا .. ولا تتضمن هذه الخطط تحولات اجتماعية أو اقتصادية فهي تدعو رأس المال الخاص للمساهمة بصورة واسعة ، ولا تستبعد اللجوء إلى رأس المال الأجنبي الخاص . ففي الكونغو ليوبولد فيل ، يرغب القادة في تمويل خطة التنمية على أساس أن يمثل رأس المال الأجنبي بنسبة ٤٤ ٪ من مجموع الاستثمارات ، وتصل هذه النسبة في نيجيريا إلى ٤٠ ٪ وفي غانا إلى ٢٤ ٪ .

وتخصص معظم الخطط جزءاً من الاستثمارات والجهود لعمليات التصنيع ،

وهو أمر ضروري لامتنعاص الفائض من اليد العاملة الزراعية ، وفي المقام الأول هؤلاء الذين هجروا موطنهم وتكدسوا في « مدن صفيح » المقامة في الضواحي ، ثم لزيادة قيمة جزء من الإنتاج المخصص للتصدير والذي يصدر خاماً في الفترة الحالية ، وأخيراً لتحسين الميزان التجاري بتحرير الدول الأفريقية من استيراد بعض المنتجات المصنوعة وبتوفير وسائل التبادل لها . فأفريقيا لا تنقصها الموارد الأساسية ، وهي إذا كانت فقيرة نسبياً في الفحم ولا تملك الوسائل التكنيكية والمالية لتستعمل بنفسها إنتاجها من اليورانيوم ، فإنه لم يتم تنقيب أراضيها بصورة كاملة بحثاً عن البترول . وفي المنطقة الاستوائية الرطبة تملك أفريقية قوة كبيرة كامنة من الطاقة الكهربائية . والقارة غنية بالموارد المعدنية من جميع الأنواع ، منها خام الحديد في موريتانيا ، وليبيريا ، وسيراليون وغينيا ، والبوكسيت في الكمرون وغينيا والكنغو وغانا ، وخام الرصاص والزنك في الكونغو وروديسيا ، وخام النحاس أيضاً في روديسيا والكونغو ، علاوة على الذهب والمعادن النفيسة واليورانيوم والماس في اتحاد جنوب أفريقية . ولكن التوزيع الجغرافي للمناجم يتخذ شكلاً يستحيل معه في الوقت الحالي إنشاء صناعة أساسية إلا في بعض البلاد التي خصها هذا التوزيع بمزايا كبيرة . وباعتبار تلك الصناعات الأساسية جزءاً لا يتجزأ من الشبكة الصناعية الدولية .

وتستطيع كل دولة أن تبدأ بشكل مجزئ في إنشاء صناعة تجهيزية وتحضيرية على المستوى المتوسط ، كمصانع الأسمت والصناعات الزراعية والغذائية . ولكن هنا أيضاً يبدو التنسيق أمراً ضرورياً . إذ تملك أفريقيا قاعدة إنتاجية ضعيفة وعددًا قليلاً من الفنيين والأخصائيين ، وعددًا صغيراً من القادة الإداريين مما يحول دون تكرار نفس المياكل الإدارية والاقتصادية في العديد من الأماكن ، وعلى نطاق الدول التي لا يزيد عدد سكان بعضها عادة على مليون نسمة .



(شكل ١١) الخريطة السياسية لأفريقيا

٧ - الانقسام السياسي والمحاولات الاتحادية

في أقل من خمس سنوات ، أدى تحرير المستعمرات الفرنسية والإنجليزية القديمة ، وتنازل بلجيكا عن السيادة على الكونغو ، إلى استقلال ٢٩ دولة جديدة . ويوجد حاليًا في أفريقيا جنوبي الصحراء ٢٩ دولة مستقلة ، بما فيها إثيوبيا وليبيريا المستقلتان من قبل ، ودسته من الأقاليم التي ما تزال خاضعة للاستعمار . وتنبع التجزئة السياسية الحالية في أفريقية من الانقسام الإداري في الفترة الاستعمارية بصورة مباشرة ، ومن تقسيم الأراضي الأفريقية بين الإمبراطوريات . وتختلف المساحة وعدد السكان بنسبة كبيرة . وإذا كانت بعض الدول قد ضمنت الشروط الجوهرية لاستمرار حياتها ، فإن البعض الآخر يبدو كمخلوقات مجردة . ولسوء الحظ فإن الخصوصية الإقليمية التي ورثتها لها الفترة الاستعمارية ، وتحولت إلى قوميات ، لتعتبر إحدى العقبات الخطيرة التي تعترض التطور في أفريقية .

البيان السياسي في أفريقيا المعاصرة

المساحة (بالكيلو متر المربع)	السكان (بالمليون نسمة)	١ - الدول المستقلة
١,٠٨٥,٠٠٠	٠,٦	موريتانيا
٩٧,٠٠٠	٣	السنغال
١,٢٠٠,٠٠٠	٤	مالي
٢٧٤,٠٠٠	٤,٤	فولتا العليا
١,٢٦٧,٠٠٠	٢,٥	النيجر
٢٤٥,٠٠٠	٢,٦	غينيا
٧٢,٠٠٠	٢,٥	سيراليون
١١١,٠٠٠	١,٣	ليبيريا
٣٢٢,٠٠٠	٣,٣	ساحل العاج
٣٣٧,٨٧٢	٧	غانا
٥٦,٦٠٠	١,٥	توجو

المساحة (بالكيلومتر المربع)	السكان (بالمليون نسمة)	الدول المستقلة
١١٥,٠٠٠	٢	داهومي
٩٢٣,٠٠٠	٣٦	نيجيريا
٤٧٥,٤٤٢	٤,٥	الكامرون
٦١٧,٠٠٠	١,٢	جمهورية أفريقيا الوسطى
٢٨٤,٠٠٠	٢,٧	تشاد
٢٦٧,٠٠٠	٠,٥	جابون
٣٤٢,٠٠٠	٠,٨	جمهورية الكونغو برازافيل
٢,٣٤٥,٠٠٠	١٤,٥	جمهورية الكونغو ليوبولدفيل
٢,٥٠٠,٠٠٠	١٢	السودان
١,١٨٤,٠٠٠	٢١	إثيوبيا
٦٣٧,٠٠٠	٢	الصومال
٢,٦٠٠	٠,٣	زنجبار *
٢٨٢,٠٠٠	٧,٣	كينيا
٢٣٩,٦٠٠	٧	أوغندا
٢٨,٠٠٠	٢,٥	رواندا
٢٧,٨٣٤	٢,١	بوروندي
٩٣٧,٠٠٠	٩,٦	تنجانيقا
١,٢٥٤,٠٠٠	٨,٥	مالاوي وزامبيا
٥٩٥,٠٠٠	٥,٦	مدغشقر
١,٢٢٣,٠٠٠	١٦	اتحاد جنوب أفريقيا
		٢ - أقاليم تحت الوصاية
١٠,٣٠٠	٠,٢	جامبيا
٣٦,٠٠٠	٠,٥	غينيا البرتغالية
٢٦,٠٠٠	٠,٢	ريونيون
٢٢,٠٠٠	٠,٦	الساحل الفرنسي من الصومال
١,٢٤٦,٠٠٠	٠,٥	أنجولا
٧٨٣,٠٠٠	٦,٦	موزمبيق
٨٢٤,٠٠٠	٠,٥	جنوب غرب أفريقيا
٥٧٤,٠٠٠	٠,٣	بتسوانا لاند **
١٧,٣٦٣	٠,٣	سوازيلاند
٣٠,٣٠٠	٠,٧	باسوتولاند - ***

* أنضمت زنجبار وتنجانيقا وأصبحت تنزانيا . (المغرب)
 ** أصبحت بوتسوانا المستقلة (المغرب) *** أصبحت ليسوتو المستقلة . (المغرب)

وفي فترة مبكرة للغاية أدرك قادة الدول الأفريقية عجز أفريقيا المفتتة إلى حد الإفراط . ولكن عقبات عدة اعترضت مختلف محاولات الاتحاد . وأظهرت ألواناً من عدم الثقة والغيرة ، وكثيراً ما تكون حكومات أصغر الدول ومن ثم أضعفها ، أقل حماساً لسياسة اتحادية تخشى إضعافها لسلطانها . إن الروابط بين الدول الناشئة عن نفس الإمبراطورية الاستعمارية أسهل من غيرها ، لأن اللغة المستخدمة والمؤسسات الموجودة متطابقة . إلا أن تاريخ الاستعمار قد ركب الأراضي التي تستغل بأعلام مختلفة ، الواحدة داخل الأخرى . وبدت التناقضات وكأنه لا سبيل للتغلب عليها : ألم تكن أولى محاولات الاتحاد ، محاولة غينيا وغانا التي اصطدمت بأنواع من التفاوت والمنافسة الاقتصادية ، ومنها انتماء غانا إلى منطقة الإسترليني وغبينيا إلى منطقة الفرنك ؟ ومع أن المحاولة الثانية كانت داخل المنطقة التي تستخدم اللغة الفرنسية ، إلا أنها لم تكن أسعد حظاً : فقد كان من المفروض أن يضم اتحاد مالي في البداية السنغال ومالي وداهومي وفولتا العليا ، ولكنه لم يضم سوى السنغال ومالي ولدة ستين فقط (عام ١٩٥٨ - ١٩٦٠) .

ومن جانب آخر تهتم أفريقيا بالاقترحات التي تتجاوز الإطار القديم « لأفريقيا السوداء » وحدها . وهكذا قامت مختلف محاولات التجمع منذ عام ١٩٦٠ : فهناك مجموعة الدار البيضاء التي أنشئت في مؤتمر الدار البيضاء والقاهرة في عام ١٩٦١ ، وتضم غينيا ومالي وغانا ومراكش والجزائر والجمهورية العربية المتحدة ، ثم مجموعة برازافيل التي تشكلت في عام ١٩٦٠ في أبيجان وبرازافيل وتضم الكمرون وجمهورية وسط أفريقيا والكنغو برازافيل وساحل العاج وداهومي وجابون وفولتا العليا ومدغشقر وموريتانيا والنيجر والسنغال وتشاد والتي تم تشكيلها في مؤتمر داكار عام ١٩٦١ والمنظمة الأفريقية الملاجشية للتعاون الاقتصادي O.A.M.G.E. وهناك مجموعة مونروفيا (أنشئت في المؤتمر الذي عقد من ٨ إلى ١٢ مايو عام ١٩٦١) وتضم ٢٠ دولة ، يشترك كثير منها في المجموعتين السابقتين . وقد اشركت هذه المجموعات المختلفة في مؤتمر عموم أفريقيا في

أديس أبابا في مايو ١٩٦٣ لوضع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية التي تحددت أهدافها في المادة الثانية بالصورة التالية :

- (أ) تقوية الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية .
- (ب) تنسيق وتدعيم تعاونها ومجهودها المشترك لتوفير أفضل الظروف المعيشية للشعوب الأفريقية .
- (ج) الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها .
- (د) القضاء على كافة أشكال الاستعمار في أفريقيا .
- (هـ) تشجيع التعاون الدولي مع وضع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الاعتبار .

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تنسق الدول الأعضاء سياستها العامة وتوفق بينها ، وبالذات في المجالات الآتية :

- (أ) السياسة والدبلوماسية .
- (ب) الاقتصاد والنقل والمواصلات .
- (ج) التربية والثقافة .
- (د) الصحة والوقاية والتغذية .
- (هـ) العلوم والتكتيك .
- (و) الدفاع والأمن .

وقد وقع الميثاق ممثلو الدول التالية :

الجزائر ، وبوروندي ، والكامرون ، والكونغو (برازافيل) ، والكونغو (ليوبولد فيل) ، وساحل العاج ، وداهومي ، وإثيوبيا ، وجابون ، وغانا ، وغينيا وفولتا العليا ، وليبيريا ، وليبيا ، ومدغشقر ، ومالي ، ومراكش ، وموريتانيا ، والنيجر ، ونيجيريا ، والجمهورية العربية المتحدة ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، ورواندا والسنگال ، وسيراليون ، والصومال ، والسودان ، وتنجانيقا ، وتشاد ، وتوجو ، وتونس ، وأوغندا .

ومن الصعب قياس المدى الذي ذهبت إليه حتى الآن عمليات الوحدة هذه، ولكنها على الأقل تبين أن هذه الوحدة مسألة ضرورية من وجهة نظر الدول الأفريقية .

ولا تجهل هذه الدول ذاتها أنها لا تستطيع حل مشاكلها ، وخاصة مشكلة ضمان النمو الاقتصادي في ظل وضع ديموجرافي ينمو سريعاً ، دون أن تستعين بمساعدات لن تجدها في أفريقيا . وهي من جانب حساسة لنظريات مختلفة تتعلق بالتنمية ، والتي يقترن تنفيذها باللجوء إلى مساعدات معينة . إن اختلاف الاتجاهات المختارة قد يعرض الوحدة الأفريقية الهشة لخطر التفكك . بيد أنه توجد حلول ثلاثة أمام الدول الأفريقية :

● أن تلتمس العون ، وتتلقاه من الدول الاستعمارية القديمة التي ما تزال تحتفظ فيها بمصالح لها في شكل استثمارات زراعية أو تعدينية . ويسهل هذه العملية المشاركة في اللغة ووجود شبكة من الاتصالات القائمة . إن الكادر الإداري والسياسي ، بل وفي بعض الأحيان الكادر الفني أيضاً ، قد تكون في المعاهد والجامعات الفرنسية والبلجيكية والإنجليزية . وتقدم جمعيات التنمية ومكاتب الدراسات خدماتها . كما أن الحكومات المعنية تعطي قروضاً طويلة الأجل . ويشجع الاستثمارات الخاصة ما تبديه هذه الدول من الضمانات . ولكن الحكومات القومية ترد في أن تتوغل توغلاً كبيراً في سياسة تهمها المعارضة بأنها تسهل استئناف عمليات المغامرة والمغامرة التي توصف بالاستعمار الجديد .

● أن تتجه إلى دول رأسمالية أخرى لم تلعب أي دور في استعمار أفريقيا ، كألمانيا الغربية والولايات المتحدة بوجه خاص ، ونحن نعرف مصلحة أمريكا في القارة ، فالمواد الأولية في أفريقيا قد تفيدها ، كما أنها ترى في أفريقيا سوقاً واسعة لبيع المعدات والخدمات . ولكن الدول الأفريقية تخشى قوة أمريكا أكثر مما تخشى قوة الدول الاستعمارية القديمة . وقد انخفضت شعبية الولايات المتحدة في أفريقيا انخفاضاً جدياً بسبب سياسة التفرقة العنصرية السائدة في الجنوب الأمريكي .

أن تستعين بمساعدات البلاد الاشتراكية التي تقدم في شكل استقبال الطلبة في جامعات الاتحاد السوفييتي والجمهوريات الشعبية (وبالذات تشيكوسلوفاكيا) وتدريب الأخصائيين ، وبيع المعدات ، وتقديم التسهيلات بمنح القروض الطويلة الأجل . ولكن تصعب إقامة الحوار مع هذه الدول بسبب مشكلة اللغة ، والعنت والشدة اللذين يلاقيهما الأفريقيون في إقامتهم بالمناطق الشمالية . وليست الهياكل الاجتماعية والعقليات مستعدة لاستقبال النماذج الاشتراكية استقبالا حسنا .

كما أن الخوف من العزلة عن أمريكا وأوروبا يجعل تلك الدول تتردد . ومع ذلك فقد قطعت دول مجموعة الدار البيضاء واتحاد غينيا ، مالي ، شوطاً في طريق إقامة العلاقات مع البلاد الاشتراكية أكبر من الدول الأفريقية الأخرى ، مع أنها تتفادى في الوقت نفسه أن تقطع علاقاتها مع البلاد الرأسمالية وقامت بإجراء التعديلات في سياستها العامة والاقتصادية كلما اقتضى الأمر ذلك .

ويبدو أن الوحدة الأفريقية التي يتمناها الجميع ليست بالأمر الذي يمكن تحقيقه في التو واللحظة ، فما زال هناك قيد ثقيل يحم على القارة ، ففضلا عن الوجود المتهالك للسلطة البرتغالية في غينيا وأنجولا وموزمبيق ، فهناك البقاء العنيد لدولة استعمارية متعصبة هي اتحاد جنوب أفريقيا ، أشد البلاد عنصرية في العالم ، حيث تحتكر أقلية بيضاء سلطة الإدارة والاقتصاد غير أن هذا البلد هو أغنى البلاد بفضل مناجم الذهب واليورانيوم والماس وبفضل تحالفها مع اتحاد روديسيا ونياسالاند الذي يتوفر فيه الفحم والمعادن غير الحديدية .

وإذا كان الجغرافيون يميلون إلى الإقرار بوجود مجموعات طبيعية كبيرة صالحة لتكوين وحدات اقتصادية ضخمة ، إلا أن السياسة قد تغلبت على الجغرافيا وعلى المنطق الاقتصادي حتى الآن . فهناك التفتت المفرط العقيم والأحلام بأفريقيا الموحدة ، وبين هذا وذاك لا يستطيع المرء أن يتبين بعد المظاهر الأولى لتنظيمات إقليمية كبيرة قادرة على الحياة اقتصادياً ، قادرة على فرض نفسها كقوة من الدرجة الأولى .

الفصل الخامس

أمريكا اللاتينية أم نصف الكرة الأمريكي ؟

تعد أمريكا، سواء الجنوبية منها أم الشمالية، خلقاً أوروبياً. ولقد كانت خطوط القوة في أمريكا تتجه من الشرق إلى الغرب إلا أن الخطوط المتجهة من الشمال إلى الجنوب قد حلت محلها منذ أكثر من نصف قرن. وكانت المساهمة الأوربية في تعمير المناطق التي تقع جنوبي ريو جراند مساهمة تأتي من منطقة البحر المتوسط في غالبيتها. وقد اختلط الوافدون من هناك بالعبيد السود الواردين، الذين حلوا وبدرجات مختلفة محل سكان البلاد الأصليين من الهنود الذين تم القضاء عليهم في أمريكا الأنجلوسكسونية. ونتج عن هذا مجتمع بشري له أصالته الذاتية، وإن ظل مثله مثل منابعه الأوربية غريباً على الثورة الصناعية التي غيرت أمريكا الأنجلوسكسونية تغييراً كاملاً. وفي القرن العشرين بدا التفاوت هائلاً في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنيكية بين أمريكا الصناعية التي يوجد بها أعلى مستوى معيشة في العالم كله، وبين أمريكا الريفية الإقطاعية التي تحتل مكاناً لا تحسد عليه في «جغرافية الجوع».

ولقد أغرى هذا الوضع أمريكا الصناعية لإغراء هائلاً لكي تمد نفوذها الاقتصادي والسياسي على أمريكا الريفية، وأن تفيد من تخلفها البالي وانخفاض مستوى المعيشة فيها لتحصل منها على اليد العاملة والطاقة والمواد الأولية بسعر رخيص ولتفتح فيها أسواقاً ضخمة، ففي القارة الأمريكية توافرت كل الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسكانية اللازمة لإقامة تلك العلاقة بالذات بين اقتصاد متطور وبين مجموعة من البلاد المتخلفة أي البلاد الخاضعة بصورة أو بأخرى. ولم تعد أوروبا في حالة تسمح لها بالقيام بدور البلد المتطور إلا إذا كان ذلك بصفة

مساعدة وعرضية . أما أمريكا الشمالية فقد ملكت كل الوسائل لتفرض نفسها ، إن لأمريكا اللاتينية ثقافتها وشخصيتها المتعددة الوجوه ، فهل ما زالت لها فرص ذاتية للنهوض أم أنها اندمجت في نصف الكرة الأمريكى الذى تقوده أمريكا الأنجلوسكسونية ؟ وما هى علاقاتها بباقي العالم ومع أوروبا بالذات ؟ أمى من بقايا الاستعمار المنذر أم عامل من عوامل التوازن فى مواجهة الضغط الأمريكى الشمالى ؟

١ - أمريكا اللاتينية

تعتبر كلمة أمريكا اللاتينية عن الرغبة فى التمايز عن أمريكا الأنجلوسكسونية الصناعية الإمبريالية ، أكثر مما تعكس أى شكل من أشكال الوحدة . حقاً إن اللغات المستخدمة فى أوساط الطبقات الحاكمة والمثقفة على الأقل هى لغات لاتينية ، أى الأسبانية والبرتغالية والفرنسية . . . ولكن هذا لا يكفى لقيام ثقافة لاتينية مشتركة ومتميزة بذاتها، فهناك المساهمات الثقافية الأفريقية البالغة الأهمية ورواسب من التقاليد الهندية الراكدة غالباً ، غير أنها ذات وزن ، وإن كان هذا الوزن بسبب الركود نفسه ، مما يعطى لأمريكا الاستوائية أصالة عميقة صادرة عن تباين كل بلد عن الآخر . وفى هذا الجزء من القارة حيث تختفى من الناحية العملية الأحكام العنصرية المسبقة ، وحيث أصبح الاختلاط والتهجين الشكل الشائع للزيجات منذ عدة قرون ، ما زالت هناك ثقافات لها سيادة على غيرها . وليس التمايز هنا بسبب كون الإنسان أبيض البشرة أو أسودها أو كونه خلاسياً ، ولكن بسبب ما إذا كان يعيش بين الهنود وكما يعيشون ، أو بين السود وكما يعيشون ، أو بين البيض وكما يعيشون . وفيما عدا المولدين الأسبان الذين احتفظوا بوضع ممتاز بسبب ملكيتهم العقارية وسيطرتهم

في معظم الأحيان على الجهاز السياسي والإداري ، فإن الطبقات الاجتماعية عبارة عن مجموعات اقتصادية واجتماعية لا تشكل السيطرة اللونية فيها عاملاً من عوامل التمايز ، ولكن البلاد تمايز فيما بينها باختلاف نسبة مكوناتها من الهنود والسود والبيض والمختلطين ، فالبلاد الهندية هي : بيرو وإكوادور وبوليفيا وجواتيمالا . وبلاد المختلطين من الهنود والأسبان هي : سلفادور ، وهندوراس ، ونيكاراجوا ، وباراجواي . أما أمريكا « الأفريقية » فتتبدى في بعض جزر الأنتيل وفي هايتي بالذات وجمهورية الدومينيكان . أما البلاد البيضاء الصرفة فتقع في جنوب القارة في الأرجنتين وأرجواي . وتضم البرازيل مناطق هندية كالأمازون ، وإقليم « عكا » ، كما تضم أجزاء اصطبغت بالصبغة الأفريقية بصورة عميقة كالأقاليم الشمالية الشرقية وخاصة ولاية « باهيا » ، كما تضم ولايات « أوربية » مثل ولايات الجنوب من ولاية « جوانا بارا » وولاية « ساوبالو » حتى الحدود الجنوبية . وأخيراً تضم البرازيل مناطق اختلاط واسعة تعتبر ملتبقة للأجناس . وليس هذا التنوع والتباين فلكولورياً أو عرقياً فحسب ، فلا يمكننا أن نغفل القول بأن أشد البلاد بؤساً هي الولايات والمناطق التي يمثل الهنود أو « الأفريقيون » أغلبية السكان فيها .

ويعتبر التطور غير المتكافئ العامل الرئيسي للتمايز ، وهو أهم كثيراً من التباين العرقي وإن كان يرتبط به بعلاقات من التوافق والمطابقة ، إن لم تكن علاقة سببية . وبعد أن استبعد « جاك لامبرت » ما أسماه الحالة الشاذة لكوستاريكا وبنما وكوبا ، ميز هذا الكاتب بين ثلاث مجموعات من الدول لا تكون بالضرورة تجمعات جغرافية ولكن أنواعاً محددة ، إذ يقدم المؤلف « دراسة للنماذج البشرية » في أمريكا اللاتينية لا دراسة جغرافية واقتصادية . فهناك البلاد التي تطور بنائها الاجتماعي بطريقة متناسقة كالأرجنتين وأرجواي ، بل وشيلي مع شيء من التساهل ، ثم البلاد التي تعاني ازدواجاً في البنيان الاجتماعي والاقتصادي إذ تضم مناطق أو مدناً أو قطاعات اقتصادية متقدمة ، إلى جانب مساحات شاسعة من الاقتصاد الريفي التقليدي أو الاستعماري البالي ، كالمكسيك والبرازيل

وكولومبيا وفنزويلا . وأخيراً نجد البلاد ذات الهياكل المتخلفة البالية وتضم بقية بلاد أمريكا اللاتينية كلها .

إن بصمات الفترة الاستعمارية التي تلاشت في أغلب سنوات بداية القرن التاسع عشر ، تظهر في شكلين هما التفتت وبقاء الهياكل الاجتماعية التقليدية . وقد تحقق التحرر من الاستعمار في ظل التفتت السياسي للقارة ، الأمر الذي يظهر اليوم كسبب للعجز اللذين يصيبان جميع عمليات التجديد أو الحصول على الاستقلال الحقيقي . إن كارثة التفتت الإقليمي التي تعانها أفريقيا اليوم تمد هنا سيئاتها جميعاً ، وخاصة في أمريكا الوسطى . إذ أن أسس الثباين هنا قد تكمن من الناحية الظاهرية على الأقل في تنوع الهياكل العرقية والحضارية . وقد قطع التفتت شوطاً بعيداً في أمريكا الوسطى بالذات ، ففي منطقة الكاريبي وحدها لا يقل عدد الوحدات السياسية عن ست عشرة وحدة . عدد سكانها ٧٥ مليوناً . وإذا استثنينا منها المكسيك وبلغ عدد سكانها ٣٧ مليوناً ، بقي لدينا ٣٨ مليوناً موزعون على ١٥ دولة أو إقليم تحت الوصاية ، بمتوسط قدره مليوناً نسمة في كل وحدة سياسية، وأن ضيق المساحة وتداخلها يجعلان الدول ضعيفة ومكشوفة بصورة خاصة أمام الضربات التي توجه إليها من الخارج ، ويسلب منها كل استقلال حقيقي . وبما يزيد الأمر سوءاً أن البلاد المجاورة على استعداد دائم لأن تستخدم كقاعدة للتدخل الذي يسهل قيام الانقلابات .

وفي أمريكا الوسطى توجد أربع دول يقل عدد سكانها عن مليونين وهي جمهورية بنما (١,١ مليون) ونيكاراجوا (١,٦ مليون) وكوستاريكا (١,٣ مليون) وهندوراس (١,٩ مليون) . وفي القارة كلها توجد اثنتا عشرة دولة يقل عدد سكانها عن ٥ ملايين نسمة ، وهي فيما عدا البلاد السابقة: بارجوارى (١,٨) وسلفادور (٢,٨ مليون) وأرجواي (٣ ملايين) وبوليفيا (٣,٨ ملايين) وجواتيمالا (٤ ملايين) ، وهائني (٤ ملايين) وجمهورية الدومينيكان (٣,٢ مليون) والأكوادور (٤,٦ مليون) . وكذلك نجد الأراضي التي ما زالت تحت الوصاية

المباشرة وغير المباشرة (المستعمرات وبلاد الكومنولث والمحميات الأمريكية) هي وحدات صغيرة مثل جزر الأنتيل الهولندية (٢٠٠ ألف نسمة) وجوادلوب (أقل من ٣٠٠ ألف) وغيانا البريطانية (٦٠٠ ألف) وسورينام (٣٠٠ ألف) وغيانا الفرنسية (٣٢ ألفاً) وبورتوريكو (٢,٥ مليون) .

وتختلف الهياكل الاجتماعية وفقاً للشكل الذى اتخذته العلاقة بين أوروبا وأمريكا خلال الفترة الاستعمارية ، وخلال العقود التى أعقبها فى القرن التاسع عشر . فأمريكا الاستوائية ما زالت تحتفظ ببقايا العلاقات الاجتماعية التى كانت قائمة فى عهد الزراعة المعتمدة على عمل العبيد . وإن كانت هياكل هذا العهد تختلف جذرياً عما نراه « فى الجنوب القديم » للولايات المتحدة ، أما أمريكا شبه الاستوائية وأمريكا المعتدلة ، أى البرازيل الأوسط والجنوبى والأرجنتين وأورجواى ، فقد تميزت بالمشروعات المنتجة للسوق والمضاربة فيما بعد عهد الاستعمار ، مثل زراعة البن والقمح وتربية المواشى . أما منطقة الأنديز فما زالت تعيش فى عصر الإقطاع الزراعى لإنتاج مواد المعيشة . ولم تتخلص المكسيك من هذا النظام إلا منذ فترة وجيزة . ولكن بعض المضاربات الصناعية ذات الاستثمارات الكبيرة قد قلبت من جانب آخر الاقتصاد القومى رأساً على عقب فى ظل ظروف مشابهة للصدمات الشديدة التى أحدثتها المغامرات البترولية فى الشرق الأوسط .

(١) هياكل اجتماعية بالية ومتخلفة : شمول المشكلة الزراعية :

تتخذ ملكية الأرض فى كافة أنحاء أمريكا اللاتينية شكل حيازات شاسعة هى « اللاتفونديات » التى تضم آلاف الهكتارات . وحتى زمن قريب يقل عن الخمسة والعشرين عاماً ، كان أصحاب اللاتفونديات يملكون ثلاثة أرباع الأرض فى أمريكا الجنوبية على الأقل . وفى عام ١٩٦٠ كان البعض يقدر أن ٦٥ ٪ من الأراضى ما يزال فى يد الملاك الذين تزيد حيازاتهم عن ١٠٠٠ هكتار ،

وذلك بعد إجراء سلسلة من الإصلاحات الزراعية في البلدان المختلفة . وحتى القرن العشرين كنا نشاهد حيازات يعبر عنها بملايين الهكتارات (١) . وكانت هذه الحيازات الكبيرة تستغل بوساطة السادة ، الإنكوميستوس الذين حصلوا على حق تشغيل القرق من السكان المحليين من الهنود لاستغلال تلك الأراضي . وعندما اتضح عجز هذا النظام الإقطاعي بسبب قلة عدد السكان المحليين من الهنود ومقاومتهم واختفائهم ، لجأ أصحاب الأراضي إلى نظام العبودية ، أى استيراد العبيد الأفارقة الذين يقوم بتوريدهم النخاسون . وبعد تحرير العبيد أدى نظاما السيادة (الإنكوميستوس) والعبودية إلى نفس النتيجة أى قيام مجتمع إقطاعي يتم الإنتاج فيه عن طريق نوع من التعاقد الشخصي للعمل ، ينتمى إلى نظامى القناة والمزارعة فى نفس الوقت . وفيه يقطع للزارع ، أياً كان اسمه ، اقتصاد منزلى صغير مقابل عمله فى الحيازة - وهو عمل شبه مجانى - وإن كان من ناحية المبدأ يجازى على الدوام بجزء تافه من المحصول الناتج عن عمله فى أرض المالك ، أو بمنحه أجراً يومياً .

ومن السمات المميزة لأمريكا اللاتينية أن اللاتفونديات كانت تستخدم كأساس لاقتصاد معيشى ذى عائد وإنتاجية تافهتين ، كما هو الوضع الغالب فى البلاد الواقعة حول الأنديز . ونجد أن ذلك النظام الإقطاعي هو الأساس الذى تقوم عليه عمليات المضاربة ذات الأغراض التجارية ، كزراعة قصب السكر والبن بل والقمح . والنتيجة المشتركة فى كلا الحالين هى سوء الاستغلال . وغالباً ما تنهك التربة والمساحة القابلة للزراعة ، ويترتب على ذلك العجز عن استخدام القوى العاملة المشكلة من السكان الذين فى سن العمل استخداماً مناسباً . إن الحيازات الكبيرة تسيطر على كل شئ وتستحق كل شئ . وتمثل القرية عنصراً من عناصر الملكية العقارية أكثر منها مجتمعاً زراعياً . والتكنيك فيها من

(١) ج . لامبرت ، أمريكا اللاتينية، الهياكل الاجتماعية والمؤسسات السياسية . باريس .

المطابع الجامعية بفرنسا ، مجموعة « Thémis » ، ١٩٦٣ ، مجلد ٧٩ .

النوع الذى مضى أوانه وأصبح متخلفاً للغاية ، لدرجة أن الفلاح الجاهل الذى لا يملك وسائل الإنتاج لا يمكن أن يراوده أى أمل فى تحسين حاله عن طريق الانعاق^(١) . لقد أصابته اللاتفونديات بالعمم مما جعله جزءاً ملحوقاً بهذه الإقطاعات لأنها تمنعه من أن يجرب حظه فى مكان آخر . أما مستوى المعيشة فنخفض بهذه الإقطاعات إلى أدنى حد . ويقدم « ر . ر . ديمون » بعض الأمثلة على ذلك^(٢) فالدخل السنوى يتراوح بين ١٥٠ و ٣٠٠ فرنك . وسكان الريف واقعون فى قبضة المرابين ، إذ أنهم لا يعملون إلا ١٥٠ و ١٨٠ يوماً فى السنة بأجر يتراوح بين ١,٥ و ٢ فرنك فى اليوم . وبالنسبة لأرباب الأسر ذات الخمسة أو الستة الأطفال الذين هم على قيد الحياة ، فن المؤكد أن هذا الأجر يعنى أن سوء التغذية يصبح أمراً مزمناً ، رغم الموارد القليلة التى يأتى بها الاقتصاد المنزلى الصغير ومنتجات الجمع والالتقاط التى لا تدخل فى تقدير قيمة الدخل حسابياً .

وبالقدر الذى تبدو به الأرض فى نظر الفلاح ، وخاصة المعلم ، وسيلة وحيدة للإنتاج والحياة ، بهذا القدر يصبح توزيع الأرض أى الإصلاح الزراعى ، المطلب الاجتماعى الأساسى . ولقد كان أكثر هذه الإصلاحات جذرية فيما قبل الثورة الكوبية هو الإصلاح المكسيكى الذى بدأ منذ عام ١٩١٧ وأقام ٣٠,٠٠٠ مزرعة جماعية (الإجيدوس) فوق مساحة قدرها ٣٩ مليون هكتار . وترك ١١ مليون هكتار ملكية خاصة لكبار الملاك (ما زال ٥ ٪ منهم يملكون ٧ ملايين هكتار) . ولكن هناك أمراً زاد من صعوبة تطبيق الإصلاح الزراعى ، ونعنى به زيادة عدد سكان المكسيك ، إذ ارتفع من ١٤ إلى ٣٧ مليون نسمة فيما بين

(١) كانت نسبة الأميين بين الأفراد الذين تزيد سنهم عن ١٥ سنة تزيد عن الثلثين فى جواتيمالا وهندوراس وبوليفيا وهايتى . وفيما عدا البلاد الثلاث « المعتدلة » فى جنوب القارة ، أى كوبا وكوستاريكا وجمهورية بنما ، نجد أن نصف البالغين فى أمريكا اللاتينية كلها لا يعرفون القراءة والكتابة .

(٢) « الأرض الحية » من ص ١ إلى ١٢٠ .

عامى ١٩١٧ و ١٩٦٣ . واختلف توزيع الأنصبه كذلك . كما أن العمل فيها يتم أحياناً بصورة جماعية وأحياناً أخرى بصورة فردية . ويعتبر ضجج الفلاحين وبؤسهم وضعف تكنيك العمل ، حججاً تساق للنيل من قيمة ذلك الإصلاح الذى لم يحقق أهدافه كاملة ، وخاصة فيما يتعلق برفع الكفاءة ومستوى المعيشة . ومع ذلك لا يتم التخلي عنه ، فى كل مكان يعتبر الإصلاح الزراعى مطلباً جوهرياً . وغالباً ما يتحقق الإصلاح الزراعى بثورة زراعية كما حدث فى بوليفيا حيث احتل الهنود الأرض واعترف لهم بملكيتها القانونية فيما بعد (أغسطس ١٩٥٣) . وحدث نفس الأمر فى جواتيمالا فى عام ١٩٥٢ (وهو الإصلاح الزراعى الذى قضت عليه الثورة المضادة) وفى كوبا فى ١٩٥٩ . إن الخوف من العدوى الثورية والضغط الديموجرافى فى الريف جعل من الإصلاح الزراعى المشكلة الملحة الأولى فى أمريكا اللاتينية كلها . ومن الطبيعى أن تكون أشد المناطق الريفية كثافة وازدحاماً وبؤساً هى المناطق التى يشتد فيها الضغط من أجل الإصلاح الزراعى عن غيرها (فى شمال شرق البرازيل مثلاً) .

(ب) عدم الاستقرار السيامى والحساسية للأيدىولوجيات الثورية :

أدى بقاء التقاليد « اللاتفوندية » العنيدة إلى تبسيط كبير فى التدرج الاجتماعى . فحتى الآن لا توجد فى أى مكان تقريباً طبقة ريفية متوسطة ، كما أن كبار الملاك ظلوا يجمعون بين ملكية الأرض والسيطرة على جهاز الدولة مدة طويلة ، فضجمنوا لأنفسهم كل المناصب القيادية فى الجيش وفى الوظائف الإدارية العليا وفى الحكومة ، وذهبوا إلى الجامعات الكبرى الأوروبية والأمريكية الشمالية ، يبحثون فيها عن الثقافة التى لم تتوفر لهم فى بلادهم . أما الحكومات التى تابعت سريعاً خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فكانت حكومات أرستقراطية تتألف من كبار الملاك العقاريين . وبالنسبة لبعض البلاد على الأقل ، أدى تطور التجارة منذ نصف قرن والحاجة إلى إقامة جهاز إدارى

للدولة إلى نشوء طبقة متوسطة في المدن تتطلع إلى الحصول على الثقافة وتقوم ببعض أدوار المثقفين .

لقد تميزت أمريكا اللاتينية بتقاليد الزعامة القبلية والإمارة، ثم القيادة العسكرية، وهي تقاليد دكتاتورية ، تقوم على الالتزامات الشخصية وعلى مظاهر التبعية . وفجأة تظهر فكريات جديدة في مواجهتها تطورت سريعاً من النزعات والاتجاهات الدستورية والبرلمانية ذات الأصول الأوروبية ، التي دل تواتر الانقلابات العسكرية على ضعفها ، إلى أشكال للحكم ثورية واشتراكية حاسمة . وإن كان عدم الاستقرار الحكومي أمراً دائماً منذ مائة وخمسين عاماً ، إلا أنه لم يعد يعبر عن نفس الأوضاع بصورة متواصلة تتكرر إلى ما لانهاية . فأسباب تبديل الحكومات وأسسها لم تكف عن التطور . إن الانتقال من زعامة القبائل إلى قيادة الأتباع ومنها إلى القيادة العسكرية التي تتفاوت درجة اعتمادها على مظاهر المشروعية البرلمانية ، نقول إن هذا الانتقال لم يغير كثيراً في الماضي في الهياكل الاجتماعية والعلاقات الدولية . أما الثورات الاقتصادية والاجتماعية من النوع الحديد فلا ينطبق عليها هذا القول . لقد ولدت الثورة الكوبية الأمل والرغبة في نفس الوقت . فقد كانت الثورات الأمريكية تقتصر حتى ذلك الوقت على استبدال حكومات متشابهة تحل الواحدة منها محل الأخرى . أما الآن فهي تستهدف تعديل الهياكل وإطلاق عمليات التنمية والقيام بتأميم المشروعات الأجنبية . ومن أقوى دوافع ذلك التغير ضرورة حل مشكلة الجوع حتى يتفادى المرء حوادث كثيرة من الثورات السياسية بل الاقتصادية والاجتماعية ، ونعني قيام أضخم الثورات الفلاحية وأعظمها بأساً .

(٢) الانفتاح الدولي :

لم يتخذ الاستقلال هنا شكل طرد المستعمرين الأوروبيين وإجلائهم . فعلى النقيض من ذلك ، كما حدث في الولايات المتحدة ، تولى هؤلاء قيادة

الأعمال لمصلحتهم بعد أن كانوا من قبل مجرد مديرين لها أو موظفين لحساب الدول الاستعمارية الأوروبية . إن الأرسقراطية السياسية المنبثقة عن الأرسقراطية العقارية ، احتفظت بأنماط مختلفة من العلاقات والاتصالات ترجع للنظام الاستعماري ، وكيفتها لصالحها . واستمرت في تغذية السوق الدولية وأقامت بعض عملياتها المربحة على أساس بيع المنتجات الخام والمنتجات الزراعية .

وما زال لبعض هذه العمليات طابعها القوي وهي تتطلب الحفاظ فقط على شبكة من العلاقات التجارية التي أنمتها. ورعتها رحلات ممثلي الطبقة الحاكمة بأمريكا الجنوبية المتعددة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية ، حيث استفادت من التعاطف الكبير معها لأنها طبقة مرححة ومسرفة كما أنها أيضاً على استعداد لا بأس به لقبول الاستثمارات الأجنبية، وهذه العمليات تتعلق ببيع المنتجات الزراعية بوجه خاص .

ويؤدي استغلال الموارد التعدينية والمشروعات التجهيزية إلى تغلغل المصالح الأجنبية . ولكن الدول الاستعمارية القديمة ليست هي التي ظهرت مرة أخرى بمناسبة وقوع تلك الأعمال التي تمس الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، بل لقد كانت الدول الصناعية وذلك عن طريق الشركات الكبيرة التي تسندها الإجراءات السياسية واستخدام القوة العسكرية في حالة الضرورة . وفي هذا الصدد فإن المثل الذي يرد على الذهن عادة هو مثل « شركة الفواكه المتحدة » في جواتيمالا بل وفي كل أمريكا الوسطى بشكل عام . ولقد جعل البترول من فنزويلا بلداً غنياً — مع بقاء السكان فيه فقراء للغاية ، ولكنه جعل منه أيضاً بلداً « مغرباً » بصورة متزايدة . ولم يؤد استغلال مناجم الحديد إلا إلى تدعيم هذا التفرغ وزيادة حدته وأصبح الوضع محكوماً بالتناقص بين ضرورة استغلال الموارد المعدنية وتصنيع أمريكا اللاتينية وبين الخوف من الخضوع لتبعية الاقتصاديات المتقدمة ، والواقع أنه ما زال هناك لعبة يصعب القيام بها وهي تنوع الشركاء وإثارة المنافسة في سوق الاستثمار المفتوح أمام الأوربيين والأمريكيين الشماليين بل والسوفييت أيضاً .

ولو فرضنا أن هذه العملية تمت بنجاح فسوف تظل المشكلة الصعبة هي إعادة استخدام الأرباح المتحققة في كل بلد في استثمارات تستهدف الصالح القومي ، أى استثمارات في إيجاد المعدات اللازمة للعمليات الإنتاجية . ويعد هذا أيضاً نوعاً من الثورة على عادات الطبقات الحاكمة التقليدية الخاصة بالإنفاق، الترفى وغير المنتج وشراء المنتجات المستوردة واستثمار الأموال في الخارج .

٢ - تباين أمريكا البحر الكاريبي وحساسيتها

تعد أمريكا الكاريبية من أكثر المجموعات الجغرافية والتاريخية تبايناً وقلقاً في العالم بمنظرها المختلفة وبيئتها المليئة بالكوارث الطبيعية والأعاصير والزلازل والثورات البركانية . لقد خلقت الفترة الاستعمارية فيها آثاراً حية وظاهرة أكثر من أي مكان آخر . وعلى كل حال فإن جانباً من الأوضاع القانونية ما زال موروثاً عن هذه الفترة إذ أن كوراسو واريبا وبونيرو وجزر الأنتيل الصغيرة وسان مارت (جزئياً) وسان أوستاتيوس وسابا هي مستعمرات هولندية . أما المارتينيك وجواد لوب فهما مقاطعتان فرنسيتان . ومع أن جامايكا وترينتى قد أصبحتا مستقلتين سياسياً ، فهما ما تزالان عضوين في الكومنولث . وفضلاً عن استمرار التبعية القانونية فإن التكوين العرقى للسكان والهياكل الاجتماعية ، نتاج مباشر لاستعمار المزارعين ومالكي العبيد .

وفوق هذه الخلفية المبرقشة والفاتنة والبائسة معاً ، يخيّم ظل السلطة الأمريكية الشمالية التي تهتم بشكل مباشر بالسيطرة على هذه المساحة الجغرافية ، لأنها تكمل خطوط تمويها الأساسية ونظام أمنها .

ويتجسد النفوذ الأمريكي هنا في الصورة المزدوجة من أقوى الاحتكارات الممثلة للاقتصاد الأمريكي ومن مبادرة المراكز الاقتصادية الكبيرة في الشمال الشرقى . كما أنها تتمثل أيضاً في المؤامرات التي تدبر في الجنوب العنصرى ، ذلك

الجنوب الذى يكره الأيريين - الهنود والسود والخلاسيين ، ويحتقرهم جميعاً . بيد أنه ليس هناك مكان آخر فى أمريكا أكثر منها تفتتاً من الناحية السياسية، والحياة السياسية فيه شديدة الحساسية للضغط الخارجى ، إذ لم يقل عدد الثورات العسكرية بين ١٩٣٠ و ١٩٦٣ فى البلاد المحيطة بالبحر الكاريبي عن ١٦ ثورة، وجه بعضها من الخارج توجيهاً كاملاً ، وسجلت سلفادور وجواتيمالا أرقاماً قياسية فى هذا الصدد بقيام أربعة انقلابات وثورات عنيفة فى مدى خمسين عاماً . وفى هذا الإطار المضطرب يمكننا أن نميز بين أربع وحدات جغرافية كبيرة : المكسيك ، وأمريكا الوسطى القارية ، والأنتيل ، والشاطئ الجنوبى للبحر الكاريبي وتمثله كولومبيا وفنزويلا .

(١) الثورة الصناعية المكسيكية :

تمثل المكسيك حالة فريدة فى أمريكا تميزها بعدة سمات : كأهمية انطلاقتها الصناعية التى قامت على الاستثمارات الذاتية رغم الزيادة الديموجرافية التى تكاد تكون أعلى زيادة فى العالم فى العقد الأخير ، ثم التفاوت بين مختلف القطاعات وخاصة التفاوت الإقليمى فى مستوى التنمية، وجرأة الإصلاح الزراعى وعدم كفايته ، والتنوع العرقى والاجتماعى للسكان ، والوضع الحدى لجزء منهم . وبعد أن تم التمهيد للتطورات التالية بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية (منها تأميم البترول) والتى نبعت جزئياً من الرغبة فى التحرر من الوصاية التى فرضها الجار القوي والחסور للغاية، انفجرت الثورة الصناعية المكسيكية فى فترة الحرب العالمية الثانية . فزاد إجمالى الإنتاج القومى بنسبة ٦,٦ ٪ فيما بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٥٠ واستمر بعد ذلك فى الزيادة ، وإن كان بمعدل أقل (من ٤ إلى ٥ ٪ سنوياً) وتم تخصيص سبع الإنتاج القومى لاستثمارات التنمية . وهكذا أمكن تمويل تسعة أعشار الاستثمارات عن طريق الادخار القومى فيما بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٥٠ . وبعد هذا وضعاً استثنائياً لبلد متخلف .

وتدين المكسيك بجزء من هذا النجاح لثروتها الطبيعية : فامتلاكها لمصادر الطاقة والمواد الأولية وكونها بلداً مصدراً ، أتاح لها وضعاً أفضل من البلاد الأخرى بالنسبة لتمويل التنمية ، منذ أن استطاعت تأمين الأرباح الناتجة عن استغلال ثروتها الطبيعية . وجعلت أشغال الري جزءاً من الزراعة يشارك في هذه التنمية وفي اقتصاد السوق الدولية .

ولكن الثورة الصناعية زادت من شدة التفاوت زيادة استثنائية . ففي الوقت الذي تقدم فيه المناطق الصناعية الثلاث (وفي مقدمتها المنطقة الكبيرة المحيطة بالعاصمة) والسهل المروي ، تسعة أعشار الدخل القوي ، نجد بقية البلاد تكاد تكون أرضاً صحراوية لا يعيش فيها إلا السكان الريفيون والمشتون ، والذين يعيشون في حالة من المجاعة الدائمة . ومع أن التجمع السكاني للمدينة المكسيك يعد من أكبر مدن العالم ويتباهى ببعض من أجمل الأعمال الحضرية والمعمارية الناجحة ، وبجامعته المزدهرة والنشطة ، فإن الجزء الأعظم من الريف رغم إصلاح « الأجيلوس » الزراعي يعد قطاعاً متخلفاً للغاية ، كما أن ثلاثة أرباع السكان الريفيين لا يعرفون القراءة . ويمثل الهنود ذوو الخصوبة المرتفعة بدرجة غير عادية العنصر الأكثر تمسكاً بأهذاب التقاليد والذي يعيش في المستوى الحدى اقتصادياً وثقافياً . وهم يتجهون نحو الاندماج تدريجياً بسكان الريف وتسير الأمور بحيث يبدو أن وضع حل لمشكلة ما ، يفجر فوراً مشكلة أخرى . ولكن ليس هذا وضعاً خاصاً بالمكسيك وحدها . فكل عملية تنمية هي عملية جدلية في أساسها ، وتؤكد المتناقضات بصورة أعنف في المكسيك لأن تطور الاقتصاد المكسيكي كان سريعاً بصورة غير عادية .

(ب) التناقض بين البرازيل وجزر الأنثيل :

علاوة على التباين السياسي ، هناك تنوع في الأوضاع العرقية والاقتصادية والاجتماعية . فقد قامت في القارة ست. جمهوريات ، كانت آخرها جمهورية

بما التي أنشئت بتدخل من الخارج حيث اقتطعت الولايات المتحدة من كولومبيا الأرض التي شقت بها القناة الموصلة ما بين المحيطات . وغالبية السكان في هذه الجمهوريات من الهنود والمهجنين ، أما تسرب العناصر البيضاء والسوداء إليها فقد كان قليلا على خلاف جزر الأنتيل .

إن الأراضي ضيقة والاقتصاد القوي فقير (نصيب الفرد من الدخل أكثر الأنصبة انخفاصاً في أمريكا كلها) مما وضع هذه الحكومات بصورة كاملة تحت تصرف الولايات المتحدة التي تساند رؤساء الدول وأيضاً الاقتصاد القومي . وتمثل المراكز العصبية بالطبع في خليج بنا من جانب ، ومن جانب آخر في جواتيمالا ، حيث تملك شركة الفواكه المتحدة معظم مشاريعها الزراعية . والسياسة الأمريكية في هذه البلاد سياسة محافظة بحزم وثبات ، طالما أن أى تغير للظروف الاجتماعية سيجعل هذه البلاد أقل طاعة وخضوعاً . وتتكفل الحكومات الدكتاتورية والحكومات الانقلابية غير الشرعية بالحفاظ على النظام . ومع ذلك فهناك استثناء واحد هو كوستاريكا ، التي تتميز عن الدول الأخرى ، رغم فقرها المدقع ، بحياة سياسية أكثر اتفاقاً مع النمط الأوربي وبانتشار التعليم فيها .

التكوين العرقى لأربع جمهوريات في أمريكا الوسطى

أفريقيون	هنود	مخلطون ومولدون	بيض	
—	٥٧	٤٠	٣	جواتيمالا
—	٤٠	٥٢	٨	سلفادور
—	٤٠	٥٠	١٠	هندوراس
٥	٤٠	٤٥	١٠	نيكاراجوا

وقد تفاوت تأثير استجلاب الرقيق على جزر الأنتيل حسب تبعيتها القديمة ، أسبانية كانت أو إنجليزية أو فرنسية أو هولندية : فالجزر الكبرى التي استعمرها الأسبان استقبلت عدداً قليلاً من السود : فما زال ثلاثة أرباع سكان كوبا

وبورتوريكو من البيض . وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت سان دومينجو ما تزال بلاداً خالية لا يوجد بها إلا بضعة عشرات الآلاف من العبيد الأفريقيين . وفي الوقت نفسه ضم سكان هايتي نصف مليون من السود مقابل ٣٠ ألفاً من البيض . وتعد جزر الأنتيل من المناطق القليلة في العالم التي تراكمت فيها الطبقات العديدة من السكان المختلفين . ففي المستعمرات الزراعية الإنجليزية والفرنسية تم استخدام المهاجرين من آسيا وماليزيا والصين والهند بالذات ، وذلك عندما جعل القضاء على العبودية استخدام اليد العاملة أمراً صعباً بعد تحريرها قانونياً وإعفاؤها من السخرة . فتعمير المناطق غير متجانس بصورة شديدة ، ولكن عدم التجانس هذا ليس واحداً في كل مكان . وهناك جزر بيضاء وسكانها من المولدين وجزر من المخلطين ما زالت تحتفظ بأساسها الهندي ، وجزر سوداء وجزر خلاسية . ويختلف الاقتصاد أيضاً اختلافاً كاملاً سواء أكان اقتصاد جزيرة للسكر مثل كوبا - أو للبوكسيت مثل جمايكا ، وسواء ما إذا كان المرء يشهد تجربة اقتصادية وسكانية غالية الثمن - والذي دفعته أمريكا الشمالية (كما حدث في بورتوريكو) - أو إذا كان هناك إدارة تقليدية تصارع الضغط الديموجرافي مثل المارتنيك . وكان على كافة الحكومات في الجزر والبرازيل أن تقدم ضمانات للولايات المتحدة مقابل حصولها على معونتها السياسية والمالية .

إن تأثير مشروعات السكر وخلق بروليتاريا من العمال الزراعيين وعمال مصانع السكر والسياحة الأمريكية الفاخرة ، كل هذا جعل من كوبا أكثر البلاد فساداً وفي نفس الوقت أكثرها استعداداً للقيام بمغامرة ثورية ، تختلف عن مجرد التمرد الانقلابي . وأصبح السؤال المطروح هو ما إذا كانت الولايات المتحدة ستحترم استقلال دولة يختلف اتجاهها الأيديولوجي والسياسي عن مفهومها هي عن العالم ، وأيضاً ما إذا كانت كوبا ستحل مشاكل تطورها رغم كل المكائد . إن أمريكا اللاتينية تتابع متابعة محمومة معركة داود وجولياث .

(>) المسألة الفنزويلية :

توجد بفنزويلا نسبة عالية من السكان المخلطين (٧٢٪ من إجمالي السكان من المخلطين والحلاسين مقابل ١٥٪ من البيض و ٧٪ من الأفريقيين و ٦٪ من الهنود) وهي في هذا تقرب من جارتها كولومبيا (الأرقام على التوالي هي ٦٨٪ مقابل ٢٦٪ و ٤٪ و ٢٪) ومن الدول الواقعة حول جبال الأنديز وهي لا ترتبط باقتصاد الولايات المتحدة بسبب موقعها على شاطئ بحر الأنتيل فحسب ، بل بسبب الثروات الكامنة في باطن أراضيها . فبينما كان البترول الفنزويلي يمون أساساً معامل التكرير الأوربية قبل الحرب العالمية الثانية عن طريق شركة شل ، أصبح هذا البترول اليوم المورد الأساسي لمعامل التكرير التي تعالج البترول المستورد على الشاطئ الأمريكي الشمالي لحليج المكسيك وأصبحت « كريول كوربوريشن » وهي فرع من « استاندرد أويل أوف نيوجرسي » المستغل الأساسي لهذا البترول . وعلاوة على البترول (الذي يزيد إنتاجه عن ١٥٠ مليون طن سنوياً) تصدر فنزويلا خام الحديد إلى الولايات المتحدة منذ ما يزيد عن عشر سنوات (حوالي ٢٠ مليون طن يتراوح متوسط نسبة المعدن فيه بين ٤٥ و ٥٠٪) . وتقوم شركات أمريكا الشمالية باستخراج الخام الذي تستهلكه مثل « شركة صلب الولايات المتحدة » و « بتلهم ستيل » . وقد استثمرت الولايات المتحدة مبالغ طائلة لمعالجة الحديد الفنزويلي في موانئ وصوله (إنشاء صناعة ساحلية للصلب) . ومصصلحة الولايات المتحدة سواء من ناحية التمرين بالبترول أو الإبقاء على توازن صناعة الحديد والصلب تتطلب الحفاظ على نظام من العلاقات يتفق وأهدافها . وضمان ذلك يكمن في الإبقاء على النظام السياسي ورجاله دون تغيير . ولكن الوضع متحرك وغير ثابت . وبين المعدلات العالية لإجمالي الإنتاج القومي (ونجد الدليل عليه في الضرائب المتحصلة من أعمال شركات البترول والمعادن) أو أسلوب معيشة الطبقات الحاكمة ، وبين يؤس السكان الهنود والمخلطين الذين لم يتغير

مصيرهم ووضعهم بإنشاء المشروعات التعدينية بينما يتزايد عددهم سريعاً في كل عام ، بين هذا وذاك تعارض هائل يعد حجة لا رد لها ، تثيرها الطبقة المتوسطة المكونة من المثقفين والطلاب ، تلك الطبقة التي تنتمي شيئاً فشيئاً ، أو في آن واحد ، إلى مذاهب التأميم والقومية والاشتراكية المستلهمة من المثل الكوبي ،

٣ - البرازيل العظمى

(١) شيوع الفقر :

تكاد البرازيل بمساحتها التي تبلغ ٨,٥١٤,٠٠٠ كم^٢ أن تبلغ نفس مساحة الولايات المتحدة ، ولكنها لا تتمتع بنفس الموقع أو بنفس الثروات الكامنة ، وهي محرومة بوجه خاص من موارد الطاقة . وفي مقابل ذلك تتعرض لضغط ديموجرافي غير عادي . ففي عام ١٩٠٠ كان عدد سكانها ١٧ مليون نسمة يمثلون ٢٢ ٪ من سكان الولايات المتحدة في نفس الفترة . وفي عام ١٩٣٠ ارتفعت بعدد سكانها الذي يبلغ ٣١ مليوناً إلى ٣٠ ٪ من عدد سكان الولايات المتحدة وفي عام ١٩٦٣ وصلت بسكانها البالغ عددهم ٧٥ مليوناً إلى ٤٠ ٪ من عدد سكان أمريكا الشمالية . ولكن لإجمالي الإنتاج القومي يبلغ ٦ مليارات دولار بنسبة تقل عن ١,٥ ٪ من إجمالي الإنتاج القومي للولايات المتحدة . وكانت الزيادة في إجمالي الإنتاج القومي بنسبة ٣,٥ ٪ سنوياً خلال العقد الأخير مقابل زيادة في السكان بنسبة ٣,٦ ٪ . بينما كانت الزيادة في إجمالي الإنتاج القومي في الولايات المتحدة في عام ١٩٦٢ بنسبة ٤,٦ ٪ مقابل زيادة في عدد السكان بنسبة ١,٥ ٪ . وبهذه المعدلات سيتساوى عدد سكان البرازيل مع عدد سكان الولايات المتحدة قبل سنة ٢٠٠٠ ، بينما لن يصل إجمالي الإنتاج القومي فيها إلا إلى بضعة أجزاء من الألف من إجمالي إنتاج الولايات المتحدة . وتستهدف خطة التنمية التي تطبق حالياً زيادة إجمالي الإنتاج بنسبة ٧ ٪ سنوياً . وبافتراض استقرار قيمة النقد

فإن إجمالي الإنتاج القومي في البرازيل قد يرتفع في عشر سنوات على هذا الأساس من ٦ إلى ما يزيد قليلا على ١٠ مليارات دولار. وبالمعدل الحالي سيزيد إجمالي الإنتاج الأمريكي في نفس الفترة على ٦٠٠ مليار دولار ، ولن ترتفع النسبة المثوية لإجمالي الإنتاج البرازيلي بالمقارنة مع إجمالي الإنتاج الأمريكي إلا من ٠,٢٪ إلى ٠,٢٥٪ فقط .

(ب) التباين :

وتتعدد المشكلة بسبب ضخامة التفاوت الإقليمي وهو تفاوت بين القطاعات في نفس الوقت ، إذ أن ثلثي إجمالي الإنتاج القومي يأتيان من ولايات « جوانابارا » وريوديچانيرو وميناس جراس وساوباولو وبارنا ، وبها ما يقل عن ٥٠٪ من إجمالي عدد السكان . أما الشمال الشرقي وبه ثلث السكان فلا يساهم إلا بنسبة ١٥٪ من إجمالي الإنتاج القومي (بما فيه ولاية باهيا) . وينبع هذا التفاوت من الاختلاف في المناخ والاستعداد الطبيعي لكل منطقة . ولكنه ينبع أيضاً من اختلاف فعالية الهياكل الاجتماعية وأشكال الإنتاج والمعدات الإقليمية . إن النظرة العامة للوضع تميز بين خمس صور مختلفة اختلافاً جندياً تنصل بعضها البعض من الناحية الجغرافية اتصالاً رديئاً بسبب اتساع الصحراوات البشرية التي تشكل مناطق التخوم بين الوحدات الإقليمية المتجانسة . وهذه الوحدات هي :

● البرازيل المدارية المستعمرة التي تحتفظ بالسمة الخاصة لاقتصاد مشاريع الاستزراع واقتصاد الرقيق . وتقع هذه المنطقة في الشمال الشرقي وولاية باهيا . وهي البرازيل « الملونة » التي يغلب فيها السكان السود والمخلطون الذين صبغوا الحياة الإقليمية بأسلوبهم من الناحية العملية .

● البرازيل الهندية في منطقة الأمازون وبلاد المدارات الخريزة حسب تعبير السيد س . ل ليني ستراوس (١) .

(١) أستاذ جامعي وكاتب فرنسي عمل أستاذاً في عدة دوله بأمريكا اللاتينية .

● برازيل البن ، وهي برازيل المضاربات والمشروعات الكبيرة فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وتتركز أساساً حول ولاية ساو باولو (إن ٣٦,٥ ٪ من إجمالى الدخل القومى يأتى من هذه الولاية وحدها التى لا يقطنها سوى ١٧ ٪ من إجمالى عدد السكان) وهى تتجه للتحويل إلى برازيل صناعية .

● البرازيل الداخلية ، برازيل التحديات المعاصرة مع النهضة الجديدة للمثلث التعدينى القديم ومجموعة ميناس وبيلو هورزنتو المدينة الوحيدة الكبيرة فى الداخل ، وجوياس والعاصمة الجديدة برازيليا .

● البرازيل المعتدلة ونجد فيها صورة الأراضى الزراعية الممتدة المقسمة بشكل منتظم على غرار أوروبا . ولكن التباين فيها ما زال كبيراً بين المشاريع الاستغلالية الناجحة : بين مشاريع الأوربيين من الألمان بل والإيطاليين ومشاريع البرتغاليين .

إنه تباين فى المناظر وأساليب الاستصلاح ، واتصال غير مستمر فى طرق استغلال الأرض ، وتعارض ديموجرافى بين المنطقة الساحلية التى عمرت تعميراً معتدلاً بمدنها الكبيرة بل والكبيرة جداً (توجد فيها خمس من المدن البرازيلية الستة التى يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ ألف نسمة والتجمعان الكبيران الوحيدان اللذان يتجاوز سكانهما أربعة ملايين نسمة) وبين الداخل الذى ما زال خالياً تقريباً ، حيث تستمر أشكال الحياة العتيقة البالية لجهات الطلائع فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وتقل فيها الكثافة عن ٥ أفراد فى الكيلومتر المربع . ونجد أخيراً التباين العرقى ، وتباين الأصل القومى . فسكان البرازيل يتكونون فى مجموعهم من ٦٠ ٪ من البيض و ١٥ ٪ من السود و ٢٥ ٪ من المخلطين . ولكن فى الشمال الشرقى وفى ولاية باهيا تزيد نسبة السود والمخلطين عن ٥٠ ٪ ، بينما تنخفض فى ولاية ساو باولو وريو ، وجوانا بارا إلى ٨ ٪ ، وفى الجنوب إلى ٦ ٪ . والبيض فى الشمال كلهم من أصل برتغالى تقريباً . إن أصل الأوربيين فى البرازيل أكثر اختلاطاً فى المدن الكبيرة حيث يختلط الإيطاليون والألمان خاصة

بالبرتغاليين وبالمهاجرين القادمين من البلاد الأوروبية . أما الجنوب فهو إيطالي وألماني بشكل كبير . وفي ولاية ساو باولو نجد أن زراعة الخضراوات تكاد تكون احتكاراً للمعمرين اليابانيين .

(ح) البوتقة البرازيلية :

تعتبر البرازيل ملتحق للأجناس لا يظهر فيه أى شكل من أشكال العنصرية . بل تتجاوز، وأحياناً تخلط مساهمات ثقافية متباينة تتمتع بمحيوية غير عادية وأصالة عظيمة ، كالتقاليد الأسبانية والفنون الشعبية والجمعيات الأخوية السرية الأفريقية ، والتكنيك الفنون الحديثة . وعلى نفس الأرض توجد عبادة « فودو »^(١) كما يحدث في هايتى ، والكاندونبليه في باهيا ، والأكسانجوس في ريسيف . وتتجاوز أشكال النقل البطيء لقصب السكر على العربات ذات العجلات المصممة التى تجرها ستة أو ثمانية أزواج من الثيران ، وعمليات الصيد الخطرة على الطوف ذى القلع اللاتينى الذى يتأرجح فوق دوامات المحيط على طول سواحل « الألاجوس » والسرجيب التى تحيطها أشجار جوز الهند ، وبجانب هذا كله نرى وسائل الاتصال الداخلية بواسطة الطائرات النفاثة مع الحركة المجنونة للسيارات على شاطئ البحر فى أنفاق ريو وبرازيليا كما نرى الفن التجريبي أيضاً .

بيد أن ما يميز الحياة البرازيلية هى السداجة غير العادية التى تتجاوز بها دون صدام بل دون تريبص أو غيره تلك الجماعات الإنسانية التى تتباين مستويات معيشتها بل وعقليتها ، والتى يفصل بينها على الأقل قرنان من الزمان . إلا أنه من المبالغة أن يستنتج المرء مما سبق أنه توجد عوائق أمام الاتصال بين الطبقات الاجتماعية . فالانتقال محدود بين تلك الجماعات التى تعيش متجاورة بشكل دائم ولكنها تختلف اختلافاً عميقاً من الناحية الاقتصادية والثقافية والعقلية .

(١) طائفة هرطقية قضى عليها فرانسوا الأول . (المغرب)

ومع ذلك فالاتصال موجود وليست هناك إلا المجموعتان الهندية واليابانية اللتان تكادان تكونان مغلفتين تماماً . إذ تعيش كلٌّ منها في إطارها ومستواها الخاص . ونجد أن الاشتراك في اللغة يعتبر عاملاً هاماً من عوامل التوحيد خاصة أنها لغة مبسطة تمكن الجميع من الاتصال فيما بينهم . وفيما عدا الجنوب ودرجة خفيفة ، فإن السكان ذوى الأصول الأوروبية المتنوعة يقبلون على الحياة الاجتماعية المشتركة من خلال اللغة البرتغالية ، ويتم استيعابها في الجيل التالى .

(د) المستقبل الصناعى :

إن هناك أهمية وإلحاحاً في تحقيق التقدم في الميدان الزراعى — وتستجيب الخطة الخاصة بإصلاح وادى سان فرنسكو لهذه الحاجة — إلا أن البرازيل لا يمكنها أن تأمل في زيادة ، ولو بسيطة ومنعدلة ، لمتوسط دخلها في ظل خصوبتها السكانية المرتفعة دون تطوير صناعى تتزايد سرعته . وقد سجلت نتائج ملموسة خلال العقد الأخير ، فقد تضاعف إنتاج الكهرباء والصلب والأسمنت فيما بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٦٣ . وفي عام ١٩٥٥ كانت البرازيل تنتج ما يقل عن ٣٠٠ ألف طن من البترول فتجاوزت الخمسة ملايين في عام ١٩٦٣ . ولكن نسب الإنتاج بالمقارنة مع عدد السكان أو المساحة التى يتعين تزويدها بالمعدات ما تزال نسبياً نافية . فالبرازيل تحتاج إلى ٢٠ أو ٣٠ مليون طن من الأسمنت ، ومن ١٥ إلى ٢٠ مليون طن من الصلب سنوياً لتجهيز أراضيها وخدماتها بمعدل معقول . وهى لا تسد إلا أقل من خمس هذه الاحتياجات . ونجد أن الثروات الطبيعية في البرازيل لا تختلف كثيراً عن المكسيك ، على الأقل بالمستوى الحالى من المعلومات ، مما يكفل أساساً متيناً لاتباع سياسة تصنيعية كافية ، رغم النقص في الفحم وبالذات فحم الكوك . والنقص الخطير يتمثل في وسائل الاستثمارات وفضلاً عن ذلك فإن البلاد تعاني من نقص في الكادر الفنى . والمشكلة الدائمة والشائكة هي مشكلة اللجوء إلى رموس الأموال الأجنبية دون مساس بالاستقلال

الاقتصادي أو السياسي . ومن هذه الزاوية فإن البرازيل غيورة للغاية على حريتها وسيادتها ، إلا أنها تتعرض بشكل دائم لضغط التهديد الذي تمارسه الولايات المتحدة بخطر البؤس والتضخم ، فالولايات المتحدة كانت تهتم دائماً ببعض موارد البرازيل المعدنية خاصة خام الحديد ذا النسبة العالية من المعدن (إيتا بيريت الحديد في مناس جراس)^(١) . ومن جانب آخر فإن المدخرات القومية تبتدى بعض النفور من الاستثمار في أعمال داخل البلاد . وفضلا عن ذلك فإن الدخول المرتفعة تميل إلى الصرف على الاستيراد والخدمات المدفوع ثمنها في الخارج ، أكثر من ميلها إلى إقامة المنشآت الإنتاجية مما يزيد من حدة الاختلال في الميزان التجارى ويعوق التنمية . إن التناقضات كثيرة ومتعددة والمستقبل غير مضمون رغم الاحتياجات والإمكانات الموجودة .

٤ - طرفا النقيض : أمريكا جبال الأنديز والبلاد الواقعة

على نهر ريودى لابلاتا

إن طرفي النقيض في أمريكا اللاتينية من ناحية التطور وتنوع التشكيل الاجتماعي ، هما بلاد جبال الأنديز وهي أكثر بؤساً - إلى حد ما - من بعض بلاد الكاريبي - إلا أن تغلغل التكنيك والفكر الحديث فيها يقل كثيراً عنها ؛ وبلاد القمح واللحوم على شاطئ ريودى لابلاتا . ويعبر هذا التعارض عن نفسه باختلاف نصيب الفرد من الإنتاج القوي إذ يبلغ ١٧٠ دولاراً في كولومبيا وبيرو و ١٢٠ دولاراً في إكوادور (أى ٨٥٠ و ٦٠٠ فرنك على التوالي) و ٢٥٠ في الأرجنتين (كانت ٤٠٠ دولار قبل تخفيض قيمة البيزو في عام ١٩٦٢) وحوالي

(١) لجأت البرازيل عدة مرات لطلب الاستثمارات من مناطق جغرافية مختلفة . واستجابت

وس الأموال الألمانية لمدانها .

٣٠٠ في أرجواى (وهما ١٢٥٠ و ١٥٠٠ فرنك على التوالي)^(١) . بل يقوم هذا التعارض أيضاً على مفهومات مختلفة جذرياً من ناحية الاقتصاد والحياة بشكل عام . ونجد في هذه البلاد قناعة وتسليماً باقتصاد معيشى يؤدي أكثر فأكثر إلى مجاعة مزمنة واعتلال دائم من ناحية ، كما أننا نجد من جهة أخرى ضجراً وثورة على أعمال المضاربة بسبب خيبة الأمل الناتجة عن الحسائر شبه الدائمة . ونرى ضيق الصدر لدى الهنود والقلق عند السكان الذين هم من أصل أوربى وأحياناً نرى غضبهم ، أولئك الذين ذاقوا طعم الهناء والثروة في القارة الأمريكية . وتعتبر هذه الأمور جميعاً أسباباً تهدد المستقبل القريب بالأخطار المتركمة .

(١) بلاد الأنديز تغط في نوم عميق :

إن السمة الأولى التى تميز بلاد الأنديز هى بروز سطحها وتنوعاته . فالجزء الأعظم من السكان يعيش فوق الهضاب وفى الجبال التى يزيد ارتفاعها عن ٤٠٠٠ متر ، معزولين عن قلب القارة بمدخل خاو من غابات الأمازون العليا واستبس الشاكو ، ذات الشجيرات والأحراش الشائكة . وقد استخدمت هذه الجبال كدعامة للحضارات المزدهرة التى سبقت عهد كولبس (الإنكا) وأفادت كملجأ للسكان الهنود ، الذين يبدو أن اتصالهم بالأوربيين خلال أربعة قرون قد أصابهم بالبوار . وتعتبر نسبة السكان البيض هناك من أكثر النسب انخفاضاً فى أمريكا كلها ، إذ يبلغ ١٠ ٪ فى بيرو وبوليفيا و ٨ ٪ فى إكوادور^(٢) . وقد تغلغل تكنيك الثورة الصناعية بطريقة غير متساوية ، أما رموس الأموال الأجنبية فلا تغامر هناك إلا فى حذر . فلا بد أن تكون هناك موارد نادرة لتحفز الاستثمارات الكبيرة كما حدث فى بوليفيا بالنسبة لإنتاج القصدير والتنجستن ،

(١) تعتبر شيلى استثناءً بين بلاد الأنديز ويبلغ نصيب الفرد فيها ٤٣٥ دولاراً للفرد ، لكن اقتصادها الإقليمى غير متناسق ، وتعد برجواى أيضاً استثناءً بين بلاد شاطىء ريوى بلاتا ولكن فى اتجاه عكسى إذ لا يبلغ نصيب الفرد من الإنتاج القومى سوى ١١٠ دولارات .

(٢) كما أنها أيضاً ٣ ٪ فى جواتيمالا وفى سلفادور ٨ ٪ وفى هندوراس ونيكاراجوا ١٠ ٪ .

أو في كولومبيا بالنسبة للبترول . وفيما عدا بوليفيا التي ما زالت نسبة الوفيات فيها مرتفعة ، يتزايد عدد السكان بسرعة كبيرة في هذه المنطقة فقد تضاعفوا في أقل من خمسة وعشرين عاماً . ويعتبر سوء الاستخدام وضعاً شائعاً ، كما أن سوء التغذية والنقص الغذائي وأمراض العجز سمة عامة في كافة بلاد الأنديز . وفي الوقت الحاضر يبدو من الصعب أن يجذب هؤلاء السكان التعمير الحاملون إلى مناطق الحدود الشرقية التي قد تتوافر فيها الموارد ، فهم يظلون في شبه إخفاء يقطنون ريفاً ذا مناظر زاهية ، إلا أنه قدر وبائس بصورة تفوق التصور ، أو نراهم يتكلسون في العشب والأكواخ الواقعة على أطراف المدن حيث لا يوجد أي تناسب بين عددهم الكبير وبين خمولم الاقتصادى ، فمثلا مدينتا بوجوتا وليما ، يزيد عدد سكان كل منهما على مليون نسمة أي ١٠ ٪ و ١٠٢ ٪ من إجمالى السكان على التوالي ، ومع ذلك فلا توجد بهما نشاطات من الطراز المعاصر فيما عدا كونهما محطات للعلاقات التجارية والاتصالات الدولية، ويشعر المرء هناك بالترقب أكثر من أى مكان آخر . ذلك الترقب الممزق القلق . إن الناس ينتظرون وقوع تطورات هامة .

(ب) قلق بلاد نهر لابلاتا :

وفي مواجهة بلاد الترقب ، هناك بلاد الندم والاهتداء الصعب إلى الطريق الصحيح : بلاد ريودي لابلاتا . وإذا كان نصيب الفرد من إجمالى الإنتاج القوى في الأرجنتين يبلغ ضعف نصيبه في إكوادور ويقارب ضعف النسبة في كولومبيا وبوليفيا ، فإن هذا النصيب قد تجمد منذ عشر سنوات وأكثر إذا قيس بالأسعار الثابتة . ولقد هبطت قيمة البيزو هبوطاً مثيراً للقلق ، كما أن الضغط المالى الذى تمارسه أمريكا الشمالية قد أسرع بتدهور العملة، مما زاد من خطورة عدم استقرار الاقتصاد واضطرابه . والسبب في هذا بسيط؛ فقد بنت

الأرجنتين وأرجواى رخاءهما في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على اقتصاد المضاربة ، إذ كانتا تبيعان القمح واللحوم . وكان هذا الإنتاج الواسع لا يتطلب إلا القليل من الاستثمارات والقليل من اليد العاملة ، ويقوم بتغذية تجارة مجزية يعيش عليها العديد من الوسطاء ، كشركات النقل ومشروعات التبريد والتخزين وشركات الملاحة البحرية والتصدير وبنوك الضمان وشركات الاتصالات اللاسلكية ، إلخ . علاوة على الذين كانوا يستفيدون في المرتبة الثانية باعتبارهم موردين للسلع والخدمات إلى المنتفعين الرئيسيين من العملية . وكانت التجارة والبنوك حينذاك المصدر الرئيسي للنتائج القوي أكثر من الزراعة نفسها . وتكدس السكان في المدن التي أصبحت اليوم تضم ثلث السكان ، إذ تجمع سبعة ملايين نسمة في بوينس إيرس ، ومليون نسمة في مونتيفيديو .

وكما حدث في أزمة البن في البرازيل ، أدى انخفاض تجارة القمح واللحوم إلى وقوع جزء هام من المكاتب والمخازن وأحواض السفن في الموانئ فريسة لبطالة مفاجئة ، وإلى إنقاص المساحة المزروعة قمحاً . وبعد سنوات الرخاء التي وصل الإنتاج فيها إلى ٧ ملايين طن قمح ، جاءت سنوات وصل الإنتاج فيها إلى ٥ ملايين طن (بل ٤ ملايين في عام ١٩٦٠) . أما سوق اللحوم فغير مزدهرة مع تدهور طفيف ، ولم تحدث فيها مفاجئات منذ خمسة عشر عاماً . وقد خابت جميع آمال التوسع . أما رموس الأموال التي تراكمت خلال فترة الازدهار التجاري فلا تستثمر داخل البلاد إلا بقدر يسير ، وقد بدأت عملية التصنيع بالدولارات التي أقرضتها لها الولايات المتحدة ، وزادت الديون الخارجية عن ثلاثة مليارات دولار (١٥ مليار فرنك) . وقد زاد انهيار قيمة البيزو ومن عبء الدين الخارجي ، وجعل سداد الديون الخاصة أمراً أشد استحالة ، وسبب عدداً كبيراً من حالات الإفلاس في عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٢ . وقد زادت البطالة . وتمت تأميمات دلت على التشدد لإزاء رأس المال الأجنبي وعلى محاولة لتعبئة الثروات القومية لمصلحة الاقتصاد القومي . وتفتقر البلاد إلى وسائل الاستثمار وخاصة في فترة

الأزمة حيث تختفي المدخرات أو يتم تصديرها . ومع ذلك فالمجهود التصنيعي لا يستهان به إذ زاد إنتاج الكهرباء والبتروك أربع مرات في مدى خمسة عشر عاماً . وتعد الأرجنتين من البلاد المنتجة للصلب وتبلغ طاقتها الإنتاجية مليون طن ولكن ميزانها التجاري والحسابي ما زال عاجزين .

ومما يزيد من وضوح عملية الإفكار العامة أنه لا توجد هنا كتلة من الملونين تخفف من وقع الصدمة وتتحمل عبء الكساد في جوهره . إن أزمة الأرجنتين هي أزمة الرجال البيض وهم على الأغلب من البيض القادمين حديثاً ، وخصوصيتهم أقل على كل حال من باقي سكان أمريكا اللاتينية (ومع ذلك فنسبة الزيادة بينهم ١٠٠ ٪ في ثلاثين عاماً بما فيها الهجرة) . إن البيض هم الذين يواجهون بعضهم بعضاً وسط الغموض الظاهري للصراعات السياسية . وهم يحسون بشكل خاص بالإهانة لوقوعهم تحت رحمة الولايات المتحدة وكرمها وعملياتها المالية والنقدية .

وتختلف درجة حساسية أمريكا اللاتينية بالنسبة للظروف العالمية رغم أن مشاكل علاقتها بالولايات المتحدة تحتل دائماً المرتبة الأولى . وهناك بعض الدول التي استفادت من الوضع الملائم لميزانها التجاري ومن ملكيتها للمواد الخام اللازمة للتجارة الدولية فاستطاعت أن تقاوم عملية استعمارها ، رغم أنها تقبل إقامة علاقات مع شركات الأعمال الأمريكية الكبرى ، وغالباً ما تكون هذه العلاقات قاسية . وهذا هو الحال بالنسبة لبوليفيا وشيلي . وفي بلاد أخرى لم يكن ما تم إلا « عملية بلقنة » ببساطة ووضوح ، تلك العملية التي قد تسمى في يوم من الأيام باسم جديد هو « التقسيم الفنزويلي » . وتسعى البرازيل والأرجنتين بوسائل متباينة وبطرق مختلفة إلى الحفاظ على سيادتهما . ومن الصعب تحقيق ذلك بعد أن سار المرء طويلاً في طريق الاستدانة . وهذا ما يجعل البرازيل حذرة للغاية في سياستها الاستثمارية وإن كان هذا الحذر يتخذ صورة التقشف عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من ٣ ٪ . . .

القِسْمُ الثَّالِثُ

اتجاهات وآفاق

بعد قرن من الخضوع للسيطرة الإمبريالية ، أصبح العالم الذي حملت أوروبا بتوحيده والاستثمار بفوائد التصنيع فيه ، أصبح مفتتاً إلى دول متعددة . ومع أن هيئة الأمم المتحدة لا تضم كل دول الكرة الأرضية ، إلا أن عدد أعضائها بلغ مائة وثلاثة وعشرين عضواً * إن هناك اتجاهات للتمايز والانفصال تهدد بتفتيت الحياة السياسية إلى وحدات متناهية الصغر ، وإن كانت تنادي بمبادئ الاتحاد العالمية . ولكن فوق هذا كله نرى اتجاهات رئيسية تسيطر على تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى العلاقات الدولية .

ويتعلق الأمر أولاً بتخبط المجتمع والاقتصاد الزراعيين مهما كانت أشكالهما إلى مجتمع واقتصاد ضناعيين . وفي كل مكان يظهر التفاوت وبتدرجات مختلفة بين الدخول الزراعية والدخول الحضرية . فالبلاد التي يقل فيها عدد الفلاحين تحصل على أعلى الدخول الزراعية ، بينما يتزايد عدد الفلاحين بسرعة أكبر في البلاد التي تحصل على أدنى دخل زراعي ، وينتج عن ذلك قيام هجرة لا ترحم نحو المدن حيث تكفل الصناعة واقتصاد الخدمات والتجارة دخولاً ترتفع على الدوام . ولا يتوقف الأمر كثيراً على مستوى التكنيك ودرجة التطور اللذين تحققا لأن عملية التحضر تفرض نفسها في كل مكان . وهي قد عدلت بتدرجات متفاوتة من توزيع السكان على مختلف الأماكن ، وأدت هذه العملية في كل الأماكن إلى نشوء تجمعات ترتفع معدلات تزايدها بصورة مطردة . ففي البلاد الصناعية ، أدت هجرة السكان إلى رجحان كفة سكان المدن . وتطرح عملية التحضر مشكلة استمرار بقاء المدينة .

* بلغ ١٢٥ عضواً بعد انضمام موريشان وسوازيلاند . (المغرب)

فالزيادة الكبيرة في عدد المدن تطرح للمناقشة وجود المدن ذاتها ، أو كل ما اعتدنا على الأقل أن نراه ونحس به في المدن الموروثة منذ عشرة أو عشرين قرناً من التاريخ . فضخامة المدن تؤدي إلى حدوث طفرات كيفية ، ولا يعود المرء يتعرف على المدن التي تمر عليها رياح التحضر في القرن العشرين ، حيث تذبذب القيم والنشاطات التي لا مكان لها في المجتمع والاقتصاد الحديثين . وهناك شيء جديد في طريقه للظهور وسط الانهيار وغموض عمليات الارتجال التي يعجز قادة الإنشاء أنفسهم عن التحكم فيها ، فقد وجهت قسوة التغييرات في معدل التطور ضربة قاتلة لأشكال الحياة وأساليب التطور المتعلقة بالأشكال التي أقامها الإنسان من قبل ، وعاشت عليها أجيال عدة . إن الجيل الذي يبلغ الشيخوخة في القرن العشرين لا يستطيع أن يميز بعد في أي إطار سيعيش الجيل الذي يخلفه . فغموض التطور الحضري المتزايد السرعة هو أحد المشاكل الأشد إثارة في عالم اليوم . إن الخيال الضبحل للقائمين بأعمال البناء لا يستطيع أن يجاري الحاجة الملحة للإسراع في التنفيذ ، ولذا امتلأت جميع القارات بأعمدة الخرسانة . ولو لم تبق بضع نخلات هنا ومجموعة من أشجار الصنوبر والشربين هناك ، أو صف من أشجار الحور ، لجاز لنا أن نتساءل أين هبطت منذ لحظة الطائرة التي تعمل على خطوط طويلة . ولم يتم بعد تحديد أشكال المدن أو « اللامدن » التي ستوجد في المستقبل ، ولكن ساكنها الجديد تم عملية تشكيله كل يوم . ومنذ الآن فصاعداً تنفصم علاقته مع تغيرات الفصول سواء من ناحية غذائه أو أساليب عمله ومجموع الأمور المصطنعة التي تحرمه تدريجياً من كل صلة بالطبيعة ومن كل سلوك طبيعي . إنه لا يلتقي بالطبيعة — وهي طبيعة مجهزة ومصطنعة في أغلب الأحيان — إلا بالهرب الجماعي والمنظم في أوقات الفراغ والإجازات ، فساكن المدن اليوم رجل جديد ما زال إنساناً مجهولاً من الناحية الاجتماعية والفسولوجية .

ولا ينبغي أن يجعلنا انتشار المدنية غافلين عن تناقض أشد خطورة من ذلك ألا وهو التناقض بين المدينة والريف ، وهو تناقض طرفاه الصناعية والبلاد

المتخلفة . فالمسافة التي تفصل بينهما تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم . فكأما امتص التزايد الديموجرافي للبلاد المتخلفة جزءاً هاماً من دخلها القوي الضعيف لكي تحافظ على حياة مواطنيها المعرضة للخطر دوماً ، كما استحال عليها القضاء على تخلفها التكنيكي والاقتصادي بالنسبة للبلاد الصناعية التي تم التحولات فيها بمعدل تزايد سرعته منذ عشرين عاماً . إذ أن القضاء على ذلك التخلف يتطلب استثمارات ضخمة لا طاقة لها بها . ويخلق الوعى بهذا التدهور المستمر طاقة ثورية متنامية ، فيصبح الهدف الأول للثوريين الجدد في البلاد المتخلفة هو تدمير الهياكل الاجتماعية المتحجرة والنزعات المحافظة والأنظمة البالية القائمة على الرشوة . ولكن الإصرار على مواصلة طرح موضوع الإمبريالية ، يؤكد أن تلك الدول التي يسميها البعض أمماً بروليتارية^(١) ترى أن الحصول على وسائل التنمية يتضمن اقتسام موارد الاستثمار مع أولئك الذين شادوا في الماضي إمبراطورياتهم ومصانعهم على نظام عالمي للسيطرة . ويقوى وجود مصالح هامة أوروبية أو أمريكية في معظم البلاد المتخلفة ، حالة البلبلية ويغذى الحملات المعادية للإمبريالية .

ومن جانب آخر فإن للبلاد الصناعية سياستها للإسهام في تطور البلاد المتخلفة ، فالاهتمام بتخفيف التوتر العام ينفق مع السعى إلى فتح الأسواق الجديدة . فقد اختفى نظام العلاقات الدولية التي عاش عليها البشر في القرن التاسع عشر وفي النصف الأول من القرن العشرين ، ولكنه ترك وراءه عواقب هامة . وهنا أيضاً نجد المستقبل غير مضمون . وثمة سياسات للمعونة الفنية في طور التجربة ، وهذه من قبيل المحاولات المرتجلة والهشة التي تم بين شركاء لمدة عام أو عشرة أعوام . ولقد كان القرن التاسع عشر هو قرن الثورات في العالم الصناعي ، أما نهاية القرن العشرين فقد يكون عصر ثورات البلاد المتخلفة . ولكننا لم نتبين بعد كيف يمكن أن يتم انتقال القوى الإنتاجية من البلاد المتطورة إلى البلاد المتخلفة ، وهذا هو أحد مجالات التنافس بين البلاد الاشتراكية والبلاد الرأسمالية .

الفصل الأول

مغامرات المدنية

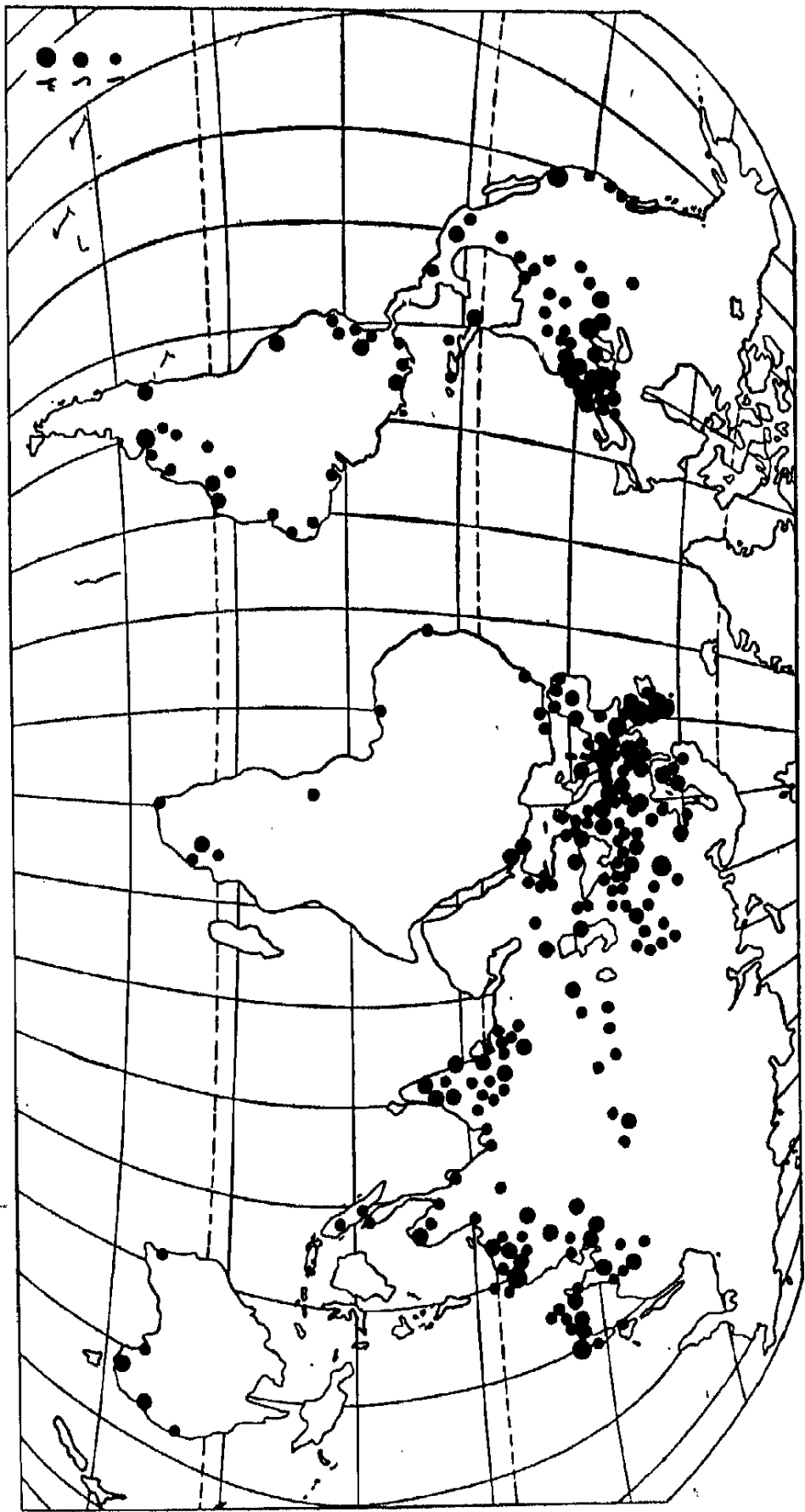
إن تناقض العصر الراهن من زاوية دراسة الواقع الحضري وقياسه ، لا يتمثل في طرح الوجود السابق للمدن للمناقشة بل على النقيض من ذلك يتمثل في مشكلة استمرارها ، ووجودها اللاحق . فقبل الثورة الصناعية كان من النادر أن تخلو منطقة على سطح الأرض من المدن . وقد انحصرت هذه المناطق النادرة في الجزء الأكبر من أفريقيا جنوبي الصحراء ومناطق الحدود المتقدمة في أمريكا اللاتينية ، التي لم يتوغل السكان الجدد فيها بعد، ولم يحلوا محل الشعوب الهندية ، التي كانت مدنها مثلما كانت حضارتها كلها في طريقها للانهايار . والواقع أن كل منطقة كان فيها سكان ريفيون واقتصاد زراعي ، وكانت تملك شبكتها الحضرية المكونة من نويات إدارية وتجارية على مرمى حركتها التقليدية التي يصل مداها إلى عشرين أو ثلاثين كيلومتراً . ولكن نسبة سكان المدن كانت ضعيفة بالمقارنة لمجموع السكان ، وكانت مقصورة على من قد يتعيش بشكل مباشر أو غير مباشر على الربح العقاري وهو المصدر الوحيد « للدخل الطازج » في الاقتصاد غير الصناعي . وفيما عدا العواصم الكبرى للدول بقيت المدن صغيرة فلم يصل أكبرها إلى ١٠٠,٠٠٠ من السكان إلا استثناء . وكانت نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان في حدود ١٠ ٪ .

١ - سرعة التطور الحضري

حفز تطور الصناعة في القرن العشرين عملية التحضر : فقد أدت الحاجة إلى اليد العاملة للمناجم والمصانع إلى قيام تركزات سكانية . إن فائض اليد العاملة الزراعية الذي تجمّد في مكانه بسبب الافتقار إلى منافذ التوزيع ، وجد نفسه يتحرك فجأة ويصل إلى المدن والأحياء الصناعية . وتم هذا بصورة فجائية بل وكادت أن تكون فظة . ويمكن أن نرى فيها إحدى الظواهر المعقدة للثورة الصناعية ، ولكن الأمر لا يتعلق بحدث من الأحداث العارضة بل بعملية لم تهدأ عجلتها . أكثر من ذلك زادت سرعتها خلال النصف الأول من القرن العشرين . فزيادة سكان المدن ليست حدثاً عارضاً للثورة الصناعية ، بل هو أثر مستمر لها . ومع ذلك فهذه العملية تتفاوت حدتها . وكانت تأثيرات الثورة الصناعية تأثيرات انتقائية . فبعض المدن اندفعت إلى أعلى على منحني الزيادة الكمية للسكان اندفاعاً فجائياً ، كما ركبت مدن أخرى . وبشكل عام كانت الزيادة في عدد سكان المدن زيادة ضخمة . ففي فرنسا ارتفع عدد سكان المدن ، فيما يزيد قليلاً عن مائة عام من ٧ ملايين نسمة (يقطن معظمهم في مدن تقل عن ٥٠ ألف نسمة) إلى حوالي ٣٠ مليوناً ، يقطن نصفهم في منطقة باريس وفي التجمعات التي تزيد عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة . وفي نفس الفترة ارتفع عدد سكان المدن في أوروبا الغربية بما فيها بريطانيا العظمى وبلاد « أوروبا الستة » من ٢٥ مليوناً إلى ما يزيد عن ١٢٠ مليوناً ، وزاد عدد المدن والتجمعات ذات المليون نسمة من مدينة واحدة إلى ٢٥ مدينة ، تزيد اثنتان منها عن خمسة ملايين نسمة .

وفي الولايات المتحدة يرتفع عدد سكان المدن إلى ١٢٥ مليون نسمة ، كما يزيد هذا العدد قليلاً عن ١٠٠ مليون نسمة في الاتحاد السوفيتي ، وفي اليابان يرتفع العدد إلى ٥٠ مليوناً . إن عدد الذين يعيشون في إطار المجتمعات الصناعية

(شكل ١٢) المدن الكبرى في العالم
 (١) $\frac{1}{2}$ - ١ مليون نسمة ، (٢) ١ - ٦ مليون نسمة ، (٣) أكثر من ٦ مليون نسمة



في المنطقة المعتدلة بنصف الكرة الشمالي ، يزيد قليلا عن مليار نسمة . منهم عدد يتراوح بين ٤٥٠ و ٥٠٠ مليون يقطنون الحضر في المدن . وتزيد النسبة عن ٦٠ ٪ في شرق الولايات المتحدة وشمال غرب أوروبا . ولكنها تنخفض كثيراً في البلاد المصنعة حديثاً في أوروبا الوسطى وفي الاتحاد السوفيتي وفي اليابان . وفي مختلف البلدان التي تنتمي إلى هذه المنطقة الإحيائية – المناخية والتكنولوجية نجد حوالي ٨٠٠ مدينة تزيد كل منها عن ١٠٠ ألف نسمة ، و ٥٠ مدينة تصل إلى المليون أو تتجاوزه .

ولم تؤد الثورة الصناعية إلى زيادة سكاني المدن في البلاد الصناعية فحسب ، بل أثارها أيضاً – بطريق غير مباشر – في البلاد غير الصناعية . فالضغط السكاني بالإضافة إلى ظهور أشكال من النشاط الحضري المرتبطة بتطور العلاقات مع البلاد الصناعية ، هو المسئول عن كثرة المدن وعن ظاهرة التضخم الحضري في البلاد المتخلفة . ففي أقل من ٥٠ عاماً زادت نسبة سكان المدن في الهند من ٦ ٪ إلى ١٨ ٪ من مجموعة السكان ، ولما كان هذا المجموع قد زاد من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون نسمة (الهند والباكستان معاً) . فإن سكان المدن يكونون قد زادوا من ١٨ إلى ١٠٠ مليون . وقد حدث نفس التطور في إندونيسيا وفي أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية ، وأصبحت هناك مدن عملاقة في كافة القارات ، تزيد كل منها على ٤ أو ٥ ملايين نسمة مثل لندن . وباريس ، وموسكو ، وكلكتا وبومباي ، وطوكيو – ويوكوهاما ، وشنغهاي ، وبكين ، ونيويورك ، وشيكاغو ، ولوس أنجلوس ، وفلاديفيا ، وساوباولو ، وريو دي جانيرو ، وبوينس إيرس ، والقاهرة . لقد كانت هناك فيما مضى حدود قصوى لعدد سكان المدن وكانت تعتبر قمماً لا يستطيع الإدراك البشري أن يستوعب ما بعدها بالنسبة لمفهوم المدينة أو الوحدة الحضرية أو الحياة الجماعية الشاملة . إلا أن تلك الأرقام قد تحطمت الواحدة بعد الأخرى فهل ينطبق هذا المفهوم على ٣٥٠,٠٠٠ نسمة ؟ أم مليون نسمة ؟ أم خمسة ملايين ؟ إن الإنسان قد تجاوز الحدود

التجريبية التي كان يناسب كل منها الوحدة العضوية . للمدينة كما كنا نتصورها من قبل ، فاصطحب ذلك بانفجار الجسم والكيان الحضري . وفي مدى نصف قرن ، بل أقل ، كان التطور أسرع من عملية إعادة بناء وحدة أخرى بمقياس آخر . وأصبحت المدينة الحديثة الكبيرة هي التباين ذاته ، إنها الاتحاد المتنوع غير المتسق وغير المستقر ، بين المدينة التاريخية والتوسعات الحديثة التي تضم عدداً من السكان يصل إلى ثلاثة أو خمسة بل أحياناً عشرة أو عشرين ضعف عدد سكان المدينة التاريخية الأصلية .

ويصحح زيادة عدد السكان ، واتساع مساحة المدن ، وكثرة بناء الإنشاءات الجديدة تحول عميق في أعمال سكان المدن وسبب وجودهم .

٢ - سمات المجتمع الحضري الأصلية

وترتبط الزيادة الكمية في عدد سكان المدن بظهور فئات اقتصادية واجتماعية جديدة من الأفراد . وإذا كانت الصناعة في حد ذاتها تعتبر عاملاً من عوامل التطور الحضري في بداية الثورة الصناعية ، فإنها لم تعد منذ أكثر من عشرين عاماً هي المسئولة على الإطلاق عن تراكم السكان في المدن ، إذ تفوقت عليها في هذا الصدد كثرة أعمال التسيير ، والاتصال والتوزيع ، أي أعمال الإدارة العامة والخاصة (إدارة المشروعات وتجمعات المصالح) وأعمال الخدمات ، وتنقسم أيضاً إلى خدمات عامة وخاصة ، والنشاطات المالية والتجارية بأوسع معاني الكلمة . ويضفي رفع متوسط مستوى المعيشة وإدخال الأساليب الفنية في العمل بصورة متزايدة ، وإطالة فترة الراحة ، أهمية متزايدة على الأعمال الثقافية ، والتعليم والتدريب المهني ، واستغلال وقت الفراغ . وهي أنواع من نشاطات الخدمة تم على نطاق جماهيري . ويظهر في أوروبا جيلان من المدن ، أو جيلان من الأحياء في المدينة الواحدة ، أحدهما نتيجة لقيام الصناعات التي تستخدم

أعداداً كبيرة من العاملين ويحتل في العادة مساحة واسعة من المدينة ، وهذا هو جيل القرن التاسع عشر الذى استمر حتى الثلث الأول من القرن العشرين . أما الجيل الثانى فقد نتج عن تطور اقتصاد الخدمات الذى يميل إلى أن يقذف إلى الخارج بوساطة ما يسمى بعمليات « اللامركزية الصناعية » النشاطات الإنتاجية المسببة للازدحام ، وغير المرغوب فى جوارها . ولكن أهمية المنشآت الصناعية نظل كبيرة بدليل أن حجم الإنتاج من صناعات حضرية ما زال بعيداً عن الانخفاض . ومع ذلك فبسبب زيادة الإنتاجية ، ورغم ازدهار الصناعات الجديدة ذات الحركة المالية الهائلة ، يصبح العامل الحاسم فى الزيادة الديموجرافية ، وفى انتشار المدن ، هو تطور نشاطات الإدارة والخدمات التى تلعب إنتاجية العمل بالنسبة لها دوراً أقل منه فى الصناعة .

وأكثر فأكثر نجد أن سكان المدن قد أصبحوا سكاناً غير متتجين بالمعنى الحرفى للكلمة ، أى لا يسهمون بشكل مباشر فى الإنتاج ، ويعتبرون جزءاً من مجتمع واقتصاد استهلاكيين . وقد يكون هذا الاستهلاك الاقتصادى متصلاً من الناحية الجغرافية^(١) (كما هو الحال فى البلاد الصناعية) أو على النقيض من ذلك يكون منفصلاً جغرافياً (كما فى حالة البلدان المتخلفة ، حيث يخدم الاقتصاد القومى اقتصاديات أجنبية وبعيدة) . ومن باب أولى نجد سكان المدن اليوم منعزلين عن الحياة الريفية ومعدلاتها . ولم يعودوا يتأثرون بالتغيرات الموسمية للمناخ . فساكن المدينة اليوم يستهلك منتجات تمت معالجتها وتكييفها ، تتحرر أكثر فأكثر من حتميات الفصول . لقد أصبحت أسواق المواد الغذائية لا ترتبط بإقليم معين . فهى تجمع منتجات نصنى الكرة الأرضية ، وبعضها تعرض لعمليات الإنضاج المصطنع أو المؤخر ، والبعض الآخر محفوظ بالتبريد أو التعقيم الطبى أو الطهى . وتقل تدريجياً اعتبارات الفصول عند إعداد قائمة الطعام مع أنه تدخل فيها منتجات متنوعة تنوعاً كبيراً عن ذى قبل . وسرعان ما وضعت

(١) أى ذو اتصال جغرافى بمصادر الإنتاج . (المغرب)

أنظمة غذائية حضرية في أمريكا الشمالية ، امتدت منها إلى المدن الأوروبية .
وتباعدت الحياة اليومية بدورها عن عادات الحياة الريفية التي سادت لمدة آلاف
السنين ، لقد اختفى السير على الأقدام وأساليب الترفيه الريفية ، بل والاتصال
بالتربة وبالأشجار وبالمياه الجارية ، اختفاء يتناسب مع زيادة حجم المدن ،
وميكنة الحركات والأعمال العادية للإنسان . وقد حدث هذا إلى درجة أن ساكن
المدينة ، مقاومة منه للانتزاع الشامل لأي بقايا ريفية في المدينة ، يشعر بحاجته
إلى الهروب . وقد يكون هروبه ذلك تماماً ، بأن يقيم منزله وسط طبيعة ريفية مصطنعة
كما في أمريكا الشمالية ، أو يكون هروباً مزمناً وعارضاً في نفس الوقت ، فيكتفى
برحلات دورية إلى ما تبقى من الطبيعة ، أو إلى المناطق الريفية التي احتفظ بها
على مقربة من المدن . وتتطلب هذه الاحتياجات إعداداً خاصاً للمنطقة ، حتى
يقام من جديد وبقدر الإمكان ، شكلاً من أشكال الصلة الواقعية بين ساكن
المدينة الذي يعيش في هياكل عظمية من الخرسانة والأسفلت ، وبين صورة
الطبيعة . وقد تولد عن تدفق الطوفان البشري من سكان المدن الجدد تدفقاً مفاجئاً
إلى الريف وضرورة حل مشاكل السكن والسوق ، والإدارات المحلية المناسبة في
فترات زمنية قصيرة ، نقول تولدت عنه عمليات مختلفة للتطور الحضري ، تفاوتت
تلقائيتها وأدت بدورها إلى تنوع « المناظر الطبيعية التي تم إضفاء الطابع الحضري
عليها » ، أو بتعبير أدق أدت إلى الهياكل الحضرية المعاصرة . وفي هذا الصدد
نرى بعض التجارب التي لم تمض عليها ثلاثون سنة بعد ، وقد عفى عليها الزمن ،
ويشرعون الآن في هدم أنقاضها .

ولا يمكن نقل صورة المجتمع الحضري في البلاد الصناعية إلى البلاد المتخلفة ،
ولكن هذه البلاد لم تنج من التأثير بالطفرات التي وقعت في وظائف المدن وسكانها ،
في نفس الوقت الذي تعرضت فيه لزيادة عدد سكان هذه المدن ، ولكن العدد
هنا يسبق الوظيفة . فالعنصر الهام الذي يدعو إلى القلق في المجتمعات الحضرية
الجديدة هو كثرة عدد العاطلين الذين انتزعوا من قراهم بسبب اختلال التوازن

بين احتياجات الريف وموارده ، فهناك العاطلون كلية ، وغالبية من العاطلين تعطلوا جزئياً ، والجماهير الغفيرة من ذوى الأجور القليلة الذين يعملون بضع ساعات فى اليوم أو عدة أيام فى الشهر للإفلات من البؤس التام ، وأناس لا نكاد نستطيع اعتبارهم عمالا ، أو لا تزيد مبيعاتهم عن بضعة فرنكات فى اليوم وفى كلتا الحالتين لا يمكن للإنسان أن يقلب اتجاه التطور رأساً على عقب . « فالعودة إلى الأرض » سراب مضلل ، بل وأمر مستحيل التحقيق . فإن أكثر الإصلاحات الزراعية جذرية لا تستطيع أن تحل المشكلة فى ظل ذلك الوضع الراجع إلى الزيادة الديموجرافية السريعة من جهة ، واستيعاب التكنيك الزراعى الحديث من جهة أخرى . فالمدن ترعرع لأن التطور الاقتصادى والاجتماعى يفرض هذا الترعرع . وتصبح المشكلة الرئيسية هى تطوير الوظائف . ولم يعد الموضوع المثار هو عملية صبغ الحياة بالطبع الحضرى بل تنظيم إنتاج واستخدام الدخل القوى .

٣ - عمليات مرتجلة وتجارب

هناك بعض البلاد التى بدأت فيها عمليات التصنيع فى نفس الوقت الذى بدى فيه بتطبيق التنظيم الموجه للاقتصاد والتنمية (الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية التى لم تكن مصنعة من قبل) أما فيما عداها فإن التزايد المفاجئ فى سرعة التطور الحضرى وانبثاق العواصم الكبرى قد وقع فى إطار عام من اللبرالية والارتجال . ومع ذلك فظروف هذا التطور واحدة تقريباً لدرجة أننا نجد عمليات الارتجال هذه متشابهة فى ظل الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية الواحدة . ويمكننا تجميع الأنماط الرئيسية للتوسع الحضرى فى سلسلتين عضويتين مختلفتين : سلسلة الزيادة المستمرة ، وسلسلة الزيادة المتقطعة . إذ تكون هناك زيادة مستمرة عندما تتسع المدينة بوساطة الإضافات المتتالية للأحياء الجديدة ، إلى المجموعة القديمة . والعملية التقليدية هى أن تتمدد الضواحي تمداً قطرياً ، ثم تملأ فيما بعد

المساحات الحالية والتي تحددها الزوايا المتفاوتة بين هذه الضواحي ، وتلك هي الزيادة المستمرة على أنصاف أقطار ذات مركز واحد ، والتي حدثت للمدن المحصنة في الفترة قبل الصناعية والتي ظلت أسلوب تطور المدن الإيطالية الكبرى (روما ، ميلانو ، تورينو) . وقد تحققت هذه الزيادة مرة واحدة في بعض الأحيان ، وفي أحيان أخرى تمت بتعاقب الأجيال المتتالية من المباني . فبعد يحدث أن تكتسب نفس المساحة المتحصرة مرة واحدة الملامح التي ستحتفظ بها في الخمسين عاماً أو المائة القادمة ، أو قد يحدث أيضاً أن تشغل هذه المساحة في البدء بالمنازل الصغيرة أو بصفوف من المنازل الواطئة ، والتي تحل محلها بعد ذلك العمارات الشاهقة بسبب الحاجة المتزايدة إلى السكن وارتفاع أسعار أراضي البناء .

وتكون الزيادة متقطعة عندما تتكاثر مجموعة من المدن التابعة حول مركز حضري تاريخي وتتناسم فيما بينها الوظائف الحضرية . بينما يظل الجهاز الرئيسي لوظائف القيادة والتحكم الإداري والاقتصادي في ذلك المركز الرئيسي . وكان هذا بالتحديد ما تم في تطور المنطقة الباريسية التي استوطن معظم سكانها في مجموعات حضرية جديدة مطعمة بقرى الضواحي المحيطة بباريس . ولا توجد في منطقة باريس إدارة حضرية واحدة ، إذ تشمل ٣٣١ بلدية تتمتع بالاستقلال الإداري الذاتي ، الأمر الذي يضيف إلى التقطع الجغرافي تقطعاً إدارياً ، ويؤدي إلى نشوء ظاهرة التمايز ، بل والتناقض بين المدينة وضواحيها .

وعلى مستوى التخطيط يظهر هذا التقطع في عدم وجود خطة منظمة واحدة . ومن الخرائط أو من الصور الجوية نستطيع أن نتعرف على الهيكل الأصلي ذي النويات المتعددة الأمر الذي يسبب صعوبات كبيرة تعوق المرور داخل هذا التجمع . وفضلاً عن ذلك فهناك أمر يزيد من تلك الطبيعة المتقطعة لتطور المدن ، وذلك في بدايته على الأقل ، ونقصد تباين أساليب البناء بين مختلف أجزاء التجمع السكاني . ويظهر هذا التباين بالدرجة الأولى في عدم تساوي كثافة

البناء والسكان أيضاً في المساحة الحضرية الواحدة . ويتفق تباين الكثافة جزئياً بدوره مع الاختلاف في أنماط المباني وشغل الأرض . فقد كانت بعض بلديات الضواحي ميداناً للبناء الفردي لمنازل الأسر ، أو لاختبار فكرة المدن المطعمة بالحدائق . وبهذا القدر فإنها تميز عن النواة التاريخية وملحقاتها اللصيقة بها ، حيث تسبب الارتفاع المبكر لأسعار الأرض في إقامة المباني المتلاصقة ذات المستويات السكنية المتعددة بعضها فوق بعض . وكذلك فما يزيد من ارتباط التباين بالتقطع ، أنه قد بذلت محاولات مختلفة وفي أوقات متتالية لتشجيع البناء وتنظيمه وتمويله ، فدفعت إلى الحركة عناصر متباينة الأنواع . وفي حالة التجمع الباريسي ، نستطيع أن نميز بين ثلاث مراحل على الأقل ، فمرحلة بناء عمارات الاستغلال التجاري التي يشغلها أنواع مختلفة من المستأجرين (« المنازل البرجوازية » أو « المنازل العمالية ») ، وذلك في المدينة القديمة الواقعة في نطاق البلدية وفي الضواحي القريبة . ثم مرحلة تقسيم الأراضي التي تشغلها المنازل الصغيرة ، تلك المرحلة التي عاصرت إنشاء عمارات سكنية شيدتها بعض الهيئات العامة في دائرة الأراضي الرخيصة مثل المساكن الشعبية ، وهناك المرحلة الثالثة ، أي مرحلة استغلال الأراضي التي ظلت خالية أو التي يمكن إخلاؤها من المباني البالية القائمة عليها ، حيث يتم فيها إنشاء العمارات السكنية ذات الطراز الواحد ، أو العمارات التي يملكها قاطنوها والتي لم تدخل في نطاق التوقعات القديمة بالنسبة لشبكة المواصلات الرئيسية وهي التي يطلق عليها « المجموعات السكنية الكبيرة » أو « التخطيط المفتوح » في إنجلترا .

أما إذا كان التقطع يقوم بين عدد محدود نسبياً من المدن الهامة المتمركزة على نواة رئيسية واحدة ، فإننا نتقل من صورة التجمع السكاني إلى صورة بناء التجمع الحضري المشترك^(١) ، وهو الشكل الخاص بالتطور الحضري الإنجليزي خارج تجمع لندن السكاني . وأفضل مثال له في فرنسا هو المجموعة الحضرية

(١) اللفظ الإنجليزي هو : Conurbation .-

في ليل ، روبيه - توركوآن ، وهي خليط من التجمع الحضري الثنائي الرأسى الذى يغلب عليه طابع مدينة ليل ، ومن اتحاد مدن الضواحي في كلتا المجموعتين . ويعتمد الإنجليز على سياسة مرسومة في محاولتهم تعميم الشكل الذى بدأ تلقائياً للتطور السكنى خلال التجمعات الحضرية المشتركة ، وذلك بأن ينشئوا المدن التابعة أو المدن الجديدة حول المدن المكتظة والتجمعات السكانية المرتبطة بالتطور. والتجربة الشهيرة في هذا الشأن هي التي اتخذت من تجمع لندن السكاني مسرحاً لها . ولكن التجمعات السكانية والتجمعات الحضرية المشتركة في نيوكاسل ، وجلاسجو وغيرهما لها أيضاً مدنها الجديدة، تلك التي استخدمت التكنيك الحديث في الإنشاء التام للمدن المكتملة . أما خارج الجزر البريطانية ، فقد أنشئت المدن التابعة والمدن الموازية في الاتحاد السوفييتي (سبوتنيك جورودا) وفي الجمهوريات الشعبية لوسط أوربا (تشيكوسلوفاكيا ، وبولندا ، وغيرهما) . وتجري بعض التجارب المشابهة في فرنسا ، وخاصة في منطقة مونبلييه - لايباد . أما في ألمانيا فالتقطع غالباً ما ينتج عن تشتت المدن السكنية حول مراكز النشاط مثل المراكز الصناعية والإدارية ، وخاصة في شكل مدن الحدائق .

٤ - اختفاء الوحدات الحضرية وتحلل الحياة الحضرية التقليدية

لقد تمزقت الحياة الحضرية بسبب زيادة عدد السكان ، واتساع مساحة المدن ، ومن باب أولى تشتت المساحة الحضرية في هيكل متقطع ومتعدد المراكز . وتتباعد مختلف أنواع الخدمات وفرص الاتصالات ، والعلاقات الاجتماعية ، وكذلك الالتزامات المهنية ، نقول تتباعد عن بعضها البعض بمسافات تستغرق زمناً أطول وتكلفة أكبر (وللتكلفة معنى مزدوج ، جسمانياً ونقدياً) . لقد تحطمت وحدة الحياة المدنية اليومية التقليدية . وفي نفس الوقت تختفي طرائق هذه الحياة اليومية ، وتتلاشى تدريجياً الأطر المادية للمجتمع المدني ، والوسط الاجتماعي المتحد ،

مثل الساحات والكنائس ، والسوق أو الحى التجارى وأماكن الاستعراض التى يعبر فيها الناس عن الأفراح والأحزان بطريقة جماعية وقد حلت محلها - وإن كان بطريقة غير كافية - البؤر الصغيرة للحياة المحلية داخل التجمعات السكنية على مستوى أدنى من العلاقات والاحتياجات الأولية . وعلاوة على اتساع مساحات المدن ، ساهم شيوع استعمال السيارات فى تفكيك الحياة الحضرية التقليدية ، إما بتغيير الظروف التى تحيط بتردد الناس على المراكز التاريخية للحياة الجماعية ، أو بتسهيل تشتت السكان وإقامتهم حول المقر الحضرى الأصلى (مثل تطور محال الإقامة فى الضواحي إلى منازل فردية كما حدث فى التجمعات السكانية الأمريكية) . إن ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن الأشكال الجديدة للعمل ساهمت كذلك فى هذا التحلل للكيان الاجتماعى ، أو الكيان الحى ، الذى كانت تمثله المدينة التاريخية . إن استغلال مساحات المدن ذلك الاستغلال الذى تخطى مرحلة الارتجال الليبرالى ، ومهما بلغ من الرشد ، فإنه لم يستطع حتى الآن أن يبعث الحياة مرة أخرى فى الجماعة الحضرية ، التى لم تعد سوى وسط للسكن المشترك بعد أن كانت وسطاً لجماعة موحدة . ومع اختفاء الشارع والحى والميدان باعتبارها أماكن للنزهة والتلاقى ، اختفت أيضاً عناصر الحياة الحضرية التقليدية دون أن يحل محلها شىء آخر فى حقيقة الأمر .

٥ - مشاكل التجمعات السكانية المعاصرة

يصحب زيادة مساحة التجمع السكانى تحول داخلى عميق فيه . فتركز وظائف إدارة الخدمات العامة والمشروعات الخاصة فى المراكز الأصلية أى فى المدن التاريخية . وهى تحتفظ بالوظيفة التجارية التقليدية . وبما أن هذه الأعمال تكتسب أهمية متزايدة فى الاقتصاد وفى المدن الحديثة ، فإن حجم المباني التى كانت قد بنيت من قبل لسد جميع احتياجات المدينة ومواجهة كل أشكال

الحياة فيها ، هذا الحجم تمتصه المكاتب تدريجياً وكذلك البنوك ، والوكالات التجارية ، والمعارض والفنادق ، وصلات الترفيه . . . إلخ . ويقل عدد سكان الأحياء القديمة بسرعة تتزايد مع السرعة التي تحل بها أماكن الأشغال والأعمال محل أماكن كانت للسكن ، وكلما استدعى قدم المنازل وتهدمها القيام بعمليات تجديد . ويتسبب عن هذا أول أشكال الانفجار في المدن ، ونقص التباعد بين الأماكن التي يعمل فيها موظفو المكاتب والإدارات ، والوكالات والمحلات ، وبين الأحياء التي يجب أن تتوافر لهم فيها مساكنهم . وبالقدر الذي استقبلت به المدينة النشاطات الصناعية ، فإن المصانع والأحياء العمالية القديمة تحيط بشواطئ الأنهار والقنوات أو خطوط السكك الحديدية ، ولكن المساحات الصناعية بوجه عام قاصرة عن أن تستجيب للاحتياجات الملحة للمنشآت التكنيكية . ولا يستطيع جزء من اليد العاملة أن يقطن على مقربة من أماكن العمل ، فيسكن في الأحياء السكنية مثل موظفي المكاتب والمحلات . وفيما عدا الاقتصاد الاشتراكي نجد أن هذه الأحياء متأخرة وفقاً لأنواع الطبقات المهنية والاجتماعية للسكان الذين يقطنونها . ويتم بين هؤلاء السكان نوع من الانفصال قائم على أساس تكاليف الإنشاءات والمساكن ، كما تدخل في الاعتبار رغبة الميسورين منهم في عدم الاختلاط بالعمال وبأكثر الموظفين تواضعاً ، الأمر الذي يفصل بين الأحياء « العمالية » وأحياء « الطبقة المتوسطة » ، بل والأحياء الثرية التي تسمى أحياناً في اللغة الدارجة للتوكيلات العقارية باسم الأحياء السكنية . وتنوع أشكال المساكن . فقد نجد في الأحياء العمالية المنازل ذات الأربع والست طوابق والمتواضعة البناء التي سرعان ما تفقد واجهاتها رواءها ، كما أن غرفها وشققها شديدة الضيق . أما أحياء الطبقة المتوسطة فقد نجد فيها أحياناً بعض المنازل ذات الشقق العديدة ، غير أنها مريحة بدرجة أكبر ، وقد عني بمظهرها عناية أكثر ، وتقوم بإنشائها عادة الهيئات العامة أو الجماعات المتخصصة ، وفي أحيان أخرى نجد في بعض الأحياء مدن الحدائق والتقسيمات التي تقام بها منازل متلاصقة ومتباينة . وما يسمى

بالحي السكنى عبارة عن حي من العمارات المريحة للغاية والمملوكة جماعياً في أغلب الأحيان ، أو هو حي المتنزعات . وفي أمريكا الشمالية تقطن الطبقة المتوسطة وجزء من الطبقة الغنية في أحياء الفيلات التي تمتد عشرات الكيلومترات حول المدن الكبرى ، بينما تظل الطبقات الأقل حظاً قرب المركز في الأحياء التي بدأت طريقها للتحال .

ويمكننا أن ندرس نتائج هذا التطور الحضري في مستويين . يتعلق الأول منهما بتحطيم الوحدة والشعور بالوحدة أو بالتضامن الحضري ، كما يتعلق الثاني بالفصل الجغرافي بين أماكن العمل اليومي وأماكن الخدمات ، وبين محل السكنى . وآثار العامل الأول آثار نفسية ، واجتماعية ، وسياسية . أما آثار العامل الثاني فهي من النوع العملي ، وتتعلق بالتحرك اليومي لسكان المدن ، وبالذات السكان العاملين وإن لم يكونوا وحدهم في هذا .

وتنشط الحياة في جميع المدن بحركة من الاضطراب اليومي تنفق وانتقال الأشخاص من مساكنهم إلى مقار أعمالهم وبالعكس . وفي الأصل كان الأمر كما هو حادث حتى الآن في المدن الصغيرة والمتوسطة (حتى ٣٠٠ أو ٣٥٠,٠٠٠ نسمة) أى ينقسم اليوم إلى نصفين بالعودة إلى المنزل في ساعة الغداء . ونشاهد أربع فترات تبلغ فيها حركة الانتقال حداً الأقصى أى في الصباح ، والظهر ، وبين الساعة الواحدة والنصف والثانية ، وفي المساء . وإذا زاد عدد السكان عن حد معين — يختلف باختلاف ظروف الانتقال المحلي وإن كان يتراوح ما بين ٣٠٠,٠٠٠ و ٤٠٠,٠٠٠ نسمة — يصبح الانتقال في وسط النهار أمراً مستحيلاً بالنسبة لغالبية العاملين ، وتقتصر الهجرة اليومية حينئذ على موجة في الصباح وموجة في المساء . ومع ذلك فمن المناسب أن نضيف إلى هجرات العمل هجرات الاستهلاك والخدمات التي تنتج عن تركز المستويات العليا من التجارة والإدارة في الأحياء التاريخية ومهما كانت أهميتها فإن هذه الحركات تتم بطريقة غير محسوسة ، فيما عدا نهاية الأسبوع ، لأنها تستمر فترة أطول من تلك التي تتم

في ساعات محددة أثناء ذهاب السكان العاملين إلى أشغالهم أو عودتهم إلى مساكنهم . وقد أصبحت هجرات العمل ظاهرة عامة لدرجة يتعين معها إعداد وسائل الانتقال والمواصلات لنقل نصف الناس في كل تجمع سكاني على خطوط تحددها أماكن التوطن لمناطق السكنى والعمل ، وذلك خلال ساعتين ونصف ساعة في الصباح وأقل من الساعتين مساء . وهناك بعض الأماكن التي تعتبر بمثابة عنق الزجاجة مثل النفق من « نيو وماس » إلى روتردام أو تفرع خطوط الضواحي من محطة سان لازار في باريس . وهي تسمح للمشاهد أن يدرك بطريقة محسوسة حقيقة هذا « النبض » اليومي . إن آثاره على الحياة اليومية للتجمعات السكانية متعددة : إذ يتكدس الناس في وسائل المواصلات الجماعية المكتظة والتي لا يدر استغلالها إلا الحسائر المادية - وهذا لا يشجع على تحسين ظروف النقل - وتزدحم طرق الانتقال بالحركة المزدوجة لسيارات النقل المشترك والسيارات الخاصة ، مما يفرض القيام بأعمال مكافئة لصيانة الطرق . زد على ذلك أن يوم العمل يطول بفترة تتفاوت - غير أنها في نفس الوقت تعد فترة تعب إضافية - وتصل في المتوسط إلى ساعة ونصف ساعة للعامل في باريس ، ويتجاوز حدها الأقصى الساعتين يومياً . وبالنسبة للعامل الذي يتمتع بفترة راحة أثناء عمله تراوح من ساعة ونصف ساعة إلى ساعتين ، فتصل فترة خيابه من المنزل إلى ١١ أو ١٢ ساعة ، تزيد إذا اضطرت للقيام بساعات عمل إضافية . ويؤثر هذا الوضع بصورة خاصة على الأسر التي تعول أطفالاً والتي تمارس النساء فيها نشاطاً مهنيًا . كما أن له آثاره على تطور هيكل الأسرة والسلوك المحدد الخاص لكل فئة من فئات الأعمار في التجمعات الحضرية الكبيرة .

إنه لاحتمال قليل أن نجد حلاً عاماً لهذه المشاكل في التقريب بين مناطق السكن ومناطق العمل بالإكثار من المنشآت المزدوجة لأحياء العمال السكنية ، فهذا لا يؤدي إلى القضاء على المشكلة بشكل كامل ؛ طالما أن صاحب العمل الواحد المقيم في مكان ما لا يستطيع أن يقدم عملاً لجميع أعضاء الأسرة الواحدة ،

الذين يتجهون إلى أعمال مهنية متباينة . وبالتأكيد فإنه من الممكن والمرغوب فيه أن تتم « عمليات إعادة التخطيط في المدن » بهدف تقصير المسافات بين العمل والسكن ، وهو أمر يراعى في حالة إنشاء المدن التابعة أو المدن الجديدة (بريطانيا العظمى ، السويد ، فرنسا) . كما أن النظريات السوفييتية لإقامة المدن تعتبر هذا مبدأ من مبادئها . وهو لا ينفصل عن ضرورة القيام بمراجعة شاملة لنظم النقل والمواصلات . فالهجرات اليومية للعمل ملازمة لتراكم مئات الآلاف بل عدة ملايين من السكان في نفس التجمع الحضري . ومن الممكن تخفيف هذه الهجرات بتبسيط شبكة المواصلات ، ولكن بالقدر الذى تظل فيه هذه الهجرات كبيرة ، فلا بد من تعديل طرائقها بأن تنشأ نظم للنقل الجماعى الضخم والسريع . وذلك باستخدام معطيات الفنون الصناعية الحديثة . وهى مشكلة ترتبط بقدرات الهندسة المدنية والتمويل .

وهناك نتيجة أخرى للصعوبات الحالية التى تقف في وجه الانتقال داخل التجمعات السكانية الكبرى ، بما فيها التجمعات السكانية الأمريكية التى تملك نظاماً متدرجاً للانتقال عبر الطرق ذات الكفاءة العالية فى التصريف ، ونقصد بهذه النتيجة الأخرى عزل من يقطن المناطق السكنية فى عالم صغير لا يحوى إلا القليل من خصائص المدينة ووسائل راحتها . ولقد بينت التجربة أنه لا يكفى أن تشتت مراكز البيع ، وفروع المتاجر التابعة لهيئات التوزيع ، وأن يوضع برنامج لإيجاد أماكن غير متمركزة للترفيه ، لا يكفى هذا كله ليشعر سكان المنطقة السكنية ، أو « المجموعة الكبيرة » ، بالرضى « فلا يهربوا » من نطاق الخدمات التى تقدم له ، ويسعوا للبحث فى المدن التاريخية عن الجواحضرى الذى يفقدونه . إلا إذا كان المرء جريئاً خصب الخيال واستطاع حقاً أن يوفر فى المدن الجديدة تلك الحياة المدنية المستقلة التى تغنى السكان عن ازدحام المراكز الحضرية القديمة بشكل دورى . ويحسن الاقتداء بتجربة « لايباد » ، والمدن التابعة للإنجليزية والسويدية فى هذا الصدد .

وتولد للإقامة في التجمعات السكانية الكبرى احتياجات أخرى ، وقبل كل شيء تولد الحاجة الدورية إلى الهروب من إطار الأسمنت ومن الجو المليء بغازات العادم ، ومن رتابة المناظر الهندسية ذات التفاصيل الموحدة . وتتضمن الحياة في التجمعات السكانية الكبرى أن ندخل في نظام المعيشة ، فترات دورية من أوقات الفراغ تسمح بالهروب المؤقت الذي يحل محل الاتصالات اليومية التي قد تنشأ بين الوسط الطبيعي وبين ساكن المدينة الصغيرة أو المتوسطة . وهي تستدعي أيضاً أن ينشأ احتياطي من المناطق الطبيعية التي تسمى المناطق الخضراء حول التجمعات السكانية لتصبح أماكن للراحة والرياضة حتى نتفادى اندفاع سكان المدن جميعاً للقيام بهجرات جماعية تتفاوت مسافتها في نهاية كل أسبوع خلال الفصول المعتدلة . ومع ذلك فإننا اليوم لم نعد نستطيع أن نمنع الانتقالات الموسمية إلى مناطق الاستجمام والإجازات ، أو إلى ما يسمى « بالمقار الثانوية » لسكان المدن في كل البلاد التي يرتفع فيها مستوى المعيشة بصورة كافية والتي توجد بها تركزات حضارية كبيرة . وتتطلب هذه الانتقالات مجهوداً جديداً في تنظيم النقل والمواصلات ، بفتح الطرق الضيقة للسيارات لتصريف المرور وتنظيم خدمات النقل بالسكك الحديدية على الخطوط السياحية . . . إلخ . . .

وليست هجرات الاستجمام منتشرة وممتدة النطاق إلا بشكل جزئي فقط فالجزء الأعظم من سكان المدن يتواجدون في نفس أماكن الاستجمام مرة أخرى . وقد يتساءل المرء عما إذا لم يكن الحل الأسهل هو أن نقيم خارج المدينة ، متنزهاً على الطراز الإنجليزي حيث تستطيع الصنوف المتراسة من العائلات أن تتجمع لتستريح على شواطئ البحر صيفاً ، أو المجموعات الكبيرة من المظلات في الجبال شتاء ، أو المجموعات الكبيرة من الشاليهات ، تلك المجموعات التي تستقبل سكان المجموعات الكبيرة من منازل الحراسة ، وهناك ميزة في هجرات القطعان هذه للاستجمام ، هي تبسيط التنظيم في وسائل نقل الأشخاص ومواد التموين . كما أن طرق التجهيز والإعداد تحدد الظروف التي تم فيها الاختيارات الفردية . ومن ثم

يجب ألا نخلط بين المواقف الناتجة عن التأثير الخارجي والمواقف التلقائية .
والواقع أن المعدلات الجديدة للحياة ، وخاصة الحضرية منها ، تنشأ في وسط
مجموعة من التناقضات الدائمة . بين تطلعات الأفراد الذين تتفاوت درجة وعيهم
وبين الخدمات والسلع التي يمكن للمرء أن يبيعها أو يؤجرها لهم . وعلى مخطط
المدينة أن يدخل في اعتباره الأمرين معاً ، وأن يبحث عن الأهداف التي تسمح
بموازنة ضغط المصالح الخاصة مقابل التسهيلات المالية الممكنة .

الفصل الثاني

البحث عن علاقات دولية جديدة

١ - البحث عن التوازن بين الرأسمالية والاشتراكية :

في مدى ربع قرن اهتز العالم بسبب صدامين كلفاه حسب أكثر التقديرات حرصاً ، حياة عشرة ملايين نسمة في الصدام الأول ، و ٤٠ مليوناً في الصدام الثاني ، كما دمرت مناطق بأكملها . وكان النزاع يدور حول إنشاء إمبراطوريتين اقتصاديتين ، ألمانية ويابانية على حساب النظم الاستعمارية التي تم بناؤها في القرن التاسع عشر ، وعلى حساب استقلال الأمم الأوروبية والآسيوية . وسجل التاريخ هذه الحروب باعتبارها من سلبيات التناقض بين مصالح الاقتصاديات القائمة على المنافسة والتي نشأت عن الثورة الصناعية . ولكنهما يدلان على انتهاء العصر الذي سيطرت فيه المنافسة بين الدول الإمبريالية على التحكم الاقتصادي في العالم . فقد ولدت الحرب العالمية الأولى الظروف اللازمة للقضاء على الإمبراطورية الروسية بوساطة الثورة البلشفية وإنشاء أول دولة اشتراكية ، هي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وإذا هاجمت ألمانيا الهتلرية الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٤١ فقد حولت الحرب الإمبريالية إلى حرب بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية وليدة ثورة ١٩١٧ . وارتبط الحدثان التاريخيان برباط وثيق في نفس عملية المبادرة حتى إن الهزيمة العسكرية لألمانيا كانت الشرط الأول لإلقاء الضوء على الموقف وتصفيته . وقد أقيمت قبلة هيروشيما في ١٩٤٥ . ومنذ هذا التاريخ أي منذ التحذير الذي وجه لا إلى اليابان ، التي كانت قد هزمت فعلاً ، بل إلى الاتحاد السوفياتي الذي كانت جيوشه تتقدم على كل الجبهات ، منذ ذلك الحين بدأت صفحة جديدة في العلاقات الدولية على النطاق العالمي ، هي صفحة

الحرب الباردة، أى اختبار القوة بين البلدان ذات الاقتصاد الرأسمالى وبين البلدان الاشتراكية . ويقال إن إحدى نتائج الحرب، كانت امتداد مجال تأثير الاشتراكية حتى شملت مليار نسمة ، والإسراع بذلك المجهود الصناعى الحارق الذى يبذره الاتحاد السوفييتى إلى حد سمح له بأن يبدأ حوار الند للند مع الولايات المتحدة فى مجال القدرة الاستراتيجية . وخلال عشر سنوات سيطرت على الجغرافية السياسية العالمية المواجهة بين « الكتلتين » اللتين تمثلتا فى الأحلاف العسكرية والاقتصادية أى حلف شمال الأطلسى ، وحلف جنوب شرق آسيا من ناحية ، وميثاق وارسو من ناحية أخرى وإن القدرة الرهيبة لوسائل التدمير الجماعى التى كفلها التطور التكنيكى ، قد أكسبت هذه المواجهة طابعاً درامياً ، ولهذا السبب بالذات ظهرت الحاجة للبحث عن صيغ للتوازن فى ظل « تخفيف التوتر » . إن الأمم التى تبدى رغبة أشد فى القضاء على التوازن ليست هى الأمم الصناعية التى تقدر ثمن الصدمات السابقة ، وتدرك النتائج المروعة إذا ما قام صدام جديد ، بل إنها الأمم المتخلفة فى أوضاعها والتى يكاد يذهب بصوابها ذلك التناقض الذى لا حل له بين فقرها التكنيكى والمالى والاجتماعى وبين زيادة السرعة فى تطورها السكانى .

ومنذ عدة سنوات يستكشف أقطاب النظامين الرأسمالى والاشتراكى فى حذر الوسائل الكفيلة بتجنب المواجهة العسكرية التى تساوى التدمير المتبادل ، غير الحسائر الهائلة التى تصيب البلدان الأخرى . وقد تقدمت فكرة « التنافس السلمى » ببطء ، رغم عدااء المتطرفين والمغامرين لها . وليست هذه الفكرة إلا دلالة نظرية على المدى القصير بالنسبة للبلاد الصناعية ، لأن الظروف التاريخية قد أتاحت للبلاد الرأسمالية ، بفضل أسبقيتها فى مجال النمو ، أن تصل إلى بداية مرحلة الاقتصاد الاستهلاكى بسرعة أكبر من الاتحاد السوفييتى وهذا رغم التناقضات الداخلية الخاصة بالنظام ، بين زيادة الأرباح وبين توزيع مواد الاستهلاك . وعلى النقيض من ذلك فنظرية التنافس السلمى بالغة الحيوية بالنسبة للبلاد

المتخلفة ، ويتعقد الوضع حالياً لأن خطط التنمية والمساعدة التكنيكية المرتبطة بالتنافس السلمي لا تظهر في شكل مواجهة بسيطة ذات طرفين . فالنظريات الرأسمالية متعددة الوجوه حسب القارات وحسب القأئمين بالحركة . أما النظريات الاشتراكية ، فهي سوفييتية أو صينية . إلا أن المجال ذاته محدد ومتميز دون لبس أو غموض . والمشاكل هي نفسها تقريباً بالنسبة لجميع البلاد المتخلفة ، فيما عدا الاختلافات الناشئة عن التمايز في الضغط السكاني .

٢ - البلاد المتخلفة بعد الاستقلال :

يجب التمييز بين البلاد التي حصلت على استقلالها في بداية القرن العشرين (كما حدث بالنسبة لمعظم بلاد أمريكا اللاتينية) أو التي لم تستعمر (مثل الصين) ، وبين البلاد التي تخوض حالياً ، الاختبار الصعب الخاص بالاستقلال بعد فترة من السيطرة الاستعمارية تتفاوت طولاً ، كالهند وجنوب شرق آسيا ، والجزء الأعظم من أفريقية . ويبين كتاب « جاك لامبرت » ، المراحل المتعاقبة التي مرت بها دول أمريكا اللاتينية لتصل إلى أشكال الحكم والإدارة القائمة في العصر الراهن^(١) . ودون أن نحكم مقدماً على طرائق التطور السياسي للدول المستقلة الجديدة فإننا لا نعتقد أنها قد وجدت على الفور الكوادر السياسية والإدارية والاجتماعية التي ستمكنها من توجيه عملية نموها توجيهاً سليماً .

وتبين دراسة مختلف المجموعات القارية ، أن الاستقلال يستمد صفاته الذاتية من الحوادث التي سبقته ومن الظروف التي تم فيها عملية تصفية الاستعمار . وأي تعميم في هذا الشأن قابل للنقض . وإذا كان حقيقياً أن الأسباب الرئيسية لضعف الحكومات في البلاد المتحررة هي قلة خبرتها ، وجهلها بالمشاكل الاقتصادية وانتشار الرشوة ، فإن هذه الخصائص تنطبق على مختلف البلدان المعنية بطريقة غير متساوية . بل هي تنطبق في معظمها على الدول ذات الماضي

(١) جاك لامبرت ، أمريكا اللاتينية ، الهياكل الاجتماعية والمؤسسات السياسية ، مطابع فرنسا الجامعية (تيس) عام ١٩٦٠ .

الطويل في ظل الاستقلال . إن للتشدد المذهبي والجمود العقائدى اللذين يمثلان أخطاراً جدية ، إنما يتدخلان في بعض الحالات كعوامل تصحيح بالنسبة للعيوب الأخرى المنتشرة بشكل أعم .

إن الاتجاه العام نحو التفتت الإقليمي ، يعد من حقائق الجغرافية السياسية المعاصرة ، وقد تأكدت أهميته لما ترتب عليه من نتائج . ولا يوجد غير الهند التي قد نجت من التفتت بعد انقسامها بين الاتحاد الهندي وسيلان وباكستان ، وكذلك الحال بالنسبة لأندونيسيا في نفس الجزء من العالم . أما أفريقية فقد تفتتت إلى أجزاء صغيرة كما تفتتت أمريكا الوسطى من قبل . ويقاوم جنوب شرق آسيا في صعوبة عملية التقسيم والتفجير ، ويلقى العناء في سبيل ذلك . بيد أنه إذا كانت الدول الكبرى كالصين أو الاتحاد الهندي تستطيع جزئياً على الأقل ، أن تبدأ في تحويل زراعتها ، وتوفير المعدات القومية ، وتطوير الصناعات ، وذلك باقتطاع الأرصدة الضرورية للاستثمار من دخلها القومي ، واستغلال موادها الخام التي تقدمها التربة والموجودة في باطنها لتعويض الواردات التي لا يمكن الاستغناء عنها ، فإن الدول الصغيرة التي تشغل مساحة أقل من مليون كيلومتر مربع وتضم أقل من عشرة ملايين نسمة ، لن تجد سوى القليل من الفرص أمامها لكي تعثر داخل حدودها على العوامل اللازمة لتطورها ، ما لم تكن ظروفها حسنة فيما يختص بالمكان الذي توجد فيه موارد الطاقة والمعادن . وفي هذا الصدد تبدو غينيا وغانا محظوظتين في أفريقية . ولكن تجربة إمارة الكويت تبين أنه لا يكفي وجود طاقة كامنة حتى يتحقق التطور . فالخبرة تنقص البلاد التي فرضت عليها الوصاية والتي فضلت طلائع سكانها أن تتجه نحو الاستعداد للمعارك السياسية على استيعابها للأساليب الفنية في الإنتاج والإدارة . وكذلك نجد الاستعداد مقصوراً في البلاد التي لم تول الأرسقراطية الزراعية فيها أى اهتمام لمشاكل التطور الحديث . وهذا كله يجعل تلك البلدان مضطرة اليوم إلى دفع الجزية للمساعدة التكنيكية التي لا بد لها من أن تتلقاها .

ومن جانب آخر كان التحرر من الاستعمار في معظم الأحيان حدثاً سياسياً أكثر منه اقتصادياً ، وخاصة في البلاد التي تم فيها الحصول على الحكم الذاتي ، ثم على الاستقلال بالحد الأدنى من الصدمات .

فلقد أبقى على مراكز شركات الأعمال كما أحيطت بالحماية ، وظلت مصالح الشركات التي أنشئت زمن السيطرة الاستعمارية على مركزها القوي ، في قطاعات الاستغلال التعديني ، والأشغال العامة والتسويق والبنوك أكثر منها في قطاع الزراعة ، ولم يكن ذلك يعني أنها تخلت عنه كلية . ويسند نشاط هذه الشركات الدخل القومي ، كما يمنع حدوث دوامات قاسية في سوق العمل ويؤمن آفاق النمو . وهناك أسباب متعددة للاحتفاظ لها بالقدرة على العمل ، رغم ضياع جزء من إجمالي الإنتاج بحكم طبيعة النظام . وقد تضاف أحياناً بعض الأسباب الأخرى للاقتناع بذلك . وتكون النتيجة أن حكومات الدول المستقلة ترتبط بدرجات مختلفة بشركات الأعمال التي تخطت دون عقبات فترة تصفية الاستعمار . وبالقدر الذي ترغب فيه تلك الحكومات الابتعاد عن المجموعات التي تبدو في أنظار مواطنيها مرتبطة بالذكريات الاستعمارية ارتباطاً مفضوحاً ، فإنها تلجأ إلى الاستعانة بمجموعات أخرى من رعايا الأمم التي لم تشترك في الاستعمار ، وتبدأ الحوار مع البلاد الاشتراكية : وقد انفتحت أفريقيا جزئياً أمام التمويل الأمريكي أو الألماني ، كما أن أمريكا اللاتينية تقبل عن رضى المبادرات الأوربية حتى توازن بها النفوذ الثقيل لرأس المال الأمريكي الشمالي .

ولا شك أن الحوار الاقتصادي أمر ضروري للبلاد المتطورة تماماً مثل البلاد المتخلفة . وهذه الأخيرة تتوقع الحصول منه على الوسائل اللازمة لتعويض تخلفها المتزايد الذي يفصلها عن البلاد الصناعية ، وعلى الإمكانيات الضرورية لإرساء اقتصادها بالحفاظ على اتساع أسواقها الداخلية والعمل على تنميته . وتبدو البلاد المتخلفة بالنسبة للبلاد ذات الاقتصاد الصناعي ، كتتم طبيعي لاقتصادها يمتص الفائض الذي لديها من الفنيين والمعدات ، ويحتفظ باحتياطي من المنتجات

الخام . ويقوم التعاون على أساس من المصالح المتبادلة . إن شكل هذا التعاون محل أبحاث تستهدف التوصل إلى الطرائق التي تتفادى بها مهمة الاستعمار الجديد ، أو لا تجر وراءها العواقب الاستعمارية . وفي هذا البحث نشبت المنافسة بين الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية ، التي تهتم جميعها وفي المقام الأول بالبلاد ذات القيمة الاستراتيجية والتي يكون لضمها إلى أحد مجالات النفوذ دلالة اقتصادية بل ودلالة سياسية أيضاً .

٣ - البحث عن أشكال المعونة الفنية :

اتخذت المعونة الفنية حتى الآن أربعة أشكال رئيسية ، هي مساعدة الدول على أساس من الاتفاقات الثنائية (ومن هنا جاء تعبير المعونة الثنائية وهو غير دقيق) ومعونة الشركات الخاصة ، والمساعدة المتعددة الأطراف التي تقدمها منظمات الأمم المتحدة ، وأخيراً مساعدة البلاد الاشتراكية .

وقد نشأت مساعدات الدول نتيجة ظرفين تاريخيين ، أولهما هو استمرار العلاقات الاقتصادية بين العواصم الاستعمارية القديمة والدول المستقلة الحديثة التي كانت جزءاً من إمبراطوريتها ، وثانيهما يتعلق بالاستراتيجية الأمريكية ، لقد خصصت فرنسا في المتوسط ، ما يزيد قليلاً على ٥ مليارات فرنك سنوياً لمساعدة البلاد المتخلفة من ١٩٥٦ - ١٩٦٠ في إطار الاتفاقات الثنائية ، وفي نفس الفترة كانت المملكة المتحدة تصرف مليار فرنك وبلجيكا ٥٠٠ مليون ، وكانت المساعدات الفرنسية موجهة أساساً للمستعمرات الفرنسية القديمة في أفريقية ومدغشقر ، واهتمت المساعدة البريطانية بالكومنولث ، والمساعدة البلجيكية بالكنغو .

والمثل الفرنسي يسترعى أكبر الانتباه، إذ أن فرنسا هي البلد الأوروبي الذي يخصص أكبر نسبة من دخله القومي لمساعدة المستعمرات القديمة، حيث وضعت منذ عام ١٩٤٨ عبر المراحل المختلفة للتحرر من السيطرة الاستعمارية، مجموعة

من الاتفاقيات الثنائية لمساعدة البلاد التي كانت فيما مضى جزءاً من إمبراطوريتها. وتدير هيئة «أرصدة المساعدة والتعاون» القروض المخصصة للمساعدة التكنيكية والتي تمثل ٢,٦٪ من الدخل القومي في فرنسا ويوضع تحت تصرف هذه الهيئة أرصدة إجمالية تخصص للمعونة الفنية والدراسات وإعداد الكوادر. وعلاوة على ذلك فهناك معونات الميزانية المباشرة وضمان الخزانة الفرنسية للقروض التي تعقد في فرنسا مما يزيد من التسهيلات التي تقدمها فرنسا للدول الأفريقية وملاشاش وخلال الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٠ تجاوزت قيمة المساعدة الفرنسية ٢٥ مليار فرنك، دون ذكر مساهمة فرنسا في المساعدات المتعددة الأطراف. وفي ١٩٦١ أنفقت هيئة «أرصدة المساعدة والتعاون» نصف مليار فرنك لتمويل الأبحاث التعدينية والبرولية والأبحاث العلمية والنشاط الثقافي والدراسات العامة والفنية وأعمال الخبرة والبعثات الدائمة للمساعدة والتعاون والقيام بعمليات التنمية وكذلك إنشاء النظم الأساسية، إلخ... ومن جانب آخر يلعب الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي الذي خلف الصندوق المركزي لفرنسا فيما وراء البحار، يلعب دور بنك الاستثمار، فخلال خمسة عشر عاماً قدم هذا الصندوق مساعدة زادت قيمتها عن ثلاثة مليارات فرنك؛ وعلاوة على المساعدة المالية البحتة، تمنح فرنسا للبلاد التي تنتمي إلى «المجموعة» مساعدة من العسكريين والموظفين والفنيين، وتقدم المنح الدراسية للشباب الراغبين في الدراسة في فرنسا وتمول معاهد البحث.

وتتخذ المساعدة الأمريكية أشكالاً مختلفة كالمساعدة العسكرية والمساعدة الاقتصادية التي تسمى بالمعونة الخاصة، والمساعدة الفنية، والقروض طويلة الأجل لتمويل خطط التنمية، وتسليم فائض المحاصيل الزراعية. ويمنح بنك الاستيراد والتصدير قروضاً متوسطة الأجل لتغطية العمليات التجارية مع البلاد المتخلفة التي ليس لديها احتياطات نقدية، ومن جانب آخر تمنح الدولة لرأس المال الخاص الذي يرغب في الاستثمار في البلاد، المتخلفة ضمانها ضد مخاطر التأميم. وبشكل عام تدخل رعوس الأموال الخاصة بضمان الدول إلى جانب الأرصدة

العامة التي توزع باسم المعونة المتبادلة، وفي البلاد التي كانت جزءاً من الإمبراطورية الفرنسية تسهم بعض الشركات المصرفية وشركات الاستثمارات والدراسات الصناعية والاقتصادية والزراعية في التنقيب عن الموارد ، وفي إقامة مشاريع صناعة المعدات، ونذكر منها شركة الصناعات الصناعية وإعداد الأقاليم (G.I.N.A.M.) والشركة العامة للدراسات والأبحاث الأفريقية، وشركة الاقتصاد والرياضة التطبيقية، وشركة الدراسات والإنجازات الاقتصادية والاجتماعية في الزراعة ، وشركة جرينوبل للدراسات والتطبيقات الهيدروليكية ، إلخ .

التوزيع الجغرافي للمعونة الأمريكية في الفترة من يوليو عام ١٩٥٧
إلى يونيو ١٩٥٩ (بالمليون دولار)

الإجمالي	قروض	هبات	
٣٢٥	١٤٦	١٧٩	أفريقية
٨٣			ومنها : مراکش
٦١			تونس
٥٨			ليبيا
٣٨			الجمهورية العربية المتحدة
١٠٧٦	٨٧١	٢٠٥	أمريكا اللاتينية :
١٨١			ومنها : المكسيك
١٨٠			الأرجنتين
١٦٣			كولومبيا
١٥٨			البرازيل
٣٣٨١	١٤٢٠	١٩٦١	آسيا :
٦٧٤			ومنها : الهند
٥٦٥			كوريا الجنوبية
٣٩٦			باكستان
٣٩٥			جنوب فيتنام
١٨٠			الفلبين
١٤٠			إسرائيل

ويمثل رأس المال الخاص الجزء الرئيسي في المساهمة المالية المقدمة من المملكة المتحدة لبلاد الكومنولث (ضعفان ونصف ضعف القروض العامة) .

أما المساعدات التي تقدمها البلاد الصناعية في شكل استثمارات خاصة تلك البلاد التي لم تشترك بشكل مباشر في تقسيم الأراضي المستعمرة ، وخاصة المساعدة الألمانية فإنها تتخذ شكل الاستثمارات الخاصة أساساً ، وقد بلغت ٥ مليارات فرنك في الفترة ١٩٥٦ - ١٩٥٩ مقابل ١,٥ مليار للأرصدة العامة . ويتعلق الأمر على الخصوص بقروض التصدير الطويلة المدى . ودائماً ما تتضمن الاتفاقيات الموقعة مع البلاد المستفيدة ضمانات ضد المصادرة والتأميم إلخ .

ومهما كانت نيات البلاد التي تقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية والمالية والفنية للبلاد المتخلفة ، فإن هذه المساعدة تحيط بها على اللوام الشكوك في أنها تغطي نية التدخل في إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية للبلد المعان وتوجيهها ، ولذلك فعالباً ما تفضل المساعدة المتعددة الأطراف التي تقدمها الهيئات التابعة للأمم المتحدة ، مثل مكتب المساعدة الفنية ، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة الدولية ومنظمة هيئة الأمم المتحدة للثروة والعلوم والثقافة (اليونسكو) . ومنظمة التغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومنظمة الطيران المدني الدولية ، والاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية ومنظمة الأرصاد الجوية الدولية . وتمول المساعدات الفنية التي تقدمها هذه المنظمات بوساطة اشتراكات البلاد الأعضاء ، ففي خلال عام ١٩٦٠ دفعت البلاد الصناعية ٩٨٠ مليون دولار . وعلاوة على ذلك يمنح البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضاً لمدة ١٥ و ٢٠ ، و ٢٥ عاماً تضمنها الدول الأعضاء بفائدة تتراوح بين ٣,٥ و ٦ ٪ لاستخدامها في عمليات محددة . ويتكون رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير من مساهمات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن القروض . ومن عام ١٩٥٦ إلى ١٩٥٩ ارتفع رأس مال المكتب إلى ٤٧٠ مليون دولار يضاف إليها ٤٤٤ مليون دولار من قروض الدول . وقدم القطاع الخاص عن طريق القروض ٩٠٤ ملايين

دولار . بيد أن المساعدة المتعددة الأطراف لم تصل في جملتها إلى حجم المساعدة الأمريكية وحدها أو الفرنسية .

والاتحاد السوفيتي الذي يسهم في المساعدة المتعددة الأطراف بوصفه عضواً في هيئة الأمم المتحدة قد لعب دوراً كبيراً في إنهاض الاقتصاديات الاشتراكية في الجمهوريات الشعبية ، بأن فتح لها الاعتمادات المتوسطة والطويلة الأجل ، ومدّها بالمعدات وبالمساعدات الفنية في شكل إعارة الفنيين وفتح الجامعات ومراكز الأبحاث والمدارس الفنية على مختلف المستويات ، وكذلك المشروعات ، أمام رعايا هذه البلاد الذين وفدوا إليه لاكتساب التخصص المهني .

ومنذ ١٩٥٦ امتدت المساعدات السوفيتية للبلاد المتخلفة ، مهما كان نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي . ودخل الشرق الأوسط ثم أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا ، الواحدة بعد الأخرى ، في المجال الجغرافي للبلاد المستفيدة من القروض الطويلة الأجل المنخفضة الفائدة وتلقت توريدات المعدات والمساعدة الفنية ، وأفادت من شراء المنتجات المختلفة مقابل المواد الموردة للاتحاد السوفيتي . إن للاتفاقات المعقودة بين الاتحاد السوفيتي والبلاد المتخلفة مزايا ملحوظة بالنسبة لبلاد معينة ، إذا ما قورنت بالاتفاقيات مع البلاد الرأسمالية التي تعقدتها نفس الدول المتخلفة ، ونذكر منها طول أجل القروض وانخفاض فائدتها ، وعدم طلب ضمانات ، والطبيعة المنزهة للمعونة التي لا تدخل في اعتبارها إمكانية القطاعات المنافسة في النمو . إن هذه المعونة تعطي الأولوية لتنمية الصناعة ، ولكنها قد تسدد بالكامل بتوريد المنتجات الزراعية والمواد الخام . ومن بين الجمهوريات الشعبية ، تعد تشيكوسلوفاكيا أكبر الدول مساهمة في المعونة الفنية للبلاد المتخلفة والتي تتخذ نفس الأشكال التي تتخذها مساهمة الاتحاد السوفيتي .

توزيع مساعدات الاتحاد السوفيتي والجمهوريات الشعبية الأوربية
للبلاد المتخلفة في ١٩٦٠ بالمليون دولار

الجمهوريات الأخرى	تشيكوسلوفاكيا	الاتحاد السوفيتي	
٤٨	٨٧	٥٠٤	الاتحاد الهندي
١٤	٩٤	٢٢٥	الجمهورية العربية المتحدة
١٣٦	٥٣	٢٥٠	أندونيسيا
٨	٤٠	١٠٠	كوبا
	٣٤	٤٥	العراق
	١٤	٨٠	أفغانستان
	٢٢	٨٠	غانا ، غينيا ، الحبشة

والصين نفسها التي استفادت من المساعدات الكبيرة للاتحاد السوفيتي حتى بداية ١٩٦٠ ، بدأت في تنفيذ سياسة للمساعدة منذ عام ١٩٥٣ بالنسبة للبلاد الاشتراكية الآسيوية أولاً ، ثم منذ عام ١٩٥٦ بالنسبة للبلاد الأخرى كالجمهورية العربية المتحدة وكمبوديا وهي تنادي بوجه خاص بسياسة توفير المعدات على أساس استثمار رأس المال - العمل . وتدعم دعايتها الأيديولوجية والتكنولوجية بالقروض والهبات التي تصل إلى ما يقرب من ١ ٪ من قيمة الإنتاج القومي الصيني .

وأمام هذا النوع في أشكال المساعدة التي تخلو بدرجات متفاوتة من الخلفيات الفكرية السياسية أو من روح الربح ، نجد أن الدول المتخلفة تلجأ إلى المناورة ، وخاصة أن قادتها المختارين وطنيون جزئياً ومترددون جزئياً يقيدهم ماضيهم أيضاً . إن ثقل القصور الذاتي والهياكل الاجتماعية التقليدية والارتباطات مع الشركات الأجنبية للحصول على الاستثمارات الجديدة واهتمام بعض الطبقات بجمع القيام بأي عمل يهدد سلامتها ، هذه الأمور جميعاً تعوق كل عملية التطور ، وتحول دون فتح الطرق الجديدة بصورة واضحة ، إلا في بعض الحالات القصوى .

بيد أن الواقع يبين أن البلاد التي تستطيع أن تقدم الوسائل الضخمة للتمويل الفعال لا تفعل ذلك ، لأنها لا تثق فيما يجنبه الغد ، مهما كانت آمالها فيه . وتقتصر المساعدة اليوم على عمليات قصيرة الأجل ، لا تؤدي حتى إلى منع الهوة من أن تتزايد بين البلاد المتطورة والبلاد المتخلفة . وما زالت الأمور تبدو كعمليات ارتجال هشة وافراضات موروثه من الماضي . إن الأجيال الفتية المتزايدة العدد باستمرار لينفذ صبرها ، فراها على رأس جميع حركات التمرد . ومنذ نصف قرن كان المرء ينظر إلى البلقان باعتبارها مركز التوتر في العالم . ومن الصواب أن نعتقد أن الخطر الأكبر بالنسبة لعدم الاستقرار يكمن اليوم في « بلقنة » العالم الثالث .

انتهى

فهرس

صفحة

مقدمة ٥

القسم الأول

تميز عالم لليوم وأصالته للذاتية

٩	:	الفصل الأول : الانفجار السكاني والآثار المترتبة عليه
٣٥	:	الفصل الثاني : هل هي ثورة صناعية جديدة ؟
٦٠	:	الفصل الثالث : إمبريالية القرن التاسع عشر تهزم
٨٥	:	الفصل الرابع : الضمالة والتضامن وسط التفاوت

القسم الثاني

ميزانية عالم لليوم

١٠٥	:	الفصل الأول : البحث عن التوازن بين البلاد الصناعية
	:	الفصل الثاني : محور البحر المتوسط والشرق الأوسط . الوحدة العربية والبترو
١٦٥	:	الفصل الثالث : غموض آسيا وإبهامها
١٨٧	:	الفصل الرابع : أفريقية
٢١١	:	الفصل الخامس : أمريكا اللاتينية أم نصف الكرة الأمريكي ؟

القسم الثالث
اتجاهات وآفاق

٢٧٠	.	:	مغامرة المدنية :	الفصل الأول
٢٨٨	البحث عن علاقات دولية جديدة :	الفصل الثاني

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://www.facebook.com/books4all.net>

مطابع دار المعارف بمصر
سنة ١٩٦٩